

سنا البرق العارض في شرح النور الفانض

المجلد الثالث

كتبه الفقير إلى عفو ربه القدير

علي بن ناشب بن يحيى الحلوي الشراحيلى

سنا البرق العارض
في شرح النور الفانض

سنا البرق العارض

في

شرح النور الفانض

كتبه الفقير إلى عفو ربه القدير

علي بن ناشب بن يحي الحلوي الشراحيـلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب المناسخات

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (فصل المناسخة) تجمع على

مناسخات والنسخ في اللغة يطلق على معان منها التالي:

- ١- الإزالة ومنه نسخت الشمس الظل وانتسخته أزالته
- ٢- ومنها التغير ومنه نسخت الريح آثار الديار غيرها
- ٣- ومنها النقل وهو نقل الشيء من مكان إلى مكان وهو هو ومنه نسخت الكتاب نقلت ما فيه.
- ٤- ومنها التحول ومنه الحديث (وأنها لم تكن نبوة إلا تناسخت)^(١) أي تحولت من حال إلى حال.
- ٥- ومنها التبديل وهو تبديل الشيء بالشيء وهو غيره.
- ٦- ومنها الإبطال إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه ومنه في التزيل قوله تعالى ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا

(١) صحيح أخرجه مسلم ج ١٨ ص ٣١١-٣١٢ رقم ٢٩٦٧ كتاب الزهد و الرقائق مطبعة القلم وأخرجه أحمد ج ٤ ص ٢٣٨ رقم ١٧٥٤٣ مطبعة المكتبة الإسلامية كلاهما عن عتبة بن غزوان رضي الله عنه (جزء من خطبته)

نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴿١﴾ (١) الآية (٢).
وشرعاً : رفع حكم بإثبات حكم آخر (٣).

وفي اصطلاح الفرضيين : أن يموت إنسان فلا تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر (٤).

وهذا تعريف بالحد قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :

والنسخ أن يموت ميت ولم

يقسم تراثه لو ارثيه تم

حتى يموت واحد أو أكثر

ومن وارثيه حده قد حرروا (٥)

المناسبة : أما مناسبة المعنى الاصطلاحي للمعنى اللغوي : هو أن المال لما انتقل من وارث إلى وارث فقد تحقق معنى النقل وكذلك لما كانت الجامعة في مسائل المناسبة مزيله ومغيرة

(١) سورة البقرة آية ١٠٦

(٢) لسان العرب ج ٢ جزء ٤ ص ٢٨-٢٩ فصل النون حرف الخاء مادة نسخ

(٣) التحقيقات المرضية ص ١٧٧

(٤) شرح سبط المارديني على الرحبية ص ١٣٧

(٥) عمدة كل فارض بشرح العذب الفانض ج ١ ص ١٨٦

لتلك المسائل التي قبلها فقد تحقق فيها معنى النسخ وهو الإزالة والتغيير^(١).

سبب التسمية : أما سبب التسمية بالمناسخات فقد ذكر ابن الهائم عن الماوردي رحمهما الله تعالى قوله : سميت بالمناسخات لأن الثاني لما مات قبل القسمة كان موته ناسخاً لما صحت منه مسائل الميت الأول .

وقال غيره سميت بذلك لأن المسألة الأولى انتسخت بالثانية^(٢) قوله رحمه الله تعالى : (إذا عرفت كيفية القسمة في هالك واحد) في هذا تنبيه أنك إذا لم يسبق لك معرفة القسمة على هالك واحد فإن القسمة على أكثر من هالك من باب أولى فأرجع وتعلم وأتقن العمل في القسمة على ميت واحد قبل الخوض في باب المناسخات ليسهل عليك معرفة العمل فيما إذا مات أكثر من ميت قبل قسمة التركة.

(١) التحقيقات المرضية ص ١٧٧

(٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ١٢٥

ولعل من المناسب أن نذكر حالات المناسخات الرئيسية فقد ذكر كثير من الفرضين للمناسخات ثلاث حالات ومنهم الحجاوي رحمه الله تعالى.^(١)

وقال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى:

وجعلوا لعمل المناسخة طرقاً ثلاث وكل راسخة^(٢)

وهذه الحالات رئيسة في معرفة هذا الباب وهي كما يلي :

الحالة الأولى : أن يكون ورثة الميت الثاني فمن بعده هم بقيت ورثة الميت الأول وأرثهم من الثاني فمن بعده كإرثهم من الأول .

الحالة الثانية : أن يكون ورثة كل ميت لا يرثون غيره .

(١) الحجاوي : هو الشيخ الإمام العلامة مفتي الحنابلة بدمشق وشيخ الإسلام بما موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن أحمد بن عيسى بن سالم شرف الدين أبو النجا الحجاوي المقدسي ثم الصالحي كان إماماً بارعاً محدثاً فقيهاً أصولياً ورعاً ولد بقرية حجة من قرى نابلس { ٨٩٥ هـ } وبها نشأ وقرأ القرآن وأوائل الفنون وأقبل على الفقه إقبالاً كلياً ثم ارتحل إلى دمشق فسكن في مدرسة شيخ الإسلام أبي عمر وقرأ على مشايخ عصره إلى أن تمكن وانفرد في عصره بتحقيق مذهب الإمام أحمد وصار إليه المرجع توفي يوم الخميس ثاني عشر ربيع الأول سنة { ٩٦٨ هـ } - أ هـ بتصرف السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ج ٣ ص

١١٣٤ - ١١٣٦

(٢) عمدة الفارض شرح العذب الفانض ج ١ ص ١٨٦

الحالة الثالثة : أن يكون ورثة الميت الثاني هم بقيت ورثة الميت الأول لكن اختلف إرثهم أو ورث معهم غيرهم .

شروط الحالة الرئيسة الأولى

لهذه الحالة شرطان هما :

الشرط الأول : أن يكون جميع من مات بعد الأول ليس لهم وارث غير ورثت الميت الأول.

الشرط الثاني : أن يكون جميع الأحياء الباقون يرثون من جميع الأموات بنوع واحد من أنواع الإرث أي بالتعصيب المحض.

أو كان إرث الأحياء من جميع الأموات بالفرض فقط.
أو كان إرث الأحياء من جميع الأموات بالفرض والتعصيب معاً.

أما كيفية العمل في هذه الحالة فستأتي إن شاء الله تعالى حيث ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى بعد الفراغ من الحالة الرئيسة الثالثة عند الاختصار.

شروط الحالة الرئيسة الثانية من حالات المناسحات

لهذه الحالة شروط أربعة وهي :

- ١- أن يكون الأموات فيها أكثر من اثنين.
- ٢- أن يكون من مات بعد الأول كلهم من ورثته.
- ٣- ألا يرث بعض الأموات الذين ماتوا بعد الأول من بعض.
- ٤- أن يكون ورثة كل ميت لا يرثون غيره.

طريقة العمل في الحالة الرئيسة الثانية

طريقة العمل في هذه الحالة حسب الخطوات التالية :

أولاً : نعمل مسألة للميت الأول ونصححها إن احتاجت إلى تصحيح حتى يكون ما بيد كل وارث معروفاً وصحيحاً لا كسر فيه.

ثانياً : نعمل لكل ميت بعد الأول مسألة وكذلك نصححها إن احتاجت إلى تصحيح مهما تعدد الأموات ونعمل لكل وارث من الورثة الجدد مربعات أسفل شباك من سبقهم.

ثالثا : ننظر بين سهام كل ميت بعد الأول من مسألة الميت الأول ومسألته ولا يخلوا هذا النظر من أمور ثلاثة وهي :

إما أن تنقسم سهامه على مسألته ، أو توافقها ، أو تباينها كالنظر بين السهام والرؤوس فمتى ما انقسمت صحت من المسألة الأولى ومتى ما وافقت أثبتنا وفق مسألته ومتى ما باينت أثبتنا كامل مسألته .

رابعا : ننظر بين المثبتات من مسائل الأموات بعد الأول الذي هو حاصل النظر بين السهام والمسائل ، والنظر بين المثبتات يكون بالنسب الأربيع كالنظر بين الرؤوس فما تماثل من هذه المثبتات نكتفي بواحدة منها.

وما توافق نكتفي بضرب وفق أحدهما في كامل الأخرى وما تباين ضربنا كامل بعضها في كامل البعض الآخر. وما تداخل نكتفي بأكبرها.

وحاصل هذا النظر هو جزء السهم نضربه في مصح مسألة الميت الأول وناتج ذلك هو الجامعة للمسائل كلها .

خامسا : عند التوزيع: من له شيء من مسألة الميث الأول ضربناه في جزء السهم الذي ضربت به فإن كان حيا أخذته من الجامعة.

وإن كان ميتا قسمناه على مسأله وما نتج فهو جزء سهم لها نضرب فيه نصيب كل وارث من ورثته وما نتج فهو نصيب هذا الوارث من الجامعة (١).

طريقة العمل في الحالة الرئيسة الثالثة

أما الحالة الرئيسة الثالثة فهي ما عدا الحالتين السابقتين فهي إما اختلف إرث الورثة من الأموات أو ورت معهم غيرهم.

وطريقة العمل الحسابي في هذه الحالة : سواء كان في المسألة ميتان فقط أو أكثر فعلى حسب الخطوات الآتية :

١- نجعل مسألة للميث الأول ونصححها إن احتاجت إلى تصحيح حتى نعرف ما بيد كل وارث .

(١) التحقيقات المرضية ص ١٨١ و الفرائض للاحم ص ٧٩ - ٨٠ بتصرف و زيادة

- ٢- نجعل مسألة للميت الثاني ونصححها إن احتاجت إلى تصحيح .
- ٣- ننظر بين مسألة الميت الثاني وسهامه من المسألة الأولى فإن توافقت أثبتنا وفقهما وإن تباينت أثبتناهما جميعاً .
- ٤- نضرب وفق المسألة الثانية عند التوافق وكاملها عند التباين فيما صحت منه المسألة الأولى وما نتج فهو الجامعة للمسألتين .
- ٥- نضرب نصيب كل وارث من المسألة الأولى بما ضربت به والحاصل نعطيه ذلك الوارث من الجامعة مضافاً على نصيبه من المسألة الثانية إن كان له نصيب منها بعد ضربه في وفق سهام مورثه عند التوافق وفي كاملها عند التباين .
- ٦- نضرب نصيب كل وارث من المسألة الثانية في وفق سهام مورثه من الأولى عند التوافق وفي كاملها عند التباين والحاصل نعطيه ذلك الوارث من الجامعة .

٧- إذا كانت سهام الميت الثاني من المسألة الأولى منقسمة على مسأله نقلنا نصيب كل وارث من المسألة الأولى بعد جمعه مع نصيبه من الثانية في حقله تحت الجامعة وهي المسألة الأولى.

ومن كان له نصيب واحد من إحدى المسألتين فقط أعطينا إياه من الجامعة في حقله أما إذا كان سهام الميت الثاني منقسمة على مسأله ولكن سهامه أكثر من مسأله فإننا نعامل ورثة الميت الثاني معاملة الموافقة أما الجامعة فهي المسألة الأولى^(١).

٨- إذا كان هناك ميت ثالث جعلنا له مسألة ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح ثم نجعل الجامعة السابقة بمثابة المسألة الأولى ثم نجري العمل كالمعتاد وهكذا كلما زاد عندنا ميت عملنا له مسألة وجعلنا الجامعة السابقة لها بمثابة المسألة الأولى وهكذا.

(١) فرائض الاحم ص ٩١ بتصرف وزيادة

قوله رحمه الله تعالى: (فاعلم أنه إذا مات آخر من الورثة قبل
 قسمة التركة فالعمل فيه أن تصحح مسألة الهالك الأول
 وتعرف منها سهام كل وارث منهم ، ثم تصحح مسألة الثاني ،
 وتنظر فإن انقسمت على سهامه لم تحتج إلى عمل ، وإن لم
 تنقسم فانظر هل توافق سهامه مسأله أم لا فإن وافقت
 فاضرب وفقها في كامل الأولى .

وأن لم توافق بل باينت فاضرب كاملها في كامل الأولى ، فما
 بلغ فهو الجامعة .

فتقول من له شيء من المسألة الأولى أخذه مضروباً في وفق
 الثانية أن كانت موافقة .

أو في كاملها أن كانت مباينة ، ومن له شيء من الثانية أخذه
 مضروباً في وفق سهام المورث أن كانت موافقة أو في كاملها
 أن كانت مباينة .

ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى هنا هي طريقة العمل في حل
 مسائل المناسخات التي لم يكن فيها من الأموات سوى اثنين
 إذ لا تختلف طريقة العمل في كون المناسخة من الحالة الثانية

أو الثالثة حيث لا يظهر الفرق إلا إذا كان الأموات ثلاثة فأكثر.

قوله رحمه الله تعالى: (مثال ما انقسمت سهامه على مسألته ماتت عن أم وزوج وعم ثم مات الزوج عن ثلاثة بنين أو أبوين، أصل الأولى من ستة للأم اثنان وللزوج ثلاثة وللعلم واحد ، والثانية من ثلاثة قاسمة على البنين أو الأبوين فتكون الأولى هي الجامعة وتقول صحت مما صحت منه الأولى).
بعد أن نصح مسألة كل ميت ونعرف ما بيد كل وارث ننظر بين سهام الميت الثاني من المسألة الأولى ومسألته ولا يخلوا هذا النظر من أمور ثلاثة وهي :

إما أن تنقسم سهامه على مسألته ، أو توافقها ، أو تباينها
وما أورده المؤلف رحمه الله تعالى هو مثال انقسام سهام الميت الثاني على ورثته فأصل المسألة الأولى كما ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى: من ستة [٦] وذلك لمباينة مخرجي ثلث الأم ونصف الزوج ، للأم الثلث اثنان [٢] وللزوج النصف ثلاثة [٣] والباقي واحد [١] للعلم تعصياً ، وأصل

مسألة الزوج وهو الميت الثاني من عدد رؤوس ورثته ثلاثة
 [٣] لكل واحد منهم واحد [١]، وإن كان الورثة الأب
 والأم فكذلك من ثلاثة [٣] مخرج فرض الثلث للأم الثلث
 واحد [١] والباقي اثنان [٢] للأب تعصياً ، وبالنظر بين
 سهام الميت الثاني ثلاثة [٣] ومسألته كذلك ثلاثة [٣]
 نجدها منقسمة وجزء سهما واحد نضربه في

٦	٣		٦		المسألة الأولى ستة ينتج ستة
٢	٠		٢	أم	[٦=٦×١] هي الجامع للمسألتي
٠	٠	ت	٣	زوج	ومنها تصح لكل من الورثة كما
١	٠		١	عم	له من المسألة التي ورث منها
١	١	ابن			لكون جزء السهم واحد [١] فلأم اثنان
١	١	ابن			[٢=١×٢] وللعم واحد [١=١×١] ولكل
١	١	ابن			ابن واحد [١=١×١] وهذه صورتها:

قوله رحمه الله تعالى: (ومثال ما لم تنقسم ووافقت سهامه
 مسألته ما لو مات الزوج عن ستة بنين فمسألته ستة توافق
 سهامه بالثلث فاضرب ثلث مسألته اثنان في كامل الأولى

فالجامعة اثنا عشر ، للأم من الأولى اثنان في اثنين بأربعة وللعم واحد في اثنين باثنين ولبنين ستة في وفق سهامه واحد بسته (ومثال موافقة سهام الميت الثاني لمسأله لو هلك الزوج في المثال السابق عن ستة بنين فإن أصل مسألتهم من عدد رؤوسهم ستة [٦] لكل واحد منهم واحد [١] وبين سهام الزوج ثلاثة [٣] من المسألة الأولى ومسأله الستة موافقة بالثلث فنثبت وفق المسألة اثنين [٢] ثم نضربها في أصل المسألة الأولى ستة [٦] ينتج اثنا

١٢	٦		٦	× ٢	عشر [١٢ = ٦ × ٢] وهي الجامعة
٤	٠	٠	٢	أم	للمسألتين فمن له نصيب من المسألة
٠	٠	ت	٣	زوج	الأولى أعطيناها مضروباً فيما ضربت
٢	٠	٠	١	عم	به وهو وفق المسألة الثانية اثنان [٢]
١	١	ابن			ومن له نصيب من المسألة الثانية أعطيناها
١	١	ابن			مضروباً في وفق سهام مورثة ووفقها هنا واحد
١	١	ابن			[١] فلأم أربعة [٤ = ٢ × ٢] وللعم
١	١	ابن			اثنان [٢ = ٢ × ١] ولكل ابن واحد [١ = ١ × ١]
١	١	ابن			وهذه صورتها:
١	١	ابن			

قوله رحمه الله تعالى: (ومثال ما إذا باينت سهام الثاني مسألته لو مات الزوج في هذه المسألة عن خمسة بنين مسألته من عدد رؤوسهم خمسة وسهامه ثلاثة مباينة لها فالجامعة ثلاثون من ضرب خمسة في ستة للأم اثنان من الأولى في كامل الثانية خمسة لها عشرة وللعلم واحد في خمسة فله خمسة ، وللبنين خمسة من الثانية في كامل سهام المورث ثلاثة فلهم خمسة عشر). ومثال مباينة سهام الميت الثاني لمسألته لو هلك الزوج في المثال السابق عن خمسة بنين فإن أصل مسألتهم من عدد رؤوسهم خمسة [٥] لكل واحد منهم واحد [١] وبين سهام الزوج ثلاثة [٣] من المسألة الأولى ومسألته الخمسة [٥] مباينة فنثبت كامل السهام والمسألة ثم نضرب كامل المسألة الثانية خمسة [٥] في كامل المسألة الأولى ستة [٦]

٣٠	٥		٦	$\times ٥$	ينتج ثلاثون [٣٠=٦×٥] وهي
١٠	٠	٠	٢	أم	الجامعة للمسألتين ومن له نصيب
٠	٠	ت	٣	زوج	من المسألة الأولى أعطينا مضروراً
٥	٠	٠	١	عم	فيما ضربت به وهي كامل المسألة
٣	١	ابن			الثانية خمسة [٥] ومن له نصيب من المسألة
٣	١	ابن			الثانية أعطينا مضروراً في كامل سهام مورثة
٣	١	ابن			وهي الثلاثة [٣] فلأم عشرة [٢ × ٥ =
٣	١	ابن			١٠] وللعلم خمسة [٥ = ٥ × ١] ولكل ابن
٣	١	ابن			ثلاثة [٣ = ٣ × ١] وهذه صورتها

قوله رحمه الله تعالى: (فإذا مات أكثر من واحد قبل القسمة

فاجعل الجامعة أولى بالنسبة إلى الثالثة ، والجامعة الثانية من
الثالثة بالنسبة إلى الرابعة وهكذا فاصنع) أي إذا مات أكثر
من ميتين قبل قسمة التركة فأجعل الجامعة للمسألتين الأولى
والثانية ؛ مسألة أولى بالنسبة إلى مسألة الميت الثالث.

والجامعة لمسألة الميت الثالث والجامعة الثانية بالنسبة إلى مسألة
الميت الرابع مسألة أولى.

فكل ميت أجعل الجامعة السابقة لمسأله بمثابة المسألة الأولى
وهكذا وهذا إذا كانت المناسبة من الحالة الثالثة أو ما عُمِل
على طريقته من الحالات

قوله رحمه الله تعالى : (مثال ذلك في المسألة المذكورة أولاً ،
ماتت الأم عن أربعة إخوة لأب مسألته أربعة من عدد
رؤوسهم ، وسهامها من الجامعة الأولى عشرة توافق بالنصف
أردد مسألته إلى نصفها اثنين ثم اضربها في الجامعة ثلاثين
يحصل ستون فهي الجامعة)

أي لو ماتت الأم في المثال السابق عن أربعة إخوة لأب فإن
أصل مسألته من عدد رؤوس ورثتها أربعة [٤] لكل واحد
منهم واحد [١]

وبالنظر بين مسألته أربعة [٤] وسهامها من الجامعة الأولى
عشرة [١٠] نجدها متوافقة بالنصف فنردد كلاً من مسألته
وسهامها إلى النصف فنصف السهام خمسة [٥] ونصف
المسألة اثنين [٢] فأما وفق المسألة اثنين فنضربها في الجامعة

السابقة ثلاثين [٣٠] ينتج ستون [٦٠ = ٣٠ × ٢] فهي الجامعة
لمسألة الميت الثالث والجامعة الأولى.

قوله رحمه الله تعالى : (لورثة الزوج خمسة عشر من الجامعة
الأولى في وفق الثانية اثنين فلهم ثلاثون)

أي لكل ابن من أبناء الزوج من الجامعة الأولى ثلاثة [٣]
نضربها في اثنين [٢] وهي جزء السهم الذي ضربناه في
الجامعة الأولى ينتج ستة [٦ = ٣ × ٢] هي نصيبه من الجامعة
الثانية ، فمجموع ما لهم جميعاً ثلاثون كما ذكره المؤلف
رحمه الله تعالى.

قوله رحمه الله تعالى : (وللعلم خمسة منها في وفق الثانية فله
عشرة)

أي للعلم من الجامعة الأولى خمسة [٥] نضربها في اثنين [٢]
وهي جزء السهم الذي ضربناه في الجامعة الأولى ينتج عشرة
[١٠ = ٢ × ٥] هي نصيبه من الجامعة الثانية.

قوله رحمه الله تعالى : (ولالإخوة لأب من الثانية أربعة في وفق
سهام المورث خمسة فلهم عشرون) أي لكل أخ من الإخوة

لأب من المسألة الثالثة ؛ وهي مسألة الأم واحد [١] نعطيّه مضروباً في وفق سهام مورثه خمسة [٥] ينتج خمسة [٥] هي نصيبه من الجامعة الثانية [٥ = ٥ × ١] ، فمجموع ما لهم جميعاً عشرون كما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى.

قوله رحمه الله تعالى: (فلو مات العم عن عشرة بنين فمسألته من عدد رؤوسهم وسهامه قاسمة فالجامعة على حالها)
أي لو مات العم في هذا المثال قبل قسمة التركة يكون الميت الرابع عن عشرة بنين فمسألته من عدد رؤوسهم عشرة [١٠] لكل واحد منهم واحد [١].

وبالنظر بين مسألته عشرة [١٠] وسهامه من الجامعة الثانية كذلك عشرة [١٠] نجد سهامه منقسمة على مسألته فالجامعة الثالثة هي الجامعة السابقة ستون [٦٠] فيكون للورثة الأحياء من الجامعة الثالثة كما سبق في الجامعة الثانية.

لكل ابن من بني العم واحد [١] وهذه صورتها :

٦٠	١٠	٠	٦٠	٤	٠	٣٠	٥	٠	٦	٥x
٠	٠	٠	٠	٠	ت	١٠	٠	٠	٢	أم
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	ت	٣	زوج
٠	٠	ت	١٠	٠	٠	٥	٠	٠	١	عم
٦	٠	٠	٦	٠	٠	٣	١	ابن		
٦	٠	٠	٦	٠	٠	٣	١	ابن		
٦	٠	٠	٦	٠	٠	٣	١	ابن		
٦	٠	٠	٦	٠	٠	٣	١	ابن		
٦	٠	٠	٦	٠	٠	٣	١	ابن		
٥	٠	٠	٥	١	أخ					
٥	٠	٠	٥	١	أخ					
٥	٠	٠	٥	١	أخ					
٥	٠	٠	٥	١	أخ					
١	١	ابن								
١	١	ابن								
١	١	ابن								
١	١	ابن								
١	١	ابن								
١	١	ابن								
١	١	ابن								
١	١	ابن								
١	١	ابن								
١	١	ابن								

قلت : هذه المسألة من مسائل الحالة الرئيسة الثانية من حالات المناسخات وقد سلك المؤلف رحمه الله تعالى في حلها طريقة عمل مسائل المناسخات الحالة الثالثة الرئيسة وهذا لا يمنع إلا اختصار الجوامع بجامعة واحدة لكونها من الحالة الثانية من حالات المناسخات الرئيسة وهي كون ورثة كل ميت لا يرثون غيره وقد توفرت شروطها الأربعة وهي:

- ١- كون الأموات فيها أكثر من اثنين.
- ٢- كون من مات بعد الأول كلهم من ورثته.
- ٣- عدم أرث بعض الأموات الذين ماتوا بعد الأول من بعض.
- ٤- كون ورثة كل ميت لا يرثون غيره.

فالأولى عملها على طريقة عمل المناسخات من الحالة الثانية وهو الأخصر لأن أهل الصناعة في هذا العلم قد أوجبوا المسير إلى الاختصار ما أمكن لإجماعهم على ذلك حتى عدوا تاركه مخطئاً وإن كان جوابه صحيحاً وهذه المسألة ممكن عملها على طريقة اختصار الجوامع بجامعة

واحدة لكونها من الحالة الثانية من حالات المناسخات وذلك كما يلي : نجعل لكل ميت مسألة فمسألة الميت الأول من ستة [٦] كما علم للأم الثلث اثنان [٢] وللزوج النصف ثلاثة [٣] والباقي واحد [١] للعم تعصياً.

ومسألة الميت الثاني وهو الزوج من عدد رؤوس ورثته خمسة [٥] لكل واحد منهم واحد [١].

ومسألة الميت الثالث وهي الأم من عدد رؤوس ورثتها أربعة [٤] لكل واحد منهم واحد [١].

ومسألة الميت الرابع وهو العم كذلك من عدد رؤوس ورثته عشرة [١٠] لكل واحد منهم واحد [١].

وبالنظر بين سهام كل ميت ومسألته نجد مباينة سهام الزوج ثلاثة [٣] لمسألته خمسة [٥] فنثبت كامل المسألة خمسة [٥].

وبالنظر وبين سهام الأم اثنان [٢] ومسألته أربعة [٤] نجدها موافقة بالنصف فنثبت نصف مسألته اثنان [٢].

وبالنظر بين سهام العم واحد [١] ومسألته عشرة [١٠] نجدها متباينة فنثبت كامل مسألته عشرة [١٠].

وبالنظر بين المثبتات بالنسب الأربعة نجدها خمسة [٥] واثنين [٢] وعشرة [١٠] فهي متداخلة فنكتفي بالأكبر منها وهي العشرة [١٠] ثم نضربها في أصل المسألة الأولى ستة [٦] ينتج ستون $[٦٠ = ١٠ \times ٦]$ وهي الجامعة للمسائل الأربعة.

فللأم اثنان نضربها في جزء السهم عشرة ينتج عشرون $[٢٠ = ١٠ \times ٢]$ ثم نقسمها على مسألتها أربعة ينتج خمسة $[٥ = ٢٠ \div ٤]$ فلكل واحد من ورثتها الأربعة الإخوة خمسة $[٥ = ٥ \times ١]$.

وللزوجة ثلاثة نضربها في جزء السهم عشرة ينتج ثلاثون $[٣٠ = ١٠ \times ٣]$ ثم نقسمها على مسألته خمسة ينتج ستة $[٦ = ٣٠ \div ٥]$ فلكل واحد من ورثته الخمسة الأبناء ستة $[٦ = ٦ \times ١]$.

وللعلم عشرة [$10 = 10 \times 1$] لكل واحد من أبنائه العشرة
واحد [$1 = 10 \div 10$] والله تعالى أعلم.

٦٠	١٠	٠	٤	٠	٥	٠	٦	٥x
٠	٠	٠	٠	ت	٠	٠	٢	أم
٠	٠	٠	٠	٠	٠	ت	٣	زوج
٠	٠	ت	٠	٠	٠	٠	١	عم
٦	٠	٠	٠	٠	١	ابن		
٦	٠	٠	٠	٠	١	ابن		
٦	٠	٠	٠	٠	١	ابن		
٦	٠	٠	٠	٠	١	ابن		
٦	٠	٠	٠	٠	١	ابن		
٥	٠	٠	١	أخ				
٥	٠	٠	١	أخ				
٥	٠	٠	١	أخ				
٥	٠	٠	١	أخ				
١	١	ابن						
١	١	ابن						
١	١	ابن						
١	١	ابن						
١	١	ابن						
١	١	ابن						
١	١	ابن						
١	١	ابن						
١	١	ابن						
١	١	ابن						

قوله رحمه الله تعالى: (واعلم أن الوراثة في الثانية قد يكونون هم الورثة في الأولى ، وقد يكونون غيرهم وقد يكون بعضهم من الأولى وبعضهم خارجاً ، وكون بعضهم قد يكون وارثاً في الثانية وقد يكون محجوباً وكون بعضهم منها قد يكون وارثاً بتقدير الأول ذكراً وساقطاً بتقديره أنثى فيحتاج إلى استفهام عن الهالك الأول ليعلم الوارث من الساقط كهالك عن أبوين وبنتين ، ثم هلكت إحدى البنات عمّن في المسألة فيحتاج في هذه المسألة أن يقال هل الهالك الأول ذكر أو أنثى ، لأن الأبوين قد صاروا جداً وجدة فإن كان الهالك الأول ذكراً ورث الجد وإلا سقط لكونه أدلى بأنثى) .

هذه هي الحالة الثالثة من حالات المناسخات الرئيسة ومثّل لها المؤلف رحمه الله تعالى بإحدى المسائل الملقبة في الفرائض وهي المأمونية وهي أبوان وبنتان ثم ماتت إحدى البنتين عمّن في المسألة وقيل عنهم وعن زوج.

وسميت المأمونية بهذا الاسم : لأن أبا العباس عبد الله المأمون

بن هارون الرشيد^(١) لما أراد أن يولي قاضياً على البصرة
وصف له يحيى بن أكثم^(٢) فلما أحضره استحققه واستصغره
لصغر سنه فأحس يحيى بذلك فقال يا أمير المؤمنين سلمي فإن
المقصود علمي لا خلقي وكانوا يمتحنون القضاة والعمال
بالفرائض فقال له المأمون ما تقول في أبوين وبنيتين لم تقسم
التركة حتى ماتت إحدى البنيتين وخلفت من خلفت ، وقيل
عمن في المسألة وعن زوج فقال يحيى أرجلاً كان الميت أو
امرأة ، وفي التلخيص للخبري رحمه الله تعالى: هل الميت رجل
أو امرأة فإن كانت امرأة فهل ابنتها من زوج أو من زوجين
فقل له إذا عرفت التفصيل عرفت الجواب .

قال الكلوزاني رحمه الله تعالى فعلم المأمون أنه قد عرف المسألة
فكتب له عهده .

(١) المأمون : هو عبد الله المأمون بن هارون الرشيد ولد سنة ١٧٠ هـ تولى الخلافة سنة ١٩٨ هـ
استمر فيها عشرين سنة وخمسة أشهر كانت له بصيرة بعلوم متعددة فقهاً وطباً وشعراً وفرائضاً وكلاماً ونحواً
وعلم النجوم وإليه ينسب الزج المأموني وهو جدول يستدل به على حركة السيارات (الكواكب) وروي
أنه سئل عن المسألة الدينارية الكبرى وقد خدعه بشر المريسي وجماعة فأخذ عنهم مذهب الاعتزال الباطل
وراج عنده ١ هـ البداية والنهاية جزء ١٠ / ٧١٧ - ٧٢٤ بتصرف واختصار .

(٢) يحيى بن أكثم : هو يحيى بن محمد بن محمد بن قطن التميمي المروزي أبو محمد القاضي المشهور فقيهه
صدوق كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة من العاشرة مات سنة مائتين واثنين أو ثلاث وأربعين هجرية ١
هـ بتصرف تقريب التقريب ص ٥١٨ رقم (٧٥٠٧)

وقيل إن المأمون قال كم سنك ففطن يحيى بذلك وجمال في فكره أنه استصغره فقال : سن معاذ رضي الله عنه لما ولاه النبي صلى الله عليه وآله اليمن وسن عتاب بن أسيد رضي الله عنه لما ولي مكة فاستحسن جوابه وولاه القضاء وكان سنه حينئذٍ إحدى وعشرين سنة .

قال ابن الهائم رحمه الله تعالى في كفايته :

وإن يخلف هالك أباً وأم

مع ابنتين ثم ماتت عنهم

بنت وخلف ذوي الأولى فقط

فإن يكن أنثى ففي الأخرى سقط

أب لأنه أبو أم و وإن

يكن أخا ذكورةً فما حضن

فالأولى من ستة والثانية

من ضعف تسعة وحظ الفانية

يوافق الأخرى بنصف فلرد

لتسعة ويتغى ذلك العدد

أي سطح ستة وتسعة فمن

دال ونون صحتا كما زكن

وجزاء سهم الواو تسع رجع

والثاني واحدة فقسم يتبع

وهذه تعزى إلى المأمون

فينبغي الفحص عن المدفون (١)

قال الشنشوري رحمه الله تعالى : إذا علم فينبغي لمن سئل عنها أن يسأل عن الميت الأول كما سئل يحيى لأن الحكم يختلف كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

وكذا ينبغي للفرضي أن يتنبه ويتفطن بما عساه أن يرد عليه من المغالطات في المسائل التي يحتاج الحال فيها إلى تفصيل في الفرائض عامة وفي مسائل المناسخت خاصة وخصوصاً عند الامتحان ويكثر التيقظ والتفطن فيمن يحجب ومن لا يحجب فإن باب الحجب عظيم جداً في الفرائض ولا يسرع في عمل المسائل وتصحيحها حتى يعرضها على ذهنه فينظر سوابق

(١) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ٩٨ - ١٠٠

السؤال ولواحقه ويكثر التيقظ فعند الامتحان يكرم المرء أو يهان .

وقيل أن يحيى بن أكرم رحمه الله تعالى لما ولي قضاء البصرة استحقره مشايخ البصرة واستصغروه فقالوا له كم سن القاضي

فقال سن عتاب بن أسيد رضي عنه حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة فأجابهم بما معناه أن النبي صلى الله عليه وسلم ولي من هو في سنه بلداً خيراً من بلدكم فلا اعتراض على المأمون في توليته ^(١) .

قسمة المأمونية

أولاً : إذا كان الميت الأول ذكراً فإن أصل المسألة الأولى من ستة [٦] لكل من الأبوين السدس واحد [١] وللبنتين الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢]

(١) التهذيب في الفرائض ص ٣٦١ والتلخيص في الفرائض جزء ١ / ٢٨١ والفروع ج ٥ / ١٨ - ١٩ - ٢٢ وفتح القريب المحيب جزء ١ / ١٢٦ - ١٢٧ والعذب الفانض جزء ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ونهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ١٠٠ - ١٠٣

وتكون البنت في المسألة الثانية قد هلكت عن جدة هي أم أب وجد هو أبو أب وأخت شقيقة أو لأب وفيها مذاهب سبقت معنا في باب الجد والإخوة ومنها التالي :

أ - مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومن ذهب إلى مذهبه وهو إسقاط الإخوة بالجد وهو الراجح كما أسلفنا وعلى هذا القول صار أصل المسألة من ستة [٦] للجدة السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] للجد تعصياً وبه تسقط الأخت.

وبالنظر بين سهام البنت اثنين [٢] ومسألتها ستة [٦] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت وفق المسألة ثلاثة [٣] ثم نضربها في أصل المسألة الأولى ستة [٦] ينتج ثمانية عشر [١٨] وهي الجامعة للمسألتين.

للأم من المسألة الأولى ثلاثة [٣ = ٣ × ١] ومن الثانية واحد [١ = ١ × ١] المجموع أربعة [٤].

وللأب من الأولى كذلك ثلاثة [٣ = ٣ × ١] ولكن من الثانية خمسة [٥ = ١ × ٥] المجموع ثمانية [٨].

وتعود المسألة بعد الاختصار إلى تسعة [٩] للتوافق الجامعة

٩	١٨	٦		٦	×٣	والسهم بالنصف فردد
٢	٤	١	جدة	١	أم	كلاً إلى وفقه فللجدة
٤	٨	٥	جد	١	أب	اثنان [٢] وللجد أربعة
-	-	-	ت	٢	بنت	[٤] وللأخت [٣]
٣	٦	×	أخت شقيقة	٢	بنت	وهذه صورتها:

ب - مذهب الإمام علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما أصل المسألة من ستة [٦] للجدة السدس واحد [١] وللأخت النصف ثلاثة [٣] والباقي اثنان [٢] للجد

١٨	٦			٦	×٣	وتصح المسألتان من
٤	١		جدة	١	أم	الجامعة السابقة للأم أربعة
٥	٢		جد	١	أب	[٤] وللجد خمسة [٥]
-	-		ت	٢	بنت	وللأخت تسعة [٩]
٩	٣		أخت شقيقة	٢	بنت	وهذه صورتها :

ج - مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن تابعه أصل المسألة الثانية من ستة [٦] للجدة السدس واحد [١].

ويبقى خمسة [٥] بين الجد والأخت الشقيقة للذكر مثل حظ
 الأنثيين وهي منكسر عليهما وبيان لرؤوسهما ثلاثة [٣]
 وتصح من ثمانية عشرة [١٨] حاصل ضرب ثلاثة في ستة
 [١٨=٦×٣] وبينها وبين سهام البنت موافقة بالنصف
 فنصفها تسعة [٩] نضربها في أصل المسألة الأولى ستة [٦] ينتج

٥٤	١٨	٦		٦	×٣	[٥٤] أربعة وخمسون
١٢	٣	١	جدة	١	أم	[١٢] للأم اثنا عشر
١٩	١٠	٥	جد	١	أب	[١٩] وللجد تسعة عشر
٢٣	٥		أخت ش	٢	بنت	للسقيقة ثلاثة وعشرون
٠	٠	٠	ت	٢	بنت	[٢٣] وهذه صورتها :

ثانياً : إذا كان الميت الأولى أنثى فإن البنت في المسألة الثانية
 تكون قد هلكت عن جدتها أم أمها ، وعن جدها أبي أمها
 ولا يكون وارثاً هنا لأنه من ذوي الأرحام ، وعن أختها إما
 شقيقة وإما لأم ، وعلى هذا تكون أصل المسألة الأولى كما
 مضى .

وأما المسألة الثانية فأصلها من أربعة [٤] فرضاً ورداً للجددة واحد [١] وللأخت الشقيقة ثلاثة [٣] ويسقط الجد لأنه من ذوي الأرحام.

وبين سهام البنت اثنين [٢] وبين أصل مسألتها الرديّة أربعة [٤] موافقة بالنصف وعليه تكون الجامعة اثنا عشر [١٢]

١٢	٤	٦		٦	للأم ثلاثة [٣] وللأب من
٣	١	١	جددة	١	المسألة الأولى اثنان أم
٢	×	×	×	١	أب [٢=٢×١] وللبنت بالبنوة
٧	٣	٣	أخت ش	٢	جد والأخوة من المسألتين سبعة
٠	٠	٠	ت	٢	بنت [٧] وهذه صورتها :

وعلى قول ابن مسعود رضي الله عنه والمشهور عن ابن عباس رضي الله عنه — والصحيح عنه مثل قول القائلين بالرد — أصل المسألة الثانية من ستة [٦] للجددة السدس واحد [١] ، والباقي خمسة [٥] للأخت الشقيقة فرضاً ورداً لأنه لا يرد على الجدة مع ذي فرض ، وبالنظر بين سهام البنت اثنين [٢] ومسألتها ستة [٦] نجدها متوافقة بالنصف فالجامعة ثمانية عشر

١٨	٦		٦		المسألتين [١٨=٦×٣] للأم من المسألتين
٤	١	جدة	١	أم	أربعة [٤] وللأب من المسألة
٣	-	-	١	أب	الأولى ثلاثة [٣] وللبنت من
١١	٥	شقيقة	٢	بنت	المسألتين أحد عشر [١١] وهذه
٠	٠	ت	٢	بنت	صورتها :

وأما على قول زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن قال بقوله أن الباقي بعد فرض الجدة والأخت الشقيقة لبيت المال وعلى هذا القول أصل المسألة الثانية من ستة [٦] للجدة السدس واحد [١] وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣] والباقي اثنان [٢] لبيت المال أما الجامعة فكسابقتها ثمانية عشر [١٨] للأم من

١٨			٦		المسألتين أربعة [٤] وللأب من
٤	١	جدة	١	أم	الأولى فقط ثلاثة [٣] وللبنت
٣	٠	٠	١	أب	من المسألتين تسعة [٩] والباقي
٩	٣	شقيقة	٢	بنت	اثنان [٢] لبيت المال وهذه
٠	٠	ت	٢	بنت	صورتها :
٢	٢	بيت المال			

أما إذا كانت الأخت في المسألة الثانية أخت لأم فعلى مذهب القائلين بالرد أصل مسألة الرد من اثنين [٢] وسهام البنت منقسمة عليها فالجامعة للمسألين ستة [٦] وهي المسألة الأولى للجدة من المسألين اثنان [٢]

٦	٢	٦		٦		وللأب من المسألة الأولى
٢	١	١	جدة	١	أم	فقط واحد [١] وللأخت
١	٠	٠	٠	١	أب	بالأخوة والبنوة من
٣	١	١	أخت لأم	٢	بنت	المسألين ثلاثة [٣] وهذه
	٠	٠	ت	٢	بنت	صورتهما

وعلى قول ابن مسعود رضي الله عنه وهو عدم الرد على الأخت لأم مع أم أو جدة حكاه الكلوزاني وهو عدم الرد على ولد الأم مع أم أو جدة لاجتماعهم مع من أدلوا به فإن أصل المسألة الثانية من ستة [٦] للأخت لأم السدس واحد [١].

والباقي خمسة [٥] للجدة فرضاً ورداً.

وجامعة المسألين ثمانية عشر حاصل ضرب وفق المسألة الثاني

ثلاثة في المسألة الأولى ستة [١٨ = ٦ × ٣]

١٨	٦		٦		للجدة من المسالتين ثمانية [٨]
٨	٥	جدة	١	أم	وللأب من الأولى فقط ثلاثة
٣	٠	٠	١	أب	[٣] وللأخت لأم بالأخوة
٧	١	أخت لأم	٢	بنت	والبنوة من المسالتين سبعة [٧]
٠	٠	ت	٢	بنت	وهذه صورتها :

وعلى قول زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن تابعه أن الباقي بعد فرض
الجددة والأخت لبيت المال وكذلك تصح من الجامعة ثمانية

١٨	٦		٦		عشر [١٨] للجددة أربعة [٤]
٤	١	جدة	١	أم	وللأب ثلاثة [٣] وللبنات
٣	٠	٠	١	أب	بالبنوة والأخوة سبعة [٧]
٧	١	أخت لأم	٢	بنت	والباقي أربعة [٤] لبيت المال
٠	٠	ت	٢	بنت	وهذه صورتها :
٤	٤	بيت المال			

أما على ما روي أن المأمون قال ليحيى بن أكثم أن البنت ماتت
عن زوج ومن في المسألة فإنه إن كان الميت الأول ذكراً فتكون
قد هلكت البنت عن جدة وجد وأخت شقيقة أو لأب وزوج

فهي الأكدرية لو كان بدل الجدة أم ، فعلى مذهب أبي بكر
الصديق رضي الله عنه وهو الراجح في باب الجد

١٨	٦		٦	والإخوة تكون الجامعة للمسألتين
٤	١	جدة	١	أم ثمانية عشر [١٨] للأم من المسألتين
٥	٢	جد	١	أب أربعة [٤] ولأب خمسة [٥]
٦	×	شقيقة	٢	بنت وللبنت ستة [٦] وللزوج من المسألة
×	-	ت	٢	بنت الثانية ثلاثة [٣] وهذه صورتها :
٣	٣	زوج		

وعلى مذهب ابن مسعود وعلي بن أبي طالب تعول المسألة
الثانية إلى ثمانية [٨] لكل من الجد والجدة السدس واحد [١]
ولكل من الأخت الشقيقة

٢٤	٨/٦		٦	والزوج النصف ثلاثة [٣]
٥	١	جدة	١	أم وعليه تكون الجامعة أربعة
٥	١	جد	١	أب وعشرين [٢٤] لكل من
١١	٣	شقيقة	٢	بنت الأبوين خمسة [٥] وللبنت
٠	٠	ت	٢	بنت أحد عشر [١١] وللزوج ثلاثة
٣	٣	زوج		[٣] وهذه صورتها :

وعلى مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن ذهب إلى مذهبه في باب الجد والإخوة فإن الباقي بعد الجدة بين الجد والأخت الشقيقة للذكر مثل حظ الأنثيين وتصح المسألة الثانية من ثمانية عشر [١٨] والجامعة للمسألتين

٥٤	١٨	٦		٦	أربعة وخمسون [٥٤]
١٢	٣	١	جدة	١	أم
١٣	٤	٢	جد	١	أب
٢٠	٢		شقيقة	٢	بنت
٠	٠	ت	ت	٢	بنت
٩	٩	٣	زوج		

للأم اثنا عشر [١٢] وللجد
ثلاثة عشر [١٣] وللأخت
الشقيقة عشرون [٢٠]
وللزوجة تسعة [٩] وهذه
صورتهما:

وهذا على تقدير أن الأخت في المسألة الثانية شقيقة.
أما على تقدير أنها أخت لأم فعلى مذهب القائلين بالرد على جميع الورثة ماعدا الزوجين فإن أصل المسألة من اثنين [٢] مخرج فرض الزوج له النصف واحد [١] والباقي واحد [١] بين الجدة والأخت لأم فرضاً ورداً

وأصل مسألتها الرديّة من اثنين [٢] لكل واحدة واحد [١] وبينها وبين باقي فرض الزوجية واحد [١] مباينة فالجامعة لمسألة الزوج وأهل الرد أربعة [٤=٢×٢] حاصل ضرب كامل مسألة الرد في كامل مسألة الزوجية اثنين لكل من الجدة والأخت لأم واحد [١] وللزوج اثنان [٢] وبالنظر بين جامعة الرد [٤] وبين سهام البنت [٢] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصف المسألة اثنين [٢] ثم نضربها في المسألة الأولى ستة [٦] ينتج اثنا عشر [١٢] وهي الجامعة للمسألة الأولى وجامعة الرد للأم من المسألتين ثلاثة [٣] وللأب من الأولى اثنان [٢] وللبنات من المسألتين بالبنوة والأخوة خمسة [٥] وللزوج من المسألة الثانية اثنان [٢] هذا

١٢	٤	٢	٦	٢		٦	على المذهب
٢	٠		٠	٠		١	الراجح كما
٣	١	١	١	١	جدة	١	سبق تحقيقه
٥	١	١	١		أخت لأم	٢	في باب الرد
٠	٠		٠	٠	ت	٢	وهذه
٢	٢		٠	١	زوج		صورتها:

وعلى مذهب ابن مسعود رضي الله عنه وهو عدم الرد على ولد الأم مع أم أو جدة لاجتماعهم مع من أدلوا به فإن أصل المسألة الثانية من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأخت لأم السدس واحد [١] والباقي اثنان [٢] للجدة فرضاً ورداً وبين سهام البنت اثنان [٢] من المسألة الأولى ومسألتيها ستة [٦] موافقة بالنصف فنثبت نصف كل منهما ثم نضرب وفق مسألة البنت في كامل المسألة الأولى تنتج الجامعة للمسألتي ثمانية عشر [١٨ = ٦ × ٣] للأم

١٨	٦		٦	من المسألتي خمسة [٥]
٥	٢	جدة	١	أم وللأب من المسألة الأولى
٣	٠	٠	١	أب ثلاثة [٣] وللبنت من
٧	١	أخت لأم	٢	المسألتي سبعة [٧] وللزوج
٠	٠	ت	٢	من المسألة الأولى ثلاثة [٣]
٣	٣	زوج		وهذه صورتها:

وأما على مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن تابعه على عدم القول بالرد وصرف الباقي لبيت المال فالباقي في المسألة الثانية

بعد نصف الزوج وسدس كل من الجدة والأخت واحد [١]
هو لبيت المال ولا يرد على أحد ولا يختلف استخراج الجامعة

١٨	٦		٦	عن سابقتها فهي [١٨] للأم
٤	١	جدة	١	أم من المسألتين أربعة [٤] ولأب
٣	٠	٠	١	أب من المسألة الأولى ثلاثة [٣]
٧	١	أخت لأم	٢	وللبنت من المسألتين سبعة
٠	٠	ت	٢	بنت [٧] وللزوج من المسألة الثانية
٣	٣	زوج		ثلاثة [٣] والباقي واحد [١]
١	١	بيت المال		لبيت المال وهذه صورتها :

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :

كملت عن أبوين و ابنتين

ثم تموت بعد إحدى البنيتين

عن من بقي قبل انقسام ما ترك

فيختلف حكم بسابق هلك

فهي التي تعزى إلى المأمون

أجابه يحيى على التعيين

فإن يكن أنثى وماتت بنت
 عمّن ذكرناه تكون الأخت
 إما شقيقة وإما أختاً لأم
 فإن تكن للأم فالقسم يعم
 وإن تكن شقيقة المفارقة
 كانت مثال صورة الموافقة
 وإن تمت عنهم وزوج يكن
 مثالها لصورة التباين
 وإن يكن من مات قبل ذكرا
 وماتت البنت فوفق ظهرا^(١)

قوله : (وكذا يتنبه الطالب لمسائل الاختصار مهما أمكن) .
الاختصار في اللغة : مأخوذ من اختصار الطريق وهو
 سلوك أقربه اختصار الكلام إيجازه^(٢) .

(١) العذب الفانض شرح عمدة الفارض جزء ١ / ١٩٤ - ١٩٦ وانظر جزء ٢ / ٢٨٣ والتهذيب في
 الفرائض ٣٦١ - ٣٦٢ والتلخيص في الفرائض ج ١ / ٢٨١ و ٤٠٢ - ٤٠٣ والفروع ج ٥ / ١٨ -
 ١٩ وفتح القريب المجيب جزء ١ / ١٢٦ - ١٢٧ وجزء ٢ / ١٠٥ ونهاية الهداية إلى تحرير الكفاية
 ج ٢ / ٩٨ - ١٠٣
 (٢) مختار الصحاح ص ١٣٨

واصطلاحاً : ردّ الكثير إلى القليل وفيه معنى الكثير أو إيجاز اللفظ مع استيفاء المعنى.

وسمي بالاختصار لما فيه من الاجتماع كما سميت المخرصة مخرصة لاجتماع السيور وخصر الإنسان لاجتماعه ودقته^(١)

وقد أوجب أهل الصناعة في هذا العلم المسير إلى الاختصار مهما أمكن لإجماعهم على ذلك حتى عدوا تاركه مخطئاً وإن كان جوابه صحيحاً .

أقسام الاختصار :

ينقسم الاختصار من حيث وقوعه في مسائل الفرائض إلى قسمين وهما :

القسم الأول : في مسائل المناسخات.

القسم الثاني : فيما عداها .

فأما القسم الأول وهو الاختصار في باب المناسخات :
فثلاثة أنواع وهي:

^(١) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج/٢ ص ١١٨

النوع الأول : اختصار قبل العمل وهو ما يسمى باختصار المسائل حيث يقسم المال على الموجودين من الورثة حال القسمة وكأنه لم يمت عن غيرهم ، ومحل هذا النوع الحالة الأولى من حالات المناسخات الرئيسة وقد سبقت بشروطها وأمثلتها .

النوع الثاني : اختصار في العمل وهو ما يسمى باختصار الجوامع حيث يكتفى بجامعة واحدة لجميع المسائل مهما تعدد الأموات .

ومحل هذا النوع الحالة الثانية من حالات المناسخات الرئيسة وما عمل على طريقتها كالعمل على الطريق العام وهي إحدى الطرق العشر التي يعمل بها في حل مسائل المناسخات وقد سبق مثال ذلك .

النوع الثالث : اختصار بعد العمل وهو ما يسمى باختصار السهام حيث ترد الجامعة والأنصباء منها إلى وفقها وشرطه أن يحصل الاتفاق بين الأنصباء والجامعة في

جزء من الأجزاء ومن المعلوم أن أصول الأجزاء في الموافقة ثلاثة وهي :

١- عدد زوج -٢- عدد فرد -٣- عدد أصم

فأما العدد الزوج : فأصله الاثنان [٢].

وأما العدد الفرد : فأصله ثلاثة [٣] وخمسة [٥] وسبعة [٧].

فمتى أردت الموافقة نظرت في سهام الورثة هل لها نصف [٢/١] صحيح أم لا ؟

فإن لم تجد لها نصفاً [٢/١] صحيحاً علمت أنه لا يكون لها ربع [٤/١] صحيح ولا سدس [٦/١] ولا ثمن [٨/١] ولا عشر [١٠/١] ولا أجزاء اثني عشر [١٢/١] ولا هو من تضاعيف الاثنين [٢] بحال لأن كل عدد زوج فإنما يأتلف من تضاعيف الاثنين [٢].

ثم تنظر بالعدد الفرد هل لها ثلث [٣/١] صحيح أم لا ؟
فإن لم تجد لها ثلثاً [٣/١] علمت أنه لا تجد لها تسعاً [٩/١] ولا جزءاً من أجزاء ثمانية عشر [١٨/١] ولا جزءاً

من أجزاء سبعة وعشرين [٢٧/١] ولا ما يأتلف من
تضاعيف الثلاثة [٣/١].

ثم تنظر هل لها خمس [٥/١] صحيح فإن لم تجده لم تجد
ما يكون من تضاعيف الخمس [٥/١] كخمسة عشر
[١٥/١] وخمسة وعشرين [٢٥/١] وما أشبه ذلك.

ثم تنظر بعد ذلك هل لها سبع [٧/١] صحيح فإن لم تجده
لم تطلب ما يأتلف من تضاعيف السبع [٧/١] مثل أجزاء
أحد وعشرين [٢١/١] وتسعة وأربعين [٤٩/١] وما أشبه
ذلك.

فإذا عدت الموافقة بأجزاء الزوج والفرد صرت حينئذٍ إلى
طلب الموافقة بالأجزاء الصم فتطلب أجزاء أحد عشر
[١١] فإن لم تجد لم تطلب ما يكون من تضاعيف الأحد
عشر [١١] ولكن تطلب أجزاء ثلاثة عشر [١٣] فإن لم
تجد فسبعة عشر [١٧] فإن لم تجد فأحد وثلاثين [٣١]
وعلى هذا أبداً كلما لم تجد عدداً لم تطلب ما يكون من

تضاعيف ذلك العدد ومتى فهمت هذا هانت عليك الموافقة بين السهام وسهل عليك الاختصار إن شاء الله تعالى^(١) ومحل هذا النوع الحالة الثالثة من حالات المناسخات الرئيسة وما عمل على طريقته من مسائل المناسخات أي إذا عملت الحالة الأولى أو الحالة الثانية على طريقة الحالة الثالثة فقد يكون فيها كما كان في الثالثة.

أما مثال الاختصار في الحالة الثالثة : لو هلك هالك عن زوجة وابن وبنت منها وقبل القسمة ماتت البنت عمن في المسألة ، فأصل المسألة الأولى من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١].

والباقي سبعة [٧] منكسرة على الابن والبنت ومباينة لرؤوسهم ثلاثة [٣] فنضربها في أصل المسألة ثمانية [٨] ينتج أربعة وعشرون [٢٤] ومنها تصح هذه المسألة. للزوجة ثلاثة [٣ = ٣×١] وللابن أربعة عشرة [١٤] وللبنت سبعة [٧]

(١) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٣٨٢ — ٣٨٣ بتصرف

وأصل المسألة الثانية من ثلاثة [٣] للأم الثلث واحد [١] والباقي اثنان [٢] للأخ الشقيق.

وبالنظر بين سهام الميت الثاني — من المسألة الأولى — سبعة [٧] ومسألتيها ثلاثة [٣] نجدها متباينة فجزء سهم الجامعة ثلاثة [٣] نضربها في مصحح المسألة الأولى أربعة وعشرين [٢٤] الجامعة اثنان وسبعون $[٧٢ = ٢٤ \times ٣]$ وجزء سهم الثانية سهام مورثهم سبعة [٧] للزوجة بالزوجية من المسألة الأولى تسعة $[٩ = ٣ \times ٣]$ ولها بالأومة من المسألة الثانية سبعة $[٧ = ٧ \times ١]$ مجموع نصيبها من المسألتين ستة عشر $[١٦ = ٩ + ٧]$ هي نصيبها من الجامعة

وللابن بالبنوة من المسألة الأولى اثنان وأربعون $[١٤ = ٣ \times ٤]$ وله بالأخوة من المسألة الثانية أربعة عشر $[٢ = ٧ \times ٢]$ مجموع نصيبه من المسألتين ستة وخمسون $[١٤ + ٤٢ = ٥٦]$ كذلك هي نصيبه من الجامعة .

وبالنظر بين سهام الورثة والجامعة نجدها متوافقة بالثمن
فرد كلاً منها إلى ثمنه.

فثمن الجامعة تسعة [٧٢ ÷ ٨ = ٩].

وثن سهم الزوجة بالزوجية والأمومة اثنان [١٦ ÷ ٨ = ٢]

وثن سهم الابن بالبنوة والأخوة سبعة [٥٦ ÷ ٨ = ٧] وهذه

صورتها: ^(١)

٩	٧٢	٣		٢٤	٨	
٢	١٦ = ٧ + ٩	١	أم	٣	١	زوجة
-	-	-	ت	٧	٧	بنت
٧	٥٦ = ١٤ + ٤٢	٢	أخ شقيق	١٤		ابن

مسألة :

الاختصار في غير باب المناسخت

إن الاختصار يكون في باب المناسخت أكثر من غيرها
أما في غير باب المناسخت فيكون وجوده قليلاً فيوجد في
الأصول المتفق عليها ماعدا أصل اثنين [٢] وثلاثة [٣]

^(١) فرائض الاحم ص ٩٩-١٠١ بتصرف وزيادة وانظر التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٦-٦١

فترجع كلاً من أصل أو مصحح المسألة والسهام إلى وفقه ولكنه بقله وذلك في مسائل من يجمع بين الفرض والتعصيب إما بجهة واحدة كالأب والجد

وإما بجهتين كزوج هو ابن عم أو أخ لأم هو ابن عم وكأم أو زوجة أو أخت هي معتقة فمثال الأول وهو من يجمع بين الفرض والتعصيب بجهة واحدة : لو هلك هالك عن أب وبنت فإن أصل مسألتها من ستة [٦] للبنت النصف ثلاثة [٣] وللأب السدس واحد [١] فرضاً والباقي اثنان [٢] له تعصيباً ،

وبالنظر بين السهام وأصل المسألة نجدها متوافقة بالثلث فترجع

	٢	٦		الأصل إلى ثلثه اثنان [٢] وسهام
	١	٣	بنت	كل من البنت والأب إلى ثلثها
فرضاً وتعصيباً	١	٣	أب	واحد [١] وهذه صورتها :

ومثال الثاني وهو من يجمع بين الفرض والتعصيب بجهتين :

لو هلك هالك عن بنت ابن وزوجة هي معتقة ، فإن أصل مسألتها من ثمانية [٨] للبنت النصف ثلاثة [٤] ، وللزوجة

الثلث واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] للزوجة تعصياً بصفتها
معتقة

وبالنظر بين أصل المسألة والسهم نجدها متوافقة بالربع فنرجع
الجميع إلى ربه فنرجع المسألة إلى ربعها اثنين [٢]

	٢	٨	والسهم إلى ربعها
	١	٤	واحد [١] وهذه بنت ابن
فرضاً وتعصياً	١	٤	زوجة هي معتقة (١)

كما يكون الاختصار أيضاً في بعض مسائل المعادة على القول
المرجوح وقد سبقت في باب الجد والإخوة .

قوله رحمه الله تعالى: (وقد يجب ذلك إذا انحصر إرث وارث
الثاني في ورثة ورثوا منه ومن الأول بمحض العصبية) أي
وقد يجب الاختصار إذا ما كانت المسألة من مسائل
المناسخات الأولى من حالات المناسخات الرئيسة وقد اشترط
لهذه الحالة شرطان هما :

(١) انظر فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ / ١٣٣-١٣٦

الشرط الأول : أن يكون جميع من مات بعد الأول ليس لهم وارث غير ورثت الميت الأول.

الشرط الثاني : أن يكون جميع الأحياء الباقون يرثون من جميع الأموات بنوع واحد من أنواع الإرث وهو العصبوبة فقط أو بالفرض فقط أو بالعصبوبة والفرض معاً

فأما الإرث بمحض العصبوبة فقد مثل له المؤلف رحمه الله تعالى **بقوله :** (كما لو خلف شخص امرأة وأبوين وخمسة بنين وثلاث بنات فمات أحد البنين ثم ماتت الزوجة ثم بنت ، ثم الأم ، ثم ابن آخر فقط بقى ابنان وبنتان فاجعل المسألة من عدد الرؤوس ستة وكأن الأول لم يمت إلا عنهم فقط لأنه وأن كان خرج شيء عن الباقيين بتساوٍ أو تفاوتٍ فقد عاد إليه فللذكر مثل حظ الأنثيين) لأننا لو عملنا هذه المسألة على النحو التالي: أصل مسألة الميت الأول من أربعة وعشرين [٢٤] للزوجة الثمن ثلاثة [٣] ولكل من الأبوين السدس أربعة [٤] والباقي ثلاثة عشر [١٣] بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين فلكل ابن اثنان [٢] ولكل بنت واحد [١].

وأصل مسألة الميت الثاني من ستة [٦] للأم السدس واحد
[١] والباقي خمسة [٥] للجد تعصياً ويسقط به الإخوة
والأخوات على القول الراجح.

وبالنظر بين سهام الميت الثاني اثنين [٢] وبين مسألته ستة
[٦] نجدها متوافقة بالنصف فأما وفق سهامه فواحد [١]
نضرب فيه سهام ورثته.

وأما وفق مسألته فتلاثة [٣] هي جزء السهم الذي به
تستخرج الجامعة للمسألتي نضربها في أصل مسألة الميت الأول
ينتج اثنان وسبعون [٧٢ = ٢٤ × ٣] وهي الجامعة للمسألتي.

فللزوجة بالزوجية تسعة [٩ = ٣ × ٣] ، ولها بالأمومة واحد
[١ = ١ × ١] والحاصل لها من المسألتي عشرة [١٠ = ٩ + ١].

وللأم الميت الأول أربعة [٤] نضربها في جزء السهم ثلاثة
[٣] ينتج اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣].

ولكل ابن حي من أبناء الميت الأول من المسألة الأولى اثنان
[٢] نضربها في جزء السهم ثلاثة [٣] ينتج ستة [٦ = ٣ × ٢] ،

ولكل بنت ثلاثة [٣ = ٣ × ١].

ومسألة الميت الثالث من عدد رؤوس الورثة أحد عشر [١١] لكل ابن اثنان [٢] ولكل بنت واحد [١].

وبالنظر بين سهام الميت الثالث من الجامعة السابقة وبين أصل مسأله نجدها متباينة فنضرب كامل المسألة أحد عشر [١١] في كامل الجامعة الأولى اثنين وسبعين [٧٢] ينتج الجامعة الثانية في هذه المسألة سبعمائة واثنان وتسعون [٧٩٢=٧٢×١١].

لأم الميت الأول من الجامعة الأولى اثنا عشر [١٢] نضربها في جزء السهم أحد عشر [١١] ينتج مائة واثنان وثلاثون [١٣٢=١١×١٢].

ولأبي الميت الأول من الجامعة الأولى سبعة عشر [١٧] نضربها في جزء السهم أحد عشر [١١] ينتج مائة وسبعة وثمانون [١٨٧=١٧×١١].

ولكل ابن من الجامعة الأولى ستة [٦] نضربها في جزء السهم أحد عشر [١١] ينتج ستة وستون [٦٦=١١×٦] ، وله من المسألة الثالثة اثنان [٢] نضربها في كامل سهام مورثه عشرة

[١٠] ينتج عشرون [٢٠ = ١٠ × ٢] فالحاصل له ستة وثمانون
[٨٦ = ٦٦ + ٢٠].

ولكل بنت من الجامعة الأولى ثلاثة [٣] نضربها في جزء
السهم أحد عشر [١١] ينتج ثلاثة وثلاثون [٣٣ = ١١ × ٣]
ولها من المسألة الثالثة واحد [١] نضربه في كامل سهام مورثه
عشرة [١٠] ينتج عشرة [١٠ = ١٠ × ١] فالحاصل لها ثلاثة
وأربعون [٤٣ = ٣٣ + ١٠].

وأصل مسألة الميت الرابع من ستة [٦] للجدة السدس واحد
[١] والباقي خمسة [٥] للجد تعصياً ويسقط به الإخوة
والأخوات على القول الراجح.

وبالنظر بين سهام الميت الرابع ثلاثة وأربعين [٤٣] من
الجامعة الثانية وبين مسأله ستة [٦] نجدتها متباينة فهي جزء
السهم نضربها في الجامعة الثانية سبعمائة واثنين وتسعين
[٧٩٢ × ٦ =] ينتج أربعة آلاف وسبعمائة واثنان وخمسون
[٤٧٥٢ = ٧٩٢ × ٦] وهي الجامعة الثالثة في هذه المسألة.

للجد من الجامعة الثانية مائة وسبعة وثمانون نضربها في جزء
السهم ستة ينتج ألف ومائة واثنان وعشرون
 $[1122 = 187 \times 6]$ ، وله من المسألة الرابعة خمسة [٥]
نضربها في كامل سهام مورثه ثلاثة وأربعين [٤٣] ينتج مائتان
وخمسة عشر $[215 = 43 \times 5]$ ، فالحاصل له من الجامعة
الثالثة ألف وثلاثمائة وسبعة وثلاثون $[1337 = 215 + 1122]$
ولكل ابن من الجامعة الثانية ستة وثمانون [٨٦] نضربها في
جزء السهم ستة [٦] ينتج خمسمائة وستة عشر
 $[516 = 86 \times 6]$ هي نصيبه من الجامعة الثالثة.
ولكل من البنين من الجامعة الثانية ثلاثة وأربعون [٤٣]
نضربها في جزء السهم ستة [٦] ينتج مائتان وثمانية وخمسون
 $[258 = 43 \times 6]$ هي نصيبها من الجامعة الثالثة.
وأصل مسألة الميت الخامس من أربعة [٤] وتصح من أربعين
[٤٠] ، للزوج عشرة [١٠] ولكل ابن ستة [٦] ولكل من
البنين ثلاثة [٣]

وبالنظر بين سهام الميت الخامس ثمانمائة وخمسة وثلاثين [٨٣٥] من الجامعة الثالثة وبين مصحح مسأله أربعين [٤٠] نجدها متوافقة بالثمن ، فأما وفق سهامه فمائة وسبعة وستون [١٦٧] نضرب فيه سهام ورثته.

وأما وفق مسأله فثمانية [٨] هي جزء السهم الذي به تستخرج الجامعة الرابعة حيث نضربه في الجامعة الثالثة أربعة آلاف وسبعمائة واثنين وخمسين [٤٧٥٢] ينتج ثمانية وثلاثون ألفاً وستة عشر [٣٨٠١٦ = ٤٧٥٢ × ٨] وهي الجامعة الرابعة في هذه المسألة.

للزوج من الجامعة الثالثة بالأبوة ألف وثلاثمائة وسبعة وثلاثون [١٣٣٧] نضربها في جزء السهم ثمانية [٨] ينتج عشرة آلاف وستمائة وستة وتسعون [١٠٦٩٦ = ١٣٣٧ × ٨] ، وله من المسألة الخامسة بالزوجية عشرة [١٠] نضربها في وفق سهام مورثه مائة وسبعة وستين [١٦٧] ينتج ألف وستمائة وسبعون [١٦٧٠ = ١٦٧ × ١٠] ، فالحاصل له من الجامعة الرابعة اثنا

عشر ألفاً وثلاثمائة وستة وستون
 [١٠٠٦٩٦+١٦٧٠=١٢٣٦٦] هي نصيبه من الجامعة الرابعة.
 ولكل ابن من الجامعة الثالثة خمسمائة وستة عشر [٥١٦]
 نضربها في جزء السهم ثمانية [٨] ينتج أربعة آلاف ومائة
 وثمانية وعشرون [٤١٢٨=٥١٦×٨] ، وله من المسألة
 الخامسة ستة [٦] نضربها في وفق سهام مورثه مائة وسبعة
 وستين [١٦٧] ينتج ألف واثنان [١٦٧×٦=١٠٠٢] ،
 فالحاصل له من الجامعة الرابعة خمسة آلاف ومائة وثلاثون
 [٥١٣٠=١٠٠٢+٤١٢٨].

ولكل من البنين من الجامعة الثالثة مائتان وثمانية وخمسون
 [٢٥٨] نضربها في جزء السهم ثمانية [٨] ينتج ألفان وأربعة
 وستون [٢٥٨×٨=٢٠٦٤] ، ولها من المسألة الخامسة ثلاثة
 [٣] نضربها في وفق سهام المورث مائة وسبعة وستين [١٦٧]
 ينتج خمسمائة وواحد [١٦٧×٣=٥٠١] ، فالحاصل لها من
 الجامعة الرابعة ألفان وخمسمائة وخمسة وستون
 [٢٥٦٥=٥٠١+٢٠٦٤].

وأصل مسألة الميت السادس من واحد [١] للجد ويسقط به الإخوة والأخوات على القول الراجح والجامعة الخامسة هي الجامعة الرابعة ثمانية وثلاثون ألفاً وستة عشر [٣٨٠١٦=٣٨٠١٦×١].

للجد منها سبعة عشر ألفاً وأربعمائة وستة وتسعون هي حاصل سهامه وسهام مورثه من الجامعة الرابعة [١٧٤٩٦=١٢٣٦٦+٥١٣٠].

ولكل أخ وأخت كما سبق من الجامعة الرابعة.

وأصل مسألة الميت السابع من رؤوس ورثته ثمانية [٨] لكل واحد من أبناء الابن اثنان [٢] ، ولكل من بني الابن واحد [١].

وبالنظر بين سهام الميت السابع سبعة عشر ألفاً وأربعمائة وستة وتسعين من الجامعة الخامسة [١٧٤٩٦] وبين مسألته ثمانية [٨] نجدها متوافقة بالثمن ، فأما وفق سهامه فألفان ومائة وسبعة وثمانون [٢١٨٧] نضرب فيها سهام كل فرد من ورثته.

وأما وفق مسأله فواحد [١] وتكون الجامعة السادسة هي نفس الجامعة الخامسة ثمانية وثلاثون ألفاً وستة عشر [٣٨٠١٦=٣٨٠١٦×١].

لكل واحد من أبناء الابن من مسألة مورثهم الميت السابع اثنان [٢] نضربها في وفق سهام مورثه ألفين ومائة وسبعة وثمانين [٢١٨٧] ينتج أربعة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون [٤٣٧٤=٢١٨٧×٢] وله من الجامعة الخامسة خمسة آلاف ومائة وثلاثون [٥١٣٠] فالحاصل له من الجامعة السادسة تسعة آلاف وخمسمائة وأربعة [٩٥٠٤=٥١٣٠+٤٣٧٤]. ولكل من بني الابن النصف من ذلك أربعة آلاف وسبعمائة واثنان وخمسون [٤٧٥٢=٢١٨٧+٢٥٦٥].

وأصل مسألة الميت الثامن من عدد رؤوس ورثته ستة [٦] ، لكل أخ اثنان [٢] ولكل أخت واحد [١]. وبالنظر بين سهام المورث تسعة آلاف وخمسمائة وأربعة [٩٥٠٤] من الجامعة السادسة وبين مسأله ستة [٦] نجدها

متوافقة بالسدس والجامعة السابعة هي نفس الجامعة السادسة
ثمانية وثلاثون ألفاً وستة عشر [٣٨٠١٦ = ٣٨٠١٦ × ١].

لكل من الأخوين من مسألة مورثهم الميت الثامن اثنان [٢]
نضربها في وفق سهام مورثه ألف وخمسمائة وأربعة وثمانين
[١٥٨٤] ينتج ثلاثة آلاف ومائة وثمانية وستون
[٣١٦٨ = ١٥٨٤ × ٢] وله من الجامعة السادسة تسعة آلاف
وخمسمائة وأربعة [٩٥٠٤] فالحاصل له من الجامعة السابعة
اثنان عشر ألفاً وستمائة واثنان وسبعون
[١٢٦٧٢ = ٩٥٠٤ + ٣١٦٨].

ولكل من بنّي الابن كذلك النصف من ذلك ستة آلاف
وثلاثمائة وستة وثلاثون [٦٣٣٦ = ١٥٨٤ + ٤٧٥٢].

هذا على طريق المناسخات الحالة الرئيسة الثالثة ولو نظرنا بين
الجامعة النهائية ثمانية وثلاثين ألفاً وستة عشر [٣٨٠١٦] وبين
سهام الورثة لوجدناها متوافقة بجزء من ستة آلاف وثلاثمائة
وسنة وثلاثين جزءً [٦٣٣٦] ، فنرجع كلاً من الجامعة
وسهام الورثة إلى وفقه.

فأما وفق الجامعة فسته [٦] ، وأما وفق سهام كل من الأخوين فاثنان [٢] وأما وفق كل من الأختين فواحد [١] وتعود المسألة بعد الاختصار على ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى من عدد رؤوس الورثة ستة للذكر مثل حظ الأنثيين وكان الميت الأول لم يمت إلا عنهم فقط فلكل ذكر اثنان [٢] ، ولكل أنثى واحد [١].

إذا أصل المسألة من عدد رؤوسهم ستة [٦] لكل ابن اثنان [٢] ولكل من البنين واحد [١] وكأنه لم يكن في المسألة إلا ميتاً واحداً

٦		ولذلك أوجب أهل الصناعة في هذا الشأن
٢	ابن	المسير إلى الاختصار ما أمكن حتى عدوا
٢	ابن	تاركه مخطئاً وإن كان جوابه صحيحاً وهذه
١	بنت	صورتها بالبسط وبالاختصار والله أعلم
١	بنت	وأحكم.

وأما الإرث بالفرض فقد ذكره المؤلف رحمه الله تعالى بقوله: وقد ينحصر فيما إذا كان الإرث في الجميع بالفرض وكان اسم الفرض في المسألتين واحداً (

قلت : وهذا يتصور إذا كان في المسألة ميتان فقط أما في وجود أكثر من ميتين في المسألة ؛ فلا يتصور وعلى وجود ميتين فقط لا بد من تحقق شروط ثلاثة في إرثهم بهذه الصفة وذلك على النحو التالي :

- ١- انحصار ورثة الثاني في باقي ورثة الأول .
- ٢- أن لا تختلف أسماء الفروض في المسألتين .
- ٣- أن تكون مسألة الأول عائلة بقدر نصيب الثاني أو بأكثر ومسألة الثاني غير عائلة في الصورة الأولى وعائلة في الثانية بقدر ما نقص نصيبه عن عول الأولى.

ومثال الصورة الأولى: لو هلكت زوجة عن أم و زوج وأخت شقيقة وولدي أم ، وقبل قسمة التركة زوج الزوج بالأخت الشقيقة ثم ماتت عنه وعمن بقي فإن أصل المسألة الأولى من ستة [٦] وتعول إلى تسعة [٩] للشقيقة منها ثلاث [٣] تقسم على ورثتها على نسبة ميراثهم من الأولى فأفرضها كالعدم وأقسم المال بين الزوج والأم وولديها فتصح من

سته [٦] لتحقق الشروط الثلاثة الماضية فيها لأن الميتة الثانية قد انحصرت إرثها في الأم وولديها والزوج وهم ورثة الأول ولم

٦	تختلف الفروض في المسألتين فإن للزوج	
١	أم	النصف وللأم السدس ولولديها الثلث في
٣	زوج	المسألتين ، وأيضاً أن المسألة الأولى عائلة إلى
١	أخ لأم	[٩] ونصيب الأخت الشقيقة منها ثلاثة [٣]
١	أخ لأم	وهو الذي عالت به وهذه صورتها :

ومثال الصورة الثانية : لو هلكت زوجة عن جدة وأخت

شقيقة وأخت لأب وزوج فزوج الزوج بالأخت لأب.

ثم ماتت عنه وعن الباقيين فإن أصل المسألة الأولى من ستة

[٦] وتعول إلى ثمانية [٨] ونصيب الأخت لأب منها

واحد [١] وهو أقل من العول بواحد [١] فيقسم بين

ورثتها على سبعة [٧] على نسبة إرثهم من الأولى.

فافرض أن الميتة الأولى ماتت عن الزوج والأخت الشقيقة

والجدة وليس هناك ميت غيرها

٧/٦	فتصح المسألة من ستة [٦] وتعول إلى
٣	سبعة [٧] لكل من الزوج والأخت زوج
٣	ثلاثة [٣] وللجدة واحد [١] و هذه أخت شقيقة
١	جدة صورتها :

أما لو كان حظ الميت الثاني من المسألة الأولى أكثر مما عالت به فإنه لم يتأت هذا الاختصار - والله تعالى أعلم- .
أو كان إرث الأحياء من جميع الأموات بالفرض والتعصيب معاً.

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن عشرة إخوة لأم وهم بنوا عم ثم تعاقبوا موتاً إلا أربعة منهم فإن أصل مسألتهم من ثلاثة [٣] مخرج الثلث لهم الثلث واحد فرضاً كونهم إخوة لأم والباقي اثنان [٢] لهم تعصياً كونهم بنوا عم وسهامهم بالفرض والتعصيب منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم أربعة [٤] فنضربها في أصل المسألة ثلاثة [٣] ينتج اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣] ومنها يصح هذا الانكسار لكل واحد منهم ثلاثة [٣] اثنان [٢] بالفرض وواحد [١] بالتعصيب

٤	وبالنظر بين مصحح المسألة وسهامهم نجدها متوافقة	
١	أخ لأم	ثـ ٤
١	أخ لأم	
١	أخ لأم	
١	أخ لأم	

بالثلاث فثلث المصحح أربعة [٤] وثلث
السهام واحد [١] إذا أصل المسألة من
عدد رؤوسهم أربعة [٤] لكل واحد
واحد [١] فرضاً وتعصيماً وهذه صورتها

أما ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى من مثال بقوله :
(كما مرأة هلكت عن زوج وأخت شقيقة وأخت لأب ثم بعد
موتها تزوج الزوج الأخت لأب وماتت فالإرث راجع على
الزوج والأخت الشقيقة نصفين والله أعلم .) أي لو هلكت
امرأة عن زوج وأخت شقيقة وأخت لأب ، ثم بعد موتها
تزوج الزوج بالأخت لأب ، ثم ماتت عنهم فالإرث راجع في
هذه الحالة على الزوج والأخت الشقيقة ؛ لأن الميراث راجع
عليهما أعني الزوج والأخت الشقيقة ولا وارث غيرهما ؛ وقد
ورثا في هذه الحالة بالفرض فقط.

فلو قسمنا المسألة دون الأخذ بالاختصار قبل العمل فستؤول
المسألة في الأخير أيضاً إلى الاختصار بعد العمل إلى اثنين [٢]

لكلٍ منهما النصف واحد [١] ، وكما قيل التجربة خير
 برهان فأصل المسألة الأولى من ستة [٦] وتعول إلى سبعة [٧]
 لكلٍ من الزوج والأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣] .
 وللأخت لأب السدس واحد [١] تكملة الثلثين ومسألتها من
 اثنين [٢] لكل من الزوج والشقيقة النصف واحد [١]
 وبالنظر بين سهام الأخت لأب — من المسألة الأولى — [١]
 ومسألتها اثنين [٢] نجدها متباينة فنضربها في عول المسألة
 الأولى سبعة [٧] ينتج أربعة عشر [١٤ = ٧ × ٢] .
 لكل من الزوج والأخت الشقيقة من المسألة الأولى ستة
 حاصل ضرب سهام كلٍ منهما ثلاثة [٣] في جزء السهم
 اثنين [٦ = ٣ × ٢] .
 ولكل منهما من المسألة الثانية واحد [١] وحاصل ما لكلٍ
 منهما من الجامعة سبعة [٧ = ٦ + ١] .
 وبالنظر بين الجامعة أربعة عشرة [١٤] وسهام كلٍ من الزوج
 والشقيقة سبعة [٧] نجدها متوافقة بالسبع فنرجع كلاً منها

إلى سبعة ، فوق الجامعة اثنان [١٤ = ٧ ÷ ٢] ، ووفق كل من
 سهام الزوج والأخت الشقيقة واحد [١ = ٧ ÷ ٧]
 إذا نقسم التركة ابتداءً على الزوج والشقيقة لأن الإرث راجع
 على الزوج والأخت الشقيقة مناصفة ؛ وكأنه لم يميت إلا
 ميتاً واحداً عنهما ؛ إذ لا يخرج الميراث عنهما

٢	١٤	٢	.	٧/٦	.	وهذه
١	٧	١	زوج	٣	زوج	صورتها
١	٧	١	أخت شقيقة	٣	أخت شقيقة	في حالة
٠	٠	٠	ت	١	أخت لأب	البسط

أما إذا عملنا بالاختصار ابتداءً — وهو الأفضل لِمَا أوجبه أهل
 الصناعة في هذا الشأن من المسير إليه ما أمكن حتى عدوا
 تاركه مخطئاً وإن كان جوابه صحيحاً فالمال

٢		بين الشقيقة والزوج مناصفة لكل واحد
١	زوج	منهما النصف فرضاً وهذه صورتها
١	أخت شقيقة	بالاختصار ابتداءً:

تلك أحوال المناسخات الثلاث الرئيسة والطريقة المشهورة في عملها الذي عليه جمهور علماء هذا الفن لاسيما وأنها معمولة بالشباك مما يضيف عليها الحسن والضبط التي قال فيها ابن الهائم رحمه الله تعالى في شرح الكفاية : إن عمل المناسخات بالجدول هو من الصناعة البديعة العجيبة تلقيتها من أستاذي أبي الحسن الجلاوي ^(١) .

وقد نص على عمل المناسخات بالشباك كثير من الفضلاء كالبهوتي في شرحه على الإقناع بقوله : هذا الباب (يعني باب المناسخات) من عويص الفرائض وما أحسن الاستعانة على معرفته برسالة الشباك لابن الهائم لأنه أضبط .

وقد نص على ذلك أيضاً أحمد بن عبد الغفار المالكي في كتابه المسمى بالدر المنتور في عمل المناسخات بالصحيح والمكسور بقوله : إن أعمال المناسخات من أرفع أبواب الفرائض قدراً وأشهرها بين الأنام ذكراً وأغمضها مسلكاً

(١) الجلاوي : لم أقف على هذا الاسم لكن وقفت على الجلاوي (بالحاء المهملة) وهو : علي بن عبد الصمد الجلاوي المالكي الفرائضي انتهت إليه رئاسة الفقه وكان مشاركاً في الفنون عارفاً بالمعاني والبيان والحساب والهندسة انتفع به خلق وتوفي في ذي الحجة ٧٨٢هـ انظر شذرات الذهب ج٦/ ٢٧٦هـ نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج٢/ ١١١

وأدقها سرّاً فوجب صرف المهمة لفتح مغلقتها ، وإيضاح مشكلاتها ، وإمعان النظر في تهذيب طرقها وحل معضلاتها ، وقد اخترع المتأخرون طريق العمل بالجدول (يعني الشباك) وأجادوا فيها ذلك كل الإجابة .

إذ بواسطته سهلت صعوبتها الشديدة غاية السهولة وأمكن اجتناء ثمر أغصانها المتطاولة بالطف حيلة وأقرب وسيلة بحيث ارتفعت عن الماهر في صناعة الحساب كلفة عملها وإن كثر بطونها فله درها من طريقة وما أقربها مأخذاً وما أعذبها مورداً .

وقد ذكر بعضهم لعمل المناسخات عشر طرق وهي:

- ١- الطريق العامة - ٢- وطريق البصريين - ٣- وطريق الكوفيين - ٤- وطريق الحل - ٥- وطريق محمد بن الحسن
- ٦- وطريق الشهرزوري - ٧- وطريق الموثقين
- ٨- وطريق القبط - ٩- وطريق علي المتزلاوي شيخ
- الشنشوري - ١٠- وطريق الشباك ^(١) .

^(١) انظر فتح القريب المحيب جزء ١ / ١٣٢-١٣٣ والعذب الفانض جزء ١ / ١٩٨-١٩٩

ومن المعلوم إن في استقصاء شرح هذه الطرق وضرب الأمثلة عليها وإحاطة جوانبها مما يطول ذكره ويبعد قعره وربما جنح بالكاتب والقارئ إلى الملل مع قلة الفائدة وضحالة الجدوى لاسيما وأن في طريق الباب التي سلكتها بغية الطالب المريد ، غير أني سأبين الطريق العام بمثال في آخر الباب وكذلك طريق الشيخ على المتزلاوي شيخ الشنشوري والذي سلكه شيخنا في حل مسائل المناسخات - إن شاء الله تعالى .

وقد نظم طريق الباب المسلوكة غير واحد ومنهم الرجبي رحمه الله تعالى في منظومته بقوله :

وإن يمت آخر قبل القسمة

فصحح الحساب واعرف سهمه

واجعل له مسألة أخرى كما

قد بين التفصيل فيما قـدما

وإن تكن ليست عليها تنقسم

فارجع إلى الوفق بهذا قد حكم

وانظر فإن وافقت السهما

فخذ هديت وفقها تــــماما
واضربه أو جميعها في السابقة
إن لم يكن بينهما موافــــقة
وكل سهم في جميع الثانية
يضرب أو في وفقها علانية
وأسهم الأخرى ففي الســــهام
تضرب أو في وفقها تــــمام
فهذه طريقة المناســــخة

فارق بها رتبة فضل شامــــخة^(١)

ولا يمنع من عمل الحالة الأولى من أحوال المناسخات الرئيسة
على طريق العمل في الحالة الثانية أو الثالثة إلا الاختصار الذي
أوجب المسير إليه أهل الصناعة في هذا العلم مهما أمكن
لإجماعهم على ذلك حتى عدوا تاركه مخطئاً وإن كان جوابه
صحيحاً.

^(١) الرحبية في علم الفرائض بشرح سبط المارديني وحاشية البقري وتعليق البغا ص ١٣٧-١٣٨

كما لا يمنع العمل في الحالة الثانية على طريق العمل في الحالة الثالثة — إذا تعدد الأموات إلى أكثر من ميتين — إلا اختصار الجوامع.

كما يُمكنك أن تعمل في الحالة الثالثة كالعمل في الحالة الثانية أي بجامعة واحدة وهو ما يسمى بالطريق العام الذي وعدت ببيانه بمثال آخر الباب — إن شاء الله تعالى — .

أما طريقة عمل الحالة الأولى فلا يصلح إلا لها ولا يجوز عمل الحالتين الثانية والثالثة عليها.

كما يمكن اجتماع حالات المناسخات الثلاث في مسألة واحدة والعمل فيهن كلاً على طريقتهما المسلوكة في الباب وإليك مثال بجميع الحالات الثلاث بمسألة واحدة كل منهن معمول على طريقتهما : لو هلك هالك عن خمسة عشر [١٥] ابناً ثم مات منهم تسعة كل منهم عن الباقيين.

ثم مات أحد الستة الباقيين عن زوجة وابن ، ومات الثاني منهم عن ابن وبنتين ، والثالث عن ابنين وبنتين ، ومات الرابع عن زوجة ومن بقي .

ثم ماتت زوجة أول الستة موتاً عن ابن وبنت ومن بقي ، ثم ماتت زوجة الرابع من الستة عن زوج وثلاثة إخوة وأخت أشقاء .

الحل

نظراً لتوفر شروط الحالة الأولى في التسعة الأموات السابقين وورثتهم فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] هي عدد رؤوسهم وكأنه لم يمت عندهم إلا ميت واحد فقط لكل واحد منهم واحد [١] .

وأصل المسألة الثانية وهي مسألة أول الستة موتاً من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١] والباقي سبعة [٧] للابن .

وأصل مسألة ثاني الستة موتاً من عدد رؤوس ورثته أربعة [٤] للذكر مثل حظ الأنثيين .

وأصل مسألة الثالثة كذلك هذه أربع مسائل لا يرث من فيهن بعضهم البعض حيث توفرت فيهن شروط الحالة الثانية من حالات المناسخات الرئيسة .

وبالنظر بين سهام كل ميت منهم ومسأله نجدها متباينة
فثبت الجميع .

وبالنظر بين هذه المسائل بالنسب الأربع نجد تداخل الأربعة
[٤] مع الثمانية [٨] وتوافق الثمانية [٨] مع الستة [٦]
وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر ينتج أربعة
وعشرون [٢٤=٨×٣] هي جزء السهم نضربها في المسألة
الأولى ستة [٦] ينتج مائة وأربعة وأربعون [١٤٤=٢٤×٦]
وهي الجامعة لما مضى معنا من مسائل .

لكل ميت أربعة وعشرون [٢٤=٢٤×١] نقسمها على
مسأله يبلغ جزء سهم المسألة الثانية ثلاثة [٣] والثالثة ستة
[٦] والرابعة أربعة [٤] .

ثم نضرب سهام كل وارث في جزء سهم مسألة مورثه
والحاصل نصيبه من الجامعة .

أما الثلاثة الأبناء الأحياء في المسألة الأولى فلكل واحد منهم
أربعة وعشرون [٢٤=٢٤×١] هي نصيبه من الجامعة الأولى.
ونصيب زوجة أول الستة موتاً ثلاثة [٣=٣×١] .

ونصيب ابنه واحد وعشرون [٢١ = ٣ × ٧] .
ونصيب ابن الميت الثاني موتاً من الستة الأموات الآخرين اثنا عشر [١٢ = ٦ × ٢] ، ولكل من ابنتيه ستة [٦ = ٦ × ١] .
ولكل ابن من أبناء الميت الثالث موتاً من الستة الأموات الآخرين ثمانية [٨ = ٤ × ٢] ولكل بنت أربعة [٤ = ٤ × ١] .
أما أصل مسألة الميت الخامس فهي من أربعة [٤] للزوجة الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] للأخوين منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنين [٢] وبضربها في أصل المسألة أربعة [٤] تصح من ثمانية [٨ = ٤ × ٢] للزوجة اثنان [٢ = ٢ × ١] ولكل من الأخوين ثلاثة [٣] .
وبالنظر بين سهام مورثهم أربعة وعشرين [٢٤] من الجامعة السابقة ومصح مسألته ثمانية [٨] نجدها منقسمة فتصح من الجامعة الأولى وهذه المسألة من الحالة الثالثة من حالات المناسخات الرئيسة .
وأصل مسألة الميت السادس من عدد رؤوس ورثته خمسة [٥] لكل ابن اثنان [٢] وللبنت واحد [١] .

ونظراً لكونها من الحالة الثالثة فالعمل سيكون فيها كالخامسة غير أن سهام الميت هنا مباينة لمسألته وعند التباين نضرب كامل المسألة في الجامعة التي قبلها حيث أصبحت بمثابة المسألة الأولى لها ؛ ينتج سبعمائة وعشرون $[٧٢٠ = ١٤٤ \times ٥]$ وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة ، وهي أيضاً الجامعة الثانية في هذه المسألة.

ومن له سهام من الجامعة السابقة أعطيناها بعد ضربها في جزء السهم ؛ كامل مسألة الميت السادس خمسة [٥] .
ومن له شيء من مسألة السادس وهي التالية للجامعة أعطيناها مضروباً في كامل سهام مورثه ثلاثة [٣] .
ومن كان له نصيب من الجامعة السابقة والمسألة الحالية جمعناه له وأعطيناها من الجامعة الثانية .

فلكل من الأختين الشقيقتين من الجامعة الأولى ثلاثة وثلاثون [٣٣] نضربها في جزء السهم خمسة [٥] ينتج ومائة وخمسة وستون $[١٦٥ = ٣٣ \times ٥]$ سهماً.

وللابن من الجامعة الأولى واحد وعشرون [٢١] نضربها في جزء السهم خمسة [٥] ينتج مائة وخمسة [١٠٥ = ٢١ × ٥] أسهم.

وله من المسألة الحالية اثنان [٢] نضربها في كامل سهام مورثه ثلاثة [٣] ينتج ستة [٦ = ٣ × ٢] أسهم المجموع مائة وأحد عشر [١١١ = ٦ + ١٠٥].

وللابن السابق من الجامعة الأولى اثنا عشر [١٢] نضربها في جزء السهم خمسة [٥] ينتج نصيبه من الجامعة الثانية ستون [٦٠ = ١٢ × ٥] سهماً.

ولكل من أخته من الجامعة الأولى ستة [٦] نضربها في جزء السهم خمسة [٥] ينتج ثلاثون [٣٠ = ٥ × ٦] سهماً.

ولكل ابن من أبناء الميت الرابع من الجامعة الأولى ثمانية [٨] نضربها في جزء السهم خمسة [٥] ينتج أربعون [٤٠ = ٨ × ٥] سهماً.

ولكل من أخته من الجامعة الأولى أربعة [٤] نضربها في جزء السهم خمسة [٥] ينتج عشرون [٢٠ = ٥ × ٤] سهماً.

ولزوجة الميت الخامس من الجامعة الأولى ستة [٦] نضربها في جزء السهم خمسة [٥] ينتج ثلاثون $[٣٠ = ٦ \times ٥]$ سهماً. ولكل ابن من أبناء الميتة السادسة سهمان [٢] نضربها في كامل سهام مورثة ثلاثة [٣] ينتج ستة $[٦ = ٣ \times ٢]$ وللبنته ثلاثة $[٣ = ٣ \times ١]$.

وأصل مسألة الميت السابع من اثنين [٢] للزوج النصف واحد [١].

والباقي واحد [١] للإخوة منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم سبعة [٧] فهي جزء السهم نضربها في أصل المسألة اثنين [٢] تصح من أربعة عشر [١٤].

للزوج سبعة $[٧ = ٧ \times ١]$ ولكل أخ اثنان [٢] وللأخت واحد [١].

وهذه المسألة أيضاً من الحالة الثالثة الرئيسة من حالات المناسخات .

وبالنظر بين سهام هذا الميت السابع ثلاثين [٣٠] ومصح مسألته أربعة عشر [١٤] نجدتها متوافقة بالنصف .

فثبت وفق كل منهما فأما وفق سهامه فخمسة عشر [١٥] هي جزء السهم الخاص بمسأله نضرب فيها سهام كل وارث من مها.

وأما وفق مسأله فسبعة [٧] نضربها في الجامعة الثالثة سبعمائة وعشرين [٧٢٠] ينتج خمسة آلاف وأربعون [٥٠٤٠ = ٧٢٠ × ٧] وهي الجامعة الرابعة والأخيرة في هذا المثال .

لكل من ابني الميت الأول من الجامعة الثالثة مائة وستة وخمسون [١٦٥] نضربها في جزء السهم سبعة [٧] ينتج ألف ومائة وخمسة وخمسون [١١٥٥ = ١٦٥ × ٧] سهماً.

ولابن الميت الثاني من الجامعة الثالثة مائة وأحد عشر [١١١] نضربها في جزء السهم سبعة [٧] ينتج سبعمائة وسبعة وسبعون [٧٧٧ = ١١١ × ٧] سهماً.

ولابن الميت الثالث من الجامعة الثالثة ستون [٦٠] نضربها في جزء السهم سبعة [٧] ينتج أربعمائة وعشرون [٤٢٠ = ٦٠ × ٧] سهماً

ولكل من أختيه من الجامعة الثالثة ثلاثون [٣٠] نضربها في
جزء السهم سبعة [٧] ينتج مائتان وعشرة [٢١٠ = ٧ × ٣٠]
سهماً.

ولكل ابن من أبناء الميت الرابع من الجامعة الثالثة أربعون
[٤٠] نضربها في جزء السهم سبعة [٧] ينتج مائتان وثمانون
[٢٨٠ = ٤٠ × ٧] سهماً.

ولكل من البنيتين من الجامعة الثالثة عشرون [٢٠] نضربها في
جزء السهم سبعة [٧] ينتج مائة وأربعون [١٤٠ = ٢٠ × ٧]
سهماً.

ولابن الميت السادس من الجامعة الثالثة ستة [٦] نضربها في
جزء السهم سبعة [٧] ينتج اثنان وأربعون [٤٢ = ٧ × ٦]
سهماً.

ولأخته من الجامعة الثالثة ثلاثة [٣] نضربها في جزء السهم
سبعة [٧] ينتج واحد وعشرون [٢١ = ٧ × ٣] سهماً.

ولزوج الميتة السابعة من الجامعة الثالثة خمسة عشر نضربها في
جزء السهم سبعة [٧] ينتج مائة وخمسة [١٠٥ = ١٥ × ٧]
أسهم.

ولكل أخ من المسألة الحالية اثنان نضربها في وفق سهام مورثه
خمسة عشر [١٥] ينتج ثلاثون [٣٠ = ١٥ × ٢] سهماً
ولالأخت خمسة عشر [١٥ = ١٥ × ١] سهماً وهذه صورتها:

٥٠٤٠	٧	٢	٧٢٠	٥	-	١٤٤	٨	٤	-	١٤٤	٦	-	٤	-	٨	-	٦	
٠	-	-	٠	٠	-	٠	٠	٠	-	٠	٠	-	٠	-	٠	ت	١	ابن
٠	-	-	٠	٠	-	٠	٠	٠	-	٠	٠	-	ت	-	٠	-	١	ابن
٠	-	-	٠	٠	-	٠	٠	٠	-	٠	ت	-	٠	-	٠	-	١	ابن
٠	-	-	٠	٠	-	٠	٠	٠	ت	٢٤	٠	-	٠	-	٠	-	١	ابن
١١٥٥	-	-	١٦٥	٠	-	٣٣	٣	٣	أخ ش	٢٤	٠	-	٠	-	٠	-	١	ابن
١١٥٥	-	-	١٥٦	٠	-	٣٣	٣	٣	أخ ش	٢٤	٠	-	٠	-	٠	-	١	ابن
٠	٠	٠	٠	٠	ت	٣	٠	٠	-	٣	٠	-	٠	-	١	زوجة		
٧٧٧	-	-	١١١	٢	-	٢١	٠	٠	-	٢١	٠	-	٠	-	٧	ابن		
٤٢٠	-	-	٦٠	٠	-	١٢	٠	٠	-	١٢	٠	-	٢	ابن				
٢١٠	-	-	٣٠	٠	-	٦	٠	٠	-	٦	٠	-	١	بنت				
٢١٠	-	-	٣٠	٠	-	٦	٠	٠	-	٦	٠	-	١	بنت				
٢٨٠	-	-	٤٠	٠	-	٨	٠	٠	-	٨	٢	ابن						
٢٨٠	-	-	٤٠	٠	-	٨	٠	٠	-	٨	٢	ابن						
١٤٠	-	-	٢٠	٠	-	٤	٠	٠	-	٤	١	بنت						
١٤٠	-	-	٢٠	٠	-	٤	٠	٠	-	٤	١	بنت						
٠	-	-	٣٠	٠	-	٦	٢	١	زوجة									
٤٢	-	-	٦	٢	ابن													
٢١	-	-	٣	١	بنت													
١٠٥	٧	١	زوج															
٣٠	٢		أخ ش															
٣٠	٢		أخ ش															
٣٠	٢		أخ ش															
١٥	١		أخت قه															

طريق الشيخ علي المتزلاوي: وقد سلك شيخنا في حل مسائل المناسخات سواءً كانت من الحالة الثانية أو الثالثة طريق الشيخ علي المتزلاوي شيخ الشنشوري رحمهما الله تعالى وهي عمل مسألة لكل ميت على حدة ويصححها إذا احتاجت إلى تصحيح مراعيًا الأول فالأول موتاً .

ثم ينسب ما بيد كل وارث إلى مصحح مسألة مورثه وحاصل تلك النسبة هو نصيبه من التركة .

وإن ورت وارث أكثر من ميت جمع له ميراثه بعد العمل . وهذه الطريق هي إحدى الطرق العشر في باب المناسخات التي سبق ذكرها ولربما قام شيخنا بقسمة مسألة من مسائل المناسخات في جلسة واحدة على هذا الطريق ما قد يمكث فيها غيره أياماً لاسيما وأن مسائل المناسخات في منطقتنا يكثر فيها الأموات غالباً دون اللجوء إلى قسمة التركة بحسن نية أزمنة مديدة ، وإذا احتاجوا بعد تلك الأزمنة إلى قسمتها على طريق المناسخات بجامعة واحدة أو متعددة يتعذر ذلك غالباً لتضخم الأعداد الحسابية فيها من أسهم وجامعات قد يصعب

على البعض قراءتها مما يصعب التعامل معها كأنصبة
 واستخدامها على الطريق المشهور في عمل المناسخات .
 ومما وقفت عليه من المسائل التي وردت على شيخنا من هذا
 القبيل سؤال مناسخات وصل تعدد الأموات فيه قبل قسمة
 التركة إلى ستة عشر ميتاً فلا شك أن التعامل مع هذه المسألة
 ومثيلاًتها على طريق المناسخات الذي عليه جمهور هذا الفن
 — وهو الأولى — معضل جداً .

ومثال طريقة شيخنا : لو هلك زوج عن زوجة و بنت منها
 وأخ شقيق وعن تركة قدرها أربعة وعشرون ألفاً
 [٢٤٠٠٠] ريالاً .

وقبل قسمة التركة ماتت الزوجة عن زوج وابن منه ومن بقي
 ثم ماتت البنت عن زوج ومن بقي ، فإن أصل المسألة الأولى
 من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١] وللبنات النصف أربعة
 [٤] وللأخ الشقيق الباقي ثلاثة [٣] .

ثم يقوم شيخنا بقسمة التركة على ورثة الميت الأول فللزوجة الثمن فلها من التركة ثمنها ثلاثة آلاف [٣٠٠٠ = ٨ ÷ ٢٤٠٠٠] ريالاً.

وللبنت النصف فلها من التركة نصفها اثنا عشر ألف [١٢٠٠٠ = ٢ ÷ ٢٤٠٠٠] ريالاً .

والباقى تسعة آلاف [٩٠٠٠] ريالاً للأخ الشقيق .

وأصل مسألة الميت الثاني وهي الزوجة من أربعة [٤] للزوج الربع واحد [١] والباقي بين الابن والبنت له اثنان [٢] ولها واحد [١] .

وكما علمنا أن نصيب الزوجة من التركة السابقة ثلاثة آلاف [٣٠٠٠] ريالاً فيقوم بقسمتها هنا على ورثتها .

فللزوجة ربعها سبعمائة وخمسون [٧٥٠ = ٤ ÷ ٣٠٠٠] ريالاً .

والباقي ألفان ومائتان وخمسون [٢٢٥٠] ريالاً بين الابن

والبنت للذكر مثل حظ الأنثيين فللابن ثلثاه ألف وخمسمائة

[١٥٠٠] ريالاً ، وللبنت ثلثه سبعمائة وخمسون [٧٥٠]

ريالاً .

وأصل مسألة الميت الثالث وهي البنت من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأخ لأم السدس واحد [١] والباقي اثنان [٢] للعم .

وكما علمنا أن نصيب البنت من تركة أبيها اثنا عشر ألف [١٢٠٠٠] ريالاً .

ولها من تركة أمها سبعمائة وخمسون [٧٥٠] ريالاً وحاصل جمعها اثنا عشر ألف وسبعمائة وخمسون [١٢٧٥٠ = ٧٥٠ + ١٢٠٠٠] ريالاً هي كامل تركتها .

فلزوجها نصفها ستة آلاف وثلاثمائة وخمسة وسبعون [٦٣٧٥ = ٢ ÷ ١٢٧٥٠] ريالاً .

ولأخيها لأمها سدسها ألفان ومائة وخمسة وعشرون [٢١٢٥ = ٦ ÷ ١٢٧٥٠] ريالاً .

ولعمها الباقي أربعة آلاف ومائتان وخمسون [٤٢٥٠] ريالاً . إذا نصيب زوج الميتة الثانية سبعمائة وخمسون [٧٥٠] ريالاً . ونصيب الابن بالبنوة ألف وخمسمائة [١٥٠٠] ريالاً .

وبالأخوة ألفان ومائة وخمسة وعشرون [٢١٢٥] ريالاً .

المجموع ثلاثة آلاف وستمائة وخمسة وعشرون [١٥٠٠ + ٢١٢٥ = ٣٦٢٥] ريالاً .

ونصيب العم من تركة الميت الأول بالأخوة تسعة آلاف [٩٠٠٠] ريالاً .

ومن تركة الميت الثالث بالعمومة أربعة آلاف ومائتان وخمسون [٤٢٥٠] ريالاً .

المجموع ثلاثة عشر ألف ومائتان وخمسون [٩٠٠٠ + ٤٢٥٠ = ١٣٢٥٠] ريالاً .

ونصيب زوج البنت الأولى ستة آلاف وثلاثمائة وخمسة وسبعون [٦٣٧٥] ريالاً وهذه صورتها :

وهذا المثال كذلك لطريق الشيخ علي المتزلاوي التي وعدت بها وهذه صورتها .

١٢٧٥٠	٦	
٦٣٧٥	٣	زوج
٢١٢٥	١	أخ لأم
٤٢٥٠	٢	عم ش
٣٠٠٠	٤	
٧٥٠	١	زوج
١٥٠٠	٢	ابن
٧٥٠	١	بنت
٢٤٠٠٠	٨	
٣٠٠٠	١	زوجة
١٢٠٠٠	٤	بنت
٩٠٠٠	٣	أخ شقيق

الطريق العام: سبق وأن وعدت بضرب مثالٍ للطريق العام الذي هو إحدى الطرق العشر في حل مسائل المناسخات وهذا أوان الوفاء به ، وسأسوق ما أورده شارح عمدة الفارض في هذه المسألة مع بيان ما احتيج إلى بيان حيث قال رحمه الله تعالى:

اعلم أن عملها (المناسخات) بجامعة واحدة هو في الحقيقة نوع من الاختصار لأنه لا يثبت فيه للمناسخات وإن تكاثرت إلا جامعة واحدة تصح منها جميع المسائل . قال العلامة أحمد بن عبد الغفار رحمه الله تعالى : ولم أرَ من خصه باسم وينبغي تسميته بالاختصار للجوامع انتهى . وفيه أعني العمل بجامعة واحدة ثلاثة أوجه :

أحدها : مختص ببعض الصور والآخرا عامان .

فأما الأول فله شرطان وهو الذي تقدم في كلام المصنف رحمه الله تعالى في أول الباب وتقدم الكلام عليه مستوفى . وأما الوجهان العامان فذكره الأستاذ علي بن داود في كتابه (نزهة الرائص في علم الفرائض) .

والعلامة أبو عبدالله محمد بن عرفة في (مختصر الحوفي).
والعلامة سعيد العقباني في (شرح الحوفي) رحمهم الله
تعالى .

وقال ابن داود : هي من أبداع الأعمال وأحسنها وأقلها
وقوعاً في كتب الفرائض .

قال العلامة أحمد بن عبد الغفار رحمه الله تعالى ومحصل
عملها على ما اجتمع من كلام المشايخ الثلاثة مع زيادة
إيضاح .

أن تصحح كل مسألة على انفرادها وتضعها في الجدول.
ثم تحصل جملة ما ورثه كل ميت بعد الأول ممن قبله بما
سندكره .

ثم تعرضه على مسألته فإن انقسم عليها فضع الخارج
تحت المسألة.

وضع فوقها صفراً أو واحداً أو اتركه غفلاً كما سبق
نظيره .

وإلا فإن وافقت فضع وفق السهام تحت المسألة ووفق المسألة فوقها .

وإن باينت فضع جملة السهام تحت المسألة وجملة المسألة فوقها .

ثم اضرب ما على المسائل بعضه في بعض يحصل جزء سهم الأولى اضربه فيها تحصل الجامعة وطريق معرفة إرث كل ميت ممن قبله الموعود به .

أما الثاني فواضح أنه لا يرث من غير الأولى شيئاً فسهامه منها هي جملة إرثه ممن قبله فاعرضها على مسألته وضع فوقها وتحتها ما ينبغي وضعه .

ثم الضابط الكلّي بعد ذلك أن تضرب سهام كل واحد من أي مسألة ورث منها فيما تحتها إن كان والحاصل فيما فوق المسألة التي بعدها إن كان فما حصل فهو نصيبه من تلك المسألة .

ومن ورث أكثر من ميت جمعت أنصباءه ولا يعسر عليك شيء من ذلك إذا استخرجت الأنصباء على ترتيب الأموات الأول فالأول .

وأما قسمة الجامعة فلك فيها طريقان :

الأولى : أن تعمل بالضابط الذي قد علمته في استخراج أنصباء الأموات بعينه ولا حاجة حينئذ إلى وضع جزء سهم المسألة الأولى بل تركه متعين ، لأنه ربما ضرب فيه ما لا ينبغي أن يضرب فيحصل الغلط .

والثانية : أن تضع جزء سهم المسألة الأولى عليها ثم تستخرج لكل مسألة سواها جزء سهم أيضاً تضعه عليها . ثم من له شيء من أي مسألة كانت ضرب في جزء سهمها وهذا الوجه لم يتعرض له أحد من المشايخ الثلاثة وإنما استخرجناه من عمل الوجه الثالث .

وطريق استخراج أجزاء سهام ما عدا الأولى أن تضرب ما تحت كل مسألة فيما فوق المسائل التي بعدها إن كان وإلا اقتصرت عليه فما كان فهو المطلوب .

قلت : وإن شئت فاضرب لكل هالك نصيبه من كل مسألة ورث منها في جزء سهمها .

واجمع لمن ورث أكثر من ميت أنصباءه .

واقسم الحاصل على مسألته يخرج جزء سهمها ولا يعسر عليك شيء حيث كان جزء سهم الأولى معلوماً واستخرجت البواقي على الترتيب انتهى .

وإنما يتضح هذا بالأمثلة ومن أحسنها أمثلة ذكرها العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الشبلي رحمه الله تعالى ولنقتصر على أربعة منها وأسوق عبارته فيها بلفظها وما يحتاج لبيان بينته لاسيما في الخلاف بين الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى تمييزاً للفائدة وليكمل بهذا الشرح الانتفاع إن شاء الله تعالى مميزاً لذلك بقولي في أوله : اعلم ، وفي آخره : والله أعلم^(١) .

قلت : تلخص خطوات العمل مما ذكر على النحو

التالي :

(١) انظر العذب الفانض شرح عمدة الفارض ج١/٢١٤-٢١٥

١- نعمل مسألة لكل ميت ونصححها إن احتاجت إلى تصحيح .

٢- ننظر بين سهام كل ميت بعد الأول ومسألته فإن انقسمت أثبتنا خارج القسمة تحتها يكون سهماً لها وأثبتنا فوق المسألة صفراً أو واحداً .

وإن وافقت السهام للمسألة وضعنا وفق السهام تحت المسألة ووفق المسألة فوقها .

وإن باينت وضعنا كامل السهام تحت المسألة وأثبتنا كامل المسألة .

٣- نضرب المثلث من المسائل بعضه في بعض دون النظر بينها بالنسب الأربعة والحاصل هو جزء السهم نضربه في المسألة الأولى وما نتج فهو الجامعة لهذه المسائل كلها .

٤- نضرب سهام كل وارث من أي مسألة ورث منها في وفق سهام مورثه عند التوافق ، وفي كاملها عند التباين .

والحاصل نضربه فيما فوق المسائل التي بعدها إن وجد
والحاصل هو نصيب ذلك الوارث ومن ورث أكثر من
ميت جمعنا له أنصباؤه ثم نعطيه من الجامعة.

ثم نعود لمواصلة كلام الشيخ إبراهيم الفرضي رحمه الله
تعالى وهو يحكي كلام شهاب الدين الشليبي قال رحمه الله
تعالى بعد ذكر كلام طويل : ولنبرز ما قررناه في أمثلة
تكون عوناً للطالب على فهم ما تقدم تقريره آنفاً ، فأقول
: لو مات رجل عن زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات ستتهم
منها ثم ماتت الزوجة عمن في المسألة .

ثم مات أحد البنين عن زوجة وبنت وعمن في المسألة .
فأصل المسألة الأولى من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد
[١] والباقي سبعة [٧] للأولاد منكسرة عليهم ومباينة
لرؤوسهم تسعة [٩] وبضربها في أصل المسألة ثمانية [٨]
ينتج اثنان وسبعون [٧٢=٩×٨] ومنها يصح هذا
الانكسار.

للزوجة تسعة [٩ = ٩ × ١] ولكل ابن أربعة عشر [١٤]
ولكل بنت سبعة [٧] .

وأصل المسألة الثانية من عدد رؤوس ورثتها تسعة
[٩] لكل ذكر اثنان [٢] ولكل أنثى واحد [١] .

وبالنظر بين سهام هذا الميت تسعة [٩] وبين مسأله
كذلك تسعة [٩] نجدها منقسمة فضع صفرًا فوقها واثبت
جزء السهم وهو واحد [١] تحتها .

وأصل المسألة الثالثة من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد
[١] وللبنت النصف أربعة [٤] .

والباقي ثلاثة [٣] للإخوة منكسرة عليهم ومباينة
لرؤوسهم سبعة [٧] وبضربها في أصل المسألة ثمانية [٨]
ينتج ستة وخمسون [٥٦ = ٨ × ٧] ومنها يصح هذا
الانكسار .

للزوجة سبعة [٧ = ٧ × ١] وللبنت ثمانية وعشرون
[٢٨ = ٧ × ٤] ولكل أخ ستة [٦] ولكل أخت ثلاثة [٣]

وبالنظر بين سهام الميت من المسألتين السابقتين نجدها ستة عشر [$16 = 2 + 14$] وبين مسألته ستة وخمسين [56] نجدها متوافقة بالثمن فنثبت وفق المسألة سبعة [7] فوقها ، ووفق السهام اثنين [2] تحتها.

فإن أردت ما تصح منه جميع المسائل فاضرب ما صحت منه الأولى اثنين وسبعين [72] في ما أثبتته فوق الثالثة سبعة [7] يكن الحاصل خمسمائة وأربعة [$72 \times 7 = 504$] ومنه تصح المسائل الثلاث.

وإن أردت ما يخص كل وارث فخذ حصة الابن من الأولى أربعة عشر [14] .

فاضربها فيما أثبتته فوق الثالثة وهو سبعة [7] يكن الحاصل ثمانية وتسعين [$98 = 14 \times 7$] فاحفظه .

وخذ ماله من الثانية اثنين [2] واضربه فيما أثبتته تحتها واحد [$2 = 2 \times 1$] .

ثم اضربه فيما أثبتته فوق الثالثة سبعة [7] يكن الحاصل أربعة عشر [$14 = 7 \times 2$] فاحفظه .

ثم خذ ماله من الثالثة ستة [٦] فاضربه فيما أثبتته تحتها
 اثنين [٢] يكن الحاصل اثني عشر [٢×٦=١٢] فاحفظه .
 ثم أجمع المحفوظات الثلاث يكن الحاصل مائة وأربعة
 وعشرين [٩٨+١٤+١٢=١٢٤] فهي حصته من المسائل
 الثلاث وللابن الآخر مثله.

ولكل بنت من المسائل الثلاث اثنان وستون [٦٢]
 بالعمل الذي قررناه .

ولزوجة الابن من الثالثة سبعة [٧] مضروبة فيما أثبتته
 تحتها اثنين [٢] يكن أربعة عشر [٢×٧=١٤].
 ولبنته ثمانية وعشرون [٢٨] مضروبة فيما أثبتته تحتها
 وهو اثنين يكن ستة وخمسين [٢×٢٨=٥٦].
 ثم انظر بين الأنصباء جميعها تجدها متوافقة بالنصف فرد
 الجامعة إلى نصفها مائتين واثنين وخمسين [٢٥٢] .
 ومن له شيء في الجامعة الأولى أثبت له في الثانية مثل
 نصفه كما ترى فتكون الجامعة مائتين واثنين وخمسين
 [٢٥٢=٢÷٥٠٤].

ولكل ابن اثنان وستون [٦٢ = ٢ ÷ ١٢٤].

ولكل بنت واحد وثلاثون [٣١ = ٢ ÷ ٦٢].

ولزوجة الابن سبعة [٧ = ٢ ÷ ١٤].

ولبنته ثمانية وعشرون [٢٨ = ٢ ÷ ٥٦] بهذه الصورة : ^(١).

٢٥٢	٥٠٤	٥٦		٩		٧٢	
-	-	-	-		ت	٩	زوجة
-	-	-	ت	٢	ابن	١٤	ابن
٦٢	١٢٤	٦	شقيق	٢	ابن	١٤	ابن
٦٢	١٢٤	٦	شقيق	٢	ابن	١٤	ابن
٣١	٦٢	٣	شقيقة	١	بنت	٧	بنت
٣١	٦٢	٣	شقيقة	١	بنت	٧	بنت
٣١	٢٦	٣	شقيقة	١	بنت	٧	بنت
٧	١٤	٧	زوجة				
٢٨	٥٦	٢٨	بنت				

^(١) العذب الفائض شرح عمدة الفارض جزء ١ ص ٢١٥ — ٢١٦ بزيادة وتصرف

باب قسمة التركات

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (فصل : في قسمة التركات)

القسمة بكسر القاف هي اسم من قولك تقاسموا المال واقتسموه وهي مؤنثة وإنما ذكر ضميرها في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ { ٨ } ^(١) لأنها في معنى الميراث والمال ^(٢) .

واصطلاحاً : ما خلفه المتوفى من أموال وحقوق وغيرها .

وقال بعضهم : تمييز الحقوق وإفراز الأنصاء ^(٣) .

قوله رحمه الله تعالى : (اعلم أن هذا الفصل مهم جداً بل هو المقصود بالذات في هذا الباب) .

لأن قسمة التركة هي الثمرة المقصودة من علم المواريث فكان من الأهمية بمكان كبير لأنه فهذا الفصل عظيم الجدوى كثير

(١) سورة النساء الآية [٨]

(٢) مختار الصحاح ص ٣٩٣

(٣) حاشية كشف الغوامض في علم الفرائض ص ٢٨٣

النفع بالغ الأهمية وكل ما تقدم من تأصيل وتصحيح إنما هو وسيلة لقسمة التركة^(١)

وكما قال البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة كل فارض:

وكل ما قدم من تأصيل

كذا من التصحيح للأصول

فهو وسيلة لقسمة التركة

وفيه أوجه تقرب مدركـة^(٢)

أقسام التركات

تنقسم التركات إلى قسمين وهما :

القسم الأول : ما يمكن قسمته بالعد ونحوه كالنقود والمكيات والموزونات والمعدودات والمذروعات المتساويات صفة وقيمة ونحو ذلك.

القسم الثاني : ما لا يمكن قسمته بالعد والوزن ونحوه كالعقارات والحيوانات والسيارات إذا لم تتعدد أو تعددت ولم تتساوى .

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ٢ / ١٤٨

(٢) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض ج ٢ / ١٣

كيفية طريقة العمل في القسم الأول

لا تخلو تركة هذا القسم من أحد أمرين هما :

الأمر الأول : أن تكون التركة مماثلة لمصح المسألة

الأمر الثاني : أن تكون التركة غير مساوية لمصح المسألة .

فأما كيفية طريقة العمل في الأمر الأول : وهو كون التركة مماثلة لمصح المسألة فليس هناك كبير عمل وإنما سهام كل وارث من المسألة هي نصيبه من التركة.

ومثال ذلك : لو هلك زوج عن زوجة وبنت وأبوين وتركة قدرها أربعة وعشرون كيلو غراماً من الذهب فإن أصل مسألتهم من أربعة وعشرين [٢٤]

للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللبنات النصف اثنا عشر [١٢] ولكل من الأبوين السدس أربعة [٤] والباقي واحد للأب فنصيبه خمسة [٥] فرضاً وتعصياً

ثم نفتح حقلاً آخر بعد مصح المسألة ونرسم بعاليه التركة أربعة وعشرين [٢٤] مساوية لمصح المسألة أربعة وعشرين

[٢٤] وبقسمة التركة على المصح ينتج واحد [١] هو جزء السهم نضعه فوق المصح.

ثم نضرب به سهام كل وارث والحاصل هو نصيبه من التركة فللزوجة ثلاثة كيلو غراماً

٢٤	٢٤	من الذهب [٣=١×٣] وللبنت اثنا عشر كيلو
٣	٣	غراماً من الذهب [١٢=١×١٢] وللأم زوجة
١٢	١٢	أربعة كيلو غراماً من الذهب [٤=١×٤] بنت
٤	٤	وللأب خمسة كيلو غراماً من الذهب أم
٥	٥	[٥=١×٥] وهذه صورتها: أب

كيفية طريقة العمل في الأمر الثاني

وأما كيفية طريقة العمل في الأمر الثاني : وهو كون التركة غير مساوية لمصح المسألة

فلا بد من معرفة أربعة أعداد متناسبة نسبة هندسية منفصلة

ثلاثة منها معلومة ورابعها مجهول وهي على ما يلي:

العدد الأول : نصيب كل وارث من مصح المسألة وهو

معلوم .

العدد الثاني : مصح المسألة وهو معلوم .

العدد الثالث : نصيب كل وارث من التركة وهو مجهول

ويقصد معرفته .

العدد الرابع : التركة وهو معلوم .

وهذه الأعداد الأربعة أصل كبير في استخراج المجهولات

وكما قال البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة كل فارض:

أعداد أربع بما قد حصلا

تناسب لكنه انفصلا

أصل كبير وبها يستخرج

غالب مجهول لهم فينتج

كاثنين بالنسبة للأربعة

وهكذا ثلاثة مع سـ

فأول سهـ ام كل وارث

والثاني ما صحح للتوارث

والثالث المجهول ثم الرابع

متروكه من بعده متابع (١)

قوله رحمه الله تعالى: (وله كيفيات كثيرة في المطولات وأيسرها على الطالب وأجمعها لأنواع التراث من نقود أو عروض أو عقارات وأقربها لإفهام العامة وغيرهم ، هي الكيفية المعروفة بالنسبة وذلك أن تعرف نسبة حظ كل وارث إلى أصل المسألة أو تصحيحه ثم تخرج له من التركة بحسب نسبته إلى المسألة) أحال المؤلف رحمه الله تعالى على من أراد الطرق الأخرى في قسمة التركات على المطولات من الكتب المبسوطة في هذا الفن ، واختار طريق النسبة وهو أصل في قسمة التراث ، وقد وردت قسمة التركات بطرق متعددة أشهرها خمس طرق وهي:

الطريق الأول: هو طريق النسبة وهذا الطريق هو أصل لجميع الطرق استحسنه الجويني كما نقله عنه ابن الهائم رحمهم الله تعالى (٢) وهو اختيار المؤلف رحمه الله تعالى لأنه يُعمل به فيما يقبل القسمة بالعدّ وما لا يقبل القسمة بالعدّ

(١) العذب الفانض شرح عمدة الفارض ج ٢ / ١١٤-١١٥ بتصرف

(٢) فتح القريب المحيب جزء ١ / ١١٩ بتصرف

حيث نسب سهام كل وارث إلى مصح مسألته وما حصل من نسبة نعطيه بقدرها من التركة .

وقد مثل المؤلف رحمه الله تعالى لهذا الطريق أعني طريق النسبة بالمسألة العمرية الصغرى بقوله : (ففي زوجة وأبوين أصلها أربعة ومنه تصح) أصلها من أربعة [٤] لما عُلِمَ سابقاً من باب التأصيل للزوجة الربع واحد [١] وللأم ثلث الباقي واحد [١] والباقي اثنان [٢] للأب فمن أصلها صحت.

قوله رحمه الله تعالى : (فإذا كانت التركة مثلاً مائة دينار فللزوجة الربع واحد أنسب لها ربع التركة خمسة وعشرون ديناراً وللأم ثلث الباقي واحد وهو بالنسبة إلى التركة ربعها أيضاً فلها خمسة وعشرون ، وللأب الباقي اثنان هو بالنسبة إلى المسألة نصفها انسب له نصف التركة خمسين ديناراً)
نفتح حقلاً للتركة بعد تصحيح المسألة ثم نسب سهام كل وارث لمصح المسألة ثم نعطيه بقدر تلك النسبة من التركة.

فللزوجة الربع فنسبته إلى التركة مائة ينتج خمسة وعشرون
فلها من التركة خمسة وعشرون $١٠٠ \times \frac{٤}{١} = ٤٠٠ = ٤ \div ١٠٠ = ٢٥$
ديناراً.

وللأم ثلث الباقي وهو يساوي ربعاً ونسبته إلى التركة مائة
نتج كذلك خمسة وعشرون فلها من التركة خمسة وعشرون
 $١٠٠ \times \frac{٤}{١} = ٤٠٠ = ٤ \div ١٠٠ = ٢٥$ ديناراً وللأب الباقي اثنان [٢]
وهي تعادل نصفاً ونسبته إلى

التركة مائة نتج	٤	التركة ١٠٠ ديناراً
خمسون $١٠٠ \times \frac{٢}{١} = ٢٠٠$	١	زوجة $١٠٠ \times \frac{٤}{١} = ٤٠٠ = ٢٥$ ديناراً
$١٠٠ \div ٢ = ٥٠$ ديناراً	١	أم $١٠٠ \times \frac{٤}{١} = ٤٠٠ = ٢٥$ ديناراً
وهذه صورتها:	٢	أب $١٠٠ \times \frac{٢}{١} = ٢٠٠ = ٥٠$ ديناراً

قوله رحمه الله تعالى: (وفي أبوين وزوجة وبنت والتركة أربعة
آلاف وثمانمائة ديناراً أصلها من أربعة وعشرين للأبوين لكل
واحد منهما السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللبنات
النصف اثنا عشر ويبقى واحد يرجع للأب)

هذا مثال آخر على طريق النسبة وأصل هذا المثال من أربعة وعشرين [٢٤] لموافقة مخرج فرضي السدس والثلثين للزوجة الثلثين واحد [١] وللبنات النصف اثنا عشر [١٢] وللأم السدس أربعة [٤] وللأب السدس أربعة [٤] وله الباقي واحد [١] تعصياً فله خمسة [٥] فرضاً وتعصياً

قوله رحمه الله تعالى: (فانسب للأم أربعة هي سدس المسألة ومن التركة ثمانمائة) للأم أربعة وبنسبتها إلى أصل المسألة أربعة وعشرين ينتج سدس فلها من التركة سدسها

$$[٨٠٠ = ٦ / ٤٨٠٠ = ٤٨٠٠ \times ٦ / ١ = ٢٤ \div ٤]$$
 ديناراً

قوله رحمه الله تعالى: (وللأب خمسة فرضاً وتعصياً وهو سدس المسألة وربعه أنسب له من التركة يكن ألفاً) المراد بربعة أي ربع السدس وعليه يعود الضمير وليس على الأب وربع السدس يساوي واحد من أربعة وعشرين $[٦ / ١ \times ٤ / ١ =$

$[٢٤ / ١ =$

وحاصل جمع السدس وربع السدس ينتج خمسة على أربعة وعشرين [$24/1 + 6/1 = 24/1 = 24/5$] إذا لأب [$1000 = 5 \times 200 = 4800 \times 24/5$] ديناراً

قوله رحمه الله تعالى: (وللزوجة ثلاثتها هي ثمن المسألة انسبه لها من التركة يكن ستمائة) للزوجة ثلاثة [٣] ننسبها إلى أصل المسألة أربعة وعشرين [٢٤] ينتج ثمنها وبقسمة التركة على الثمن ينتج نصيبها من التركة ستمائة [$24 \div 3 = 8$] ديناراً .

قوله رحمه الله تعالى: (وللبنت اثنا عشر هو نصف المسألة أنسبه إلى التركة يكن ألفين ، وأربعمائة)

التركة [٤٨٠٠] ديناراً	٢٤	
$600 = 4800 \times 8/1$	٣	زوجة
$2400 = 4800 \times 2/1$	١٢	بنت
$800 = 4800 \times 6/1$	٤	أم
$1000 = 4800 \times 24/5$	٥	أب

للبنات
 $[24 \div 12 = 24/1 = 4800 \times 2/1]$
 ديناراً وهذه
 صورتها:

ومن الكيفيات الكثيرة التي أشار إليها المؤلف رحمه الله تعالى
بقوله (وله كيفيات كثيرة في المطولات) ما يلي :

١- طريق السهام ضرب التركة تقسيم مصح المسألة ينتج نصيب الوارث ومثاله : لو ماتت امرأة عن زوج وأبوين وابن ومخلفة تركة قدرها ستون ألف [٦٠٠٠٠] ريالاً فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] للزوج الربع ثلاثة [٣] ، ولكل من الأبوين السدس اثنان [٢] والباقي خمسة [٥] للابن تعصياً ، فإذا أردنا معرفة ما للزوج من التركة على هذا الطريق فإننا نضرب سهامه ثلاثة [٣] في التركة ستين ألفاً ينتج مائة وثمانون ألف [١٨٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠ × ٣] ريالاً.
ثم نقسمها على أصل المسألة اثني عشر ينتج خمسة عشر ألف [١٥٠٠٠ = ١٨٠٠٠ ÷ ١٢] ريالاً هي نصيبه من التركة.
وإذا أردنا معرفة نصيب كل من الأبوين فكذا نضرب سهامه اثنين [٢] في التركة ستين ألفاً ينتج مائة وعشرون ألفاً
ثم نقسمها على أصل المسألة اثني عشر [١٢] ينتج عشرة آلاف هي نصيب كلٍ منهما من التركة [٦٠٠٠٠ × ٢ = ١٢٠٠٠٠ ÷ ١٢] ريالاً.

وإذا أردنا معرفة ما للابن نضرب سهامه خمسة [٥] في التركة ستين ألفاً [٦٠٠٠٠] ينتج ثلاثمائة ألفاً [٣٠٠٠٠٠] ريالاً. ثم نقسمها على أصل المسألة اثني عشر [١٢] ينتج نصيبه من التركة خمسة وعشرون ألف

٦٠٠٠٠	١٢			=٦٠٠٠٠×٥)
١٥٠٠٠=١٢÷٦٠٠٠٠×٣	٣	زوج		١٢÷٣٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠=١٢÷٦٠٠٠٠×٢	٢	أم		ريالاً (٢٥٠٠٠=
١٠٠٠٠=١٢÷٦٠٠٠٠×٢	٢	أب		وهذه صورتها :
٢٥٠٠٠=١٢÷٦٠٠٠٠×٥	٥	ابن		

٢- التركة تقسيم مصح المسألة ضرب سهام الوارث يساوي نصيبه من التركة .

فإذا أردنا معرفة ما للزوج في المثال السابق على هذا الطريق فنقسم التركة ستين ألفاً على مصح المسألة اثني عشر ينتج خمسة آلاف ريالاً .

ثم نضربها في سهام الزوج ثلاثة ينتج نصيبه من التركة خمسة عشر ألف [١٥٠٠٠=٣×٥٠٠٠ = ١٢÷٦٠٠٠٠] ريالاً.

وكذلك إذا أردنا معرفة ما لكل واحد من الأبوين فنقسم
التركة ستين ألفاً على مصح المسألة اثني عشر ينتج خمسة
آلاف .

ثم نضربها في سهامه اثنين ينتج نصيبه من التركة عشرة ألف
[$10000 = 2 \times 5000 = 12 \div 60000$] ريالاً .

وكذلك إذا أردنا معرفة ما للابن في المثال السابق على هذا
الطريق فكذلك نقسم التركة ستين ألفاً على أصل المسألة اثني
عشر ينتج خمسة آلاف .

ثم نضربها في سهامه خمسة ينتج نصيبه من التركة خمسة
وعشرون ألفاً [$20000 = 5 \times 5000 = 12 \div 60000$]
ريالاً .

ويكتفى في هذا الطريق بحاصل قسمة التركة على مصح
المسألة والحاصل هو جزء السهم نضرب فيه سهام كل وارث
ينتج نصيبه من التركة .

٦٠٠٠٠	١٢	
$١٥٠٠٠ = ٣ \times ١٢ \div ٦٠٠٠٠$	٣	زوج
$١٠٠٠٠ = ٢ \times ١٢ \div ٦٠٠٠٠$	٢	أم
$١٠٠٠٠ = ٢ \times ١٢ \div ٦٠٠٠٠$	٢	أب
$٢٥٠٠٠ = ٥ \times ١٢ \div ٦٠٠٠٠$	٥	ابن

وهذه صورتها :

٣- مصحح المسألة تقسيم التركة والحاصل يقسم عليه سهام الوارث .

فإذا أردنا معرفة ما للزوج في المثال السابق على هذا الطريق فإننا نقسم مصحح المسألة اثني عشر على التركة ستين ألفاً ينتج جزء من خمسة آلاف جزء من الواحد الصحيح وهو جزء السهم نقسم عليه سهام كل وارث ينتج نصيبه من الجامعة . فنقسم عليه سهامه الزوج ثلاثة ينتج خمسة عشر ألف وهي نصيبه من الجامعة $[١٢ \div ٦٠٠٠٠ = ١/٥٠٠٠ = ٣ \div ١٥٠٠٠]$ ريالاً.

وكذلك إذا أردنا معرفة ما لكل من الأبوين في المثال السابق على هذا الطريق.

فإننا نقسم سهام كل من الأبوين اثنين على الجزء من خمسة آلاف ينتج عشرة آلاف هي نصيب كل منهما [٢ ÷ ١ = ٥٠٠٠ = ٥٠٠٠ × ٢ = ١٠٠٠٠] ريالاً.

وكذلك إذا أردنا معرفة ما للابن في المثال السابق على هذا الطريق فإننا نقسم سهامه خمسة على جزء السهم واحد على خمسة آلاف ينتج خمسة وعشرون ألفاً هي نصيبه من التركة [٥ ÷ ١ = ٥٠٠٠ = ٥٠٠٠ × ٥ = ٢٥٠٠٠] ريالاً.

٥٠٠٠/١ =	٦٠٠٠٠ ÷	١٢	وهذه صورتها
١٥٠٠٠ = ٥٠٠٠ × ٣ = ٥٠٠٠/١ ÷ ٣		٣	زوج
١٠٠٠٠ = ٥٠٠٠ × ٢ = ٥٠٠٠/١ ÷ ٢		٢	أم
١٠٠٠٠ = ٥٠٠٠ × ٢ = ٥٠٠٠/١ ÷ ٢		٢	أب
٢٥٠٠٠ = ٥٠٠٠ × ٥ = ٥٠٠٠/١ ÷ ٥		٥	ابن

٤- مصحح المسألة تقسيم السهام والحاصل يقسم عليه التركة يساوي نصيب الوارث منها .

فإذا أردنا معرفة ما للزوج في المثال السابق على هذا الطريق فإننا نقسم مصح المسألة اثني عشر على سهامه ثلاثة ينتج أربعة [$12 \div 3 = 4$].

ثم نقسم عليها التركة ستين ألف ريالاً ينتج نصيبه منها خمسة عشر ألفاً [$60000 \div 4 = 15000$] ريالاً.

ولكل من الأبوين مصح المسألة اثنا عشر تقسيم سهامه اثنين ينتج ستة [$12 \div 2 = 6$].

ثم نقسم عليها التركة ستين ألف ريالاً ينتج نصيب كل منهما من التركة عشرة آلاف ريالاً [$60000 \div 6 = 10000$] ريالاً.

وللابن الباقي [25000] أي مصح المسألة اثنا عشر تقسيم سهامه خمسة ينتج اثنان وخمسان [$12 \div 5 = 2$ وخمسين] ، ثم نقسم عليها التركة ستين ألف ريالاً ينتج نصيبه منها خمسة وعشرون ألف ريالاً [$60000 \div 2 = 30000$] و 25000 (١) وهذه صورتها :

(١) انظر فتح القريب المحجب ج ١ / ١٤٨ - ١٥٠ والعذب الفانض شرح عمدة الفانض ج ٢ / ١١٤ - ١١٨ والتحقيقات المرضية ١٩١ - ١٩٧ وفرائض اللامح ٢٣٤ - ٢٥٠

١٢	٦٠٠٠٠ ريالاً	
زوج	٣	$١٢ \div ٣ = ٤ = ٦ \div ٤ = ١٥٠٠٠$ ريالاً
أم	٢	$١٢ \div ٢ = ٦ = ٦ \div ٦ = ١٠٠٠٠$ ريالاً
أب	٢	$١٢ \div ٢ = ٦ = ٦ \div ٦ = ١٠٠٠٠$ ريالاً
ابن	٥	$١٢ \div ٥ = ٥/١٢ = ٦٠٠٠٠ \div ٥/١٢ = ٢٥٠٠٠$ ريالاً

وبهذا يمكن إجمالي طرق قسمة التركة إذا كانت تنقسم بالعد ونحوه في الخمس الطرق التالية :

١- نسب سهام كل وارث إلى مصح مسألته وما حصل من نسبة نعطيه بقدرها من التركة .

٢- السهام ضرب التركة تقسيم مصح المسألة ينتج نصيب الوارث .

٣- التركة تقسيم مصح المسألة ضرب سهام الوارث ينتج نصيبه من التركة .

٤- مصح المسألة تقسيم التركة والحاصل يقسم عليه سهام الوارث ينتج نصيبه من التركة .

٥- مصحح المسألة تقسيم السهام والحاصل يقسم عليه التركة ينتج نصيب الوارث منها (١) .

قوله رحمه الله تعالى: (ومن ذلك قاعدة القيراط وهي موصلة إلى النسبة المذكورة ومقربة لها في التصحيح الكثير العدد)
القيراط في اللغة: أصله قرَّاط بالتشديد لأن جمعه قراريط فأبدل من إحدى حرفي تضعيفه ياء وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنكم ستفتحون أرضاً يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيراً فإن لهم ذمةً ورحماً^(٢) - (٣) .

واصطلاحاً: جزء من الواحد الصحيح^(٤) .

قوله رحمه الله تعالى: (والقيراط الجامع للمخارج هو أربعة وعشرون)

(١) وانظر فرائض اللاحم ص ٢٥١

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم بأهل مصر ج ١٠ /

٦٥٢٨ رقم (٢٥٤٣٩) بشرح النووي ط ١٤١٧ هـ مكتبة الباز

(٣) لسان العرب ج ٥ جزء ٩ حرف الطاء فصل القاف ص ٢٥١ مادة قرط

(٤) فرائض اللاحم ص ٢٥٤

اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في مقدار القيراط على ثلاثة مذاهب وهي :

المذهب الأول : مذهب أهل الحجاز أرض الحرمين ومصر والشام ومن وافقهم وهو إن مقدار القيراط ثلثي الثمن وعلى هذا يكون مخرجه من أربعة وعشرين [٢٤] إذاً فهو جزء من أربعة وعشرين جزءاً [٢٤/١] وهذا هو المذهب المختار وهو الأحسن لأنه يخرج منه الربع والسدس والثمن والثلث والثلثان قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :
فمخرج القيراط كذاً أقم

مقامها وفيه فاضرب واقسم

أي أن مخرج القيراط أربعة وعشرين [٢٤] لأن الكاف بعشرين [٢٠] والذال بأربعة [٤] ^(١) .

المذهب الثاني : مذهب أهل العراق ومن وافقهم وهو أن مقدار القيراط نصف العشر وعلى هذا يكون مخرجه من عشرين [٢٠] فهو جزء من عشرين [٢٠/١] جزءاً.

(١) العذب الفانض شرح عمدة الفارض جزء ١١٨/٢

المذهب الثالث : مذهب آخرين وهو أن مقدار القيراط نصف التسع فعلى هذا يكون مخرجه من ثمانية عشر [١٨] فهو جزء من ثمانية عشر [١٨/١] جزءاً^(١) .

الترجيح

في نظري أن المذهب الراجح هو المذهب الأول القاضي بأن مقدار القيراط ثلثي الثمن وبالتالي فإن مخرجه أربعة وعشرين [٢٤] لأنه يخرج منه جميع الفروض المقدرة في كتاب الله عز وجل.

أما الثمانية عشر [١٨] فلا ربع لها وأما العشرون [٢٠] فلا يخرج منها إلا فرض النصف والربع والله تعالى أعلم .
قوله رحمه الله تعالى: (و كفيته أن تضرب لكل وارث نصيبه من المسألة في مخرج القيراط فما بلغ فاقسمه على المسألة ، واثبت الخارج عليها له)

أما طريقة القيراط فبعد أن نصح المسألة نفتح حقلاً لمخرج القيراط يلي مصح المسألة ونفرض أن هذا العدد كتركة حيث

(١) فتح القريب المجيب جزء ٢ / ١٥١ والعذب الفانض جزء ٢ / ١١٨ وفرائض اللاحم ص ٢٥٤

يقام مقامها ثم نضرب سهام كل وارث من المسألة في مخرج القيراط أربعة وعشرين [٢٤] فما بلغ نقسمه على المسألة ، وما نتج فهو له .

أو نستخرج قيراط المسألة وذلك بقسمة مصح المسألة على مخرج القيراط أربعة وعشرين [٢٤] وناتج ذلك هو قيراط المسألة .

ثم نقسم عليه سهام كل وارث منها وناتج القسمة هو نصيب ذلك الوارث من التركة قراريط نضعه له تحت مخرج القيراط ولا يخلو هذا القيراط من إحدى حالات ثلاث رئيسة وهي :

الحالة الأولى : أن يكون قيراط المسألة عدداً صحيحاً فقط كاثنين [٢] وثلاثة [٣] وسبعة [٧] وثمانية [٨] ونحو ذلك .

الحالة الثانية : أن يكون قيراط المسألة كسراً فقط كنصف [٢/١] وسبع [٧/١] ونحو ذلك .

الحالة الثالثة : أن يكون قيراط المسألة عدداً صحيحاً وكسراً وهو ما يسمى بالعدد الكسري مثل خمسة وربع ، و ستة وسبع ، وواحد وخمسة أثمان ونحو ذلك .

طريقة العمل في الحالة الأولى : وهي كون قيراط المسألة عدداً صحيحاً فقط .

طريقة العمل في هذه الحالة لا يخلو هذا القيراط من أحد أمرين وهما :

الأمر الأول : أن يكون القيراط عدداً صحيحاً ناطقاً وهو العدد الذي يتركب من ضرب عدد بآخر كسنة [٦] وثمانية [٨] وتسعة [٩] ونحو ذلك.

الأمر الثاني : وهو أن يكون القيراط عدداً صحيحاً صامتاً.

طريقة العمل في الأمر الأول

فأما طريقة العمل في الأمر الأول وهو كون القيراط عدداً صحيحاً ناطقاً فكالآتي :

١ - نأصل المسألة ونصححها إن احتاجت إلى تصحيح كما علم سابقاً.

٢ - نستخرج قيراط المسألة وذلك بقسمة مصحح المسألة على أربعة وعشرين [٢٤] وحاصل القسمة هو قيراط المسألة .

- ٣- نحلل قيراط المسألة إلى أضلاعه المكون منها .
- ٤- نجعل لكل ضلع حقلاً يلي مخرج القيراط الأكبر ثم الأصغر .
- ٥- نقسم سهام كل وارث على الضلع الأصغر فإن كان الناتج عدداً صحيحاً فقط وضعنا صفراً في حقل الضلع الأصغر وإن بقي باق عند القسمة وضعناه تحت هذا الضلع كجزء منه.
- ٦- ثم نقسم العدد الصحيح على الضلع الأكبر فإن نتج عدداً صحيحاً فقط وضعناه في حقل الوارث تحت مخرج القيراط ووضعنا صفراً في الحقل الأكبر وإن بقي باق عند القسمة وضعناه تحت الضلع كجزء منه.
- ٧- للتأكد من صحة العمل نجتمع الأجزاء التي تحت الضلع الأصغر ثم نقسمها عليه والحاصل هو جزء من الضلع الذي يليه نجمعه مع أجزاءه ونقسمها عليه والحاصل يكون عدداً صحيحاً نجمعه مع الأعداد

الصحيحة التي تحت مخرج القيراط فإذا كان حاصل
الجمع أربعة وعشرون [٢٤] فالعمل صحيحاً وإلا
فلا.

هذا وجه وهو طريق الأضلاع ومثاله : لو هلك زوج عن
زوجة وأم وثلاث بنات وأخوين لأب ، فإن أصل مسألتهم
من أربعة وعشرين [٢٤] للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللأم
السدس أربعة [٤].

وللبنان الثلثان ستة عشر [١٦] منكسرة عليهن ومباينة
لرؤوسهن ثلاثة [٣] فنثبتها كاملةً.

والباقي واحد [١] للإخوة لأب منكسر عليهم ومباين
لرأسيهما اثنين [٢] فنثبتها.

وبالنظر بين المثبتات ثلاثة [٣] وأثنين [٢] نجدها متباينة
فنضربها في كامل بعضهما ينتج ستة [٦] فهي جزء السهم
نضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين [٢٤] ينتج مائة وأربعة
وأربعون [١٤٤ = ٢٤ × ٦] ومنها يصح هذا الانكسار.

للزوجة ثمانية عشر $[١٨ = ٦ \times ٣]$ وللأم أربعة وعشرون
 $[٢٤ = ٦ \times ٤]$ ولكل بنت اثنان وثلاثون $[٣٢]$ ولكل من
الأخوين ثلاثة $[٣]$.

ثم نقسم مصح المسألة مائة وأربعة وأربعين على مخرج
القيراط أربعة وعشرين $[٢٤]$ ينتج قيراط المسألة ستة $[٦]$
وبتحليلها إلى أضلاعها نتج اثنان $[٢]$ وثلاثة $[٣]$.
ثم نفتح حقلاً بعد مخرج القيراط للضلع اثنين $[٢]$ وهو أكبر
الضلعين .

ونفتح حقلاً آخر للضلع ثلاثة $[٣]$ وهي أصغر الضلعين.
ولمعرفة ما لكل وارث من قرايط نقسم نصيب الزوجة ثمانية
عشر $[١٨]$ على الضلع الأصغر ثلاثة $[٣]$ ينتج ستة
 $[٦ = ٣ \div ١٨]$ نضع صفراً في الحقل الأصغر.
ثم نقسم الستة $[٦]$ على الضلع الأكبر اثنين $[٢]$ ينتج ثلاثة
 $[٣ = ٢ \div ٦]$ كذلك نضع صفراً في الحقل الأكبر ونضع الثلاثة
في حقل الزوجة تحت مخرج القيراط أربعة وعشرين $[٢٤]$
إذا نصيب الزوجة ثلاثة $[٣]$ قرايط .

وبنفس العملية ينتج للأم أربعة [٤] قراريط .
ولكل بنت اثنان وثلاثون [٣٢] وبقسمتها على الضلع
الأصغر ثلاثة [٣] ينتج عشرة [١٠] عدداً صحيحاً ويبقى
اثنان [٢] نضعها تحت هذا الضلع كجزء منه ثم نقسم العشرة
على الضلع الأكبر اثنين [٢] ينتج خمسة [٥ = ٢ ÷ ١٠] عدداً
صحيحاً نضعها في حقلها تحت مخرج القيراط إذا نصيب كل
بنت خمسة قراريط وثلاثا نصف القيراط أي ثلث ولكل أخ
ثلاثة نقسمها على

٣	٢	٢٤	١٤٤	٢٤	×٦	الضلع الأصغر
٠	٠	٣	١٨	٣	زوجة	ينتج واحد ثم نفسه على
٠	٠	٤	٢٤	٤	أم	الضلع
٢	٠	٥	٣٢	١٦	بنت	الأكبر ينتج كسراً ويبقى
٢	٠	٥	٣٢		بنت	جزء من
٢	٠	٥	٣٢		بنت	الضلع الأكبر إذا نصيب
٠	١	٠	٣	١	أخ لأب	كل منهما نصف قيراط
٠	١	٠	٣		أخ لأب	وهذه صورتها :

والوجه الآخر : طريقة الكسر الاعتيادي (وهو الأحسن)^(١)
 وطريقة العمل في هذا الوجه كسابقه إلا أننا لا نحلل قيراط
 المسألة إلى أضلاعه المكون منها وإنما نقسم سهام كل وارث
 على قيراط المسألة فما كان من عدد

$6 = 24 \div 4$	١٤٤	٢٤	$\times 6$	صحيح فهو قراريط
$3 = 6 \div 18$	١٨	٣	زوجة	وما كان من كسر
$4 = 6 \div 24$	٢٤	٤	أم	فهو جزء من قيراط
$5 = 6 \div 32$ وثلاث	٣٢	١٦	بنت	المسألة كما في المثال
$5 = 6 \div 32$ وثلاث	٣٢		بنت	السابق وإنما يكون
$5 = 6 \div 32$ وثلاث	٣٢		بنت	العمل داخل المسألة
$2/1 = 6 \div 3$	٣	١	أخ لأب	على النحو التالي
$2/1 = 6 \div 3$	٣		أخ لأب	وهذه صورتها :

^(١) انظر التحقيقات المرضية ص ٢٠٠

طريقة العمل في الأمر الثاني :

وأما طريقة العمل في الأمر الثاني وهو كون قيراط المسألة عدداً صحيحاً صامتاً فلا يختلف عن سابقه الناطق إلا أنه لا يحلل القيراط إلى أضلاعه لأنه لا أضلاع له صحيحة فعلى طريق الوجه الأول نفتح له حقلاً يلي مخرج القيراط ثم نقسم عليه سهام كل وارث فما نتج من عدد صحيح نضعه تحت مخرج القيراط.

وما كان كسراً نضعه تحت قيراط المسألة كجزء منه وهذا على طريق الأضلاع.

ففي مثالنا السابق لو كان فيه أخ لأب واحد فإن أصل المسألة من أربعة وعشرين [٢٤] وتصح من اثنين وسبعين [٧٢] وبقسمتها على مخرج القيراط أربعة وعشرين [٢٤] نتج ثلاثة [٣] وهي قيراط المسألة عدداً صحيحاً صامتاً ثم نقسم عليه سهام كل وارث من المسألة وما نتج فهو نصيبه قراريط فللزوجة

٣	٢٤	٧٢	٢٤	$\times 3$	ثلاثة قراريط [٩ = ٣ ÷ ٣]
٠	٣	٩	٣	زوجة	[٣] وللأم أربعة قراريط
٠	٤	١٢	٤	أم	[٤ = ٣ ÷ ١٢] ولكل بنت
١	٥	١٦	١٦	بنت	خمسة قراريط وثلث
١	٥	١٦		بنت	القيراط [٥ = ٣ ÷ ١٦]
١	٥	١٦		بنت	ولالأخ لأب قيراط
٠	١	٣	١	أخ لأب	[١ = ٣ ÷ ٣] وهذه صورتها:

وأما على طريق الكسر الاعتيادي فهو كما سبق في الوجه الثاني من وجهي العمل في القيراط الناطق ففي المثال السابق للزوجة ثلاثة قراريط [٩ = ٣ ÷ ٣] وللأم أربعة قراريط

٣ =	٢٤ ÷	٧٢	٢٤	$\times 3$	[٤ = ٣ ÷ ١٢] ولكل
٣ = ٣ ÷ ٩		٩	٣	زوجة	بنت خمسة قراريط
٤ = ٣ ÷ ١٢		١٢	٤	أم	وثلث القيراط
٣/١ و ٥ = ٣ ÷ ١٦		١٦		بنت	[٣/١ و ٥ = ٣ ÷ ١٦]
٣/١ و ٥ = ٣ ÷ ١٦		١٦	١٦	بنت	ولالأخ لأب قيراط
٣/١ و ٥ = ٣ ÷ ١٦		١٦		بنت	[١ = ٣ ÷ ٣] وهذه
١ = ٣ ÷ ٣		٣	١	أخ لأب	صورتها :

طريقة العمل في الحالة الثانية الرئيسة من حالات القيراط

وهي كون قيراط المسألة كسراً فقط :

طريقة العمل في هذه الحالة كطريقة العمل في القيراط الصحيح الصامت وعلى الوجهين أعني طريق الضلع وطريق الكسر الاعتيادي وقد سبقت.

فعلى طريق الضلع نفتح حقلاً لقيراط المسألة بعد مخرج القيراط كما سبق ونقسم عليه سهام كل وارث فما نتج من عدد صحيح نضعه تحت مخرج القيراط ، وما بقي نضعه تحت قيراط المسألة وهو الكسر ويكون جزءاً من أجزائه .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن أم وبنتين وأخ لأب فإن أصل مسألتهن من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] وللبنتين الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢] والباقي واحد [١] للأخ لأب ولا يختلف العمل عما مضى فعلى طريق الضلع يكون قيراط المسألة ربعاً [٤/١] وهو حاصل قسمة أصل المسألة ستة [٦] على مخرج القيراط أربعة وعشرين [٢٤] $[٤/١ = ٢٤ \div ٦]$ للأم أربعة

٤/١	٢٤	٦			[٤ = ٤/١ ÷ ١] قراريط ولكل
٠	٤	١	أم		[٨ = ٤/١ ÷ ٢] من البنين ثمانية
٠	٨	٢	بنت		قراريط وللأخ لأب أربعة [١ ÷ ١]
٠	٨	٢	بنت		[٤ = ٤/١] قراريط وهذه
٠	٤	١	أخ لأب		صورتهما :

وعلى طريق الكسر الاعتيادي كذلك للأم أربعة

قراريط [٤ = ١/٤ × ١ = ٤/١ ÷ ١] ولكل بنت ثمانية قراريط

٤/١ = ٢٤ ÷	٦				[٨ = ١/٤ × ٢ = ٤/١ ÷ ٢]
٤ = ٤ × ١ = ٤/١ ÷ ١	١	أم			[وللأخ لأب أربعة
٨ = ٤ × ٢ = ٤/١ ÷ ٢	٢	بنت			قراريط
٨ = ٤ × ٢ = ٤/١ ÷ ٢	٢	بنت			[٤ = ١/٤ × ١ = ٤/١ ÷ ١]
٤ = ٤ × ١ = ٤/١ ÷ ١	١	أخ لأب			وهذه صورتهما :

طريقة العمل في الحالة الثالثة الرئيسة من حالات القيراط :

وهي كون القيراط عدداً صحيحاً وكسراً (عدد كسري) .

كذلك لا يختلف العمل عما مضى إلا تحويل العدد الكسري إلى كسر غير حقيقي ثم إكمال العمل كما سبق على طريق الضلع أو الكسر الاعتيادي

ومثال ذلك : لو هلكت زوجة عن زوج وأم وثلاث بنات فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] وتعول إلى ثلاثة عشر [١٣] للزوج الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١] وللبنات الثلثان ثمانية [٨] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن ثلاثة [٣] فنضربها في عول المسألة ثلاثة عشر [١٣] ينتج تسعة وثلاثون [٣٩] للزوج تسعة [٩=٣×٣] وللأم ستة [٦=٣×٢] ولكل أخت ثمانية [٨] ثم نقسم مصح المسألة تسعة وثلاثين [٣٩] على مخرج القيراط أربعة وعشرين [٢٤] ينتج قيراط المسألة [واحد صحيح وخمسة أثمان] ثم نفتح حقلًا لقيراط المسألة واحد صحيح وخمسة أثمان فللزوج خمسة [٥] قراريط ويبقى سبعة [٧] تحت القيراط ولكل بنت ثمانية [٨] نقسمها على قيراط المسألة واحد صحيح وخمسة أثمان ينتج

٨/١٣	٢٤	٣٩	١٣/١٢	أربعة [٤] قراريط ويبقى اثنا
٧	٥	٩	٣ زوج	عشر [١٢] تحت قيراط المسألة
٩	٣	٦	٢ أم	كأجزاء منه وبنفس العملية
١٢	٤	٨	بنت	للأم ثلاثة [٣] قراريط ويبقى
١٢	٤	٨	٨ بنت	تسعة [٩] تحت القيراط وهذه
١٢	٤	٨	بنت	صورتها على طريق الضلع :

قوله رحمه الله تعالى: (مثال ذلك زوج وأخت شقيقة وأم أصلها من ستة وتعول إلى ثمانية ، للزوج النصف ثلاثة ، وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة ، وللأم الثلث اثنان) أصلها من ستة [٦] لمباينة مخرج فرضي النصف والثلث ومداخلتهما للسدس لكل من الزوج والأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان [٢] وتعول إلى ثمانية [٨]

قوله رحمه الله تعالى: (اضرب للزوج نصيبه ثلاثة في أربعة وعشرين يكن اثنين وسبعين اقسما على الثمانية يخرج على تسعة قراريط وللأخت الشقيقة مثله ، وللأم اثنان في أربعة وعشرين بثمانية وأربعين تقسم على ستة قراريط فالجموع

أربعة وعشرون ، وهكذا لو بلغ العدد كم ألف ترده بالقيراط إلى الأربعة وعشرين ، ومنه تنسب لكل وارث حظه) أي لكل من الزوج والأخت الشقيقة ثلاثة [٣] نضربها في مخرج القيراط أربعة وعشرين [٢٤] ينتج اثنان وسبعون [٧٢] ثم نقسمها على ثمانية [٨] قيراط المسألة ينتج نصيب كل منهما تسعة [٩=٨÷٧٢=٢٤×٣] قراريط.

وللأم اثنان [٢] نضربها في مخرج القيراط أربعة وعشرين [٢٤] ينتج ثمانية وأربعون [٤٨] ثم نقسمها على ثمانية [٨]

مخرج القيراط ٢٤	٨/٦	الورثة	قيراط المسألة ينتج
$٩=٨÷٢٤×٣$	٣	زوج	نصيب الأم ستة
$٩=٨÷٢٤×٣$	٣	أخت شقيقة	[٦=٨÷٤٨=٢٤×٢]
$٦=٨÷٢٤×٢$	٢	أم	قراريط وهذه صورتها:

باب الخنثى

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (فصل : الخنثى المشكل وهو من لم تبين ذكورته من أنوثته)

الخنثى في اللغة : مأخوذ من الإنخناث والتثني والتكسر ومنه قولهم خنث الطعام إذا اشتبه أمره وألفه للتأنيث فهو غير منصرف والضمائر العائدة عليه يُؤتى بها مذكرة وإن اتضحت أنوثته لأن مدلوله شخص حقيقته كذا وكذا ^(١) .

واصطلاحاً : هو الذي له ذكر وفرج امرأة أو ثقب في مكان الفرج يخرج منه البول. ^(٢)

أقسام الخنثى :

الخنثى قسمان وهما :

القسم الأول : خنثى غير مشكل : وهو من وجد فيه علامة أو أكثر مبينة لذكورته أو أنوثته فإن تبين من العلامات أنه

^(١) حاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ١٤٤ وانظر لسان العرب ج ١ جزء ٢ /

٤٥٠-٤٥١ فصل الخاء حرف الناء مادة خنثى

^(٢) المعنى بالشرح الكبير ج ١ / ١١٧

ذكر فهو ذكر وما وجد فيه من آلة الأنوثة فهي بمرتلة العيب ويعامل معاملة الذكر .

وإن تبين من العلامات أنه أنثى فهو أنثى وما وجد فيه من آلة الذكورة فهي بمرتلة العيب.

القسم الثاني : خنثى مشكل : وهو الذي لا توجد فيه علامة تبين ذكورته أو أنوثته وهو نوعان :

النوع الأول : خنثى مشكل يرجى اتضاح حاله وهو كل خنثى لم يبلغ سن البلوغ ولم يمت قبله .

النوع الثاني : خنثى مشكل لا يرجى اتضاح حاله وهو كل خنثى مات صغيراً أو يبلغ سن البلوغ ولم يتضح حاله كما لو نبت له لحية وظهر له ثديان .

قال ابن العربي رحمه الله تعالى : كان يقرأ معنا برباط أبي سعد عن الإمام دانشمند من بلاد المغرب خنثى له لحية وله ثديان وعنده جارية فربك أعلم به ومع طول الصحبة عقلي الحياء عن سؤاله وبودي اليوم لو كاشفته حاله ^(١) .

(١) العواصم من القواصم ص ٢١ طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المملكة العربية السعودية

العلامات المعتبرة في معرفة ذكورة الخنثى من أنوثته

من العلامات المعتبرة في بيان ذكورة الخنثى من أنوثته ما يلي :

١- البول : وهو أعم العلامات لوجوده في الصغير والكبير ، وسائر العلامات إنما توجد بعد سن البلوغ فإن بال من آلة الذكر فهو ذكر وإن بال من آلة الأنثى فهو أنثى لأن البول من أي عضو كان دليل على أنه هو العضو الأصلي الصحيح ، والآخر إنما هو بمترلة العيب.

وإن بال من الاثنيين فالحكم للأسبق منهما كالذي يسبق خروج البول منه على الآخر في كل مرة فهو دليل على أنه العضو الأصلي.

أما إذا استويا في السبق اعتبر بمقدار البول كثرة وقلة فإن كان البول أكثر من آلة الذكر فهو ذكر وإن كان الأكثر من آلة الأنثى فهو أنثى لأن ذلك يدل على أنه هو العضو الأصلي ولأن للأكثر حكم الكل في أصول الشرع فيترجح بالكثرة والقلة والاعتبار بالكثرة والقلة هو أحد قولي الحنابلة وقول المالكية وأحد قولي الشافعية فقد روى المزني رحمه الله تعالى في

الجامع أن الحكم للأكثر^(١) (وقول صاحبي أبي حنيفة^(٢))
ومذهب الإمام الأوزاعي^(٣) .

واستقبح أبو حنيفة رحمه الله تعالى الترجيح بكثرة البول على
ما يحكى عنه أن أبا يوسف رحمه الله تعالى لما قال بين يديه
يورث من أكثرهما بولاً قال يا أبا يوسف وهل رأيت قاضياً
يكيل البول بالأواني فتوقف وقال لا أدري
وكذلك أبو يوسف ومحمد قالا إذا استويا في المقدار لا علم
لنا بذلك^(٤)

٢- المني : وهو من العلامات المعتبرة في ذكورة الخنثى
وأنوثنه ولا يكون إلا بعد البلوغ فإن أنزل من آلة الذكورة
فهو ذكر وإن أنزل من آلة الأنوثة فهو أنثى .

٣- الميول الجنسي : والمراد به والله تعالى أعلم : ميول
المعاشرة فإذا مال الخنثى إلى النساء أي رغب الزواج منهن
فهو ذكر وإن مال إلى الذكور فهو أنثى .

(١) المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ١٠٣ والذخيرة ج ١٣ ص ٢٣ — ٢٤

(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٠٧ — ٢٠٨

(٣) فقه الإمام الأوزاعي ج ٢ ص ١٤٦

(٤) المبسوط للسرخسي جزء ٣٠ ص ١٠٤ وحاشية السراجية ص ١٦٦ وانظر بدائع الصنائع ج ص

٤- اللحية : إذا نبتت للخنثى لحية فهو ذكر فنباتها دليل على ذكوره ولا يعتبرون بها أكثر الشافعية معلين ذلك بأنها قد نبتت لبعض النساء وعدم نباتها لبعض الرجال. ^(١)

٥- الحيض وتفلك الثديين : إذا حصل الحيض وتفلك الثديين فهو دليل على أنوثة الخنثى ^(٢) ولم يعتبر أكثر الشافعية كذلك بتفلك الثديين لما مضى من تعليلهم في اللحية آنفاً .

٦- عدّ أضلاع الخنثى : وهو مروى عن علي والحسن فإن استوت من الجانبين فهو امرأة وإن نقص أحد جانبيه ضلعة فهو رجل لأن المرأة لها في كل جانب سبعة عشرة ضلعاً والرجل في الجانب الأيمن سبعة عشر ضلعاً ومن الجانب الأيسر ستة عشر ضلعاً يقال أن حواء عليها السلام خلقت من ضلع جانب آدم عليه السلام الأيسر فلذلك نقصت من الجانب الأيسر من الرجال وراثه عن أبيهم آدم عليه السلام .

^(١) المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ١٠٧

^(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٠٨ وفرائض اللاحم ص ١٥٣ — ١٥٤ وانظر الجامع لإحكام القرآن ج ٣

جزء ٥ ص ٤٥

وقال القرافي رحمه الله تعالى للرجل من الجانب الأيمن ثمانية عشر ضلعاً ومن الجانب الأيسر سبعة عشر ضلعاً^(١) .

وضعف ابن اللبان رحمه الله تعالى الاعتبار بعد الأضلاع بقوله : فلو صح هذا لما أشكل حاله ولا ما احتيج لمراعاة المبال^(٢) .

وكذلك لم يعتبر بعض الشافعية بعد الأضلاع للمشقة فإنه لا يتوصل إلى ذلك إلا بالتشريح الطبي .

أما ما عدا تلك العلامات فمشكل كما لو أنزل من الذكر وحاض أو ظهرت لحيته وتفلك ثدياه .

وقد نضم بعض الفضلاء من العلماء النبلاء حكم الخنثى في أبيات منها:

وإنه معتبر الأقوال بالثدي واللحية والمبال

ومنها قوله :

وإن يكن قد استوت حالته

ولم تبين وأشكلت آياته

ستة أثمان من النصيب

فحظه من ورث القريب

(١) الذخيرة ج ١٣ ص ٢٦

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ١١٦ و المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ١٠٦ - ١٠٧

وهذا الذي استحق للإشكال وفيه مال فيه من النكال
وواجب في الحق ألا ينكحها
ما عاش في الدنيا ألا ينكحها
وإذ لم يكن من خالص العيال
ولا أي يفتدى من جملة الرجال
وكل ما ذكره في النظم
قد قاله سراة أهل العلم
قد أبي الكلام فيه قوم
منهم ولم يجنح إليه نوم
لفرط ما بيد من الشناعة
في ذكره و ظاهر البشاعة
وقد مضى في شأنه الخفي
كالإمام المرتضى علي
بأنه إن نقصت أضلاعه
فللرجال ينبغي إتباعه
وفي الإرث والنكاح والإحرام

في الحج والصلاة والأحكام

وإن تزد ضلعاً على الذكران

فإنها من جملة النسوان

لأن للنسوان ضلعاً زائدة

على الرجال فاغتنامها فائدة

إذ نقصت من آدم فيما سبق

في خلق حواء و هذا القول حق

عليه ما قاله الرسول

صلى عليه ربنا دليل^(١)

الجهات التي قد يوجد فيها الخنثى

قوله رحمه الله تعالى: (وهو منحصر في أربعة جهات البنوة

والأخوة والعمومة والولاء)

يمكن حصر الخنثى في الجهات الأربع كما ذكرها المؤلف

وهي:

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ جزء ٥ ص ٤٥

١- البنوة

٢- الأخوة

٣- العمومة

٤- الولاء

أما ما عدا هذه الجهات فلا يمكن وجود الخنثى فيها فلا يمكن أن يكون أباً لأنه لو كان كذلك لكان ذكراً كما أنه ليمكن أن يكون أمماً أو جدة لأنه لو كان كذلك لكان أمماً أو جدة

كما أنه لا يمكن أن يكون زوجاً ولا زوجة لأنه لا تصح مناكحته قبل أن يتضح أمره ^(١) وقيل قد وجد من له ولد من ظهره وبطنه فإن صح ورث من ابنه لصلبه ميراث الأب كاملاً ومن ابنه لبطنه ميراث الأم كاملاً ^(٢).

قلت: هذا محال لأتهما متضادان ولا يجتمع الوصفان في شخص واحد — وليس ذلك على الله بعزيز — ولأنه لو صح وجود ذلك لطفحت به كتب الفرائض ولو في النوادر والألغاز والمسائل الملقبة ونحو ذلك والله تعالى أعلم وأحكم.

(١) فرائض اللاحم ص ١٥٣ بتصرف

(٢) الذخيرة ج ١٣ ص ٢٦

تعقيب :

- لقد خلق الله جنس البشر على أربعة أقسام وهي :
- ١- منهم من خلقه الله تعالى من تراب لا من أم ولا من أب وهو أبونا آدم عليه الصلاة والسلام .
 - ٢- ومنهم من خلقه الله تعالى من ذكر بلا أنثى وهي أمنا حواء عليها السلام.
 - ٣- ومنهم من خلقه الله تعالى من أنثى بلا ذكر وهو نبي الله عيسى عليه الصلاة والسلام.
 - ٤- ومنهم من خلقه الله تعالى من ذكر وأنثى وهم سائر البشر^(١)

والله تعالى قال ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾^(٢) الآية.

وقال الله تعالى ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إُنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ { ٤٩ } أَوْ

(١) تفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ١٨٣

(٢) سورة النساء آية رقم (١)

يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ
قَدِيرٌ ﴿١﴾ .

قال السرخسي رحمه الله تعالى : اعلم بأن الله تعالى خلق بني
آدم ذكوراً وإناثاً كما قال الله تعالى ﴿ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا
كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ .

وقال تعالى ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴾
ثم بين حكم الذكور وحكم الإناث في كتابه ولم يبين حكم
شخص هو ذكر وأنتى فعرفنا بذلك أنه لا يجتمع الوصفان في
شخص واحد وكيف يجتمعان وبينهما مغايرة على سبيل
المضادة؟ ﴿٢﴾

وقال الماوردي رحمه الله تعالى : وهو وإن كان مشكل الحال
فليس يخلو أن يكون ذكراً أو أنتى ﴿٣﴾

فإن الله تعالى قال ﴿ وَأَنَّهُ خَلَقَ الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ ﴾ ﴿٤﴾

(١) سورة الشورى آية ٤٨/٤٩

(٢) كتاب المبسوط للسرخسي جزء ٣٠ ص ٩١

(٣) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٦٤ وانظر المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٦١٩

(٤) سورة النجم آية (٤٥)

وقال تعالى ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ { ١ } وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ { ٢ } وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴾ (١) .

قلت : لقد قرأنا كثيرا من أخبار اللاتي يتحولن من إناث إلى ذكران والذين يتحولون من الذكران إلى الإناث وسبيل الطب إلى تحويل هؤلاء إن صح التعبير بل اكتشافهم وذلك بدراسة أعضائهم السفلى وتحديد النشاط الغالب على الغدد التي يكون مركزها في بيضتي المذاكير عند الرجال ومبائض المرأة القريبة من رحمها عند النساء ، فقد تكون مذاكير الرجل مطوية في عمق بطنه فيُظن أنه فرج فيقوم الطبيب بإجراء جراحه يخلص بها مذاكير الرجل الذي كان في نظر الناس امرأة باختفاء مذاكيره وانعكاسها إلى أسفل.

وقد تكون غدد الأنوثة أقوى بمعنى أن تكون له مبايض امرأة مرتخية في شكل الأنثيين للرجل فيقوم الطبيب بإجراء جراحة لوضع غدده مكانها الطبيعي فإذا هو أنثى ، وقد كان في نظر

(١) سورة الليل آية رقم (٣)

الناس ذكراً ، وهذا مما يدل على أن الخنثى إما ذكراً وإما أنثى حتى ولو أشكل أمره قبل البلوغ فلا إشكال بعده في الغالب ولقد وصل الطب إلى تحديد حقيقة الخنثى بالأشعة والتشريح والوسائل الطبية الأخرى المتقدمة علمياً ودراسة الظواهر الخارجية التي تدل على اتجاه الغدد نحو الأنوثة أو الذكورة^(١) وقبل ذلك الجينات ، ولم ينقل فيما أعلم بالحقيقة الصحيحة والبرهان القاطع أن إنساناً كان ذكراً حقيقة ثم تحول إلى امرأة حقيقية أو أنثى حقيقة فتحولت إلى ذكر حقيقي.

وإنما الخنثى في حقيقته هو ذكر أو أنثى وإنما قد يحصل لديه انعكاس وانطواء مذاكيره في بطنه أو ارتخاء مبايضه فيشتبه أمره بين الذكورة والأنوثة فإذا بلغ ظهرت العلامات الدالة على ذكورته أو أنوثته وانتهى الإشكال ، ولا يمنع التدخل الجراحي لإبراز ما كان موجوداً أصلاً من آلة الذكورة أو الأنوثة ووضعها في وضعها الطبيعي وربما كان هذا الشخص يحمل آلة ذكر وآلة أنثى فإذا أشكل أمره إلى البلوغ ظهرت

(١) بمعناه المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ١٠٦ - ١٠٧

علامات ذكورته أو أنوثته فكانت الآلة الأخرى زائدة بمتزلة العيب و الله تعالى أعلم .

ومما يؤيد هذا ما قاله الإمام ما لك رحمه الله تعالى حين سئل عن الخنثى فقال : لا أعرف إما ذكر وإما أنثى^(١) ، وهذا في إحدى الروايات عنه رحمه الله تعالى ولذلك قيل لم يرو عن الإمام مالك رحمه الله تعالى في الخنثى شيء^(٢) .

حكم توريث الخنثى

حكم إرث الخنثى الإجماع قال ابن المنذر رحمه الله تعالى أجمعوا على أن الخنثى يرث من حيث يبول ؛ إن بال من حيث يبول الرجال ورث ميراث الرجال وإن بال من حيث تبول المرأة ورث ميراث المرأة^(٣) .

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٦٥

(٢) لباب الفرائض ص ٥٩

(٣) كتاب الإجماع ص ٧٧ ونقله عنه صاحب المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ١٠٦ والجامع لأحكام

القرآن ج ٣ / جزء ٥ ص ٤٤

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما سئل عن ميراث الخنثى قال من حيث يبول . (١)

قال ابن حجر رحمه الله تعالى : يغني عن الحديث الاحتجاج في هذه المسألة بالإجماع (٢) .

وممن حكى الإجماع أيضاً ابن حزم رحمه الله تعالى (٣) .
وروى الحسن بن كثير عن أبيه أن رجلاً من أهل الشام مات وترك أولاداً رجالاً ونساءً فيهم خنثى فسألوا معاوية رضي الله عنه فقال : لا أدري إبتوا علياً رضي الله عنه بالعراق قال : فأتوه فسألوه فقال : من أرسلكم فقال : معاوية رضي الله عنه فقال : يرضى بحكمنا وينقم علينا ، بولوه فمن أيهما بال فورثوه (٤) .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٢٦٢ وقال محمد بن السائب الكلبي لا يحتج به اهـ حاشية

الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٦٤ ، قال الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء ج ٦ ص ١٥٢ موضوع

(٢) شرح السراجية للجرجاني مع حاشيتها ص ١٢٨ معزواً لتلخيص الحبير ج ٣ ص ١٣٧ — ١٣٨

(٣) فرائض اللاحم ص ١٥٥

(٤) أخرجه عبد الرزاق برقم (١٩٢٠٤) بلفظ عن الشعبي عن علي رضي الله عنه . ابن أبي شيبة ج ٧ ص (٣٧٤)

وسعيد بن منصور (١٢٥) ١ هـ الحاوي الكبير مع حاشيته ج ١٠ ص (٣٦٤) وقال الألباني في الإرواء

ج ٦ ص ١٥٢ قلت والصحيح في هذا عن علي رضي الله عنه موقوفاً

أول حكومة في الخنثى

يروى أن أول من حكم في الخنثى من حيث يبول عامر بن الضرب العدواني وقيل العرواني بالراء وبضم العين وسكون الراء نسبة إلى عروان بن كنانة وقيل هو غزوان بالمعجمة والزاي^(١).

قال شيخنا حفظه الله تعالى : الصحيح أنه عدوان لأن قبيلة عدوان معروفة .

قال أبو حاتم سهل بن محمد عثمان السجستاني البصري وذكر أصحابنا عن الشعبي أن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قضى عامر بن الضرب العدواني^(٢) من جديلة قيس أي تولى القضاء على العرب بعد عمرو بن حممة الدوسي فأتى عامر بخنثى له ما للرجال وما للمرأة فأشكلت عليه فقام أربعين يوماً لا يقضي فيه بشيء.

(١) مصنف عبد الرزاق مع حاشيته ج ١٠ ص ٣٠٩

(٢) عامر بن الضرب العدواني : هو عامر بن الضرب العدواني إمام مضر و حاكمها و فارسها و خطيبها و رئيس جاهلي ممن حرم الخمر في الجاهلية كانت العرب لا تعدل بفهمه فهماً ولا بحكمه حكماً عاش مائتين سنة وقيل ثلاثمائة سنة ١ هـ حاشية السراجية ص ٢٢٧ وكتاب المعمرين من العرب ص ٦٦

فاتته أمة سوداء تسمى خصيلة فقالت : أيها الشيخ أفنيت
علينا ما شيتنا وإنما أفناهن لأنه كان يذبح لأصحاب المسألة
كل يوم.

فقال : ويلك إنني أتيت في أمر لا أدري أصعد أم فيه أصوب
فقالت : ما ذلك؟

قال أتيت بمولود له ما للرجل وما للمرأة

قالت : وما يشق عليك في ذلك أتبعه المبال أقعده فإن كان
يبول من حيث يبول الرجال فهو رجل وإن كان من حيث
تبول النساء فهو امرأة ، وكان كثيراً ما يعاتب الأمة على
رعيته إذا سرحت.

فقال : أسيئي يا خصيلة أو أحسني فلا عتاب عليك قد
فرجتها عني فلما أصبح قضى بالذي أشارت ^(١).
وقيل أن الأمة قالت لسيدها : أتبع الحكم المبال
فقال : فرجتها يا خصيلة فصارت مثلاً ^(٢).

(١) كتاب المعمرين ص ٦٥-٦٦

(٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزئ ٢ ص ٨٢

قلت : ومن هذا يتبين أنها فتيا خصيلة وقضاء عامر بن الضرب العدواني والله تعالى أعلم .

وقد اختلف النسابون فيمن حكم بهذه الكومة ، فكان أبو عبيدة ينسبها إلى المتلمس بن سحول وسمى الأمة سخيلا ويقول : ما سبق المتلمس إلى هذا أحد .

وقيل غيره : اليمن تدعي هذا الحكم وتزعم أنه عمرو بن حممة الدوسي ، وربيعة تدعيه وتزعم أن مسعود بن قيس بن خالد بن عبد الله بن عمرو بن الحارث بن هرم بن مرة وأن خالداً هذا هو الذي يعرف بذي الجدين .

وقال ابن الكلبي : والذي لا شك فيه أنه عبد الله بن همام . وأناس تزعم أنه ربيعة بن الأسيدي .

وناس تزعم أنه عامر بن الضرب العدواني وهو الذي عليه الرأي^(١) .

(١) حاشية كتاب المعمرين من العرب ص ٦٥

المذاهب في مقدار ميراث الخنثى

سبق إيراد الإجماع على ميراث الخنثى بالجملة ولكن الخلاف في المقدار الذي يُعطاه من الميراث وذلك حسب المذاهب التالية :

المذهب الحنبلي : يوقف المذهب الحنبلي أمر الخنثى المشكل مادام صغيراً ، فإن احتيج إلى قَسْم الميراث أعطي هو ومن معه اليقين وأوقف الباقي إلى حين بلوغه هذا فيما إذا كان يرجى اتضاح حاله.

أما من لا يرجى اتضاح حاله كمن مات صغيراً أو بلغ مشكلاً ولم تظهر فيه علامة الذكورة أو علامة الأنوثة ورث نصف ميراث ذكر ونصف ميراث خنثى نص عليه إلا مام أحمد رحمه الله تعالى ، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما والشعبي وابن أبي ليلي وأهل المدينة ومكة والثوري ومالك — إلا أن الإمام مالك لم يفرق بين من يرجى اتضاح حاله ومن لا يرجى — ، واللؤلؤي وشريك والحسن بن صالح وأبي

يوسف ويحيى بن آدم وضرار بن سرد ونعيم بن حماد رحمهم الله تعالى.

المذهب الحنفي : يعطى المذهب الحنفي الخنثى المشكل أقل النصيين أي أسوء الحالين في قول أبي حنيفة ومحمد والقول الأول لأبي يوسف وهو المفتى به عند الحنفية ، وفي الرواية المشهورة عن أبي حنيفة أن الخنثى إذ أشكل يعطى نصيب أنثى سواء كان أنفع له أو أضر ، وفي رواية أخرى يعطى أدون الحالين فإن كان يأخذ بالذكر أقل أعطي ، وإن كان ما يعطاه بالأنوثة أقل أعطي ، وإن كان يرث بتقدير دون آخر لا يعطى شيئاً ، أما باقي الورثة معه فلا يعاملون بالأضر .

وقيل يؤخذ الكفيل ممن يحتمل زيادة في نصيبه ولا يوقف شيء سواء رجي انكشاف حاله أو لا ؟^(١)

^(١) المسوط جزء ٣٠ ص ٩٢ و الإفصاح ج ٢ ص ٩٥ و شرح السراجية للجرجاني ص ٢١٩ والفقاه الإسلامي ج ٨ ص ٤٢٧ وعلم الفرائض ص ٢٨٨ والتركات والوصايا ص ٢٧٢ وفتح القريب الخيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢ ص ٨٠

المذهب الشافعي : المعتمد عند الشافعية أن الخنثى المشكل يعامل هو ومن معه من الورثة بالأضر في حقه وحق غيره إن ورت بالذكورة والأنوثة متفاضلان ، أو بإحدهما دون الآخر ويوقف الباقي إلى ظهور حاله أو الصلح سواء كان يرجى اتضاح حاله أم لا ؟ .

وفي الوجه الآخر أنه يؤخذ في حق الخنثى باليقين ويصرف الباقي إلى باقي الورثة حكاه الأستاذ أبو منصور ونسبه ابن اللبان إلى تخرج ابن سريج^(١)

المذهب المالكي : يعطي المذهب المالكي الخنثى المشكل نصف نصيب ذكر ونصف نصيب أنثى إن ورت بهما متفاضلان وإن ورت بأحدهما فقط دون الآخر فله نصف نصيبه سواء كان يرجى اتضاحه أم لا؟^(٢)

وإلى هذا المذهب رجع القاضي أبو يوسف آخر الأمر^(٣)

(١) روضة الطالبين ج ٦ ص ٤٠ وفتح القريب المجيب جزء ٢ ص ٠٨

(٢) التحقيقان المرضية ص ٢١١ معزواً للشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٤٣٥ وانظر الذخيرة

ج ١٣ ص ٢٤ — ٢٦

(٣) أحكام الموارث ص ٢٨٦

وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما والشعبي وابن أبي ليلى
رحمهم الله تعالى^(١)

وهناك أقوال أخرى ومنها قول بعض الكوفيين : أن الخنثى
المشكل لا يرث وبه قال سعيد الأصطخري .
ومنه قول لبعض البصريين : وهو أن يجعل الخنثى ذكراً على
كل حال ورث أم لم يرث قال الكلائي رحمه الله تعالى في
القواعد الكبرى : لأن ماله للذكر وزاده الله فرجاً فليس
ينقصه ذلك شيئاً من نصيبه ولا يزيده شيئاً فوق نصيبه لأنه لا
حظ أوفر من حظ الذكر والله تعالى أعلم^(٢)

الترجيح

الراجح هو مذهب الحنابلة ومن وافقهم وهو معاملة الخنثى
ومن معه بالأضر إذا كان يرجى اتضاح حاله فالمساواة بين
الخنثى ومن معه بالنقص والزيادة هو مقتضى العدل وقد جعل
هذا المذهب القسمة على مرحلتين : ابتدائية ونهائية لأجل
الاستقصاء في الاحتياط.

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٦٥

(٢) فتح القريب المجيب جزء ٢ ص ٨٠

أما معاملة الخنثى وحده بأسوأ الحالتين وتخصيصه بذلك دون من معه فهو تحكم لا دليل عليه

وعدم مراعاة الاحتياط للخنثى ما لو زال إشكاله فاحتيج إلى تعديل القسمة بزيادة أو نقصان فليس هناك رصيد موقوف يرجع إليه واسترجاع ما بأيدي الورثة قد يصعب أو يتعذر فيحصل الضرر على الخنثى أو من تبين أن نصيبه ناقصاً من الورثة.

وأما التوقيف على الصفة التي قال بها الشافعية فلا غاية لها تنتظر في حالة اليأس من زوال إشكاله مما يعرض الموقوف للضياع مع وجود مستحقه^(١).

قلت : هذا الترجيح هو الأولى لأمرين :

أحدهما : أن الميراث لا يستحق إلا باليقين دون الشك وهذا هو اليقين وهو معاملة الخنثى ومن معه بالأضر وغير ذلك . شك .

^(١) التحقيقات المرضية ص ١٥٦ وفرائض اللاحم ص ٢١٢ والتركات والوصايا ص ٢٧٨-٢٧٩ وانظر منح الشفا الشافيات في شرح المفردات ج ٢ / ٨٥

الثاني : أنه لما كان سائر أحكام الخنثى سوى الميراث لا يعمل

فيها إلا على اليقين فكذلك الميراث .

طريقة العمل في حل مسائل الخنثى المشكل

قوله رحمه الله تعالى : (وجملة الحكم فيه أن يعامل هو ومن

معه بالأضر فتجعل له مسألتان مسألة لذكورته ومسألة لأنوثته

، فمن كان الأضر عليه مسألة الذكورة أعطى منها ، ومن

كان الأضر عليه مسألة الأنوثة أعطى منها ، ومن كان لا

ضرر عليه أعطى نصيبه وافرًا ، ومن كان يسقط بتقدير

ذكورته لم يعط شيئاً ، وما بقى بعد المعاملة بالأضر يوفق حتى

يتبين الحال)

طريقة العمل الحسابية في حل مسائل الخنثى على التريج

السابق حسب الخطوات التالية :

١ - نجعل لكل تقدير من تقديرات الخنثى مسألة نعطيها

ومن معه من الورثة ما يستحقون على هذا التقدير

ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح .

- ٢- ننظر بين المسألتين بالنسب الأربع وما يحصل فهو الجامعة لتلك المسائل.
- ٣- نقسم الجامعة على مصحح المسألتين وما يحصل على كل مسألة فهو جزء سهم لها نضعه فوقها لنضرب به سهام كل وارث منها.
- ٤- نقارن بين نصيبي كل من ورث في كلا التقديرين ثم نعطيه الأضر به وهو أنقص التقديرين ومن سقط في بأحد التقديرين لا نعطيه شيئاً ويوقف الباقي إلى أن يتضح أمر الخنثى ثم نعطي الموقوف لمستحقه أو يشكل^(١) فلا يرجى اتضاح حاله.
- ٥- إذا أشكل الخنثى ولم يرجى اتضاح حاله ضربنا الجامعة في اثنين [٢] وحاصل ذلك هو جامعة عدم الرجاء.
- ٦- نقسم الجامعة على مصحح المسألتين وناتج ذلك هو جزء السهم للمسألة المقسوم عليها.

(١) فرائض اللاحم ص ١٥٧ بتصرف

- ٧- نضرب نصيب كل وارث من كل مسألة في جزء
سهما ثم نجمع نصيبه من المسألتين.
- ٨- نقسم مجموع النصيبين على اثنين [٢] والحاصل هو
نصيب ذلك الوارث وذلك لإشكال الخنثى وعدم
اتضاح حاله .

قوله رحمه الله تعالى: (ثم الخنثى له خمسة أحوال، تارة تستوى
ذكورته وأنوثته إرثاً وسقوطاً ، وتارة يرث بالذكورة أكثر ،
وتارة بالأنوثة أكثر ، وتارة يرث بالذكورة دون الأنوثة)
وتارة بالأنوثة دون الذكورة) لا يخلو ميراث الخنثى المشكل
سواءً كان يرجى اتضاح حاله أم لا من إحدى حالات خمس
وهي :

الحالة الأولى: أن يرث بتقدير الذكورة والأنوثة على حد
سواء دون تفاضل ومثاله ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى
بقوله: (مثال استواء الحالتين إرثاً أبوان وبنت وولد ابن خنثى
المسألة من ستة للأبوين لكل واحد منهما السدس وللبنات
النصف ثلاثة وللخنثى واحد ، إن كان أنثى فهو سدس تكملة

الثلثين ، وأن كان ذكراً فهو تعصيب ولا يوقف شيء إذ لا ضرر) أي لو هلك هالك عن أبوين وبنت وولد ابن خنثى فإن أصل مسألة الذكورة من ستة [٦] لكل من الأبوين السدس واحد [١] وللبنت النصف ثلاثة [٣] والباقي واحد [١] للخنثى تعصباً لكونه ذكراً ابن ابن وكذلك مسألة الأنوثة من ستة [٦] للمذكورين كما سبق وللخنثى السدس واحد [١] تكملة الثلثين لكونه أنثى بنت ابن ، وبالنظر بين نصيبه بالذكورة والأنوثة نجدهما سهماً [١] واحداً ولم يختلف إرثه من حيث النصيب ففي هذه الحالة نعطي الجميع حقهم إذ لم يختلف إرثهم ولا موقوف

٦	٦	٦	في هذا المثال ولا فرق هنا في
١	١	١	كون الخنثى يرجى اتضاح
٣	٣	٣	حاله أم لا وبالنظر بين
١	١	١	المسألتين نجدهما متمثلتين
١	١	١	فتصح المسألتان من ستة [٦]
٠	ث	ذ	وهي الجامعة وهذه صورتها :

ويلتحق بالحالة الأولى : استواء ذكورة الخنثى وأنوثته في السقوط ومثاله ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (ومثال استوائهما سقوطاً أبوان وبتان وولد ابن خنثى فهو ساقط أن كان عاصباً فباستكمال الفروض ، وأن كان أنثى فباستكمال البنات الثلثين) أي لو هلك هالك عن أبوين وبتين وولد ابن خنثى فإن أصل مسألة الذكورة من ستة [٦] لكل من الأبوين السدس واحد [١] وللبنتين الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢] يسقط الخنثى لكونه عاصباً ابن ابن لعدم وجود باقي حيث المسألة عادلة

ومسألة الأنوثة كذلك من ستة

٦	٦	٦	
١	١	١	أب [٦] للورثة كما سبق ويسقط
١	١	١	أم الخنثى لكونه أنثى واستتثار
٢	٢	٢	بنت البنتين بالثلثين إذا استوى الخنثى
٢	٢	٢	بنت في السقوط سواء كان ذكراً أم
٠	٠	٠	ولد ابن خنثى: أنثى فلا موقوف وهذه صورتها:
	ث	ذ	تقديرات الخنثى

الحالة الثانية: أن يرث بتقدير الذكورة والأنوثة معاً متفاضلان وبالذكورة أكثر ، ومثاله ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى بقوله: (ومثال ارثه بالذكورة أكثر بنت وولد ابن خنثى وعم ، ومسألة الذكورة من اثنين ومسألة الأنوثة من ستة بينهما تداخل فالكبرى هي الجامعة فللبنت النصف واحد من اثنين في ثلاثة وفق مسألة الأنوثة أو ثلاثة من مسألة الأنوثة في واحد وفق الأخرى سواء لا ضرر عليها ، والأضر على الخنثى أنوثته فيعطى السدس واحد من ستة في وفق الأخرى واحد يتوقف اثنان إن صح ذكراً أخذها وإلا فهي للعم) أي لو هلك هالك عن بنت وولد ابن خنثى وعم فإن أصل مسألة الذكورة من اثنين [٢] للبنت النصف واحد [١] والباقي واحد [١] للخنثى تعصياً كونه ابن ابن ويسقط به العم ، وأصل مسألة الأنوثة من ستة [٦] للبنت النصف ثلاثة [٣] وللخنثى باعتبارها بنت ابن السدس واحد [١] تكملة الثلثين والباقي اثنان [٢] للعم.

وبالنظر بين نصبي الخنثى نجد إرثه بالذكورة أكثر من الأنوثة

وبالنظر بين المسألتين نجدهما متداخلتين إذاً الجامعة أكبرهما وهي الستة [٦] وبقسمتها على مسألة الذكورة ينتج ثلاثة [٣] هي جزء سهمها وبقسمة الجامعة على مسألة الأنوثة ستة [٦] ينتج واحد [١] وهو جزء سهمها ، ولمعاملة الجميع بالأضر ننظر من ورث في التقديرين ميراثاً متفاضلاً نعطيها أقلهما فنجد أن الخنثى قد انطبق عليه ذلك فالأضر في حقه كونه أنثى فنعطيها نصيب الأنثى فله واحد [١=١×١] ونجد أن البنت لا يختلف ميراثها في التقديرين فنعطيها حقها كاملاً وهو ثلاثة [٣] كما نجد أن العم قد سقط في تقدير أن الخنثى ذكراً فلا نعطيها شيئاً ونوقف الباقي اثنين [٢] إلى اتضاح حالة الخنثى فإن كان ذكراً

توزيع الموقف [٢]	٦	٦	٢	أخذه وإن
-	٣	٣	١	كان أنثى بنت
٢	-	٢	٠	أعطينا العم عم
-	٢	١	١	كامل الموقوف ولد ابن خنثى
ث	ذ	٢ موقوف	ث	تقديرات الخنثى وهذه صورتها

أما إن كان الخنثى مشكلاً ولم يتبين حاله كأن مات صغيراً أو بلغ ولم يتبين ففي هذه الحالة نضرب جامعة رجاء اتضاح حاله وهي هنا الستة [٦] في اثنين [٢] ينتج اثنا عشر [١٢ = ٦ × ٢] وهي جامعة عدم رجاء اتضاح حال الخنثى.

ثم نقسم الجامعة على مسألة الذكورة اثنين [٢] ينتج ستة [٦] هي جزء سهمها كما نقسم الجامعة على مسألة الأنوثة ستة [٦] ينتج اثنان [٢] هي جزء سهمها ، فمن له شيء من المسألتين ضربنا كل نصيب في جزء سهم مسألته ثم نجمع الناتج ونقسمه على اثنين [٢] وهي حالتا الخنثى الواحد وما نتج فهو نصيب ذلك الوارث.

ومن له نصيب من مسألة واحدة فقط ضربناه في جزء سهمها والحاصل نقسمه على اثنين [٢] وما نتج فهو نصيبه.

فللنت من مسألة الذكورة ستة [٦ = ٦ × ١] ولها من مسألة الأنوثة ستة [٦ = ٢ × ٣] ثم نجمعهما ينتج اثنا عشر [١٢] ثم نقسم الناتج على اثنين [٢] ينتج نصيبها ستة [٦] هي كامل نصيبها إذا كان الخنثى مشكلاً ولا شيء للعلم من مسألة

الذكورة وله من مسألة الأنوثة أربعة [$2 \times 2 = 4$] ثم نقسمها على اثنين [٢] ينتج كامل نصيبه اثنان [٢] وللخنثى من

١٢	٦	٢		مسألة الذكورة ستة [$6 \times 1 =$
٦	٣	١	بنت	[٦] وله من مسألة الأنوثة اثنان
٢	٢	×	عم	[$2 \times 2 = 4$] المجموع ثمانية [٨]
٤	١	١	ولد ابن خنثى	نقسمها على اثنين [٢] ينتج
مشكل	ث	ذ	تقديرات الخنثى	نصيبه أربعة [٤] وهذه صورتها

الحالة الثالثة : أن يرث بتقدير الذكورة والأنوثة معاً متفاضلان وبالأنوثة أكثر ومثاله ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (ومثال إرثه بالأنوثة أكثر زوج وأم وشقيق خنثى كلا مسألتيه من ستة لكن بأنوثته تعول إلى ثمانية ، وبذكورته لا تعول ، بينهما موافقة بالنصف فبضرب نصف أحدهما في الأخرى تصح الجامعة من أربعة وعشرين ، فالأضر على الأم والزوج أنوثته لمزاحمة العول فللأم الثلث اثنان عائلة في وفق مسألة الذكورة ثلاثة بستة وللزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة ، والأضر على الخنثى ذكورته فله واحد من مسألة

الذكورة في وفق الأخرى أربعة فله أربعة يتوقف خمسة أن بانث أنوثته أي الخنثى ردت عليه وصار له النصف عائلاً تسعة كالزوج وأن بانث ذكورته رد منها ثلاثة على الزوج فيصير له النصف عادلاً اثنا عشر ، واثنان على الأم فيصير لها الثلث عادلاً ثمانية) أي لو هلك هالك عن زوج وأم وأخ شقيق خنثى فإن أصل مسألة الذكورة من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان [٢] والباقي واحد [١] للخنثى كونه ذكراً أخاً شقيقاً.

وأصل مسألة الأنوثة كذلك من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان [٢] وللخنثى كونه خنثى أخت شقيقة النصف ثلاثة [٣] وتعول المسألة إلى ثمانية [٨].

وبالنظر بين المسألتين نجدتهما متوافقتين بالنصف وحاصل ضرب نصف إحداهما في كامل الأخرى ينتج أربعة وعشرون [٢٤ = ٨ × ٣] وهي جامعة رجاء اتضاح حال الخنثى ثم نعامل الجميع بالأضر، فالأضر في حق الزوج أنوثة الخنثى لعول المسألة إلى ثمانية [٨] فله تسعة [٩ = ٣ × ٣].

وكذلك الأم الأضر في حقها أنوثة الخنثى فلها ستة
[٦=٣×٢].

أما الخنثى فالأضر في حقه ذكوره فله أربعة [٤=٤×١]
والباقي خمسة [٥] هي حاصل الموقوف إلى حين اتضاح حال
الخنثى أو إشكاله فإن اتضح أنه كان ذكراً فللزوجة من
الموقوف ثلاثة [٣] تكملة نصفه وللأم اثنان [٢]

توزيع الموقوف [٥]	٢٤	٨/٦	٦	تكملة ثلثها ولاشيء
-	٣	٩	٣	زوج
-	٢	٦	٢	أم
٥	-	٤	٣	أخ شقيق خنثى
ث	ذ	٥ م	ث	تقديرات الخنثى

وهذه صورتها:

أما إذا أشكل حال الخنثى فإننا نضرب الجامعة أربعة وعشرين
[٢٤] في اثنين [٢] ينتج ثمانية وأربعون [٤٨] وهي جامعة
عدم رجاء اتضاح حال الخنثى

ثم نعطي كل وارث نصف ميراثه كما سبق نظيره في المثال
السابق

فللزوج من مسألة الذكورة أربعة وعشرون $[24 = 8 \times 3]$ وله من مسألة الأنوثة ثمانية عشر $[18 = 6 \times 3]$ وحاصل جمعهما اثنان وأربعون $[42 = 18 + 24]$ ثم نقسمها على اثنين $[2]$ ينتج واحد وعشرون $[21 = 42 \div 2]$ هي نصيبه في هذه الحالة.

وللأم من مسألة الذكورة ستة عشر $[16 = 8 \times 2]$ ولها من مسألة الأنوثة اثنا عشر $[12 = 6 \times 2]$ وحاصل جمعهما ثمانية وعشرون $[28 = 12 + 16]$ ثم نقسمها على اثنين $[2]$ ينتج أربعة عشر $[14 = 28 \div 2]$ هي نصيبها في هذه الحالة وللخنثى من مسألة الذكورة ثمانية $[8 = 8 \times 1]$ وله من مسألة الأنوثة ثمانية عشر $[18 = 6 \times 3]$ وحاصل جمعهما ستة وعشرون

٤٨	٨/٦	٦	
٢١	٣	٣	زوج
١٤	٢	٢	أم
١٣	٣	١	أخت لأب خنثى
مشكل	ث	ذ	تقديرات الخنثى

$[26 = 18 + 8]$ ثم نقسمها على اثنين $[2]$ ينتج ثلاثة عشر $[13 = 26 \div 2]$ هي نصيبه في هذه الحالة وهذه صورتها :

الحالة الرابعة : أن يرث بتقدير الذكورة دون الأنوثة ومثاله ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (ومثال ارثه بالذكورة دون الأنوثة أختان شقيقتان وولد أب خنثى مسألة الذكورة والأنوثة كلاهما من ثلاثة للشقيقتين الثلثان اثنان والباقي واحد يتوقف أن بان الخنثى ذكراً أخذه وإلا فهو لأولى ذكر) أي لو هلك هالك عن أختين شقيقتين وولد أب خنثى فإن أصل مسألة الذكورة من ثلاثة [٣] للأختين الشقيقتين الثلثان اثنان [٢] والباقي واحد [١] للخنثى لكونه ذكراً.

وأصل مسألة الأنوثة كذلك من ثلاثة [٣] ، للأختين الشقيقتين كما سبق والباقي واحد [١] يوقف ويسقط الخنثى باعتباره أنثى أخت لأب لاستغراق الشقيقتين للثلثين. فإن كان يرجى اتضاح حاله فالجامعة ثلاثة [٣] لتمثيل المسألتين للأختين الشقيقتين حقهما كاملاً اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] لعدم اختلاف إرثهما.

ويوقف الباقي واحد [١] لسقوط الخنثى بأحد الاعتبارين
فإن اتضح بعد ذلك أن الخنثى ذكراً أخذ الموقوف وإن اتضح
أن الخنثى أنثى سقط وكان

الموقوف لأولى		٣	٣	٣	توزيع الموقوف ١
رجل ذكر	أخت شقيقة	١	١	١	-
وليكن عمّاً مثلاً	أخت شقيقة	١	١	١	-
وإلا يرد على	عم	×	١	-	١
الأختين وهذه	ولد أب خنثى	١	×	-	١
صورتهما :	تقديرات الخنثى	ذ	ث	م	ذ

أما إن كان الخنثى لا يرجى اتضاح حاله فكما سبق نظيره
نضرب جامعة رجاء اتضاح حاله في اثنين [٢] ينتج ستة
[٦ = ٣ × ٢] وهي الجامعة لعدم رجاء اتضاح حال الخنثى.

ثم نقسمها على المسألتين والحاصل جزء سهم لهما.
فلكل شقيقة اثنان [٢ = ٢ × ١] وكذلك المسألة الأخرى
لتماثلهما المجموع أربعة [٤] نقسمها على حالي الخنثى ينتج
اثنان [٢] هي نصيب كل من الشقيقتين وللعلم من مسألة

الأنوثة اثنان $[2 = 2 \times 1]$ وبقسمتها على حالي الخنثى ينتج واحد $[1]$ هو نصيبه ولاشيء له من مسألة الذكورة.

٦	٣	٣	وللخنثى من مسألة الذكورة
٢	١	١	اثنان $[2 = 2 \times 1]$ وبقسمتها
٢	١	١	على حالتيه ينتج واحد $[1]$
١	١	×	وهو نصيبه ولاشيء له من
١	×	١	مسألة الأنوثة وهذه صورتها:
مشكل	ث	ذ	التقديرات

الحالة الخامسة : أن يرث بتقدير الأنوثة دون الذكورة ومثاله ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (ومثال إرثه بالأنوثة دون الذكورة زوج وأخت شقيقة وولد أب خنثى مسألة الذكورة من اثنين ، ومسألة الأنوثة من ستة وتعول إلى سبعة بينهما مباينة . الجامعة أربعة عشر من ضرب اثنين في سبعة ، الأضر على الزوج والشقيقة أنوثة لمزاحمة العول ، والأضر على الخنثى ذكورته لاستغراق الفروض فلزوج النصف ثلاثة عائلاً في اثنين بستة ومثله للشقيقة يبقى اثنان إن بان أنثى فهي له

سدساً عائلاً ، وأن بان ذكراً رد واحد على الزوج وواحد على الشقيقة وسقط العاصب) أصل مسألة الذكورة من اثنين [٢] لكل من الزوج والأخت الشقيقة النصف واحد [١] ويسقط الخنثى على تقدير أنه ذكر أخ لأب وذلك لعدم وجود باقي ، وأصل مسألة الأنوثة من ستة [٦] لكل من الزوج والأخت لأب النصف ثلاثة [٣] وللخنثى السدس واحد [١] تكملة الثلثين وذلك باعتباره أنثى أخت لأب وتعول المسألة إلى سبعة [٧] ، فإن كان يرجى اتضاح حاله فالجامعة أربعة عشر [١٤ = ٧ × ٢] حاصل ضرب المسألتين في كامل بعضهما وذلك لتباينهما والأضر في حق الورثة أنوثة الخنثى وبه تعاملهم ، فلكل من الزوج والأخت الشقيقة ستة

توزيع الموقف ٢	١٤	٧/٦	٢	[٦ = ٢ × ٣] والأضر		
٠	١	٦	٣	١	زوج	في حق الخنثى
٠	١	٦	٣	١	أخت شقيقة	ذكورته لسقوطه
٢	٠		١	٠	ولد أب خنثى	بها فلا شيء له
ث	ذ	م	ث	ذ	التقديرات	وهذه صورتها:

أما إن كان الخنثى لا يرجى اتضاح حاله فكما سبق نظيره
 نضرب جامعة رجاء اتضاح حاله في اثنين [٢] ينتج ثمانية
 وعشرون [٢٨ = ٧ × ٢] وهي الجامعة لعدم اتضاح حاله ثم
 نقسمها على المسألتين ينتج جزء سهم مسألة الذكورة أربعة
 عشر [١٤ = ٢ ÷ ٢٨] وجزء سهم مسألة الأنوثة أربعة
 عشر [١٤ = ٧ ÷ ٢٨] فلكل من الزوج والأخت الشقيقة من مسألة
 الذكورة أربعة عشر [١٤ = ١٤ × ١] ولكل منهما من
 مسألة الأنوثة اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣] وحاصل جمعها ستة
 وعشرون [٢٦ = ١٢ + ١٤] ثم نقسمها على اثنين [٢] ينتج
 ثلاثة عشر [١٣ = ٢ ÷ ٢٦] وللخنثى

٢٨	٧/٦	٢	من مسألة الأنوثة أربعة [٤ = ٤ × ١]
١٣	٣	١	ثم نقسمها على اثنين
١٣	٣	١	[٢] ينتج اثنان [٢ ÷ ٤ =
٢	١	٠	[٢] ولا موقوف في هذه
مشكل	ث	ذ	الحالة وهذه صورتها:

قوله رحمه الله تعالى: (وأن وجد خنثيان فأكثر فاجعل لكل واحد مسألتين فتجعل في خنثيين ثلاث مسائل : مسألة لذكورتهما ومسألة لأنوثتهما ومسألة لذكورة واحد وأنوثة والثاني ، وفي ثلاث خنثائي أربع مسائل لذكورتهم ، أنوثتهم ، ذكورة اثنين وأنوثة الثالث ، أنوثة اثنين وذكورة الثالث ، وعلى هذا فقس .)

إذا تعدد الخنثائي فلا يختلف جوهر العمل في حل مسأله أيضاً وإنما تتعدد التقديرات وبالتالي تتعدد المسائل على حسب التقديرات .

فإذا كان في المسألة خنثيان فقط فالتقديرات أربعة وهي :

١- ذكران - ٢- أنثيان ٣- الأول ذكر والثاني أنثى

٤- الأول أنثى والثاني ذكر

وفي هذه الحالة نعمل لكل تقدير مسألة وباقي العمل كما تقدم ، وكلما زاد عدد الخنثائي نضاعف المسائل فللخنثيين أربع مسائل وللثلاثة ثمان مسائل وللأربعة ست عشر مسألة وهكذا .

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :

حالات للخنثى للثنتين

أربع حالات على التعيين

وهكذا إن كثروا فضعف

للحالتين عدّ الخنثى فاعرف (١)

أما قول المؤلف رحمه الله تعالى : (فتجعل في خنثين ثلاث

مسائل : مسألة لذكورتهما ومسألة لأنوثتهما ومسألة لذكورة

واحد وأنوثة والثاني .) هذا إذا كان الخنثيان أخوين لبعضهما

مثلاً كولدین خنثين أو ولدي ولد خنثين وكولد أبوين

خنثين أو ولدي أب خنثين ونحو ذلك لأن المسألة الرابعة

تصح مما صحت منه المسألة الثالثة فقال (فتجعل في خنثيين

ثلاث مسائل) أما إذا لم يكون الخنثيان كذلك فلا بد من أربع

مسائل لاستقصاء حالاتهما.

قوله رحمه الله تعالى : (وفي ثلاث خنثي أربع مسائل

لذكورتهم ، أنوثتهم ، ذكورة اثنين وأنوثة الثالث ، أنوثة اثنين

(١) العذب الفاض شرح عمدة الفارض ج ٢ / ٥٩

وذكورة الثالث) كذلك كما أسلفت في الخنثيين إذا كان هؤلاء الثلاثة الخنثائي إخوة لبعضهم مثلاً كثلاثة أولاد خنثاء أو ثلاثة أولاد ابن خنثاء و كثلاثة أولاد أبوين خنثاء أو ثلاثة أولاد أب خنثاء ونحو ذلك أما إذا لم يكون هؤلاء الثلاثة كذلك فلا بد من ثمان مسائل لاستقصاء حالاتهم وهي:

١- ذكورة الجميع.

٢- أنوثة الجميع.

٣- ذكورة الأول وأنوثة الثاني والثالث.

٤- ذكورة الثاني وأنوثة الأول والثالث.

٥- ذكورة الثالث وأنوثة الأول والثاني.

٦- أنوثة الأول وذكورة الثاني والثالث.

٧- أنوثة الثاني وذكورة الأول والثالث.

٨- أنوثة الثالث وذكورة الأول والثاني.

والله تعالى أعلى وأحكم.

ومثال تعدد الخنثائي لو هلك هالك عن زوجة وأم وأخت شقيقة وولدي أب خنثيين فتقديرات الخنثى هنا أربعة وإنما

قال المؤلف رحمه الله تعالى ثلاثة لكون أحدهم أخ للآخر
فالمسألة الرابعة كالمسألة الثالثة في تأصيلها وتصحيحها.

فمسألة ذكورة الجميع من اثني عشر [١٢] وتصح من أربعة
وعشرين [٢٤] للزوجة الربع ستة [٦] وللأم السدس أربعة
[٤] وللأخت الشقيقة النصف اثنا عشر [١٢] ولكل خنشى
واحد [١].

ومسألة أنوثة الجميع كذلك من اثني عشر [١٢] و تعول إلى
ثلاثة عشر [١٣] للزوجة ثلاثة [٣] وللأم اثنان [٢]
وللشقيقة ستة [٦] وللخنثيين السدس اثنان [٢] تكملة الثلثين
لكل منهما واحد [١]

ومسألة تقدير ذكورة الأكبر وأنوثة الأصغر من اثني عشر
[١٢] وتصح من ستة وثلاثين [٣٦] للزوجة تسعة [٩]
وللأم ستة [٦] ، وللأخت الشقيقة ثمانية عشر [١٨] والباقي
ثلاثة [٣] نصيب الخنثيين للذكر مثل حظ الأنثيين للذكر
اثنان [٢] وللأنثى واحد [١].

وكذلك مسألة تقدير ذكورة الأصغر وأنوثة الأكبر من اثني عشر [١٢] وتصح من ستة وثلاثين [٣٦] والباقي ثلاثة [٣] نصيب الخنثيين للذكر مثل حظ الأنثيين للذكر اثنان [٢] وللأنثى واحد [١].

وبالنظر بين هذه المسائل الأربع نجد مماثلة ستة وثلاثين [٣٦] وهي مسألتا كون أحدهما ذكر والآخر أنثى فنكتفي بواحدة منهما وهي متوافقة مسألة ذكورة الاثني أربعة وعشرين [٢٤] بنصف السدس وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الأخرى نتج اثنان وسبعون $[٧٢ = ٣٦ \times ٢]$ وهي متباينة مع عول أنوثة الجميع ثلاثة عشر [١٣] وبضرب أحدهما في كامل الآخر نتج تسعمائة وستة وثلاثون $[٩٣٦ = ٧٢ \times ١٣]$ وهي الجامعة لهذه المسائل في حالة رجاء اتضاح حال الخنثيين وبقسمتها على المسائل الأربع ينتج جزء سهم الأولى تسعة وثلاثون [٣٩] والثانية اثنان وسبعون [٧٢] والثالثة والرابعة ستة وعشرون [٢٦]

وبمعاملة الجميع بالأضر نجد أن الأضر في حق الورثة أنوثة
الجميع فللزوجة مائتان وستة عشر [٢١٦=٧٢×٣] وللأم
مائة وأربعة وأربعون [١٤٤=٧٢×٢] وللأخت الشقيقة
أربعمائة واثنان وثلاثون [٤٣٢=٧٢×٦]

والأضر في حق الخنثيين أنوثة أحدهما وذكرورة الآخر فلكل
منهما ستة وعشرون [٢٦=٢٦×١] هي نصيب كل منهما
ونوقف الباقي اثنين وتسعين [٩٢]

فإن اتضح أنهما ذكران أعطينا الزوجة من الموقوف ثمانية عشر
[١٨] تكملة ربعها.

والأم اثني عشر [١٢] تكملة سدسها ، والشقيقة ستة وثلاثين
[٣٦] تكملة نصفها ، وأعطينا كلاً من الخنثيين ثلاثة عشر
[١٣] ، وإن تبين أنوثة الخنثيين فلهما كامل الموقوف على
حد سواء تكملة سدسهما لكل منهما ستة وأربعون [٤٦].

وإن اتضح ذكورة أحدهما وأنوثة الآخر كملنا للورثة
فروضهم كما سبق والباقي للخنثى الذكر دون الأنثى لأنها قد

استكملت نصيبها المتيقن ، وهذا في حالة رجاء اتضاح حال
الخنثيين وهذه صورتها :

توزيع الموقوف [٩٢]				٩٣٦	٣٦	١٢	٣٦	١٢	١٣/١٢	٢٤	١٢	الورثة المسائل
١٨	١٨	-	١٨	٢١٦	٩	٢	٩	٣	٣	٦	٣	زوجة
١٢	١٢	-	١٢	١٤٤	٦	٢	٦	٢	٢	٤	٢	أم
٣٦	٣٦	-	٣٦	٤٣٢	١٨	٦	١٨	٦	٦	١٢	٦	أخت شقيقة
-	٢٦	٤٦	١٣	٢٦	١		٢		١	١		ولد أب خنثى
٢٦	-	٤٦	١٣	٢٦	٢	١	١		١	١	١	ولد أب خنثى
ذ/ث	ذ/ث	ث/ث	ذ/ذ	٩٢ مرفوق	أنوثة الأكبر	ذكورة الأكبر	أنثيان	ذكران				العقديرات

أما إذا أشكل حال الخنثيين ولم يتبين حالهما ضربنا الجامعة في
عدد الحالات وهي هنا أربعة [٤] ينتج ثلاثة آلاف وسبعمائة
وأربعة وأربعون [٣٧٤٤ = ٩٣٦ × ٤] وهي الجامعة لعدم رجاء
اتضاح حال الخنثيين ، ثم نقسمهما على المسائل الأربع
المذكورة لمعرفة جزء سهم كل مسألة فجزء سهم المسألة
الأولى ذكورة الجميع : مائة وستة وخمسون
[١٥٦ = ٢٤ ÷ ٢٨٠٨] .

وجزاء سهم المسألة الثانية أنوثة الجميع : مائتان وثمانية وثمانون
 $[288 = 13 \div 3744]$.

والثالثة والرابعة أنوثة أحدهما وذكرورة الثاني : مائة وأربعة
 $[104 = 36 \div 3744]$.

ولمعرفة سهام كل وارث بما فيهم الخنثيين نضرب نصيبه من
 كل مسألة في جزاء سهمها ثم نجمع حاصل ذلك ونقسمه على
 عدد حالات الخنثيين هنا أربعة [٤] وما نتج فهو نصيب ذلك
 الوارث.

فللزوجة : من مسألة ذكرورة الجميع تسعمائة وستة وثلاثون
 $[936 = 156 \times 6]$ ، ولها من مسألة أنوثة الجميع ثمانمائة
 وأربعة وستون $[864 = 288 \times 3]$ ، ولها من مسألة ذكرورة
 أحدهما وأنوثة الآخر تسعمائة وستة وثلاثون
 $[936 = 104 \times 9]$ ، ولها من المسألة الرابعة كذلك تسعمائة
 وستة وثلاثون $[936 = 104 \times 9]$ ، المجموع ثلاثة آلاف
 وستمائة واثنان وسبعون $[936 + 936 + 864 + 936 =$
 $3672]$.

ثم نقسمها على عدد حالات الخنثيين أربعة [٤] ينتج تسعمائة وثمانية عشر [٩١٨ = ٤ ÷ ٣٦٧٢] هي نصيبها من الجامعة في هذه المسألة.

وللأم من المسألة الأولى ذكورة الجميع: ستمائة وأربعة وعشرون [٦٢٤ = ١٥٦ × ٤] ، ولها من المسألة الثانية أنوثة الجميع خمسمائة وستة وسبعون [٥٧٦ = ٢٨٨ × ٢] ، ولها من المسألة الثالثة ذكورة أحدهما وأنوثة الآخر ستمائة وأربعة وعشرون [٦٢٤ = ١٠٤ × ٦].

ولها من المسألة الرابعة أنوثة أحدهما وذكورة الآخر كذلك ستمائة وأربعة وعشرون [٦٢٤ = ١٠٤ × ٦].

المجموع ألفان وأربعمائة وثمانية وأربعون [٦٢٤ + ٥٧٦ + ٢٤٤٨ = ٦٢٤ × ٦٢٤]

ثم نقسمها على أربعة [٤] عدد حالات الخنثيين ينتج ستمائة واثنان عشر [٦١٢ = ٤ ÷ ٢٤٤٨] هي نصيبها من الجامعة في هذه المسألة

ولالأخت الشقيقة من المسألة الأولى ذكورة الجميع : ألف

$$[١٨٧٢ = ١٥٦ \times ١٢]$$

ولها من المسألة الثانية أنوثة الجميع ألف وسبعمائة وثمانية

$$[١٧٢٨ = ٢٨٨ \times ٦]$$

ولها من المسألة الثالثة ذكورة أحدهم وأنوثة الآخر ألف

$$[١٨٧٢ = ١٠٤ \times ١٨]$$

ولها من المسألة الرابعة أنوثة أحدهم وذكورة الآخر كذلك

$$[١٨٧٢ = ١٠٤ \times ١٨]$$

$$[٧٢٤٤ = ١٨٧٢ + ١٨٧٢ + ١٧٢٨ + ١٨٧٢].$$

ثم نقسمها كذلك على أربعة [٤] ينتج ألف وثمانمائة وستة

$$[١٨٣٦ = ٤ \div ٧٢٤٤] \text{ هي نصيبها من الجامعة.}$$

ونصيب الخنثى الأول من المسألة الأولى ذكورة الجميع : مائة

$$[١٥٦ = ١٥٦ \times ١]$$

وله من المسألة الثانية أنوثة الجميع مائتان وثمانية وثمانون

$$[٢٨٨ = ٢٨٨ \times ١]$$

وله من المسألة الثالثة ذكورته وأنوثة الآخر مائتان وثمانية
 $[٢٠٨ = ١٠٤ \times ٢]$

وله من المسألة الرابعة أنوثته وذكورة الثاني مائة وأربعة
 $[١٠٤ = ١٠٤ \times ١]$ المجموع سبعمائة وستة وخمسون $[١٥٦]$
 $[٧٥٦ = ١٠٤ + ٢٠٨ + ٢٨٨ +$

ثم نقسمها كذلك على أربعة $[٤]$ ينتج مائة وتسعة وثمانون
 $[١٨٩ = ٤ \div ٧٥٦]$ هي نصيبه من الجامعة في هذه المسألة.

ونصيب الخنثى الثاني كذلك من المسألة الأولى ذكورة الجميع
 : مائة وستة وخمسون $[١٥٦ = ١٥٦ \times ١]$.

وله من المسألة الثانية أنوثة الجميع مائتان وثمانية وثمانون
 $[٢٨٨ = ٢٨٨ \times ١]$.

وله من المسألة الثالثة ذكورته وأنوثة الثاني مائتان وثمانية
 $[٢٠٨ = ١٠٤ \times ٢]$.

وله من المسألة الرابعة أنوثته وذكورة الثاني مائة وأربعة
 $[١٠٤ = ١٠٤ \times ١]$ المجموع سبعمائة وستة وخمسون
 $[٧٥٦ = ١٠٤ + ٢٠٨ + ٢٨٨ + ١٥٦]$ ثم نقسمها كذلك على

أربعة [٤] ينتج مائة وتسعة وثمانون [١٨٩ = ٤ ÷ ٧٥٦] هي نصيبه من الجامعة في هذه المسألة

٣٧٤٤	٣٦	١٢	٣٦	١٢	١٣/١٢	٢٤	١٢	
٩١٨	٩	٣	٩	٣	٣	٦	٣	زوجة
٦١٢	٦	٢	٦	٢	٢	٤	٢	أم
١٨٣٦	١٨	٦	١٨	٦	٦	١٢	٦	أخت شقيقة
١٨٩	١		٢		١	١		ولد أب خنثى
١٨٩	٢	١	١		١	١		ولد أب خنثى
		٢ ذ	١ ذ	٢ ث	أنثيان	ذكران		تقديرات الخنثى

وعلى هذا فقس وهذه صورتها:

فإن كان عدد الخنثى أكثر من اثنين نزلتهم بعدد أحوالهم فتجعل للثنتين كما سبق مثاله أربعة أحوال وللثلاثة ثمانية وللأربعة ستة عشر حالة وللخمسة اثنين وثلاثين حالة ، ثم تجمع ما لهم في الأحوال كلها ، ثم تقسمهم على عدد أحوالهم فما نتج فهو لهم إن كانوا من جهة واحدة ، وإن كانوا من جهات جمعت ما لكل واحد منهم في الأحوال وقسمته على عددها والنتاج هو نصيبه وهذا أعدل الطريقتين وأصحهما .

أما الطريق الآخر فيترلون حالين فقط مرة ذكوراً ومرة إناثاً
كالخنثى الواحدة وهذا تحكم لا دليل عليه ^(١)
وإذا كان الخنثى ولد أم يرجى اتضاح حاله أم لا يرجى
اتضاحه فلا تعمل المسألة على تنزيل الأحوال ذكورة وأنوثة
كما مر بالباب وإنما تعمل المسألة كالمسائل العادية التي ليس
فيها خنثى وذلك لعدم اختلاف إرث أولاد الأم بالذكورة
والأنوثة كما علم سابقاً من باب الثلث والله تعالى أعلم.

^(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٢٠-١٢١ بتصرف

باب المفقود

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (فصل في المفقود)

المفقود في اللغة : هو اسم مفعول من فقد الشيء إذا عدمه
والفقدان أن تطلب الشيء فلا تجده (١) .

وفي الاصطلاح : هو من انقطع خبره وجهل حاله فلا يدرى
أحي هو أم ميت وسواءً كان سبب ذلك سفره أو حضر قتالاً
أو انكسار سفينة أو أسره في أيدي أهل الحرب (٢)

الخلاف في مدة انتظار المفقود

لقد اتفقت المذاهب على أنه لا يقسم مال المفقود من فور
فقدته سواء كان فقدته في حالة تغلب فيها السلامة أم كان في
حالة تغلب فيها الهلكة بل ينتظر حتى بيان حاله ، إما برجوعه
أو بقيام بيته بحياته أو موته ، وإما الحكم بموته مع اختلاف
بين هذه المذاهب في تحديد مدة الانتظار وذلك على النحو
التالي :

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٢٧ معزواً للقاموس المحيط ج ١ ص ٣٢٣ والكشاف ج ٤ ص ٣٩١ وانظر

لسان العرب ج ٢ جزء ١ فصل الفاء حرف الدال ص ٣٣٤

(٢) العذب الفاضل جزء ٢ ص ٧٩

١- المذهب الحنبلي : تختلف مدة انتظار المفقود في هذا

المذهب باختلاف الحالة التي فقد فيها حيث جعلوا له حالتين هما :

أ — أن يكون الغالب على فقده السلامة وذلك كسفره لتجارة أو سياحة أو وقع أسيراً في أيدي أهل الحرب فقد يشتغل التاجر بتجارته عن العودة إلى أهله كما أن السائح قد يختار الإقامة في بعض البلدان النائية عن بلده .

أما الأسير فغير متمكن من الهجاء للحيلولة بينه وبين ذلك .

ب — أن يكون الغالب على فقده الهلكة كما لو غرقت سفينة وغرق قوم ونجى قوم أو كمن فقد بين أهله كمن خرج إلى الصلاة أو حاجة قريبة فلم يعد . فأما في الحالة الأولى وهو الغالب على فقده السلامة فعن الإمام أحمد رحمه الله تعالى في انتظاره روايتان وهما :

الرواية الأولى : لا تحدد بمدة بل ينتظر به حتى يتيقن من موته أو تمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها وذلك مردود إلى اجتهاد الحاكم وهذه رواية جعفر بن محمد النسائي^(١)

حيث قال : في الغالب ينتظر عليه أبداً فظاهر هذه الرواية أنه لم يقدر المدة وجعل ذلك إلى اجتهاد الحاكم^(٢) .

قال في الإنصاف وعنه ينتظر أبداً حتى يتيقن موته لأن الأصل حياته قدمه في باب العِدَد في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاصة والمصنف والشارح وقالوا هذا المذهب ونصراه^(٣) .

الرواية الثاني : ينتظر بالمفقود تمام تسعين سنة من يوم مولده وهي الرواية القوية المفتى بها.

(١) هو جعفر بن محمد النسائي الشقراي ترجم له الخلال ووصفه أنه من أجلاء أصحاب الإمام أحمد رحمه

الله تعالى اهـ حاشية التهذيب في الفرائض للكلوذاني ص ٢٥٩

(٢) المصدر السابق وانظر الأحمدي في مذهب الإمام أحمد ص ٢٣٩

(٣) الإنصاف ج ٧ ص ٣٣٥

قال في الإنصاف هذا هو المذهب نص عليه
 وصححه في المذهب وغيره وقال ابن منجى في شرح
 هذا المذهب وقال في الهداية وغيرها وهذا أشهر
 الروايتين وجزم به في الخلاصة والوجيز وقدمه في
 المحرر والرعايتين والحاوي الصغير والفروع والفائق
 وهو من مفردات المذهب^(١)
 غير أنه إذا فقد وهو ابن تسعين اجتهد الحاكم في
 تقدير مدة الانتظار.

أما تحديد مدة الانتظار في الحالة الثانية: هو كون الغالب على
 فقده الهلكة فهي أربع سنين على الأصح منذ فقده فلأنها مدة
 يتكرر فيها تردد المسافرين والتجار إذ لو كان باقياً لم ينقطع
 خبره إلى هذه الغاية فلذلك حكم بموته في الظاهر
 وكما قيل في شرح منتهى الإرادات أي أن الصحابة رضي الله
 عنهم اتفقوا على اعتداد امرأته بعد تربصها هذه المدة وحلها
 للأزواج بعد ذلك .

(١) الإنصاف ج ٧ ص ٣٣٥

وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار خرج إلى مسجد قومه ليشهد العشاء فاستطير فجاءت امرأته إلى عمر رضي الله عنه فذكرت ذلك له فدعا قومه فسألهم عن ذلك فصدقوها فأمرها أن تتربص أربع حجج ثم أتته بعد انقضائها فأمرها فتزوجت.

وفي رواية ثم دعا وليها فطلق وأمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم قدم زوجها فصاح بعمر رضي الله عنه فقال : امرأتي لا طلقت ولا مت ، قال من ذا قال الرجل الذي كان من أمره كذا وكذا قال فخيره بين امرأته وبين المهر .

وفي رواية إن شئت رددنا إليك امرأتك وإن شئت زوجناك غيرها قال بل زوجوني غيرها.

وفي رواية اختار الصداق قالت : فأعنت زوجي الآخر بألفين كان الصداق أربعة آلاف فسأله عمر رضي الله عنه فقال : ذهبت بي حي من الجن كفار فكنت فيهم قال : فيم كان طعامك فيهم ؟ قال : فيما لم يذكر اسم الله عليه والفول .

وفي رواية وفيما سقط حتى غزاهم حي مسلمون فهزموهم
فأصابوني في السبي.

فقالوا: ما دينك ؟ فقلت : الإسلام.

قالوا : أنت على ديننا إن شئت مكثت عندنا وإن شئت
رددناك على قومك.

قلت : ردوني فبعثوا معي نفرا منهم أما الليل فيحدثوني
وأحدثهم وأما النهار فأعاصير الريح أتبعها حتى رددت
إليكم^(١)

وإذا ثبت ذلك في النكاح مع الاحتياط للأبضاع ففي المال
أولى^(٢) .

قال البهوتي رحمه الله تعالى :

(١) انظر القصة بتمامها مع طرقها في مصنف عبد الرزاق الصنعاني ج٧ ص ٨٥ - ٨٩ رقم

١٢٣١٧ - ١٢٣٢٥ - باب التي لا تعلم مهلك زوجها - ومسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ص ٣٤٦

رقم ١٢٧٤

(٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢ ص ٧٨ والعذب الفانض جزء ٢ ص ٨٧ والمغني

بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٠٧ - ٢٠٨

وخبر المفقود مذ ينقطع
 في مثل حرب غالباً لا يرجع
 فأربع من السنين ينتظر
 ويقسم الميراث حقاً لا وزر
 وإن تكن غيبته لا للخطر
 تمام تسعين ينتظر^(١)

٢- المذهب الشافعي : المشهور من مذهب الشافعي أنه لا
 تقدير لمدة انتظار المفقود بعدد معين بل الاعتبار بغلبة
 الظن فإما وجود بينة بموته أو يحكم قاض بموته اجتهاداً
 عند مضي مدة لا يبقى مثله فيها غالباً لأن الاجتهاد
 يفيد غلبة الظن كما أن البينة لا تفيد إلا غلبة الظن لا
 القطع .

وقيل تقدر مدة الانتظار بسبعين سنة من سنه والصحيح القول
 الأول عندهم^(٢) .

(١) منح الشفاء الشافيات في شرح المفردات ج ٢ / ٧٨ - ٨٠

(٢) فتح القريب المجيب ج ٢ / ٧٨ والمجموع شرح المذهب ج ١٦ / ٦٧ والعذب الفائض ج ٢ / ٨٨
 وروضة الطالبين ج ٦ / ٣٤

٣- المذهب الحنفي : ينتظر المفقود حتى يصح موته أو

يمضي عليه مدة واختلفت الروايات في تلك المدة عن

الحنفية .

ففي ظاهر الرواية أنه إذا لم يبق أحد من أقرانه حكم

بموته .

وقيل المعتبر أقرانه في بلده.

وقيل المعتبر أقرانه في جميع البلدان والأصح الأول كما ذكر

في فرائض التمرتاشي^(١) .

وروى الحسن بن زيد عن أبي حنيفة أن تلك المدة مائة

وعشرون [١٢٠] سنة من يوم ولد فيه المفقود .

وقال : محمد بن الحسن مائة وعشر [١١٠] سنين

وقال : أبو يوسف مائة وخمس [١٠٥] سنوات وروي عنه

أيضا مائة [١٠٠] سنة .

(١) التمرتاشي هو ظهير الدين أحمد بن إسماعيل بن محمد أيد غمش التمرتاشي الخوارزمي الحنفي مفتي

خوارزم توفي سنة ٦٠٠هـ تقريباً ١هـ حاشية السراجية ص ٢٤٤

وقال : الشيخ محمد بن حامد البخاري تسعين [٩٠] سنة
واختاره الزيلمي في الكتر قال وعليه الفتوى كما اختارها
التمرتاشي .

وقال : العلامة الصدر الشهيد وبه يفتى لأن الزيادة عليها في
زماننا في غاية الندرة فلا يناط بها الأحكام الشرعية التي
مدارها على الأغلب .

وقيل : سبعون [٧٠] سنة لحديث أبي هريرة عند الترمذي
قال : قال الرسول ﷺ : (عُمِرَ أمتي من ستين [٦٠] سنة إلى
سبعين [٧٠])^(١) ، قال الترمذي رحمه الله تعالى حديث
حسن غريب من حديث أبي صالح عن أبي هريرة وقد روي
من غير وجه عن أبي هريرة^(٢) ، وقيل ستين [٦٠] سنة^(٣) .

(١) رواه الترمذي ٥٦٦/٤ برقم ٢٣٣١ وقال حسن غريب وبرقم ٣٥٥٠ ج ٢ ص ٥٥٣ وبن ماجه

١٤١٥/٢ برقم ٤٢٣٦ وابن حبان في صحيحه برقم ٧٥٢٩ وموارد الظمان ٦١١ والحاكم في المستدرک

٤٢٧/٢ كتاب النفير وقال صحيح على شرط مسلم وأنكره الذهبي ١٠ هـ حاشية السراجية ص ٢٤٥

(٢) تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذي ج ٦/٥١٣ رقم (٢٤٣٣) باب ما جاء في أعمار هذه الأمة ما بين

الستين إلى السبعين

(٣) التحقيقات المرضية ص ٢٢٨

وظاهر الرواية أنه لا يقدر بموت الأقران في بلده قال الزيلعي

في شرح الكثر المختار أنه يفوض إلى رأي الإمام. ^(١)

قال الفتني رحمه الله تعالى في نظم خلاصة الفرائض:

وإن يمت مفقودهم في ماله

فقفه يا ذا لبيان حاله

فإن بدا حيا وإلا صرف

أ إذا قضى بموته ما وقفا

بفوت مدة بها أقرانه

تفنى أو التسعين ذا بيانه ^(٢)

٤- المذهب المالكي : يروى عن الإمام مالك رحمه الله

تعالى في انتظار المفقود روايتان هما :

الأولى : ينتظر المفقود سبعين [٧٠] سنة منذ ولادته وهو

مذهب ابن القاسم وأشهب وإليه ذهب عبد الوهاب وهو

الصحيح عندهم

^(١) شرح السراجية للجرجاني ص ٢٤٤ — ٢٤٥ والعذب الفاضل جزء ٢ ص ٨٨ — ٨٩ وعلم

الفرائض والموارث ص ٢٨٥

^(٢) خلاصة الفرائض مع شرح السراجية ص ٢٧٠

قاله العلامة عبد الله بن يحيى الصودي^(١) فإذا بلغ المفقود سنه السبعين [٧٠] منذ ولادته حكم الحاكم بموته لخبر التعمير السابق — (عمر أمي من ستين سنة إلى سبعين سنة) — ولم يفرقوا بينما إذا كان الغالب على المفقود السلامة أو الهلاك .

الثانية : ينتظر المفقود حتى يأتي عليه من الزمان ما لا يعيش إلى مثله غالبا لأن الأصل حياته ، واختلف في حد ذلك فمنهم من يقول سبعين سنة للخبر السابق

وحكى ابن الحاجب فيه ثلاثة أقوال أخرى ثمانين [٨٠] سنة وتسعين [٩٠] سنة ومائة [١٠٠] سنة ، وقال : خمسة وسبعين [٧٥] سنة وبه أفتى ابن عتاب .

وقال في كتاب إيضاح الأسرار المصونة في علم الجوهرة المكنونة للعلامة : أحمد بن سليمان الجذولي المالكي قوله .

(١) الصودي : هو عبد الله بن أبي بكر بن يحيى بن عبد السلام المغربي الجزولي الفرضي جمال الدين أبو محمد الحسائي ممن اشتهر بالورع والزهد والعفة ولد في حدود ٦٤٣ هـ بجزولة من أقصى بلاد المغرب ا هـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ ص ١٠٥ — ١٠٦

وقيل أمد التعمير خمسة وسبعون [٧٥] ، وقيل ثمانون [٨٠] ،
وقيل تسعون [٩٠] ، وقيل مائة [١٠] ، وقيل مائة وعشرون
[١٢٠] ^(١) .

الخلاصة

إذا أمعنا النظر في المذاهب السابقة في انتظار المفقود تبين لنا أن
لا خلاف بينها في أنه لا يحكم بموت المفقود حتى يعلم ذلك
بيينة أو يمضي عليه مدة من الزمن يغلب على الظن أنه لا
يعيش أكثر منها غالبا وهذا اتفاق على ضرب المدة.

كما يتبين لنا أن اختلافهم في تحديد هذه المدة على قولين هما:
الأول : أنه يرجع في تقديرها إلى رأي الحاكم واجتهاده لأن
الأصل حياة المفقود ولا يخرج من هذا الأصل إلا بيقين أو ما
حكمه ، وهذا قول جمهور العلماء وهو الصحيح من مذهب
الإمام الشافعي ، والمشهور عن الإمام مالك ، والإمام أبي
حنيفة.

(١) فتح القريب الخيب جزء ٢ ص ٧٨ والعذب الفانض جزء ٢ ص ٨٧ والرحبية بشرح سبط المارديني
وحاشية البقري ص ١٥١ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ١٠٨ والذخيرة ج ١٣ ص ٢٢

وإحدى الروائتين عن الإمام أحمد رحمهم الله تعالى جميعاً.
سواءً يغلب عليه السلامة أو الهلاك. (١).

الثاني: تحديد هذه المدة وهذا مذهب الإمام أحمد حيث
ضرب مدة تسعين [٩٠] سنة لانتظار المفقود الغالب على
فقدته السلامة من مولده — وهي إحدى الروائتين أيضاً عن
الإمام مالك وأبي حنيفة — وأربع [٤] سنين لمن كان الغالب
على فقدته الهلكة .

الترجيح

الراجح هو: عدم تحديد مدة انتظار المفقود بمدة زمنية لأن
التحديد بزمن معين يحتاج إلى دليل شرعي ولا دليل هنا. (٢)
وإنما يرجع في تقدير ذلك إلى اجتهاد الحاكم وهذا ما تطمئن
إليه النفس والقلب (٣) ولقوة أدلة القائلين بعدم التحديد
وضعف أدلة المخالفين (٤)

(١) الفوائد الجلية وحاشيتها ص ٥٣ والتحقيقات المرضية ص ٢٢٨ والفرائض ص ١٠٧ — ١٠٨

(٢) حاشية الفوائد الجلية ص ٥٣ بتصرف

(٣) التحقيقات المرضية ص ٢٣٠ معزواً إلى المختارات الجلية من المسائل الفقهية ص ٦٤ بتصرف

(٤) فرائض اللاحم ص ١٧٢

فالصواب الرجوع إلى اجتهاد الحاكم في تقدير المدة لا التحديد^(١)

وهذا هو اختيار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (أن كان موروثاً فحكمه أن يوقف جميع ماله حتى يتبين موته بينة أو اجتهاد حاكم).

قلت : إن هذا الترجيح في نظري هو في المفقود الذي الغالب على فقده السلامة.

أما الذي الغالب على فقده الهلكة فالراجح في نظري والذي تطمئن إليه النفس ويرتاح إليه القلب هو الانتظار أربع [٤] سنوات من فقده ، وهذا قضاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة المفقود الذي خرج إلى مسجد قومه ليشهد صلاة العشاء فاستطير (فإنه قد ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه)^(٢) أنه أجل امرأة المفقود أربع سنين [٤] وأمرها أن تتزوج بعد ذلك.

(١) تسهيل الفرائض ص ١٠٥ بتصرف

(٢) انظر تصحيح ذلك إرواء الغليل ج ٦ ص ١٥٠—١٥١

وهذا ما صوبه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.
وحكى ابن قدامة اتفاق الصحابة رضي الله عنهم في تزوج
امرأة ذلك المفقود وإذا ثبت هذا في النكاح مع الاحتياط
للأبضاع ففي المال أولى.

كما حكى اتفاق الصحابة في شرح منتهى الإرادات على
اعتداد امرأة المفقود بعد تربصها أربع سنوات وحلها للأزواج
بعد ذلك نص عليه الإمام أحمد واختاره أبو بكر رحم الله
تعالى الجميع.

وعن الزهري رحمه الله تعالى أن عمر وعثمان رضي الله
عنهما قضيا في ميراث المفقود أن يقسم من يوم تمضي السنون
الأربع [٤] وتستقبل امرأته عدة أربعة أشهر وعشرا^(١).
أما إن قيل أن امرأة المفقود تبقى إلى أن يعلم خبره بيقين لا أيما
ولا ذات زوج إلى أن تصير عجوزاً وتموت ولم تعلم خبره

(١) موسوعة فقه عمر بن الخطاب ﷺ ص ٣٨

فالشريعة لم تأت بمثل هذا فلما أجلت أربع سنين [٤] ولم ينكشف خبره حكم بموته ظاهراً^(١) والله تعالى أعلم .

قوله : (أن كان موروثاً فحكمه أن يوقف جميع ماله حتى يتبين موته ببينة أو اجتهاد حاكم) هذا حكم مال المفقود هو أن يبقى مال المفقود إلى أن تعلم حياته أو موته فلا يتصرف بماله قبل معرفة خبره أو الحكم بموته لأن الأصل حياته.

فإذا مضت مدة الانتظار ولم يعلم له خبر من حياة أو موت اجتهد الحاكم وحكم بموته وقسم ماله على ورثته الأحياء حين الحكم دون من مات منهم قبل ذلك لما سبق في شروط الإرث ومنها تحقق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو لحظة ولا من وجد بعد الحكم بموته^(٢) باتفاق الفقهاء رحمهم الله تعالى^(٣) .

قوله رحمه الله تعالى: (وأن كان وارثاً فحكمه كحكم الخنثى فتجعل للورثة الحاضرين مسألتين : مسألة باعتبار حياته ،

(١) انظر المغني بالشرح الكبير ج٧ ص٢٠٦ — ٢٠٧ ومجموع الفتاوى ج ٢٠ ص ٥٧٦ — ٥٧٨

والعذب الفانض جزء ٢/٨٧

(٢) الفرائض ص ١٢٧ باختصار وتصرف

(٣) التحقيقات المرضية ص ٢٣١ معزواً للمغني ج٧ ص ٢٠٨

وأخرى باعتبار موته ويعاملون بالأضر ، ومن كان لا يرث باعتبار حياته لم يعط شيئاً)

أما حكم إرث المفقود من غيره ؛ وذلك كأن يهلك مورثه حين مدة انتظار المفقود فلا يخلو الحال من أحد أمرين وهما :
الأمر الأول : أن يكون هذا المفقود هو الوارث الوحيد لذلك الهالك وفي هذا الأمر يوقف جميع مال مورثه إلى أن يتضح حال هذا المفقود أو تمضي مدة الانتظار أو يحكم بموته ومثال ذلك : لو هلك هالك عن ابن فقط مفقود فيوقف جميع هذا المال إلى حين اتضاح أمره أو تمضي مدة الانتظار أو يحكم بموته .

الأمر الثاني : أن يكون مع المفقود ورثه آخرون مشاركون له في الميراث وفي هذا الأمر **خلاف في قسمة الميراث على ثلاث أقوال وهي :**

١- يعامل كل من الورثة بالأضر في حقهم من موت المفقود أو حياته فمن يرث بكل حال واتحد إرثه يعطاه كاملاً .

ومن اختلف ميراثه بين الزيادة والنقص بأحد اعتباري
المفقود من حياة أو موت أعطي الأضر وهو أقل النصيبين ،
ومن لا يرث في أحد الحالين لا يعطى شيئاً ،
ويوقف الباقي أو الكل حتى يظهر الحال بموت المفقود
أوحيا ته أو يحكم بموته وهذا هو القول الصحيح من
مذهب الإمام الشافعي ^(١) رحمه الله تعالى .

وهو قول الإمام أحمد وأكثر الفقهاء كالشافعية والحنفية
والمالكية ^(٢) رحمهم الله تعالى .

وهذا هو معنى قول المؤلف رحمه الله تعالى : (وأن كان
وارثاً فحكمه كحكم الخنثى) .

٢- يقدر موت المفقود في حق الجميع لأن استحقاق
الحاضرين معلوم واستحقاق المفقود مشكوك فيه فإن
ظهر خلافه غيرنا الحكم وهذا وجه ثاني في مذهب

(١) فتح القريب المجيب جزء ٢ ص ٧٨

(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٣٠ معزواً إلى المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٠٨ ونهاية المحتاج ج ٦ ص ٢٩
وحاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٣٣٢ والشرح الكبير للدرديري مع حاشيته ج ٤ ص ٤٣٤

الشافعية ذكره أبو يحيى زكريا الأنصاري رحمه الله
تعالى .

٣- يقدر حياة المفقود في حق الجميع لأنه الأصل فإذا ظهر
خلاف ذلك غيرنا الحكم وهو وجه ثالث في مذهب
الشافعية ، وقول في مذهب الحنابلة صححه صاحب
الفروع والمحرر^(١) .

الترجيح

الراجع هو القول الأول القاضي بمعاملة الورثة بالأضر في
حقهم لأنه أحوط وأضمن لحق المفقود وحق غيره^(٢) وهذا ما
صححه الشنشوري^(٣) واختاره المؤلف رحمه الله تعالى فهو
القول الوسط بين الأقوال^(٤) .
وجزم به الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة
الفارض بقوله :

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٣١ معزواً للفوائد الشنشورية مع حاشية الباجوري ص ٢٠٦ — ٢٠٧
والمغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٠٩ وانظر فتح القريب الجيب جزء ٢ ص ٧٨ والفرائض ص ١٧٤
والإنصاف ج ٧ ص ٣٣٧
(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٣١
(٣) فتح القريب الجيب جزء ٢ ص ٧٨
(٤) فرائض اللاحم ص ١٧٤

وإن خفيت أخبار وارث فقد
 عومل بالأضر وارث وجد
 مشاركا في قسمة التـراث
 فيأخذ الأقل من الميراث
 وإن بحال دون حال ورثا
 لم يعط شيئا من تراث ورثا
 وإن تـرت بالاستواء فيهما
 يعطى نصيبه الذي قد حتما
 ويوقف الباقي إلى أن تظهرا
 حياته أو أنه قد قبـرا^(١)
 أما القولان الآخران فهما عرضة للنقص وضياع حق المفقود
 وحق غيره.

مسألة حكم المال الموقوف

سبق الكلام في حكم إرث المفقود من غيره وأن الراجح هو
 معاملة الورثة المشتركين معه بالأضر فمن سقط بأحد

^(١) العذب الفاض شرح عمدة الفارض جزء ٢ ص ٧٩ — ٨١

الاعتبارين لا يعطى شيئاً ومن ورت بهما دون تفاضل أعطي حقه كاملاً.

ومن ورت بالاعتبارين متفاضلين أعطي الأقل ويوقف الباقي إلى حين تبين حالة المفقود.

ومن هنا فلا يخلوا تبين وضع المفقود من إحدى حالات خمس وهي على ما يأتي:

الحالة الأولى: أن يُقدّم حياً أو يُعلم أنه كان حياً حين موت مورثه ففي هذه الحالة يُدفع إليه الموقوف الذي استحقه سواء كان يستحقه كله أو بعضه أو يُدفع إلى وراثته مع ماله إذا لم يأتي عند نهاية مدة الانتظار أو حكم بموته .

الحالة الثانية: أن يعلم أنه قد مات قبل موت مورثه فيُدفع الموقوف إلى مستحقيه من ورثة الميت الأول ولا شيء لورثته إلا إذا كانوا من ورثة الميت الأول لا باعتباره ميراثاً للمفقود .

الحالة الثالثة: أن يتضح أنه قد مات بعد موت مورثه وفي هذه الحالة يكون حكم المال الموقوف له ؛ حكم ماله .

الحالة الرابعة : أن يتضح أنه قد مات ولكن يجهل تقدم موته

عن مورثه أو تأخره عنه وسيأتي بيان هذه الحالة مفصلة في

باب الغرقى والهدمى ونحوهم إن شاء الله تعالى .

الحالة الخامسة : أن لا يتضح أمره فلا يعلم عنه حياة ولا

موت وفي هذه الحالة قولان للعلماء رحمهم الله تعالى كما

يلي:

١- القول الأول أن المال الموقوف للمفقود ؛ فحكمه حينئذٍ

حكم ماله فيورث عنه وهو مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى

صححه في الإنصاف والمحرم والنظم و قطع به في الكافي

والوجيز وشرح ابن منجى والمنتهى وحاشيته ومنتهى

الإرادات لعثمان بن قائد النجدي^(١) وصوبه الشيخ

العثيمين^(٢) رحم الله تعالى الجميع .

٢- أن المال الموقوف للمفقود يرد على مستحقه من ورثة

الميت الأول دون ورثة المفقود وهو قول الحنيفة والمالكية

(١) العذب الفائض ج ٨٦/٢ والتحقيقات المرضية ص ٢٣٢ معزوالإنصاف ص ٣٣٨ ج ٧ وكشاف

القناع ص ٣٩٣ ج ٤ .

(٢) تسهيل الفرائض ص ١٠٦ .

والشافعية ، ووجه ثاني في مذهب الحنابلة قطع به في المغني ابن قدامة وفي الرعايتين وجزم به في الإقناع وذلك لاحتمال موت المفقود قبل موته قياسا على الحمل لأنه إن انفصل حيا استحق نصيبه الموقوف له ، وإن انفصل ميتا أخذ الورثة ما كان موقوفا (١) .

هذا مجمل الخلاف في المال الموقوف إذا كان بعضه أو كله للمفقود .

مسألة حكم المال الموقوف لغير المفقود

سبق بيان حكم الموقوف إذا كان كله أو بعضه للمفقود أما ما وقف بسبب المفقود وليس له نصيب فيه فحكم هذا الموقوف جواز الاصطلاح عليه من قبل مستحقيه من الورثة فيقتسمونه لأنه لا يخرج عنهم واختاره ابن اللبان .
أما إذا اختلفوا فيه فيبقى إلى حين تبين حال المفقود قال محمد بن الحسن القول قول من بيده المال. (٢)

(١) التهذيب في الفرائض ص ٢٦٢ والعذب الفانض جزء ٢ ص ٨٦ والتحقيقات المرضية ص ٢٣٢ / ٢٣٣

(٢) العذب الفانض جزء ٢ ص ٨٦ والتحقيقات المرضية ص ٢٣٥ والفرائض ص ١٧٥

مسألة حكم توريث الأسير والإرث منه :

حكم توريث الأسير والإرث منه إذا انقطع خبره وإن علمت حياته ورث في قول الجمهور وحكي عن سعيد بن المسيب أنه لا يرث لأنه عبد وحكي ذلك عن النخعي وقتادة والصحيح الأول^(١)

فحكمه حكم المفقود تماما إذا كان مجهول الحال فلا تعلم حياته من موته

أما إذا كان معلوم الحال فحكمه في الميراث حكم سائر المسلمين جميعا فيرث ويورث^(٢)

طريقة العمل في حل مسائل المفقود

طريقة العمل في حل مسائل المفقود إما أن يكون المفقود في المسألة واحدا وإما أن يكون أكثر من واحد فإن كان المفقود واحدا فطريقة العمل كالتالي :

١- نجعل للمفقود مسألتين أحدهما على افتراض أنه حي ونعامل فيها الورثة على هذا الافتراض ونصححها إن

(١) المغني بالشرح الكبير ج٧ ص٢١٢ بتصرف

(٢) الميراث في الشريعة الإسلامية ص٢٧٩ بتصرف

- احتاجت إلى تصحيح ، والمسألة الثانية على افتراض أنه ميت ونعامل فيها الورثة على هذا الافتراض ونصححها إن احتاجت إلى تصحيح .
- ٢- ننظر بين المسألتين بالنسب الأربع كما سبق والحاصل هو الجامعة .
- ٣- نقسم الجامعة على المسألتين والحاصل هو جزء سهم .
- ٤- نضرب نصيب كل وارث من كل مسألة في جزء سهمها .
- ٥- نقارن بين سهام كل وارث من المسألتين لنعطيه الأضر فمن ورث من مسألة دون أخرى لا نعطيه شيئاً. ومن ورث من المسألتين ميراثاً ثابتاً دون زيادة ولا نقصان نعطيه نصيبه كاملاً. ومن ورث من المسألتين ميراثاً متفاضلاً أعطيناه الأضر وهو أقل النصيبين .
- ٦- نجمع أنصبة الورثة ثم نطرحها من الجامعة وما بقي فهو الموقوف.

٧- بعد تبين حال المفقود نعطي الموقوف لمستحقه (١)
 كما سنوضح ذلك بالأمثلة إن شاء الله تعالى .
 قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :
 واعمل له مسألة الحياة
 ومثلها لحالة الممات
 وحصلن بينهما بالنسب
 جامعة عليهما أقسم تصب
 وقابلا بين نصيب من عرف
 ثم أعطه لأقل والزائد قف (٢)
قوله رحمه الله تعالى: (مثال ذلك أختان شقيقتان حاضرتان ،
 وعم حاضر وأخ شقيق مفقود مسألة حياته من أربعة ،
 ومسألة موته من ثلاثة ، الجامعة لها اثنا عشر ، والأضر على
 الأختين والعم حياته فاعطهما اثني من أربعة في ثلاثة بسة ،
 والمتوقف ستة أن رجع أخذها ، وأن بان موته رد منها اثنان
 على الشقيقتين تكملة الثلثين والباقي للعم .)

(١) فرائض اللاحم ص ١٧٥ — ١٧٦

(٢) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض جزء ٢ ص ٨١

أورد المؤلف رحمه الله تعالى مثلاً لمفقودٍ واحدٍ : لو هلك هالك عن أختين شقيقتين حاضرتين وعم حاضر وأخ شقيق مفقود فإن أصل مسألة حياة المفقود من عدد رؤوس الأشقاء أربعة [٤] للذكر مثل حظ الأنثيين للأخ الشقيق اثنان [٢] ولكل أخت واحد [١] ويسقط العم بحياة الشقيق.

وأصل مسألة موت المفقود من ثلاثة [٣] مخرج فرض الثلثين للأختين الشقيقتين الثلثان اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] والباقي واحد [١] للعم وبالنظر بين المسألتين نجدتهما متباينتين فنضربهما في بعضهما ينتج اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣] وهي الجامعة للمسألتين ثم نقسمها على المسألتين يكون جزء سهم مسألة الحياة ثلاثة [٣ = ٤ ÷ ١٢] وجزء سهم مسألة موت المفقود أربعة [٤ = ٣ ÷ ١٢] ثم نعامل الجميع بالأضرب فيكون الأضرب في حق الورثة حياة المفقود فلكل أخت من الأختين ثلاثة [٣ = ٣ × ١] ولا شيء للعم ولا للمفقود ويوقف الباقي ستة [٦] إلى أن يتبين حال المفقود فإن رجع حياً فجميع الموقوف له وإن بان موته أُعطي للشقيقتين من الموقوف ما

يُكْمَلُ ثَلَاثُهُمَا أَي لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَوْقُوفِ وَاحِدٍ [١]
وَالْبَاقِي مِنَ الْمَوْقُوفِ أَرْبَعَةٌ [٤] لِلْعَمِّ وَهَذِهِ صُورَتُهُمَا :

المسائل	٤	٣	١٢	توزيع الموقف ٦
أخت شقيقة	١	١	٣	×
أخت شقيقة	١	١	٣	×
عم	×	١	٠	×
أخ ش مفقود	٢	×	٠	٦
التقديرات	حياة	موت	٦ موقف	حياة موت

أما ما ليس للمفقود فيه نصيب فمثاله لو هلك هالك عن
زوجة وأم وأخت وأخ لأب مفقود فإن أصل مسألة الحياة من
اثني عشر [١٢] لتوافق مخرج فرضي الربع والسدس للزوجة
الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢] والباقي سبعة [٧]
للأخ والأخت لأب منكسر عليهما ومباين لرؤوسهم ثلاثة
[٣] فنضربها في أصل المسألة اثني عشر [١٢] ينتج ستة
وثلاثون [٣٦ = ١٢ × ٣] للزوجة تسعة [٩ = ٣ × ٣] وللأم ستة

[٦=٣×٢] وللأخت لأب سبعة [٧] وللأخ لأب أربعة عشر
 . [١٤]

وعلى تقدير موت المفقود فإن أصل مسألة الزوجة من أربعة
 [٤] لها الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] وأصل مسألة الرد
 من خمسة [٥] مستخرجة من أصل ستة [٦] للأم اثنان [٢]
 وللأخت ثلاثة [٣].

وبالنظر بين باقي فرض الزوجية ثلاثة [٣] وبين أصل مسألة
 الرد خمسة [٥] نجدها متباينة فنضرب كامل أصل مسألة الرد
 في كامل أصل مسألة الزوجية ينتج عشرون [٢٠=٥×٤]
 [٢٠] وهي الجامعة لمسألة الزوجية ومسألة الرد .

للزوجة خمسة [٥=٥×١] وللأم ستة [٦=٣×٢] وللأخت
 لأب تسعة [٩=٣×٣] .

وبالنظر بين مصحح مسألة حياة المفقود ومسألة موته نجد
 بينهما موافقة بالربع وحاصل ضرب وفق أحدها في كامل
 الأخرى ينتج الجامعة بين جامعة الرد ومسألة حياة المفقود
 مائة وثمانون [١٨٠=٢٠×٩].

للزوجة نصيبها كاملاً خمسة وأربعون [٤٥] لعدم اختلاف إرثها بالتقديرين .

وللأم من مسألة حياة المفقود ثلاثون [٣٠=٥×٦] وهي الأضر في حقها .

وللأخت لأب من مسألة حياة المفقود خمسة وثلاثون [٧ × ٥ = ٣٥] كذلك هي الأضر في حقها .

والباقى سبعون [٧٠] توقف حتى يتبين حال المفقود فإن تبين أنه كان حياً أخذه كاملاً وإن تبين ميتاً أعطينا الأم منه أربعة وعشرين [٢٤] وللأخت أربعين [٤٠] وهذه صورتها :

المسائل	١٢	٣٦	٤	٦	٥	٢٠	١٨٠	توزيع الموقوف ٧٠
زوجة	٣	٩	١	٠	٥	٤٥	٠	٠
أم	٢	٦	٣	٢	٢	٦	٣٠	٠
أخت لأب	٧	٧		٣	٣	٩	٣٥	٠
أخ لأب مفقود		١٤		٠	٠	٠	٠	٧٠
التقديرات	حياة	موت المفقود	٧٠ م	حياة	موت			

هذا إذا كان المفقود واحداً أما إن كان المفقود أكثر من واحد فتضاعف المسائل حسب تعدد المفقودين فكل ما زاد مفقود ضعّف المسائل ، فإن كان المفقود اثنين كانت المسائل أربعاً أحدها لحياتها والثانية لوفاتها والثالثة والرابعة لوفاة أحدهما وحياة الآخر .

وإن كان المفقود ثلاثة كانت المسائل ثمان أحدها لحياة الجميع والثانية لوفاة الجميع والثالثة والرابعة والخامسة لحياة اثنين ووفاة الثالث والسادسة والسابعة والثامنة لحياة واحد ووفاة اثنين أما طريقة العمل فلا يختلف جوهر العمل عما إذا كان المفقود واحداً فقط كما سبق.

ومثال ما إذا كان المفقود اثنين لو هلك هالك عن جدة و بنت مفقودة وأخت شقيقة كذلك مفقودة وأخت لأب موجودة

فإن أصل مسألة تقدير حياتهما من ستة [٦] للجدة السدس واحد [١] وللبنت النصف ثلاثة [٣] والباقي اثنان [٢] للأخت الشقيقة عصبية مع الغير وتسقط بها الأخت لأب

وأصل مسألة موتهما كذلك من ستة [٦] وتعود بالرد إلى أربعة [٤] للجدة واحد [١] فرضاً ورداً وللأخت لأب ثلاثة [٣] كذلك فرضاً ورداً .

وأصل مسألة تقدير موت البنت وحيات الأخت الشقيقة من ستة [٦] وتعود بالرد إلى خمسة [٥] لكل من الجددة والأخت لأب واحد [١] وللأخت الشقيقة ثلاثة [٣].

وأصل مسألة موت الأخت الشقيقة وحيات البنت من ستة [٦] للجددة السدس واحد [١] وللبنت النصف ثلاثة [٣] والباقي اثنان [٢] للأخت لأب عصبة مع الغير.

وبالنظر بين هذه المسائل بالنسب الأربع نجد تماثل مسألتى حيات الجميع الأولى ستة [٦] ومسألة موت الشقيقة وحيات البنت الرابعة ستة [٦] فنكتفي بواحدة منهما وبينها وبين المسألة الثانية أربعة [٤] موت الجميع موافقة بالنصف وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الأخرى نتج اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣] وهي مباينة للمسألة الثالثة موت البنت وحيات

الشقيقة خمسة [٥] وحاصل ضربهما في بعض ينتج ستون

$$[٦٠ = ١٢ \times ٥] \text{ وهي الجامعة لهذه المسائل}$$

ثم نقسم الجامعة ستين [٦٠] على مصحات المسائل ينتج جزء

سهم كل مسألة فجزء سهم المسألة الأولى حياة الجميع

والمسألة الرابعة موت الشقيقة وحياة البنت عشرة

$$[١٠ = ٦ \div ٦٠] \text{ وجزء سهم المسألة الثانية موتهما خمسة عشر}$$

$$[١٥ = ٤ \div ٦٠] \text{ وجزء سهم المسألة الثالثة تقدير موت البنت}$$

$$\text{وحياة الأخت الشقيقة اثنا عشر [١٢ = ٥ \div ٦٠]}$$

وبالنظر بين أنصبة الورثة نجد أن الأضر في حق الجدة حياة

الجميع أو موت الشقيقة على حد سواء فلها عشرة

$$[١٠ = ١٠ \times ١]$$

كما نجد أن الأخت لأب سقطت بتقدير حياة الجميع فلا

تعطى شيئاً ويوقف الباقي خمسون [٥٠] إلى تبين حال

المفقودتين ، فإن بانث حياتهما عند موت المورث فالموقوف

لهما للبنت منه ثلاثون تمام النصف [٣٠] وللأخت الشقيقة

عشرون [٢٠] عصبية مع الغير.

وإن بان موتهما قبل موت مورثهما فالموقوف للجدة منه خمسة [٥] ، وللأخت لأب خمسة وأربعون [٤٥] وإن بان موت البنت قبل موت المورث وحياة الشقيقة حين موته فالموقوف للشقيقة منه ستة وثلاثون [٣٦] ، وللأخت لأب اثنا عشر [١٢] وللجدة اثنان [٢] وإن بان موت الأخت الشقيقة قبل موت المورث وحياة البنت حين موته فلها ثلاثون [٣٠] تمام النصف ، وللأخت لأب عشرون [٢٠] عسبة مع الغير وهذه صورتها: ^(١)

الورثة/ المسائل				٦٠	٦	٥	٦	٤	٦	٦	توزيع الوقوف [٥٠]
جدة				٠	٠	١	١	١	١	١	٠
بنت مفقودة				٣٠	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٣٠
أخت ش مفقودة				٠	٠	٣	٣	٠	٠	٠	٣٦
أخت لأب				٢٠	٠	٢	١	١	٣	٣	١٢
التقديرات				المجموع	موقوف	المجموع	وحياة ش	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع

(١) انظر فرائض اللاحم ص ١٧٩ — ١٨٠

باب ميراث الحمل

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (فصل : في ميراث الحمل)

الحمل لغة : مصدر حملت تحمل حملاً وهو ما تحمله الإنثاء في بطونها قال ابن السكيت ^(١) رحمه الله تعالى : الحمل بالفتح ما كان في بطن أو على رأس شجرة قال الله تعالى ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ ^(٢) - ^(٣) واصطلاحاً : ما في بطن الآدمية من ولد يرث أو يحجب بكل تقديرات أو يرث أو يحجب ببعض التقادير إذا انفصل حياً ^(٤).

الخلاف في مدة الحمل

أجمع العلماء رحمهم الله تعالى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ^(٥) والأصل في ذلك قول الله تعالى ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ

(١) ابن السكيت : هو شيخ العربية أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي النحوي المؤدب مؤلف كتاب إصلاح المنطق دين خير حجة في العربية وله من التصانيف نحو من عشرين كتاباً قال ثعلب أجمعوا أنه لم يكن أحد بعد ابن الأعرابي أعلم باللغة من ابن السكيت مات سنة (٢٤٤) هـ بتصرف نزهة الفضلاء ج ٢ ص ٨٦٣ — ٨٦٤

(٢) سورة الأحقاف آية رقم (١٥)

(٣) مختار الصحاح ص ١٢٢-١٢٣ والمعجم الوسيط جزء ١ / ١١٩

(٤) العذب الفانض جزء ٢ / ٨٩

(٥) كتاب الإجماع ص ١٠٣ تسهيل الفرائض ص ١٠٣ معزواً لتحفة الودود لابن القيم والعذب الفانض جزء ٢ / ٩١ وكتاب الطفل في الشريعة الإسلامية ص ٥٨-٥٩ وشرح السراجية ص ٢٣٥

إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴿الآية﴾ (١).

وقوله تعالى ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ (الآية) (٢).

وقوله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ (الآية) (٣).

وهذا ما استدل به الخليفة الراشد الرابع على بن أبي طالب رضي الله عنه على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر.

قال ابن كثير رحمه الله تعالى: هو استنباط قوي صحيح (٤).

كذلك ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من الأئمة (٥).

وأورد بعضهم خلافاً لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أنه يرى أقل مدة الحمل تسعة أشهر وهو الشلبي في كتابه الرائد في علم الفرائض (٦).

(١) سورة الأحقاف آية رقم [١٥]

(٢) سورة لقمان الآية رقم [١٤]

(٣) سورة البقرة الآية رقم [٢٣٣]

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤/٢٤٠

(٥) المصدر السابق ج ٣/٧٠٨

(٦) الرائد في علم الفرائض ص ١٤٩

والزحيلي في كتابه الفقه الإسلامي بقوله : وقد أخذ القانون في مصر [م ٤٣ / ٢] وسورية [م ١٢٨] برأي ابن تيمية وقول عند الحنابلة وهو أن أقل مدة الحمل تسعة أشهر إتباعاً للأعم الأغلب فإن غالب النساء يضعن حملهن في تسعة أشهر ^(١) .

قلت : أن الخلاف الذي ذكر عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من أن أقل مدة الحمل عنده تسعة أشهر لم يعزه أحد منهما لمصدر ولم أقف عليه بل وقفت على نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى اتفاق الأئمة رحمهم الله تعالى بقوله : ((إنه إذا ولدت لأكثر من ستة أشهر من حين دخل بها ولو بلحظة لحقه الولد باتفاق الأئمة

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾
وقوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾
فجمع في الآية أقل الحمل وتمام الرضاع ^(٢) . أهـ

أما أقصى مدة الحمل ففي ذلك خلاف وأقوال ومذاهب عدة منها ما يلي :

(١) الفقه الإسلامي ج ٨ / ٤١١

(٢) مجموع الفتاوى الكبرى ج ١٠ / ٣٤

١- أن أكثر مدة الحمل أربع سنوات في أصح الروايتين عند الحنابلة^(١) وهو مذهب الشافعي^(٢) رحمه الله تعالى وقيل أشهر القولين عند المالكية^(٣) لأن ما لا نص فيه يرجع إلى الوجود وقد وجد أربع سنين^(٤) فقد ولد الضحاك لأربع سنين وقد نبت ثناياه وهو يضحك فسمي ضحاكاً رحمه الله تعالى. وكذلك ابن الماجشوني رحمه الله تعالى ولد لأربع سنين وقد اشتهر في نساء ماجشون أنهم يلدن لأربع سنين^(٥).
٢- أن أكثر مدة الحمل خمس سنوات وهو المشهور عند المالكية^(٦) وهو قول الإمام مالك رحمه الله تعالى^(٧) الذي درج عليه القضاء عندهم^(٨).

(١) المعنى بالشرح الكبير ج ٧ / ١٩٨

(٢) حاشية أحكام الموارث ص ١٨٢ والفقهاء على المذاهب الأربعة ج ٤ / ٤٦١

(٣) التحقيقات المرضية ص ٢١٩ معزواً للشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ٤ / ٣٦٢

(٤) التحقيقات المرضية ص ٢٩١

(٥) الميراث في الشريعة الإسلامية ص ٥٢ بتصرف

(٦) الرائد في علم الفرائض ص ١٤٦

(٧) بداية المجتهد ونهاية المقتصد جزء ٢ / ٢٦٨ والفقهاء على المذاهب الأربعة ج ٤ / ٥٢٧

(٨) الفقهاء على المذاهب الأربعة ص ٤٥٩

٣- أن أكثر مدة الحمل سنتان وهو مذهب الحنفية قال الكاساني^(١) رحمه الله تعالى : اتفاقاً^(٢) والرواية الثانية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى^(٣) لحديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت : لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو بفلكة مغزل^(٤) ومثل هذا لا يعرف قياساً بل سماعاً من النبي صلى الله عليه وسلم .

وروي أن رجلاً تزوج امرأة فولدت لستة أشهر فهم عثمان بن عفان الخليفة الراشد الثالث رضي الله عنه برجمها فقال له ابن عباس رضي الله عنهما : أما أنها لو خاصمتك بكتاب الله لخصمتك إذ قال الله تعالى ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ وقال تعالى ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾

(١) الكاساني : هو الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء توفي سنة

٥٨٧ هـ أهد بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

(٢) المصدر السابق ج ٢ جزء ٣ / ٢١٢ والمبسوط للسرخسي جزء ٣٠ ص ٥٠

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٩٨

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ص ٣١٢ بلفظ : (ما يكون الحمل أكثر من سنتين قدر ما يتحول ظل مغزل وله طرق متقاربة انظر رقم (٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢) ١ هـ حاشية شرح السراجية للجرجاني ص

فإذا ذهب عامان للفصال لم يبق للحمل إلا ستة أشهر
فدراً عثمان رضي الله عنه الحد عنها وأثبت النسب من
الزوج^(١).

٤- أن أكثر مدة الحمل ثلاث سنوات عند الليث بن سعد
الفهمي رحمه الله تعالى.

٥- أن أكثر مدة الحمل سبع سنين وهو قول محمد
بن مسلم بن شهاب الزهري^(٢) رحمه الله تعالى.

٦- أن أكثر مدة الحمل سنة قمرية وهو قول محمد
بن عبد الحكم رحمه الله تعالى.

٧- أن أكثر مدة الحمل تسعة أشهر وهو رأي
الظاهرية^(٣)

قال ابن رشد الحفيد في قول محمد بن الحكم والظاهرية
رحمهما الله تعالى هو الأقرب إلى المعتاد^(٤).

٨- أن أكثر مدة الحمل لا حد له وهو قول بعض

(١) شرح السراجية للسيد الجرجاني ص ٢٣٦

(٢) السراجية مع شرحها للسيد الجرجاني ص ٢٣٤

(٣) الرائد في علم الفرائض ص ١٤٦

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد جزء ٢ / ١٦٨

أهل العلم ومنهم أبي عبيدة القاسم بن سلام رحمه الله تعالى ، وأورده ابن القيم في تحفة الودود رحمه الله تعالى بقوله : وقال فرقة لا يجوز في هذا الباب التحديد والتوقيت بالرأي لأننا وجدنا لأدنا الحمل أصلاً في تأويل الكتاب وهو الأشهر الستة فنحن نقول بهذا ونتبعه ولم نجد لآخره وقتاً^(١)

قال الشيخ محمد العثيمين رحمه الله تعالى: الصواب أنه يرث إذا لم توطأ بعد موت مورثه لأن مدة الحمل قد تزيد على أربع سنين كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى^(٢) وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى في عدم تحديد أكثر مدة الحمل هو الأرجح دليلاً^(٣) .

الترجيح

لعل الراجح هو القول بأن أكثر مدة الحمل أربع سنين لأن التحديد بستين لم يثبت بدليل وأثر أم المؤمنين عائشة رضي

(١) انظر تحفة الودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ١٧٠ عالم الكتب

(٢) تسهيل الفرائض ص ١٠٢ - ١٠٣

(٣) الفوائد الجلية ص ٤٩

الله عنها استنكره الإمام مالك رحمه الله تعالى لما سئل عنه وإذا لم يرد بالتحديد نص فإنه يرجع فيه إلى الوجود وقد وجد أربع سنين ^(١) .

قلت : وهذا هو القول الوسط بين الإفراط في أكثر مدة الحمل إلى مالا نهاية وبين اقتضاها إلى تسعة أشهر فأربع سنين فيها من التحوط من حيث طول المدة ما تطمئن إليه النفس والشمول لأقلها ، أما العلم اليقين فعند رب العالمين القائل في كتابه المبين ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ﴾ { ٨ } عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ { ٩ } ﴿ ^(٢) فإن من النساء ما تزيد في الحمل ومنهن من تنقص ^(٣) والله تعالى أعلم وأكرم .

العلامات الدالة على حياة الحمل من عدمها

لا يخلو انفصال الحمل عن أمه من إحدى حالات خمس وهي كالتالي :

(١) تسهيل الفرائض ص ١٠٢-١٠٣

(٢) سورة الرعد آية رقم [٨-٩]

(٣) تفسير القرآن العظيم ج ٢ / ٧٧٧

الحالة الأولى : أن ينفصل عن أمه ميتاً دون جناية ففي هذه الحالة لا يرث ولا يورث اتفاقاً .

الحالة الثانية : أن ينفصل عن أمه ميتاً بجناية ففيه غرة موروثه وهو قول كل من الإمام مالك وأبي حنيفة والشافعي (وأحمد (رحمهم الله تعالى وسائر الفقهاء إلا شيئاً يحكى عن ربيعة والليث رحمهما الله تعالى شذوذاً لا يعرج عليه ^(١) ولا يرث عند الجمهور خلافاً للحنفية فهم يورثونه بحكمهم أنه حياً حكماً ^(٢) .

الحالة الثالثة : أن يخرج أقله حياً ثم يموت قبل خروجه كاملاً فهو كالحالة الأولى لا يرث ولا يورث إلا ما نقل عن ابن حزم أنه يرث إذا انفصل أقله حياً ^(٣) .

الحالة الرابعة : أن يخرج أكثره حياً ثم يموت قبل خروج باقيه وفي هذه الحالة غير وارث وموروث عنه عند جمهور الأئمة خلافاً للحنفية (وكذلك ابن حزم) ^(٤)

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٢٠٤

(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٢٠ معزواً لحاشية ابن عابدين ج ٥ / ٥١٠

(٣) انظر الخلى ج ٨ ص ٣٤٣ مسألة ١٧٤٨ وانظر كتاب الطفل في الشريعة الإسلامية ص ٦٣

(٤) المصدر السابق

حيث يقولون أن الأكثر له حكم الأقل فكأنه خرج كله حياً وضابط الأكثر عند الحنفية إن كان خروجه مستقيماً وهو خروجه برأسه أولاً فالمعتبر صدره.

وإن كان خروجه منكوساً أي برجليه أولاً فالمعتبر سرته إن خرجت وهو حي فقد خرج أكثره فهو يرث ويورث^(١) ولذلك قال الفتني رحمه الله تعالى في نظم خلاصة الفرائض :

إن يخرج الأكثر حياً وعلم

بأثر ذلك فبالإرث حكم

فصدر ذي استقامة برأسه

بدا اعتبر وسرة في عكسه

إن بجناية خروج الميت

ورثه لا بنفسه من علة^(٢)

الحالة الخامسة : أن ينفصل من بطن أمه حياً حياً مستقرة ففي هذه الحالة يرث ويورث عنه إجماعاً .

(١) السراجية مع شرحها للسيد الجرجاني ص ٢٣٩ - ٢٤٠

(٢) مجموع المتون الكبير ص ٢٢٠ وانظر خلاصة الفرائض المطبوع مع شرح السراجية للجرجاني

تقدير عدد الحمل

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في تقدير عدد الحمل أي عدد وجود أجنة في البطن الواحد على أربعة مذاهب وهي :

المذهب الأول : مذهب الحنابلة : ذهب الإمام أحمد بن حنبل

رحمه الله تعالى إلى أنه يقدر ما في بطن الحامل باثنين لأن تعدد الحمل واقع بالمشاهدة وهذا هو الغالب من أحوال النساء عند التعدد.

وإليه ذهب من أصحاب أبي حنيفة محمد ابن الحسن واللؤلؤي ، وهو وجه ضعيف في مذهب الشافعي ؛ رواية الربيع .

المذهب الثاني : مذهب الشافعية : المعتمد من مذهب الإمام

الشافعي رحمه الله تعالى لا تقدير لعدد الحمل.

قال النووي رحمه الله تعالى الأصح أو الصحيح أنه لا ضبط

له (يعني لعدد الحمل).

وبه قال أبو حامد والقفال والعراقيون والصيدلاني والقاضي حسين^(١) رحمهم الله تعالى وذكره المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (والمعتمد من مذهب الأمام الشافعي أنه لا ضابط لعدد الحمل).

وقال سبط المارديني رحمه الله تعالى لا ضبط لعدد الحمل على الصحيح وذلك لحوادث فردية لما روي عنه أنه كان لأحد أشياخه عشرون ولداً ولد كل خمسة في بطن.

ومن تلك الحوادث الفردية أيضاً ما أورده الماوردي رحمه الله تعالى بقوله : أخبرني رجل ورد علي من اليمن وكان من أهل الفضل والدين أن امرأة من اليمن وضعت حملاً كالكرش فظن أنه لا ولد فيه فألقي في الطريق فلما طلعت عليه الشمس حمي وتحرك فشق فخرج منه سبعة أولاد ذكوراً عاشوا جميعاً وكانوا خلقاً سوياً إلا أنه كان في أعضائهم قصر فصارعني رجل منهم فصراعني فكنت أعير في اليمن بأنه صرعك سبع

(١) القاضي حسين هو : حسين بن محمد بن أحمد أبو علي المروزي صاحب التعليقة المشهورة في المذهب وهو أنجب تلاميذ القفال وأوسعهم في الفقه وأشهرهم كان يلقب ببحر الأمة توفي سنة ٤٦٢هـ — ١هـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ٣٨٢

رجل.

ومن ذلك ما أورده سبط المارديني رحمه الله تعالى في شرح
الفصول بقوله بلغنا في سنة نيف وثلاثين وثمان مائة أن امرأة
بأرض الطبالة من القاهرة وضعت كيساً فيه سبعة عشر ولداً
وماتوا في يومهم.

وحكى القاضي حسين أن واحداً من السلاطين ببغداد كانت
له امرأة تلد الإناث فحملت مرة فقال لها إن ولدت أنثى
لأقتلك ففزعت وتضرعت إلى الله تعالى فولدت أربعين كل
منهم مثل أصبع فكبروا وركبوا فرساناً مع أبيهم في سوق
بغداد (١).

المذهب الثالث : مذهب المالكية : ذهب جمهور المالكية إلى
أنه لا تقدير لعدد الحمل فوافقوا الشافعية معتمدين كذلك
على بعض الحوادث الفردية السابقة وما في معناها .

المذهب الرابع : مذهب الحنفية : ذهب الإمام أبو حنيفة
رحمه الله تعالى في المشهور عنه إلى أنه يقدر ما في بطن الحامل

(١) كشف الغوامض في علم الفرائض ص ٣٢٧ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٦٨ وفتح القريب الخيب
شرح كتاب الترتيب جزء ٢ / ٧٤-٧٥ والمجموع شرح المهذب ج ١٦ / ١١١

بأربعة رواه عنه ابن المبارك رحمه الله تعالى

وبه أخذ شريك النخعي ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى
قال شريك النخعي رأيت بالكوفة لأبي إسماعيل أربعة بنين في
بطن واحد ولم ينقل عن المتقدمين أن امرأة ولدت أكثر من
ذلك. (١)

وإليه ذهب من المالكية أشهب (٢) رحمه الله تعالى ورجحه
بعض المحققين من متأخري المالكية.

قال القرافي رحمه الله تعالى : وقيل يوقف ميراث أربعة ذكور
لأنه أكثر ما تلده وقد ولدت أم ولد إسماعيل أربعة ذكورا
محمدًا وعمر وعليًا وإسماعيل وبلغ محمد وعمر وعلي
الثمانين (٣)

وهو اختيار بعض الشافعية قال النووي رحمه الله رحمه الله

(١) السراجية بشرح الجرجاني ص ٢٣٦

(٢) أشهب : هو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي وقيل اسمه مسكيت وأشهب لقبه من أجل أصحاب
الإمام مالك المدافعين عن مذهبه وإليه انتهت رئاسة المالكية في مصر بعد ابن القاسم ثقة فقيه ولد سنة ١٤٥
هـ وتوفي في مصر سنة ٢٠٤ هـ من العاشرة تقريبا التهذيب ص ٥٢ رقم ٥٣٣ وفقه الإمام سعيد بن
المسيب ج ٤ ص ٢٨٧ هـ

(٣) الذخيرة ج ١٣ / ٢٧

تعالى الوجه الثاني أن أقصى الحمل أربعة وبه قطع ابن كج^(١) والغزالي وجعله الفرضيون ومنهم ابن اللبان قياس قول الشافعي رحم الله تعالى الجميع^(٢).

وذهب الليث بن سعد والقاضي أبو يوسف في رواية الخصاص من أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله تعالى إلى أنه يقدر ما في بطن الحامل بواحد لأنه هو الغالب من أحوال النساء وهذا هو الأصح في مذهب الحنفية والذي عليه الفتوى لدى علمائهم ووجه ذلك أن تعدد الحمل نادر والنادر لا اعتبار له^(٣).

الترجيح

في نظري أن الراجح هو المذهب الأول مذهب الحنابلة ومن قال بقولهم وهو تقدير الحمل باثنين لأنه الغالب في التوائم وهذا ما تطمئن إليه النفس ويرتاح إليه القلب وهو أعدل

(١) ابن كج : هو ابن كج يوسف بن أحمد بن كج بفتح الكاف وتشديد الجيم القاضي أبو القاسم الدينوري أحد الأئمة المشهورين وحفاظ المذهب (الشافعي) المصنفين وأصحاب الوجوه المتقين انتهت إليه رئاسة المذهب (الشافعي) في بلاده توفي سنة ٤٠٥ هـ - ١ هـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ٢٠٧

(٢) روضة الطالبين ج ٦ / ٣٩

(٣) السراجية مع شرحها للسيد الجرجاني ص ٢٣٦-٢٣٧ وعلم الفرائض ص ٢٣٨

المذاهب المذكورة لأنه يشمل أكثر القليل وأقل الكثير أما أكثر من اثنين فنادر جداً والنادر لا اعتبار له وأما القول بواحد فقد أهمل جانب الحيطة للحمل والله تعالى أعلم وأحكم.

الخلاف في قسمة التركة قبل وضع الحمل

للعلماء رحمهم الله تعالى في قسمة التركة قبل وضع الحمل قولان وهما :

القول الأول : أن الورثة إذا طلبوا التعجل في القسمة قبل وضع الحمل فلا يجابون إلى ذلك ولا يمكنون منه وهو المشهور عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ، والأرجح عند المالكية وذلك للشك هل يوجد من الحمل وارث أو لا ؟ وعلى وجوده هل هو متحد أو متعدد وعليهما هل هو ذكر أو أنثى أو مختلف ^(١) .

القول الثاني : أن الورثة إذا طلبوا التعجل في القسمة قبل وضع الحمل يجابون إلى ذلك ويمكنون منه ولا يجبرون على الصبر لأن في تأخير القسمة إضرار بهم ، وهو قول الحنابلة

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٢٢ معزواً للمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٩٤ والمهذب ج ٢ / ٣٢

والحنفية والمعتمد عند الشافعية^(١) رحم الله الجميع
قال النووي رحمه الله تعالى هو الصحيح المشهور^(٢) .
وقال أشهب رحمه الله تعالى من المالكية : يتعجل أدنى السهام
الذي لا يشك فيه لأن تأخيرها لا يفيد إذ لا بد من دفعه .

الترجيح

لعل القول بتمكين الورثة من القسمة هو الراجح دفعاً لضرر
الانتظار عن الورثة لاسيما إذا كانوا أو بعضهم فقراء ومدة
الحمل قد تطول.^(٣)
فالورثة أولى بدفع الضرر عنهم لأن حاجاتهم حاضرة وحاجة
الحمل متأخرة وضررهم واقع وضرر الحمل محتمل ولأن تأخير
القسمة يعرض المال للتلف^(٤) .

(١) المصدر السابق ج ٧ / ١٩٤ - ١٩٥ والكتز للزليعي ج ٦ ص ٢٤١ وحاشية ابن عابدين ج ٥ /

٥١٠-٥١١ والفوائد الشنشورية وحاشية الباجوري ص ٢١٠

(٢) روضة الطالبين ج ٦ / ٣٨

(٣) التحقيقات المرضية ص ٢٢٢

(٤) فرائض اللاحم ص ١٤٤

الخلاف في المقدار الذي يوقف للحمل عند تعجل القسمة

لا يخلو حال الحمل مع الورثة عند تعجل القسمة من إحدى حالات ثلاث وهي كما يلي :

الحالة الأولى : أن يكون الحمل محجوباً على كل التقديرات ببعض الورثة الموجودين ففي هذه الحالة لا يلتفت إليه وبالتالي لا يوقف من التركة شيء إجماعاً

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن أخ وأخت شقيقين وزوجة أبي المتوفى قبله حاملاً فإن هذا الحمل إن كان ذكراً واحداً أو أكثر أو إخوة لأب فهو محجوب بالإخوة الأشقاء

وكذلك إن كان أنثى واحدة أو أكثر وهي أخت أو أخوات لأب كذلك محجوبة أيضاً بالأشقاء حرماناً ففي هذه الحالة لا

٣	يلتفت إلى الحمل والمال بين الأخ والأخت
١	الشقيقين للذكر مثل حظ الأنثيين فأصل مسألتها أخت
٢	من [٣] للأخت [١] وللأخ [٢] وهذه صورتها: أخ

الحالة الثانية : أن يكون الحمل حاجباً للورثة حجب حرمان ولو على بعض التقديرات ففي هذه الحالة توقف جميع التركة

ولا يعطى أحد من الورثة شيئاً إجماعاً حتى وضع الحمل فإن كان مستحقاً لجميع التركة أعطيها وإن كان الورثة يستحقون معه بعضها أعطي كل ذي حق حقه

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن ثلاثة إخوة لأب وزوجة ابنه المتوفى قبله حاملاً فإن الحمل في هذه الحالة إن ولد ذكراً فأكثر أو ذكر وأنثى فإن الإخوة يسقطون به حرماناً أما إن وجد أنثى فأكثر فما بقي بعد الفرض فللإخوة^(١) وستأتي الأمثلة إن شاء الله تعالى بعد معرفة طريقة العمل في حل مسائل الحمل .

الحالة الثالثة : أن يكون الحمل مشاركاً للورثة الموجودين غير حاجبٍ لهم جميعاً على أي تقدير ولا محجوباً بأحدهم ولو على بعض التقادير فهنا كما يقولون مربط الفرس ؛ فقد اتفقت المذاهب الأربعة في الحيطة للحمل ومراعاة ما هو الأصح له مع الاختلاف في مقدار وتحقيق هذا الاحتياط وذلك على النحو التالي :

(١) أحكام الموارث ص ١٨٧-١٨٨ بتصرف

أولاً المذهب الحنبلي : يوقف المذهب الحنبلي للحمل نصيب اثنين من جنسه ذكرين أم أنثيين أيهما أكثر ميراثاً في قول الإمام أحمد ، ومحمد بن الحسن من الحنفية رحمهما الله تعالى ويعطي بقية الورثة ما فضل من التركة مع معاملتهم بالأضر. فمن كان يرث في تقدير دون الآخر فلا يعطى شيئاً. ومن كان يرث في جميع تقديرات الحمل ميراثاً متفاضلاً أعطي الأضر وهو اقل ميراث.

أما من لم يتأثر ميراثه حجاً أو قلة أو كثرة حيث يرث ميراثاً واحداً في جميع التقديرات فهذا يعطى ميراثه ^(١) كاملاً .

الثاني المذهب الشافعي : يوقف المذهب الشافعي جميع التركة إلا من كان له فرض لا ينقص عنه في جميع التقديرات. وإلا من يرث في جميع التقادير متفاضلاً حيث يعطى الأقل من ميراثه.

أما من يسقط في بعض التقديرات أو كان من الذين لا سهم لهم مقدر كالعصبة فلا يعطى شيئاً بل توقف التركة حتى

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٩٦ والنهذيب في الفرائض والوصايا ص ٢٤٤ والعذب الفاضل جزء ٢ / ٩٨-٩٠ والفوائد الجلية ص ٥٥ بتصرف

وضع الحمل^(١) حيث يوقف نصيب مشارك الحمل لاحتمال أن يولد أكثر من اثنين^(٢).

ثالثاً المذهب الحنفي : أوقف الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى للحمل نصيب أربعة بنين أو أربع بنات أيهما أكثر ميراثاً ويعطي بقية الورثة أقل الأنصباء^(٣) ، وإليه ذهب ابن المبارك وشريك رحمهما الله تعالى.

وقال ابن اللبان رحمه الله تعالى : هو قياس قول الشافعي^(٤) رحمه الله تعالى.

أما الذي عليه الفتوى والمعمول به في المذهب الحنفي في هذه المسألة هو قول أبي يوسف والليث بن سعد رحمهما الله تعالى بأن يوقف للحمل نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما أكثر ويؤخذ الكفيل على الورثة وهو الأصح عندهم كما صرح به غير واحد منهم شراح السراجية والزيلعي في شرح

(١) المجموع شرح المذهب ج ١٦ / ١١١ وأحكام الموارث ص ١٨٨ بتصرف

(٢) الفرائض ص ١٤٥

(٣) السراجية مع شرحها للسيد الجرجاني ص ٢٣٦

(٤) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٢٤٤

الكثر وابن الساعات في المجمع وشرحه (١) .

رابعاً المذهب المالكي : أوقف الإمام مالك رحمه الله تعالى

جميع التركة ولم يعط أحداً من الورثة شيئاً وإن كان نصيبه لا يختلف باختلاف التقادير لتكون القسمة واحدة حتى ولو طلب الورثة أو بعضهم تعجل القسمة قبل وضع الحمل.

قال العلامة الدرديري رحمه الله تعالى : المشهور في مذهب

المالكية أن جميع التركة توقف إلى وضع الحمل (٢).

كما أورده الشنشوري قولاً للقفال (٣) - (٤) رحمهما الله تعالى

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :

إن طلب القسمة وارث وقف

للحمل أكثر النصيب المؤتلف

لذكرين اثنين أو لأنثيين

(١) العذب الفانض جزء ٢ / ٩٠ وعلم الفرائض ص ٢٧٨

(٢) العذب الفانض جزء ٢ / ٩٠

(٣) القفال : هو القفال هو الإمام عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي الإمام الجليل أبو بكر القفال الصغير قيل له القفال لأنه كان يعمل الأفعال في ابتداء أمره لم يكن في زمانه أفقه منه ، وحيد زمانه فقهاً وحفظاً وورعاً وزهداً توفي سنة ٤١٧هـ وعمره تسعون سنة ١هـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ / ١٩٦

(٤) انظر فتح القريب المحيبي شرح كتاب الترتيب جزء ٢ / ٧٥ وانظره في نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج

٢ / ٢٣٥

وغيره يعط الأقل واليقين

وساقطاً لا تعط شيئاً أبداً

بذا استقر الحكم عند أحمد

وأوقف النعمان حظ واحد

يضر غير الحمل قدر الزائد

ومالك أوقف كل المال

لوضح حمل وبيان الحال

والشافعي أوقف حظ عدد

للحمل ضر غيره فاعتمد

ثم الصحيح لم يحد ذا العدد

وقيل أربعاً وذا لم يعتمد^(١)

الترجيح

قال الشيخ الفوزان حفظه الله تعالى : في نظري أن مذهب
الحنابلة القائل بإيقاف ميراث ذكرين أو أنثيين أيهما أكثر
للحمل هو الراجح لكونه أدق في الاحتياط للحمل لأن ولادة

(١) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض جزء ٢ / ٨٩ - ٩١

الاثنين كثيرة معتادة وما زاد عليهما نادر والنادر لا حكم له فلا يوقف له شيء^(١).

طريقة العمل في حل مسائل الحمل

لقد سبق معنا الترجيح في تعدد الحمل على أنه اثنان كما سبق آنفاً الترجيح بالمقدار الذي يوقف للحمل كذلك نصيب اثنين سواء ذكرين أم أنثيين أيهما أكثر ميراثاً. وضابط ذلك أنه متى استغرقت الفروض أقل من الثلث فإرث الذكرين أكثر.

وإن استغرقت أكثر من الثلث فإرث الأنثيين أكثر. وإن كانت الفروض بقدر الثلث استوى له ميراث الذكرين والأنثيين وهذا الضابط فيما إذا كان الحمل يرث مع الأنوثة بالفرض.

أما إن كان يرث بالتعصيب فإن إرث الذكرين أكثر بكل حال أو يستويان.^(٢)

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٢٤ وانظر فرائض اللاحم ص ١٤٦ والطفل في الشريعة الإسلامية ص ٥٧

ط ٢ مطابع الفرزدق ١٤٠٣هـ

(٢) تسهيل الفرائض ص ١٠١

قوله رحمه الله تعالى: (إذا مات الشخص عن حمل يحتمل أن يرث بتقدير أو يحجب ، فيعامل شريك الحمل بالأضر من تقادير عدم الحمل وجوده وذكورته وأنوثته وأفراده وتعددده ، ويوقف المال أو الباقي إلى الوضع أو بيان الحمل ، والمعتمد من مذهب الأمام الشافعي أنه لا ضابط لعدد الحمل)
 أردھا المؤلف رحمه الله تعالى تقديرات الحمل الستة وهي : -
 ١ - ميت - ٢ - ذكر - ٣ - أنثى - ٤ - ذكران - ٥ - أنثيان -
 ٦ - ذكر وأنثى .

طريقة العمل الحسابي في مسائل الحمل

طريقة العمل الحسابي في حل مسائل الحمل كالتالي :

- ١ - نجعل لكل تقدير من التقديرات الستة السابقة مسألة ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح .
- ٢ - ننظر بين مصحات هذه المسائل الست بالنسب الأربع كالمعتاد السابق تفصيلها فما تماثل من هذه المسائل الست اکتفينا بإحداهن وما تداخل منها اکتفينا بأکبرهن وما توافق منهن ضربنا وفق أحدهما في كامل

الأخرى وما تباين منهن ضربنا كامل المتباينين في بعضهما أو إيجاد المضاعف المشترك الأصغر لها وذلك بتحليلها إلى عواملها الأولية والحاصل هو الجامعة للمسائل كلها .

٣- نقسم الجامعة على مصحات المسائل الست وحاصل القسمة على كل مسألة جزء سهم لها نثبتها فوقها لنضرب به نصيب كل وارث منها .

٤- نضرب سهام كل وارث من كل مسألة في جزء سهمها ثم نقارن بين نتائجها فمن كان نصيبه ثابتا في جميع التقديرات أعطيناه كاملاً ومن سقط بأحدها لا نعطيه شيئاً ومن تأثر ميراثه بقلة أو كثرة أعطي الأقل ثم نوقف الباقي .

٥- إذا انفصل الجنين من بطن أمه ميتا أعطينا الموقوف للورثة وإن حياً وكان مستحقاً لكامل الموقوف أعطيناه كاملاً وإن لم يكن مستحقاً لجميع الموقوف أعطيناه استحقاقه منه والباقي يعود على مستحقه من الورثة

قوله رحمه الله تعالى: (مثال ذلك أبوان وزوجة حاملاً فالأضر في حق الأبوين والزوجة كون الحمل عدداً إناثاً فتعول إلى سبعة وعشرين ، وللأبوين لكل واحد منهما السدس أربعة ويوقف ستة عشر) أورد المؤلف رحمه الله تعالى هذا المثال على ميراث الحمل مكثفياً بذكر مسألة التقدير الذي هو الأضر على الورثة فكان الموقوف ستة عشر [١٦] بالنسبة إلى عول المسألة سبعة وعشرين [٢٧] يساوي الموقوف مائتان وستة وخمسون [٢٥٦] بالنسبة للجامعة أربعمائة واثنين وثلاثين [٤٣٢]

وهذا مما يدل على تضرع المؤلف رحمه الله تعالى من علم الحساب حيث اكتفى باللب وعلى كل حال فحل المثال مبسوطاً على النحو التالي :

فأما على تقدير موت الحمل فأصل المسألة من أربعة [٤] وهي العمرية الصغرى للزوجة الربع واحد [١] وللأم ثلث الباقي واحد [١] والباقي اثنان للأب.

وأما على تقدير أن الحمل حي ذكر واحد فأصلها من أربعة وعشرين [٢٤] لتوافق مخرج فرض الثمن والسدس بالنصف للزوجة الثمن ثلاثة [٣] ولكل من الأبوين السدس أربعة [٤] والباقي ثلاثة عشر [١٣] للحمل تعصياً.

وأما على تقدير أن الحمل حي أنثى واحدة فأصلها من أربعة وعشرين [٢٤] لتوافق مخرج فرض الثمن والسدس بالنصف للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللحمل كونه بنتاً واحدة النصف اثنا عشر [١٢] ولكل من الأبوين السدس أربعة [٤] والباقي واحد [١] للأب تعصياً ليصبح مجموع سهامه خمسة [٥].

وأما على تقدير أن الحمل ذكران كذلك أصلها من أربعة وعشرين [٢٤] لتوافق مخرج فرض الثمن والسدس بالنصف للزوجة الثمن ثلاثة [٣] ولكل من الأبوين السدس أربعة [٤] والباقي ثلاثة عشر [١٣] للحمل تعصياً منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنين [٢] فهي جزء السهم نضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين [٢٤] ينتج ثمانية وأربعون [٢٤ × ٢ = ٤٨] ومنها تصح.

للزوجة ستة [٦ = ٣ × ٢] ولكل من الأبوين ثمانية [٤ × ٢] =
 [٨] ولكل من الابنين ثلاثة عشر [١٣]

وأما على تقدير أن الحمل أنثيان فكذلك أصل المسألة من
 أربعة وعشرين [٢٤] لتوافق مخرج فرض الثمن والسدس
 بالنصف للزوجة الثمن ثلاثة [٣] ولكل من الأبوين السدس
 أربعة [٤] وللحمل كونهما أنثيان الثلثان ستة عشر [١٦]
 لكل واحدة ثمانية [٨] وتعول إلى سبعة وعشرين [٢٧] ومنها
 تصح

وأما على تقدير أن الحمل ذكر وأنثى فكذلك أصلها من
 أربعة وعشرين [٢٤] لتوافق مخرج فرض الثمن والسدس
 بالنصف للزوجة الثمن ثلاثة [٣] ولكل من الأبوين السدس
 أربعة [٤] والباقي ثلاثة عشر [١٣] للحمل تعصياً منكسرة
 عليهما ومباينة لرؤوسهما ثلاثة [٣] فهي جزء السهم نضربها
 في أصل المسألة أربعة وعشرين ينتج اثنان وسبعون
 [٧٢ = ٢٤ × ٣] ومنها تصح للزوجة تسعة [٩ = ٣ × ٣] ولكل

من الأبوين اثنا عشر $[٣ \times ٤ = ١٢]$ وللحمل الذكر ستة وعشرون $[٢٦]$ وللحمل الأنثى ثلاثة عشر $[١٣]$.

وبالنظر بين المسائل بالنسب الأربع نجد مداخلة المسألة الأولى أربعة $[٤]$ وهي تقدير موت الحمل للمسألة الثانية أربعة وعشرين $[٢٤]$ وهي تقدير الحمل بذكر واحد فنكتفي بها كونها العدد الأكبر ، كما نجد تماثلها مع المسألة الثالث أربعة وعشرين $[٢٤]$ وهي تقدير الحمل بأنثى واحدة فنكتفي بأحدهما ، وهي متداخلة مع المسألة الرابعة ثمانية وأربعين $[٤٨]$ وهي تقدير الحمل بذكرين فنكتفي بها كونها العدد الأكبر وهي متوافقة مع المسألة السادسة اثنين وسبعين $[٧٢]$ وهي تقدير الحمل بذكر والأنثى وذلك بثلاث الثمن وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الأخرى نتج مائة وأربعة وأربعون $[١٤٤ = ٧٢ \times ٢]$ ، وبالنظر بينها وبين المسألة الخامسة سبعة وعشرين $[٢٧]$ وهي تقدير الحمل بأنثيين نجد بينهما موافقة بالتسع وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الأخرى نتج أربعمائة واثنان وثلاثون $[٤٣٢ = ١٤٤ \times ٣]$ وهي

الجامعة لهذه المسائل الست ومنها تصح ، وبقسمة الجامعة
على هذه المسائل يكن جزء سهم المسألة الأولى موت الحمل
مائة وثمانية [١٠٨] .

و جزء سهم المسألة الثانية والثالثة ذكورة الحمل وأنوثته مفرداً
ثمانية عشر [١٨] .

و جزء سهم المسألة الرابعة ذكورة الحمل متعدد تسعة [٩] .
و جزء سهم المسألة الخامسة تقدير الحمل بأنثيين ستة عشر
[١٦] .

و جزء سهم السادسة مسألة تقدير الحمل بذكر وأنثى ستة
[٦] .

وبالنظر في سهام الورثة في جميع التقديرات نجد الأضر في
حقهم كون الحمل أنثيين .

فللزوجة من مسألة تقدير الحمل بأنثيين ثمانية وأربعون [٣ ×
١٦ = ٤٨] .

ولكل من الأبوين أربعة وستون [٤ × ١٦ = ٦٤] .

ونوقف الباقي مائتين وستة وخمسين [٢٥٦] إلى وضع الحمل فإن بان أنه ميت فالموقوف للورثة يكمل للزوجة ربعها فتعطى من الموقوف ستون [٦٠].

ويكمل للأم ثلث الباقي فتعطى من الموقوف أربعة وأربعون [٤٤].

ويكمل للأب الباقي فيعطى من الموقوف مائة واثنان وخمسون [١٥٢].

وإن بان أنه ذكر أو ذكران أو ذكر وأنثى أو أنثيان فله جميع الموقوف مائتان وستة وخمسون [٢٥٦] ، وإن بان أنه أنثى فله تمام النصف مائتان وستة عشر [٢١٦] ، وللزوجة من الموقوف ستة [٦] وللأم ثمانية [٨] وهذه صورتها :

توزيع الموقوف ٢٥٦					٤٣٢	٧٢	٢٤	٢٧/٢٤	٤٨	٢٤	٢٤	٢٤	٤	المسائل	
			٦	٠	٦٠	٤٨	٩	٣	٣	٦	٣	٣	٣	١	زوجة
			٨	٠	٤٤	٦٤	١٢	٤	٤	٨	٤	٤	٤	١	أم
				٠	١٥٢	٦٤	١٢	٤	٤	٨	٤	٥	٤	٢	أب
٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢١٦	٢٥٦	٠	٠	٣٩	١٣	١٦	٢٦	١٣	١٢	١٣	×	حمل
ثث	ذث	ذذ	ث	ذ	ت	م٢٥٦	ذث	ذث	ثث	ذذ	ذذ	ث	ذ	ت	التقادير

قوله رحمه الله تعالى: (وشرط إرث الحمل أن يستهل لحديث أبي هريرة^(١) رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله قال (إذا استهل المولود ورث) رواه أبو داوود^(٢) وحديث جابر رضي الله عنه والمسور بن محزمة^(٣) رضي الله عنهما قالوا قضى رسول الله صلوات الله عليه وآله (لا يرث الصبي حتى يستهل) ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله رحمهما الله تعالى).

أما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقال عنه الألباني رحمه الله تعالى صحيح .^(٤)

(١) أبو هريرة : هو أبو هريرة الدوسي اليماني سيد الحفاظ الأثبات صاحب رسول الله صلوات الله عليه وآله قال ابن عبد البر اختلفوا في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً لا يحاط به ولا يضبط في الجاهلية والإسلام وقال الذهبي أرجحها عبد الرحمن بن صخر حمل عن رسول الله صلوات الله عليه وآله كثيراً مباركاً فيه أسلم أول سنة سبع عام خيبر ومات سنة سبع وخمسين انظر نزهة الفضلاء ج ١ ص ١٩٥ — ٢٠٤ والاستيعاب ج ٤ ص ٣٣٢ — ٣٣٥

(٢) أبو داود هو : سليمان ابن الأشعث الأزدي السجستاني محدث البصرة الإمام شيخ السنة من الحفاظ ولد سنة اثنتين ومائتين من الهجرة رحل وجمع وصنف سكن البصرة فنشر بها العلم كتب عن رسول الله صلوات الله عليه وآله خمسمائة ألف حديث انتخب منها كتابه السنن أربعة آلاف وثمانمائة حديث وهو من نجبا أصحاب أحمد لازم مجلسه مدة توفي سنة خمس وسبعين — انظر نزهة الفضلاء تهذيب أعلام النبلاء ج ٢ ص ٩٥٧ — ٩٦٠

(٣) المسور بن محزمة : هو المسور بن محزمة بن نفيل بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة الزهري أبو عبد الرحمن له ولأبيه صحبة مات سنة أربع وستين اهـ تقريب التهذيب ص ٤٦٤ رقم (٦٦٧٢)

(٤) صحيح أخرجه أبو داود (٢٩٢٠) وعنه البيهقي [٢٥٧/٦] حدثنا حسين بن معاذ ثنا عبد الأعلى ثنا محمد — يعني ابن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قيس عن أبي هريرة رضي الله عنه به دون قوله صارخاً . قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أن ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه وقال البيهقي (ورواه ابن خزيمة عن الفضل بن يعقوب الجزري عن عبد الأعلى بهذا الإسناد مثله ، وزاد موصولاً بالحديث :

((تلك طعنة الشيطان ، كل بني آدم نائل منه تلك الطعنة ، إلا ما كان من مريم وابنها ، فإنها لما وضعتها أمها قالت : إني أعيدها بك وذريتها من الشيطان الرحيم ، فضرب دونها بحجاب)) .

قلت وله طريق أخرى عن أبي هريرة .

أخرجه السلفي في ((الطيوريات)) (ق ٢/٥٠) عن عبد الله بن شعيب : حدثني إسحاق بن محمد : حدثني علي بن أبي علي الزهري عن سعيد بن المسيب عنه مرفوعاً بلفظ :

((إذا استهل الصبي صارخاً ، سمي وصلي عليه ، وتمت دينه ، وورث ، وإن استهل صارخاً ، وولد حياً ، ولم يسم ، ولم تتم دينه ، لم يصل عليه ، ولم يرث)) .

قلت : وهذا سند ضعيف ، عبد الله بن شعيب ، قال الذهبي :

((أخباري علامة ، لكنه واه)) .

وعلي بن علي هو القرشي ، شيخ لبقية . قال ابن عدي ((مجهول منكر الحديث)) .

قلت : لكن تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن الزهري به بلفظ : قال : ((من السنة أن لا يرث المنفوس ، ولا يرث حتى يستهل صارخاً)) .

أخرجه البيهقي من طريق موسى بن داود عن عبد العزيز بن أبي سلمة به .

قلت : ورجاله كلهم ثقات رجال مسلم ، إلا أن موسى بن داود وهو الضبي الطرسوسي قال الحافظ : صدوق فقيه زاهد له أوهام .

قلت : وقد أشار البيهقي إلى وهمه في وصل هذا الإسناد بقوله : كذا وجدته ، ورواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال : لا يرث الصبي إذا لم يستهل ، والاستهلال الصياح ، أو العطاس ، أو البكاء ولا تكمل دينه . وقال سعيد : لا يصل على .

قلت : فإذا صح السند إلى يحيى بهذا - كما هو المفروض - فهو مرسل قوي ، وشاهد جيد للموصول من الطريق الأولى عن أبي هريرة ، وجاء موصولاً عن يحيى عن سعيد عن جابر والمسور بن خرملة . كما يأتي قريباً وله شواهد أخرى يزداد قوة بما :

الأول : عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، وله عن طرق :

الأولى : عن أبي الزبير عنه مرفوعاً بلفظ : إذا استهل الصبي ورث وصلي عليه .

أخرجه الترمذي (١٣٢/١) وابن حبان (١١٢٣) والحاكم (٣٤٩/٤) والبيهقي (٨/٤-٩) وان ماجه (٢٧٥٠) من طريق عن أبي الزبير به . وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ! ووافقه الذهبي .

قلت : إنما هو على شرط مسلم فقط ، لأن أبا الزبير لم يرو عنه البخاري إلا متابعة كما ذكر ذلك الذهبي نفسه في الميزان ، غير أنه مدلس وقد عنعنه . وخالف الأشعث عن أبي الزبير فأوقفه على جابر . أخرجه

الدارمي (٣٩٢/٢) . والأشعث هذا هو ابن سوار الكندي ، ضعيف .

وأما شرط إرث الحمل فيرث ويورث بشرطين هما :

الشرط الأول: أن ينفصل من بطن أمه حياً لحديث أبي هريرة

رضي الله عنه المرفوع : (إذا استهل المولود صارخاً ورث)

الشرط الثاني : تحقق وجود الحمل في الرحم حين موت

مورثه ولو نطفة ؛ ويعرف وجود الحمل في الرحم بأن تلده

دون أقصى مدة الحمل من موت المورث إذا كانت زوجة

للمتوفى وكانت الزوجية قائمة بينهما في وقت الوفاة ولم تقرر

بانقطاع عدتها منه في زمن يحتمل فيه انقضاء العدة

الثانية : عن سعيد بن المسيب عنه مرفوعاً بلفظ : لا يرث الصبي حتى يستهل صارخاً ، واستهلاله أن يصيح أو يعطس أو يبكي . أخرجه ابن ماجة (٢٧٥١) والطبراني في الأوسط (٢/١٥٣/١) من طريق العباس بن الوليد الخلال الدمشقي ثنا مروان بن محمد الطاطري ثنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن سعيد عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخزومة مرفوعاً به . وقال الطبراني : لم يروه عن يحيى إلا سليمان تفرد به مروان . قلت : وهو ثقة ، وكذلك سائر الرواة ، فالسند صحيح ، وقد أورده الهيثمي في (الجمع) مخالفاً بذلك شرطه ، وتكلم عليه بكلام فيه نظر من وجهين ذكرتهما في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) رقم (١٥١) .

الشاهد الثاني : عن عبد الله بن عباس يرويه شريك عن ابن إسحاق عن عطاء عنه مرفوعاً بلفظ : إذا استهل الصبي صلي عليه وورث . أخرجه ابن عدي في الكامل (١/١٩٣) .

قلت وهذا سند ضعيف من أجل عنعنة ابن إسحاق . وشريك هو ابن عبد الله ، وهو سيئ الحظ ، وقد خالفه يعلى بن عبيد عند الدارمي (٣٩٣/٢) ويزيد بن هارون عن البيهقي فقالا : عن محمد بن إسحاق عن عطاء عن جابر به موقوفاً .

الثالث : عن مكحول قال : قال رسول الله ﷺ فذكره مرسلأ بلفظ : ((لا يرث المولود حتى يستهل صارخاً)) ، وإن وقع حياً أخرجه الدارمي وإسناده مرسل صحيح .

إرواء الغليل ج ٦ / ١٤٧ - ١٥٠

أو كانت مطلقة بائناً ثم مات وهي في العدة متى ولدته لأقل من أكثر مدة الحمل من وفاته .

أو كانت الحامل زوجة لغير المتوفى ولم تكن الزوجية قائمة بينها وبين زوجها حين وفاة المورث ، كأن تكون مطلقة أو توفي عنها زوجها فمتى ما أتت به دون أقصى مدة الحمل من يوم مفارقة زوجها لها ورث .

فلو مات رجل لا ولد له ولا والد وترك أمه التي توفي عنها أبوه وادعت الحمل ثم ولدت بعد مضي مدة هي أقل من أقصى مدة الحمل من يوم وفاة أبيه فهذا الولد أخوه الشقيق ويرثه لأنه كان متحقق الوجود حين موت مورثه .

ويلحق بهذه الحالة إذا كانت الزوجية قائمة ولكن لزوج أو سيد لا يظاً لغيبة أو امتناع أو كان عنيماً .

أما إذا كانت الحامل زوجة لغير المتوفى وكانت الزوجية قائمة بينها وبين زوجها حين موت المورث فيتحقق وجود الحمل في هذه الحالة إذا وضعته لأقل من ستة أشهر من حين وفات المورث ؛ وذلك لأنه إذا ولد بعد مضي ستة أشهر في هذه

الحالة فإنه لم يعلم بيقين أن هذا الحمل كان موجوداً في بطن أمه حين الوفاة لجواز أن تكون قد حملت به بعد وفاة المورث فلو مات إنسان لا ولد له ولا والد وترك أمه المتزوجة بغير أبيه المتوفى ثم ولدت هذه الأم بعد أقل من ستة أشهر من وفاته تبين أن الحمل هذا كان موجوداً في بطن أمه حين وفاة هذا المورث فيكون وارثاً لأنه أخوه لأمه ولأنه كان متحقق الوجود حين موت مورثه .

أما لو ولدت بعد أكثر من ستة أشهر من وفاة المورث فإنه غير وارث لأنه غير متحقق الوجود عند موت المورث لجواز كونها قد حملت به بعد وفاته لاختلال شرط وجود الوارث حين موت المورث^(١).

وقد كفانا بحمد الله تعالى علم الطب جُل هذه المشكلة إن لم يكن كلها فهو القائل سبحانه وتعالى ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ {٥} .^(٢)

(١) انظر أحكام الموارث ص ١٨٢-١٨٣ والمغني ج ٧ ص ١٩٨ والفوائد الجلية ص ٤٩ وشرح

السراجية ص ٢٣٨

(٢) سورة العلق الآية (٥)

قوله رحمه الله تعالى: (واختلفوا في معنى الاستهلال فأهل

الفرائض قالوا بالصوت أو الحركة وهو قول الكرخي^(١)

وروي عن علي رضي الله عنه وزفر والشافعي رحمهما الله تعالى ،

وروي عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم

وشريح والنخعي ومالك وأهل المدينة رحمهم الله تعالى أنه لا

يرث ما لم يستهل صارخاً)

سبق القول أن الحمل إذا انفصل عن أمه واستهل صارخاً أنه

لا خلاف في توريثه والإرث منه أما ما عدا الاستهلال من

علامات الحياة فقد اختلف فيها على قولين هما :

القول الأول : ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى **بقوله :**

واختلفوا في معنى الاستهلال فأهل الفرائض قالوا بالصوت أو

الحركة وهو قول الكرخي وروي عن علي وزفر والشافعي)

أي أن كل صوت يوجد منه تعلم به حياته فهو استهلال وهي

رواية عن الإمام أحمد رواية يوسف بن موسى رحمهم الله

(١) الكرخي هو : الشيخ الإمام الزاهد مفتي العراق شيخ الحنفية أبو الحسن عبيد الله بن الحسن بن دلال

البغدادي الكرخي الفقيه كان من العلماء العباد صبر على الفقر والحاجة في زهد تام من كبار تلامذته أبو بكر

الرازي أصابه الفالج في آخر عمره عاش ثمانين سنة وتوفي سنة أربعين وثلاثمائة كان معتزلاً انظر نزهة الفضلاء

تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ١١٣١ - ١١٣٢

تعالى أن الاستهلال إذا صاح أو عطس أو بكى.
 كما نص على أن الاستهلال هو الصوت حين سئل ما
 الاستهلال قال : إذا صاح أو عطس أو بكى.
 ورواية ثالثة عنه إذا علمت حياته بصوت أو حركة أو إرضاع
 أو غيره ورث وثبت له أحكام المستهل لأنه حي فثبت له
 أحكام الحياة

وهو قول الزهري والقاسم بن محمد وهذا مذهب الإمام أبي
 حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأبي
 سليمان داود الظاهري ^(١) رحم الله الجميع.

قلت : وقد ورد في شواهد حديث أبي هريرة رضي الله عنه المرفوع في
 الاستهلال بسند صحيح عن جابر بن عبد الله رضي الله
 عنهما عن طريق سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى مرفوعاً لا
 يرث الصبي حتى يستهل صارخاً واستهلاله أن يصيح أو
 يعطس أو ييكي ^(٢) .

^(١) التهذيب في الفرائض ص ٢٤٩ بتصريف والمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٢٠٠ والمجموع شرح المهذب
 ج ١٦ / ١١٠ وروضة الطالبين ج ٦ / ٣٧ وموسوعة فقه سفيان الثوري ص ١٠٤ وفقه الإمام الأوزاعي
 ج ٢ ص ١٤٥

^(٢) انظر إرواء الغليل ج ٦ / ١٤٦

القول الثاني : ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى **بقوله :**

(وروي عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وشريح والنخعي^(١)

ومالك وأهل المدينة أنه لا يرث ما لم يستهل صارخاً).

قالت طائفة من أهل العلم أنه لا يقوم مقام الاستهلال غيره

وهذا مروى عن عبد الله بن عباس والحسين بن علي وجابر

وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهم أجمعين وبه قال شريح

النخعي والشعبي وعطاء وسعيد بن المسيب والحسن بن سيرين

وربيعة ويحيى بن سعيد وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبو

عبيد وإسحاق رحمهم الله جميعاً.

والرواية المشهورة عن الإمام أحمد رواية أبي طالب رحمهما الله

تعالى قال لا يرث إلا من استهل صارخاً وذلك لحديث أبي

هريرة رضي الله عنه المرفوع إذا استهل المولود صارخاً ورث^(٢) .

(١) إبراهيم النخعي هو : الإمام الحافظ فقيه العراق أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي

اليماني الكوفي كان بصيراً بعلم بن مسعود رضي الله عنه واسع الرواية فقيه النفس كبير الشأن كثير الخاسن كان مفتي

أهل الكوفة هو والشعبي في زمانهما مات سنة [٩٦] هـ - أ هـ نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء

ج ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧ بتصريف

(٢) التلخيص في الفرائض ج ١ / ٤٤٦ وموطأ الإمام مالك جزء ٢ / ٨٥٦ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ /

١٩٩ - ٢٠٠ والمجموع شرح المهذب ج ١٦ / ١١٠ والحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٦٩ والتحقيقات

المرضية معزواً لتفسير القرطبي ج ٥ / ٦٥ وانظر الجامع لأحكام القرآن ج ٣ جزء ٥ / ٤٤

الترجيح

الراجح هو القول الأول القاضي أن كل صوت يوجد من الحمل عند ولادته تعلم به حياته فهو استهلال وذلك لأمرين أحدهما : أن الاستهلال فُسر بوجود علامة تدل على حياة المولود من صراخ أو عطاس أو تنفس أو بعض ما لا يكون إلا من حي.^(١)

والثاني : أنه لو كان معنى الاستهلال هو الصراخ فقط فالحديث لا يمنع من دلالة العلامات الأخرى على الحياة التي من طريق المفهوم ودلالة المفهوم ضعيفة والله تعالى أعلم^(٢).

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٢١ معزواً لمعالم السنن للخطابي ص ١٨٨ ج ٢ مع التهذيب لابن القيم

(٢) المصدر السابق

باب ميراث أهل الموت الجماعي

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (فصل : فيما إذا مات متوارثان فأكثر في أوان واحد ولم يعلم الأقدم موتاً كأن هلكوا في هدم أو غرق أو حرق ، فإرث كل واحد منهم لورثته دون ورثة الآخر وصاروا في حكم الأجانب كما إذا مات الزوجات مثلاً بهذه الصفة ولكل واحد منهما إخوة أو بنون ليسوا من الآخر فلا توارث بينهما لعدم العلم بالأول موتاً ، وصرف إرث كل منهما إلى ورثة المذكورين) .

المراد بهذا الباب أو الفصل كما سماه المؤلف رحمه الله تعالى هو ميراث أهل الموت الجماعي كالغرقى والحرقى والهدمى ونحوهم .

والغرقى في اللغة : جمع غريق مأخوذ من الغرق وهو الرسوب في الماء والغارق الراسب في الماء والغريق الميت فيه^(١)
واصطلاحاً : كل من عمي موتهم بسبب حادث جماعي أتلفهم جميعاً فلم يعلم أيهم مات أولاً

(١) لسان العرب المجلد السادس جزء ١٢ فصل العين حرف الفاء مادة غرق ص ١٥٧

والمراد بالغرقى ونحوهم هنا : هم المتوارثون الذين التبس زمن موتهم كمن مات بجاذب كالغرق والهدم والحرق وحوادث لطائرات والقطارات والسيارات ، والأمراض الجارفة كالطاعون ونحوه ، وحوادث الكوارث القدرية كالسيول العارمة والانهيارات الأرضية والبراكين الفائرة أو من توفي في غربة أو جهات مختلفة وقتل المعارك ونحو ذلك .

حالات الموت الجماعي

إذا حدث موت جماعي مما ذكرنا آنفاً ونحوه فلا يخلو موتهم من إحدى حالات خمس وهي كالتالي :

الحالة الأولى : أن يعلم موتهم جميعاً معاً وفي آن واحد ففي هذه الحالة لا توارث بينهم إجماعاً وإنما ميراث كل واحد منهم لورثته الأحياء حين موته دون من مات معه .

الحالة الثانية : أن يعلم المتأخر بعينه ولا ينسى فيرث المتأخر المتقدم من غير عكس إجماعاً .

الحالة الثالثة : أن يعلم المتأخر بعينه ثم ينسى .

الحالة الرابعة : أن يعلم المتأخر لا بعينه .

الحالة الخامسة: أن لا يعلم المتأخر من المتقدم بل يجهل الأمر وفي هذه الحالات الثلاث الأخيرة لا يخلو الورثة الأحياء من أمرين وهما :

الأمر الأول: أن يدعي كل ورثة متأخر موت مورثهم عن صاحبه وحينئذٍ إما أن توجد بينة أو لا ؟

فإن وجدت بينة عمل بها وإن لم توجد بينة أو وجدت بينات متعارضة تحالفوا فيحلف كل واحد منهم على إبطال ما ادعاه الآخر وحينئذٍ لا توارث بين الأموات وإنما يعطى ميراث كل منهم لورثته الأحياء حين موته دون من مات معه ^(١).

الأمر الثاني: أن يتفق الورثة على جهالة الأمر وفي هذه الحالة في توريثهم من عدمه قولان لأهل العلم وهما :

القول الأول: عدم توريث بعضهم من بعض وإنما ميراث كل منهم لورثته الأحياء حين موته دون من مات معه وهذا اختيار المؤلف رحمه الله تعالى **بقوله:** (فيما إذا مات متوارثان فأكثر في أوان واحد ولم يعلم الأقدم موتاً كأن هلكوا في هدم

(١) فرائض اللحم ص ١٠٧-١٠٨ بتصرف و انظر الحاوي الكبير ج ١٠ / ١٤٧

أو غرق أو حرق ، فأرث كل واحد منهم لورثته دون ورثة الآخر).

وهذا القول مروى عن أبي بكر الصديق وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاذ والحسن بن علي وعبد الرحمن بن عوف وأصح الروايتين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أجمعين .
وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو الزناد والزهري ويحيى بن سعيد ، كما يروى عن الحسن البصري وراشد بن سعد^(١) وحكيم بن عمير رحمهم الله جميعاً^(٢) -^(٣)
وأكثر أهل العلم^(٤) وهو مذهب الإمام مالك^(٥) والإمام أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله جميعاً^(٦).

(١) راشد بن سعد : هو راشد بن سعد المقرني بفتح الميم و سكون القاف و فتح الراء بعدها همزة ثم ياء النسب الحمصي ثقة كثير الإرسال و علق له البخاري في صحيحه روى له الأربعة من الثالثة مات سنة ١٠٨ هـ و قيل ١١٣ هـ - اهـ تقريب التهذيب ص ١٤٤ رقم (١٨٥٤)

(٢) حكيم بن عمير : هو حكيم بن عمير بن الأحوص أبو الأحوص الحمصي يهيم من الثالثة المصدر السابق ١١٦ رقم (١٤٧٦)

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ١٨٧ بتصريف

(٤) المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ٦٧

(٥) موطأ الإمام مالك جزء ٢ ص ٥٢٠ - ٥٢١

(٦) شرح السراجية للسيد الجرجاني ص ٢٥١

والإمام الشافعي رحمه الله تعالى إلا أنه قال : إذا علم أن أحد الغرقى ونحوهم مات أولاً ونسي عينه كالحالة الثالثة وقف الأمر إلى أن يتذكر من الأول فيرث منه لأن الظاهر من علم ثم نسي أن يتذكر. (١)

وهو قول في مذهب الإمام أحمد واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى (٢) وقيل رواية (٣) وممن قال بهذا القول الإمام الأوزاعي (٤) رحمه الله تعالى .

ومن أدلة هذا القول :

ما رواه خارجة بن زيد رضي الله عنهما أنه قال : أمرني أبو بكر الصديق رضي الله عنه بتوريث أهل اليمامة وهم الذين قاتلوا مسيلمة الكذاب قاتلوه بقيادة خالد بن الوليد رضي الله عنه زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وورثت الأحياء من الأموات ولم أورث الأموات بعضهم من بعض.

(١) المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ٦٧ و روضة الطالبين ج ٦ ص ٣٢-٣٣

(٢) مجموع الفتاوى ج ٣١ ص ٣٥٦ و الاختيارات الفقهية لابن اللحام ص ١٦٦ و انظر التهذيب في علم

الفرائض و الوصايا ص ٢١٥-٢٥٢

(٣) الإفصاح ج ٢ / ٩٣

(٤) فقه الإمام الأوزاعي ج ٢ / ١٥١

وأمرني عمر بن الخطاب رضي الله عنه بتوريث أهل طاعون عمواس
وكانت القبيلة تموت بأسرها فورثت الأحياء من الأموات ولم
أورث الأموات بعضهم من بعض.

وكذا نقل عن علي رضي الله عنه في قتلى معركة الجمل وصفين ^(١) .
وما رواه جعفر بن محمد عن أبيه أن أم كلثوم بنت علي بن
أبي طالب رضي الله عنهم توفيت هي وابنها زيد بن عمر في
يوم فلم يدرى أيهما مات قبل فلم ترثه ولم يرثها ، وأن أهل
صفين لم يتوارثوا ^(٢) - ^(٣) .

لأن شرط التوريث حياة الوارث بعد موت مورثه وهو غير
معموم ولا نثبت التوارث مع الشك في شرطه لأنه لم تعلم
حياته بعد موت مورثه فلم يرث كالحمل إذا وضعت ميتاً .
لأن الأصل عدم التوريث فلا نثبتته بالشك

(١) التركات و الوصايا ص ٢٣٥

(٢) أخرجه سعيد (٢٤٠/٦٥/١/٣) و الدارمي (٣٧٩/٤) و الحاكم (٣٤٥/٤ - ٣٤٦) من طريق عبد
العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه و قال الحاكم إسناده صحيح ووافقه الذهبي و هو كما قال
أهـ إرواء الغليل ج ٦ / ١٤٥

(٣) انظر كتاب الفرائض و شرح آيات الوصية ص ١٣٨ - ١٣٩

ولان توريث كل واحد منهما خطأ يقينا لأنه لا يخلو من أن يكون موتهما معا أو سبق أحدهما به وتوريث السابق بالموت الميت معه خطأ يقينا مخالف للإجماع فكيف يعمل به (١) .
قال الرحبي رحمه الله تعالى :

وأن يموت قوم بهدم أو غرق

أو حادث عم الجميع كالحرق

و لم يكن يعلم حال السابق

فلا تورث زاهقاً من زاهق

وعدهم كأنهم أجانب

فهكذا القول السديد الصائب (٢)

القول الثاني : توريث الغرقى ونحوهم بعضهم من بعض من التالد دون الطريف وهذا القول مروى عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم.

(١) المغني بالشرح الكبير ج٧/١٨٧ و مصنف عبد الرزاق ج ١٠/٢٩٦ - ٢٩٨ رقم (١٩١٦٠) -

(١٩١٦٧)

(٢) الرحبية بشرح سبط المارديني ص ١٥٦

وبه قال شريح وإبراهيم النخعي وإياس بن عبد الله المزني والشعبي والثوري وعطاء والحسن وحמיד الأعرج وعبد الله بن عتبة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وشريك ويحيى بن آدم وإسحاق وداود رحمهم الله تعالى جميعاً.

وهذا مذهب الإمام أحمد بن حنبل^(١) وبه قال داود^(٢) رحمهما الله تعالى.

وقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها ما يلي :

أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا الثوري وبن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال عن إياس بن عبد رضي الله عنه وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قوماً وقع عليهم بيت فورث بعضهم من بعض^(٣)

(١) المغني بالشرح الكبير ج ١٨٧/٧ والإفصاح ج ٩٣/٢

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٦٨/١٦ وانظر التهذيب ص ٢٥٢ - ٢٥٣

(٣) مصنف عبد الرزاق ١٠ / ٢٧٩ رقم (١٩١٥٩) قال محققه أخرج سعيد بهذا الإسناد سواء

وصله سعيد والدار قطني من طريق عمر بن دينار عن أبي المنهان عن إياس بن عبد أنه قال : سئل عن بيت سقط على أناس فماتوا فقال : يورث بعضهم من بعض (١) .

قال الشعبي رحمه الله تعالى : وقع طاعون عمواس فجعل أهل البيت يموتون من آخرهم فكتب في ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكتب عمر رضي الله عنه ورثوا بعضهم من بعض (٢) - (٣) .

وعن الحارث الأعور أن قوماً غرقوا في سفينة فورث علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعضهم من بعض (٤) .

قال البهوتي رحمه الله تعالى :

وموت جمع غرقاً أو حرقاً

لم ندر من بموته قد سبقا

ورث لبعض بعضهم من صلبه

(١) سنن سعيد بن منصور (١/٣ / ٦٤ / ٢٣٤) و الدار قطني ص ٤٥٦ اهـ الإرواء ج ١٤٥/٦ و قال إسناده صحيح

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ١٨٧/٧ و مصنف عبد الرزاق ج ١٠ / ٢٩٤ - ٢٩٧ رقم (١٩١٥٠) - (١٩١٥٩)

(٣) ضعيف و لم أقف على إسناده إلى الشعبي بهذا اللفظ و قد أخرجه الدارمي (٣٧٩/٢) و سعيد بن منصور (٢٣٢/ ٦٤١/٣) من طريق ابن أبي ليلى عن الشعبي بلفظ أن بيتاً في الشام وقع على قوم فورث عمر بعضهم من بعض اهـ الإرواء ج ٦ ص ١٥٢ - ١٥٤

(٤) كتر العمال ج ٨٢/١١ رقم (٣٠٧٠٣) و رمز له بقوله (صاد و مسمد)

ولا نعد ميراثه من صحبه^(١)

الترجيح

الراجح هو القول الأول القاضي بعدم التوارث بين أهل الموت الجماعي الذين لا يعلم من السابق ومن المتأخر موتاً وهو اختيار المؤلف رحمه الله تعالى ، وشيخنا أحمد النجمي حفظه الله تعالى ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) والموفق والمجد وغيرهم ومنهم الشيخ عبد الرحمن السعدي وصححه الشيخ العثيمين^(٣) كما رجحه الشيخ عبد العزيز بن باز^(٤) رحمهم الله تعالى جميعاً.

والشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى بقوله : الراجح هو القول بعدم تورث الغرقى ونحوهم بعضهم من بعض وذلك لقوة مستنده وسلامة توجيهه^(٥)

(١) منح الشفاء الشافيات شرح المفردات ج ٢ / ٧٧

(٢) مجموع الفتاوى ج ٣١ ص ٣٥٦

(٣) تسهيل الفرائض ص ١١٠

(٤) حاشية الفوائد الجلية ص ٥٥

(٥) التحقيقات المرضية ص ٢٣٨

ود/ اللحم^(١) وهو اختيار الرحيبي رحمه الله تعالى بقوله :
 وإن يمت قوم بهدم أو غرق
 أو حادث عم الجميع كالغرق
 ولم يكن يعلم حال السابـق
 فلا تورث زاهقاً من زاهق
 وعدهم كأنهم أجانـب
 فهكذا الرأي السديد الصائب^(٢)
 وعلى هذا القول لا إشكال في العمل ولا جديد فميراث كل
 منهم لورثته دون من مات معه على حسب أصول الفرائض.
قوله رحمه الله تعالى: (فإرث كل واحد منهم لورثته دون
 ورثة الآخر وصاروا في حكم الأجانـب كما إذا مات
 الزوجات مثلاً بهذه الصفة ولكل واحدة منهما إخوة أو بنون
 ليسوا من الآخر فلا توارث بينهما لعدم العلم بالأول موتاً ،
 وصرف إرث كل منهما إلى ورثة المذكورين).

(١) فرائض اللحم ص ١٠٩

(٢) الرحبية بشرح سبط المارديني ص ١٥٦

والمراد بقوله (فلا توارث بينهما لعدم العلم بالأول موتا)
أي لا توارث بين الزوجين لعدم العلم بالسابق منهما وإنما
ميراث كل منهما لورثته سواءً كانوا من ورثة الأخر أم من
غيرهم.

فصل العمل على القول المرجوح

قلت: أما على القول المرجوح وهو : توريث الغرقى ونحوهم بعضهم من بعض فيتوارثون من التلاد دون الطريف والتلاد بكسر التاء أي القديم الذي مات المورث وهو يملكه ولم يرثه كل منهم من صاحبه الذي مات معه وهو ضد الطريف أي الجديد الحادث وهو ما لم يرثه كل منهم من صاحبه الذي مات معه فلا يتوارثونه وذلك منعاً للدور حتى لا يرث الإنسان نفسه .

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :

وإن يمت مستورثان بغرق

أو نحوه كموت هدم أو حرق

وجهل السابق موتاً ثم لم

يختلف الوارث فالإرث انتم

لكل شخص من تلاد صاحبه

دون الذي يرث منه انتبه (١)

(١) العذب الفاضل شرح عمدة الفارض جزء ٢ ص ٩٦ — ٩٧

طريقة العمل على القول المرجوح

سبق القول أن الراجح هو عدم التوارث بين الغرقى ونحوهم فيما بينهم وإنما ميراث كل ميت لورثته الأحياء حين موته دون من مات معه وعلى هذا القول الراجح فلا جديد ولا إشكال في العمل.

أما على القول المرجوح القاضي بتوريث الغرقى ونحوهم بعضهم من بعض فطريقة العمل تتلخص في الخطوات التالية :

١- نفرض أن أحد الغرقى ونحوهم مات أولاً فنجعل له مسألة تسمى مسألة التلاد ثم نقسم على ورثته الأحياء ومن كان معه إذا كان من ورثته .

٢- نجعل مسألة لكل واحد من الذين ماتوا معه وتسمى مسألة الطريف ونقسم على ورثته الأحياء حين موته دون من مات معه.

- ٣- ننظر بين كل مسألة من مسائل الطريف وبين سهام صاحبها من مسألة التلاد كما تقدم في النظر بين المسائل والسهام في المناسخات.
- ٤- ننظر بين المثبتات من مسائل الطريف بالنسب الأربعة وما نتج فهو جزء السهم لمسألة التلاد نضربه بها وما نتج فهو الجامعة.
- ٥- نضرب نصيب كل وارث من مسألة التلاد في جزء سهمها وما نتج فهو له فإن كان حياً أخذته وإن كان ميتاً قسمناه على مسألته وما نتج فهو جزء سهم لها نضرب به نصيب كل وارث من مسألة الطريف.
- ٦- نجمع نصيب من ورث في أكثر من مسألة ثم نعطيه إياه.
- ٧- نفرض أن الآخر هو الذي مات أولاً ثم نعمل كما مضى.^(١)

(١) فرائض اللحم ص ١١٠ - ١١١ بتصرف

ومثال ذلك : لو هلك زوجان وابنهما بغرق أو حرق أو

هدم أو نحو ذلك وجهل أيهم مات أولاً .

• أو علم ثم نسي .

• أو علم لا بعينه .

• ولم يختلفوا في السابق .

• وخلف الزوج زوجةً أخرى وأماً وعمماً .

• وخلفت الزوجة ابناً من غيره وأباً .

فعلى هذا القول نفرض أن الزوج مات أولاً فورثته زوجته

وأب وأم وابن ، وأصل مسألتهم وهي مسألة تلاد الزوج من أربعة

وعشرين [٢٤] لموافقة مخرج فرضي الثمن والسدس بالنصف .

للزوجتين الثمن ثلاثة [٣] وللأم السدس أربعة [٤] والباقي

سبعة عشر [١٧] للابن تعصياً

وثن الزوجتين منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢]

فنضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين [٢٤] ينتج ثمانية

وأربعون [٤٨=٢٤×٢]

للزوجتين ستة [٦ = ٣ × ٢] لكل واحدة ثلاثة [٣] ولأم
ثمانية [٨ = ٤ × ٢] والباقي أربعة وثلاثون [٣٤] للابن .
ثم نقسم نصيب الزوجة الميتة ثلاثة [٣] على ورثتها الأحياء
وهما أبوها وابنها.

فأصل مسألتها وهي مسألة طريف الزوج من ستة [٦] مخرج
السدس للأب السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] للابن
الحي.

ثم نقسم سهام الابن الميت أربعة وثلاثين [٣٤] على ورثته
الأحياء وهم جدته أم أبيه وأخوه لأمه وعم أبيه.

فأصل مسألتهم وهي مسألة طريف الابن من ستة [٦] مخرج
السدس لكل من الجدة والأخ لأم السدس واحد [١] والباقي
أربعة [٤] للعم.

وبالنظر بين سام الزوجة ثلاثة [٣] ومسألتها ستة [٦] نجدها
متوافقة بالثلث فنثبت ثلثها اثنين [٢].

وبالنظر بين سهام الابن أربعة وثلاثين [٣٤] ومسألتها ستة
[٦] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصفها ثلاثة [٣].

وبالنظر بين المثبتات ثلاثة [٣] واثنين [٢] نجدها متباينة
 وبضرب أحدهما في كامل الآخر نتج ستة [٦ = ٣ × ٢]
 وهي جزء السهم نضربها في مصح مسألة تلاد الزوج ثمانية
 وأربعين [٤٨] وهي المسألة الأولى ينتج الجامعة مائتان وثمانية
 وثمانون [٢٨٨ = ٤٨ × ٦] .

للزوجة الحية من الجامعة ثمانية عشرة [١٨ = ٦ × ٣] .
 وللزوجة الميتة كذلك ثمانية عشرة [١٨ = ٦ × ٣] نقسمها على
 مسألتها ستة [٦] ينتج ثلاثة [٣] هي جزء سهم لها نضرب
 فيه سهام كل وارث منها ، فلأب ثلاثة [٣ = ٣ × ١] .

ونصيب الابن الحي خمسة عشر [١٥ = ٣ × ٥] .
 ونصيب الابن الميت مائتان وأربعة [٢٠٤ = ٦ × ٣٤] نقسمها
 على مسألتها ستة [٦] ينتج أربعة وثلاثون [٣٤] هي جزء
 سهم لها نضرب فيه سهام كل وارث منها.

فلأم بالأمومة من مسألة التلاد وهي مسألة الزوج الأولى
 ثمانية وأربعون [٤٨ = ٦ × ٨] ولها من مسألة ابنها بصفتها جدة

أربعة وثلاثون [٣٤ = ٣٤ × ١] المجموع اثنان وثمانون
٠ [٨٢ = ٤٨ + ٣٤]

وللابن الحي بالبنوة خمسة عشر [١٥ = ٣ × ٥] وله بالأخوة
أربعة وثلاثون [٣٤ = ٣٤ × ١] المجموع تسعة وأربعون
[٤٩ = ٣٤ + ١٥].

وللعلم مائة وستة وثلاثون [١٣٦ = ٣٤ × ٤] وهذه صورتها :

٢٨٨	٦	طريف الابن	٦	طريف الزوجة	٤٨	٢٤	تلاذ الزوج		٤٩ ١٥
-	-	-	-	-	-	-	ت	زوج	
-	-	-	-	ت	٣	١ ونصف	زوجة	زوجة	
-	-	ت	-	-	٣٤	١٧	ابن	ابنهما	
١٨	-	-	-	-	٣	١ ونصف	زوجة		
٨٢ = ٣٤ + ١٨	١	جدة	-	-	٨	٤	أم		
٣	-	-	١	أب					
٤٩ = ٣٤ + ١٥	١	أخ لأم	٥	ابن					
٣٦	٤	عم							

وعلى افتراض أن الزوجة هي التي ماتت أولاً فورثها زوج وأب وابنان.

وأصل مسألتهم وهي مسألة تلاد الزوجة من اثني عشر [١٢] لموافقة السدس والربع للزوج الربع ثلاثة [٣] وللأب السدس اثنان [٢] والباقي سبعة [٧] للابنين منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنان [٢] فنضربها في أصل المسألة اثني عشر [١٢] ينتج أربعة وعشرون [٢٤ = ١٢ × ٢] للزوج ستة [٢ × ٣ = ٦] وللأب أربعة [٢ × ٢ = ٤] ولكل ابن سبعة [٧].

وأصل مسألة طريف الزوج من اثني عشر [١٢] لمباينة مخرج الثلث والربع للأم الثلث أربعة [٤] وللزوجة الحية الربع ثلاثة [٣] والباقي خمسة [٥] للعم.

وأصل مسألة طريف الابن الغريق من ستة [٦] مخرج السدس لكل من الجدة والأخ لأم السدس واحد [١] والباقي [٤] للعم.

وبالنظر بين سهام الزوج ستة [٦] من مسألة التلاد وبين مسألته اثني عشر [١٢] نجدها متوافقة بالسدس فنثبت سدسها اثنين [٢].

وبالنظر بين سهام الابن سبعة [٧] من مسألة التلاد وهي المسألة الأولى ومسألته ستة [٦] نجدها متباينة فنثبتها كاملة.

وبالنظر بين المثبتين اثنين [٢] وستة [٦] نجدهما متداخلتين فنكتفي بالعدد الأكبر وهي الستة [٦] وهي جزء السهم نضربها في مصح المسألة الأولى أربعة وعشرين [٢٤] ينتج الجامعة مائة وأربعة وأربعون $[١٤٤ = ٣٤ \times ٦]$

وكما علم سابقاً من له شيء من المسألة الأولى ضربناه بما ضربت به فإن كان حياً أخذه وإن كان ميتاً قسمناه على مسألته والحاصل جزء سهم لها نضرب به نصيب كل وارث منها والحاصل نصيب ذلك الوارث من الجامعة.

فللزوج ستة وثلاثون $[٣٦ = ٦ \times ٦]$ نقسمها على مسألته اثني عشر [١٢] ينتج ثلاثة [٣] هي جزء سهمها ، وللابن الغريق

اثنان وأربعون $[٤٢ = ٦ \times ٧]$ نقسمها على مسأله ستة $[٦]$
 ينتج سبعة $[٧]$ هي جزء سهمها .

وللأب من الجامعة أربعة وعشرون $[٢٤ = ٦ \times ٤]$

وللابن الحي بالبنوة اثنان وأربعون $[٤٢ = ٦ \times ٧]$ وله من

مسألة أخيه بالأخوة سبعة $[٧ = ٧ \times ١]$ المجموع تسعة

وأربعون $[٤٩ = ٤٢ + ٧]$ هي نصيبه من الجامعة .

وللأم بالأمومة اثنا عشر $[١٢ = ٣ \times ٤]$ ولها بصفتها جدة سبعة

$[٧ = ٧ \times ١]$ المجموع تسعة عشر $[١٩ = ١٢ + ٧]$ هي نصيبها

من الجامعة

وللعلم من مسألة ابن أخيه وهو الزوج خمسة عشر

$[١٥ = ٣ \times ٥]$.

وله من مسألة ابن ابن أخيه ثمانية وعشرون $[٢٨ = ٧ \times ٤]$

المجموع ثلاثة وأربعون $[٤٣ = ٢٨ + ١٥]$ هي نصيبه من

الجامعة وهذه صورتها :

١٤٤	٦	طريف الابن	١٢	طريف الزوج	٢٤	١٢	تلاد الزوجة		غرفاً جميعاً
-	-	-	-	-	-	-	ت	زوجة	
-	-	-	-	ت	٦	٣	زوج	زوج	
-	-	ت	-	-	٧	٣ ونصف	ابن	ابنهما	
٢٤	-	-	-	-	٤	٢	أب		
$٤٩=٧+٤٢$	١	أخ لأم	-	-	٧	٣ ونصف	ابن		
$١٩=٧+١٢$	١	جدة	٤	أم					
$٤٣=٢٨+١٥$	٤	عم	٥	عم					
٩	-	-	٣	زوجة					

وعلى افتراض أن الابن هو الذي مات أولاً قبل أبويه فأصل
 مسألة تلاده من ثلاثة [٣] مخرج الثلث لأمه الثلث واحد [١]
 والباقي اثنان [٢] للأب .
 وأصل مسألة طريف الأب من اثني عشر [١٢] لمباينة مخرج
 الثلث والربع للزوجة الحية الربع ثلاثة [٣] .
 وللأم الثلث أربعة [٤] والباقي أربعة [٤] للعم .

وأصل مسألة طريف الأم من ستة [٦] مخرج السدس للأب
السدس واحد [١] .

وبالباقي خمسة [٥] للابن الحي .

وبالنظر بين سهام الأب اثنين [٢] من مسألة تلاد الابن
ومسألته اثني عشر [١٢] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت
نصفها ستة [٦] .

وبالنظر بين سهام الأم واحد [١] من مسألة التلاد وبين
مسألته ستة [٦] نجدها متباينة فنثبتها جميعاً .

وبالنظر بين المثبتين نجدهما متمثلين فنكتفي بأحدهما ستة
[٦] وهي جزء السهم نضربها في مسألة التلاد ثلاثة [٣]

ينتج ثمانية عشر [١٨] وهي الجامعة للمسائل كلها .

للأب اثنا عشر [١٢ = ٦ × ٢] نقسمها على مسألته اثني عشر
[١٢] ينتج واحد [١] هو جزء سهمها وللزوجة

ستة [٦ = ٦ × ١] نقسمها

١٨	٦		١٢		٣			عريفها "نمينا"	على
-	-	-	-	ت	٢	أب	زوج		مسألتها
-	-	ت	-	-	١	أم	زوجة		ينتج
-	-	-	-	-	-	ت	ابنهما		واحد
٣	-	-	٣	زوجة	[١] هو جزء سهمها وللزوجة				
٤	-	-	٤	أم	الحية ثلاثة [٣] ولكل من الأم				
٥	-	-	٥	عم	والأب أربعة [٤] ولعمه خمسة				
١	١	أب	[٥] وللأب واحد [١] ولابنهما						
٥	٥	ابن	خمسة [٥] وهذه صورتها: ^(١)						

(١) العذب الفائض شرح عمدة الفارض جزء ٢ / ١٠١-١٠٣ بتصرف وزيادة

باب الميراث بالولاء

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ((فصل : الميراث بالولاء))

الولاء : ولقاء المعتق^(١) ، قد سبق تعريفه في السبب الثاني من أسباب الميراث.

والمراد به هنا ولقاء العتاقة أي الذي سببه العتاقة بمعنى العتق ليخرج بذلك ولقاء الموالاتة والمخالفة.

قوله رحمه الله تعالى : (الأصل فيه قوله ﷺ)) إنما الولاء

لمن أعتق)) وللبخاري في روايته ((الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة)) أورد المؤلف رحمه الله تعالى الدليل الذي ثبت به الولاء من السنة وهو متفق عليه من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في قصة بريرة رضي الله عنها حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أخبرته أن بريرة جاءت عائشة تستعينها في كتابها ولم تكن قضت من كتابها شيئاً فقالت لها عائشة رضي الله عنها: ارجعي إلى أهلِكَ فإن أحبوا أن أقضى عنك كتابتك ويكون

(١) مختار الصحاح ص ٥٣٧

ولاؤك لي فعلت فذكرت ذلك بريرة لأهلها فأبوا وقالوا : إن شاءت أن تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها رسول الله ﷺ : ابتاعي فأعتقي فإنما الولاء لمن أعتق ثم قام / رسول الله ﷺ فقال : ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله ، فليس له ، وإن شرط مائة مرة ، شرط الله أحق وأوثق (١).

وأما دليل الولاء من القرآن الكريم فقوله تعالى: ﴿ اذْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴾ (٢) قال ابن كثير رحمه الله تعالى أمر تعالى برد أنساب الأعدياء إلى آبائهم إن عرفوا فإن لم يعرفوا فهم إخوانهم في الدين ومواليهم أي عوض عما فاتهم من النسب (٣) والشاهد ومواليهم.

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ١٢ ص ٣٩ رقم ٦٧٥٢ وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٧

ص ٤١٠٦ رقم ١٥٠٤ واللفظ له

(٢) سورة الأحزاب آية ٥

(٣) تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٧٦

وكذا الإجماع : فقد أجمع أهل العلم على التوريث

بالولاء عند عدم الوارثين بالنسب ، وأورده ابن دقيق العيد ^(١)
وحكاه ابن اللبان رحمهما الله تعالى ^(٢) - ^(٣) .

ويرث بالولاء المعتق الذي باشر العتق ثم عصبته
المتعصبون بأنفسهم لا بغيرهم ولا مع غيرهم إجماعاً ^(٤)

قوله رحمه الله تعالى: (فإذا مات وترك معتقه حاز المعتق

جميع المال أو الباقي بعد ذوى الفروض)

أي إذا مات المعتق بفتح التاء ذكراً كان أو أنثى عمن
عتقه ذكراً كان أو أنثى ولم يخلف المعتق بفتح التاء وارثاً من
النسب أو زوج فجميع ماله لمعتقه بسبب هذا العتق

^(١) ابن دقيق العيد هو: محمد بن علي بن وهب أبو الفتح تقي الدين القشيري المعروف بابن دقيق العيد

قاضي من أكابر العلماء بالأصول مجتهد توفي سنة ٧٠٢هـ - ١هـ بتصرف ٠ الأعلام ج٧ ص ١٧٣

^(٢) ابن اللبان هو : محمد بن عبد الله بن الحسن أبو الحسين بن اللبان عالم وقته بالفرائض والمواريث من

أهل البصرة له كتب في الفرائض - منها الإيجاز في الفرائض - قال : السبكي ليس لأحد مثلها وعنه أخذ

الناس توفي سنة ٤٠٢هـ - ١هـ الأعلام ج٧ ص ١٠١ وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ج ٦

ص ٥٩

^(٣) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٣١٦ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٧١ وفتح القريب المجيب

ج ١ ص ٩

^(٤) كتاب الإجماع ص ٧٩

أما إن خلف المعتق بفتح التاء وارثاً ولكن لا يحيط بالمال
فمابقي عن فرض هذا الوارث فهو لمعتقه ذكراً كان أو أنثى
ومثاله لو هلك زوج عن زوجة ومعتق فإن أصل

٤		مسألتهما من أربعة [٤] مخرج فرض الزوجية
١	زوجة	للزوجة الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣]
٣	معتق	للمعتق وهذه صورتها:

قوله رحمه الله تعالى: (لحديث سلمى^(١) بنت حمزة أن
مولايها مات وترك ابنته فورث النبي ﷺ ابنته النصف وورث
يعلي^(٢) النصف وكان ابن سلمى ((رواه أحمد)
حسنه الألباني رحمه الله تعالى. (٣)

(١) سلمى بنت حمزة : قال السندي : سلمى بنت حمزة بن عبد المطلب ، عم النبي ﷺ ثم إنه اختلف في تعيين اسم ابنة حمزة فأخرج ابن الأثير الأثر في أسد الغابة في ترجمة فاطمة بنت حمزة ، سماها عيسى بن المختار أمامة وسماها جابر بن يزيد الجعفي أم الفضل انظر الموسوعة الحديثية مسند الإمام أحمد واطبق من قبل ثلثة من العلماء تحت إشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط والمشرف العام د/ عبد الله بن عبد الحسن التركي طبع ووزع على نفقة خادم الحرمين الشريفين رحمه الله تعالى مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢١هـ — ٢٥٩ — ٢٥٧ ج ٤٥ ص ٢٥٩ — ٢٥٧
(٢) يعلي :

(٣) قال الألباني رحمه الله تعالى : حسن أخرجه ابن ماجة (٢٧٣٤) وكذا الحاكم (٤ / ٦٦) عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن بنت حمزة (قال محمد يعني ابن أبي ليلى وهي أخت ابن شداد لأمه) قالت مات مولاي وترك ابنته فقسم رسول الله ﷺ ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف

قوله رحمه الله تعالى: (فإن عدموا فمعتقه ، فإن مات فعصبة معتقه) مراده والله تعالى أعلم أن ما تركه المعتق بفتح التاء من تركة فلورثته إذا كانوا يحيطون بها فإن عدموا فتركته أو ما بقي منها بعدهم لمعتقه بكسر التاء فإذا كان قد مات فلعصبة

قلت : وابن أبي ليلى ضعيف لسوء حفظه ، قال الحافظ في التلخيص : (٨٠/٣) أعلمه النسائي بالإرسال وصحح هو والدارقطني الطريق المرسله
وفي الباب عن ابن عباس ؓ أخرجه الدارقطني
قلت والمرسل أخرجه الدارقطني (٣٣٧ / ٢) والبيهقي (٢٤١ / ٦ و ٣٠٢ / ١٠) من طريق عبد الله بن شداد (أن ابنة حمزة أعتقت عبداً لها فمات وترك ابنته ومولاته ابنة حمزة فقسم رسول الله ﷺ ميراثه بين ابنته ومولاته بنت حمزة نصفين) وقال البيهقي : والحديث منقطع قال : وكل هؤلاء الرواة عن عبد الله بن شداد : أجمعوا على أن ابنة حمزة هي المعتقة
وله طريق أخرى عن بنت حمزة يرويه قتادة عن سلمى بنت حمزة (أن مولاها مات وترك ابنته فورث النبي ﷺ ابنته النصف وورث يعلى النصف وكان ابن سلمى) أخرجه أحمد (٤٠٥ / ٦) وقال الهيثمي (٤ / ٢٣١) ولها عند الطبراني قالت : مات مولى لي وترك ابنته فقسم رسول الله ﷺ ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف رواه الطبراني بأسانيد ورجال بعضها رجال الصحيح ورجال أحمد كذلك إلا قتادة لم يسمع من سلمى .

وقال البيهقي : وقد روي من أوجه أخر مرسلأ وبعضها يؤكد بعضاً

وحديث ابن عباس ؓ عن الدارقطني (٤٦٠) من طريق سليمان بن داود المنقري نا يزيد بن زريع نا سعيد عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس ؓ (أن مولى لحمزة فتوفي فترك ابنته وابنة حمزة)
قلت ولسليمان بن داود وهو بن الشاذكوني متهم بالوضع انظر إرواء الغليل في تخريج منار السليل ج ٦ ص ١٣٤ — ١٣٦ وانظر سنن الدارمي ج ٢ ص ٤٦٨ رقم (٣٠١٣) ومجمع الزوائد (٤ / ٢٣١)
وسنن البيهقي الكبرى (٦ / ٢٤١ — ١٠ / ٣٠٢) ومسنن الشافعي (١ / ٣٠٦) والسنن الكبرى (٤ / ٨٦) وكتاب السنن (١ / ٩٣) ومصنف ابن أبي شيبة (٦ / ١٤ — ٢٥١) وشرح معاني الآثار (٤ / ٤٠٢) ونصب الراية (٢ / ٢٥٢ — ٤ / ١٥٤) و (٤ / ١٧٩) ومصباح الزجاجية (٣ / ١٤٧) ومعنصر المختصر (٢ / ١٠٥) والمعجم الكبير (٢٤ / ٣٥٥ — ٣٥٦) والدرية تخريج الهداية (٢ / ١٩٥) والتحقيق في أحاديث الخلف (٢ / ٢٥٢)

معتقه وهم العصبه بالنفس لا بالغير ولا مع الغير إجماعاً كما علم من أقسام العصبه قي باب التعصيب.

ومثاله : لو هلك هالك عن ابن و بنت المعتق فالمال للابن دون البنت كونه عصبه بنفسه وتسقط البنت لكونها عصبه بالغير.

قوله رحمه الله تعالى: (وقد وقع الخلاف فيمن ترك ذوي أرحامه ومعتقه فروي عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس — رضي الله عنهم — أن مولى العتاق لا يرث إلا بعد ذوي أرحام الميت ، وذهب غيرهم إلى أنه يقدم على ذوي الأرحام ويأخذ الباقي بعد ذوي السهام ويسقط مع العصبات).
في هذا قولان لأهل العلم وهما :

القول الأول : تقديم الميراث بولاء العتاقة على توريث ذوي الأرحام وهو قول الجمهور قال أبو الخطاب الكلوذاني ^(١) رحمه

(١) أبو الخطاب الكلوذاني : هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني أبو الخطاب البغدادي الفقيه أحد أئمة المذهب وأعوانه ولد في شوال سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة درس الفقه على القاضي أبي يعلى ولزمه حتى برع في المذهب والخلاف وقرأ الفرائض على أبي عبد الله الويني وبرع فيها أيضاً وصار إمام وقته وفريد عصره في الفقه ودرس وأفتى وقصده الطلبة وصنف كتباً حسناً في المذهب والأصول والخلاف كان أبو الخطاب الكلوذاني رحمه الله تعالى فقيهاً عظيماً كثير التحقيق وله من التحقيق والتدقيق الحسن في مسائل الفقه وأصوله شيء كثير جداً وله مسائل ينفرد بها عن الأصحاب أهـ ج ٣ ص ١١٦ — ١٢٦ — رقم ٦٠ بتصرف كتاب الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب

الله تعالى : في التهذيب هو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم والفقهاء رحمهم الله تعالى إلا عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم (١) وكذا أبو حكيم الخبيري رحمه الله تعالى في التلخيص (٢)

القول الثاني : تقديم توريث ذوي الأرحام على الميراث بولاء العتاقة وهو قول عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم أنهم يورثون ذوي الأرحام دون المولى وكان علي رضي الله عنه أشدهم في ذلك زاد الماوردي رحمه الله تعالى في الحاوي الكبير : ابن عباس ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم في تقديم ذوي الأرحام على المولى. (٣)

الترجيح

لا يخفى القول الراجح في هذه المسألة أنه القول الأول قول الجمهور القاضي بتقديم الميراث بولاء العتاقة على توريث ذوي الأرحام.

(١) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٣١٧

(٢) التلخيص في علم الفرائض ج ١/ ٣٣١/ ٤٨٤

(٣) انظر الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨١ والحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٩٤

قوله رحمه الله تعالى: (ولا يرث النساء بالولاء إلا من عتيقهن أو عتيقه، لا نحن ليس فيهن عصة بنفسها غير المعتقة) أما عتيقهن أو عتيقه فلاهن عصة له بالنفس لا بغيرهن ولا مع غيرهن قال الرحي رحمه الله تعالى

وليس في النساء طراً عصة إلا التي منت بعثق الرقبة^(١)

قوله رحمه الله تعالى: (لحديث عمرو بن شعيب^(٢) عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال (ميراث الولاء للأكبر من الذكور ولا ترث النساء من الولاء إلا ولاء من أعتقن) الحديث أخرجه البيهقي رحمه الله تعالى في السنن الكبرى^(٤) والدارمي رحمه الله تعالى.

(١) الرحبية في علم الفرائض بشرح سبط المارديني وحاشية البقري وتعليق البغا ص ٨٥

(٢) عمرو بن شعيب : هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمر بن العاصر ؓ صادق من

الخامسة مات سنة ١١٨ هـ تقريب التهذيب ص ٣٦٠ رقم ٥٠٥٠

(٤) السنن الكبرى ج ١٠ ص ٣٠٣ رقم (٢١٢٨٤ - ٢١٢٨٥) وج ١٠ ص ٣٠٦ رقم (٢١٣٠٠)

والدارمي ج ٢ ص ٤٧١ رقم (٣٠٢٧ و ٣٠٢٩ و ٣٠٣٠ - ٣٠٣١ و ص ٤٧٠ رقم ٣٠٢٢

و ٣٠٢٤ و ص ٤٨٨ رقم ٣١٤٥)

أما النساء فلا يرثن بالولاء إلا من أعتقن أو أعتق من أعتقن أو كاتبين أو كاتب من كاتبين (١) إجماعاً (٢) فإن كان له ورثة لا يحيطون بالمال أخذت المعتقة ما بقي بعدهم وإن لم يكن له وارث أخذت كامل المال.

قوله رحمه الله تعالى: (ولا يعصب في الولاء ذكر أنثى بل يختص به ذكور أولاد المعتق وإخوته) لأنهن عصبه بالغير لكن الغير هنا يسقطهن ويستأثر بجميع تركة المعتق - (بفتح التاء) - إذا لم يكن له وارث أو الباقي إذا كان معه وارث لكن لا يحيط بالمال فلو هلك معتق (بفتح التاء) عن أولاد معتقه ذكوراً وإناثاً فالمال للذكور دون الإناث لأنهم عصبه بالنفس أما الإناث فهن عصبه بالغير يسقطهن هنا وكذلك القول في الإخوة من الأبوين أو من الأب.

قوله رحمه الله تعالى: (ويختص به الكبر فإذا خلف رجل ولدين وقد كان اعتق عبداً فمات أحد الولدين وخلف ولداً ثم مات العتيق اختص بولائه ابن المعتق دون ابن ابنه) لما علم

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٦٤

(٢) كتاب الإجماع ص ٧٩ وقال وانفرد طاروس فقال ترث النساء

من ترتيب العصابات في النسب لأن الابن يسقط ابن الابن
إجماعاً ولحديث عمرو بن شعيب أنف الذكر (ميراث الولاء
للأكبر من الذكور)

قوله رحمه الله تعالى: (وكذلك لو أعتق رجل عبداً ثم
مات وترك أخوين ، ثم مات أحدهما وترك ابناً ثم مات العتيق
فميراثه لأخي المعتق دون ابن أخيه والله أعلم .) كذلك القول
فيه كالقول في الابن وابن الابن لأن الأخ يسقط ابن الأخ
كما سبق معنا في عصابة النسب ولا يختلف ترتيب عصابة
الولاء عن عصابة النسب لحديث ابن عمر رضي الله عنهما المرفوع (الولاء
لحمة كلحمة النسب) رواه ابن حبان والحاكم وصححه ^(١)

^(١) صحيح أخرجه الإمام الشافعي (١٢٣٢) ومن طريق الشافعي أخرجه الحاكم (٤ / ٣٤١) وكذا
البيهقي (١٠ / ٢٩٢) وقال الحاكم صحيح الإسناد ورده الذهبي انظر إرواء الغليل ج ٦ ص ١٠٩ —

فصل ميراث المعتق بعضه

قوله رحمه الله تعالى: (فصل : في ميراث المعتق بعضه)

المعتق بعضه : وهو الذي بعضه حر وبعضه رقيق كما لو كان مشتركاً بين اثنين فأعتق أحدها نصيبه منه ^(١) والمُعبر عنه بالمبعض.

وأما ميراث المعتق بعضه ففي إرثه والإرث منه مذاهب لأهل العلم منها ما يلي :

المذهب الأول : إن المعتق بعضه كالقن في جميع أحكامه فلا يرث ولا يورث ولا يحجب وهذا قول الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه وبه قال أهل المدينة ومالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي في القديم رحمهم الله تعالى.

قال النووي رحمهم الله تعالى : المعتق بعضه لا يرث على الصحيح المنصوص الذي قطع به الأصحاب ^(٢) .

المذهب الثاني : أن المعتق بعضه كالحر في جميع أحكامه فيرث ويورث ويحجب كالحر وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما

^(١) أحكام الموارث ص ٣٩ وحاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ٣٦

^(٢) روضة الطالبين ج ٦ ص ٣٠

وبه قال الحسن وجابر بن زيد^(١) والشعبي والنخعي والحكم^(٢) وحماد^(٣) وابن أبي ليلى والثوري وأبو يوسف ومحمد واللؤلؤي^(٤) ويحيى بن آدم وداود رحمهم الله جميعاً.

قال النووي رحمه الله تعالى : وعن المزني وابن سريج رحمهما الله تعالى أنه يرث بقدر ما فيه من الحرية وهل يورث قولان القديم : لا ، والجديد : نعم لأنه تام الملك قلت : الجديد هو الأظهر عند الأصحاب^(٥).

(١) جابر بن زيد : هو جابر بن زيد الأزدي البصري أبو الشعثاء تابعي فقيه من الأئمة من أهل البصرة وكان من مجور العلم وقد شهد له بالفضل وسعة العلم ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم لما مات قال قتادة اليوم مات أعلم أهل العراق ١ هـ حاشية التهذيب في الفرائض ص ٢٧٥ هـ وفقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٢٩٧

(٢) الحكم : هو الحكم بن عتيبة أبو محمد ويقال أبو عبد الله ويقال أبو عمر الكوفي تابعي ثقة حجة وأفقه أهل الكوفة بعد النخعي والشعبي ولد سنة خمسين وقيل سبع وأربعين وتوفي سنة ثلاث وقيل أربع وقيل خمس وقيل عشرة ومائة هـ فقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٣١١

(٣) حماد : هو العلامة الإمام فقيه العراق وشيخ أبي حنيفة حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولا هم أبو إسماعيل الكوفي فقيه صدوق له أوهام من الخامسة ورمي بالإرجاء مات سنة مائة وعشرين وقيل قبلها ٠ هـ بخ م ٤ (قال في الحاشية روى له مسلم مقروناً بغيره وذكر له البخاري قولاً في الأحكام من صحيحه) ١ هـ تقريب التهذيب ص ١١٨ رقم ١٥٠٠ ونزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ١ ص ٤٨٥ - ٤٨٦ وفتح الباري ج ٩ ص ٦٤٣ بتصريف

(٤) اللؤلؤي : هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي أبو علي القاضي فقيه من أصحاب أبي حنيفة كان عالم بمذهبه بالرأي ولي القضاء بالكوفية سنة ١٩٤ هـ ١ هـ حاشية التهذيب في الفرائض ص ١١٥

(٥) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي ج ٦ / ٣٠ المكتب الإسلامي ط ٣ - ١٤١٢ هـ / وانظر قول الثوري موسوعة سفيان الثوري ص ١١٣

المذهب الثالث : أن المعتق بعضه لا يرث ولا يحجب

ويورث عنه ما ملكه ببعضه الحر وبه قال طاووس^(١) وعمرو بن دينار^(٢) وأبو ثور وهو قول الشافعي في الجديد .

المذهب الرابع : أن المعتق بعضه يرث ويورث ويحجب بقدر

ما فيه من الحرية وهو قول علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود رضي الله عنه ، وبه قال الشعبي وعطاء^(٣) والإمام أحمد بن حنبل وعثمان البتي وابن المبارك^(٤) ويحيى بن آدم والمزني وجماعة من أهل الظاهر^(٥) رحم الله الجميع .

(١) طاووس : هو طاووس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولاه الفارسي ، يقال اسمه ذكوان وطاووس لقب ثقة فقيه فاضل من الثالثة مات سنة ١٠٦هـ وقل بعد ذلك أنه تقريب التهذيب ص ٢٢٣ رقم (٣٠٠٩)

(٢) عمرو بن دينار : هو عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم ثقة ثبت فقيه كان مفتي أهل مكة فارسي الأصل من الرابعة ولد سنة ٤٦هـ ومات سنة ١٢٦هـ — التقريب ص ٣٥٨ رقم (٥٠٢٤)

(٣) عطاء : هو عطاء بن أسلم بن صفوان تابعي من أجلاء الفقهاء القرشي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل من الثالثة توفي سنة ١١٤هـ على المشهور ١هـ بتصرف تقريب التهذيب ص ٣٣١ رقم (٤٥٩١)

(٤) ابن المبارك : هو عبد الله بن المباركين واضح الإمام شيخ الإسلام عالم زمانه وأمير الأتقياء في وقته أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم التركي ثم المروزي مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد الحافظ الغازي أحد أعلام وحديثه حجة بالإجماع ولد سنة { ١١٨ } جمعت فيه خصال الخير من الثامنة مات سنة ١٨١هـ ١هـ تقريب التهذيب ص ٢٦٢ رقم (٣٥٧٠) ونزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٥٤ — ٦٦٠ بتصرف

(٥) فتح القريب الجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ / ١١ والتهذيب في علم الفرائض ص ٣٠٢ - ٣٠٣ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٤٠ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٣٤ - ١٣٥ والإفصاح ج ٢ / ٩٩

قال البهوتي في المفردات - رحمه الله تعالى -

من بعضه حر فورثه به
واحجب بما فيه من الحرية بقدرها فالحكم بالسوية^(١)

الترجيح

الراجح : هو المذهب الرابع القاضي بتوريث المبعوض والإرث منه بقدر ما فيه من الحرية^(٢) لأنه أوسط الأقوال وأعدلها وفيه من الحيطة ما لا يوجد في غيره ويؤيده حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال (المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ويورث بقدر ما عتق منه).

قوله رحمه الله تعالى: (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ويورث بقدر ما عتق منه رواه النسائي^(٣))

(١) منح الشفاء الشافيات في شرح المفردات ج ٢ / ٨٣ لشيخ الإسلام منصور بن يونس البهوتي قام بمراجعته وتصحيحه عبد الرحمن حسن محمود من منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض

(٢) فقه المواريث ج ١ / ١٧٨

(٣) النسائي : هو الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام ناقد الحديث أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي صاحب السنن ولد بنسا في سنة خمس عشرة ومائتين وطلب العلم في صغره وكان من بحور العلم مع الفهم والإتقان وأبصر ونقد الرجال وحسن التأليف أستشهد بدمشق من جهة الخوارج سنة ثلاثمائة - انظر نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ١٠٢٥ - ١٠٣٧

وكذلك أبو داود والترمذي^(١) بنحوه وحسنه الترمذي (أما سنن النسائي فقال الألباني رحمه الله تعالى في الجنى الداني: (صحيح) كتاب القسامة باب دية المكاتب ، أخبرنا محمد بن عيسى بن النقاش قال حدثنا يزيد يعني بن هارون قال أنبأنا حماد عن قتادة عن خلاص عن علي وعن أيوب عن عكرمة عن بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ويورث بقدر ما عتق منه .

قوله رحمه الله تعالى: وكذا وأبو داود) قال الألباني رحمه الله تعالى في الجنى الداني: (٤٥٨٢) (صحيح) سنن أبي داود أول كتاب الديات ، حدثنا موسى بن إسماعيل ، ثنا حماد بن سلمة ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أن رسول

(١) الترمذي : هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوري الترمذي نسبة إلى مدينة قديمة على طرف جيحون نهر بلخ سمع الحديث عن البخاري وغيره من مشايخ البخاري وكان إماماً ثباتاً حجة وألف كتاب السنن وكتاب العلل وكان ضريباً قال الحاكم : سمعت عمر بن علك يقول مات البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد توفي بترمذ سنة ٢٦٧هـ - ١هـ مقدمة تحقيق سبل السلام ج ١

الله صلى الله عليه وسلم قال: " إذا أصاب المكاتب حداً أو ورث ميراثاً يرث على قدر ما عتق منه " .

قال أبو داود: ورواه وهيب عن أيوب ، عن عكرمة ، عن علي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأرسله حماد بن زيد وإسماعيل ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وجعله إسماعيل ابن علية قول عكرمة.

قوله رحمه الله تعالى: والترمذي بنحوه وحسنه الترمذي (

قال الألباني رحمه الله تعالى في الجنى الداني : (صحيح) ، سنن الترمذي ١١ - كتاب البيوع ٣٣ - باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي حدثنا هارون بن عبد الله البزاز حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً ورث بحساب ما عتق منه وقال النبي صلى الله عليه وسلم يؤدي المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقي دية عبد قال وفي الباب عن أم سلمة قال أبو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن وهكذا روى يحيى بن

أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى خالد الحذاء عن عكرمة عن علي قوله والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحق أهـ.

ومثال ميراث المبعوض لو هلك هالك عن ابنين أحدهما

حر والآخر نصفه حر فإن أصل مسألتهم

٣		
٢	حر	ابن
١	نصفه حر	ابن

من ثلاثة للابن الذي نصفه حر نصف

ميراثه حرّاً فله واحد [١] وللابن الحر

اثنان [٢] وهذه صورتها

باب الرد

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (فصل في الرد على أهل

(الفروض)

الرد في اللغة : صرف الشيء ورجعه وهو مصدر رد يرد

رداً ومردوداً وترداداً قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ

يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ

وَيُحِبُّونَهُ ﴾ الآية (١) أي يرجع عن الحق إلى الضلال (٢) .

وفي الحديث عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت:

قال رسول الله ﷺ (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه

فهو رد) متفق عليه (٣) أي مردود عليه (٤) .

قوله رحمه الله تعالى : (وهو ضد العول لأنه نقصان من

عدد السهام وزيادة في مقادير الأنصباء)

(١) سورة المائدة الآية (٥٤)

(٢) تفسير القرآن العظيم ج ٢/ ١١١

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري كتاب الصلح وفي غيره باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح

مردود ج ٥/ ٣٧٧ رقم (٢٦٩٧) وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأقضية نقض الأحكام الباطلة ورد

محدثات الأمور ج ٢/ جزء ٤

(٤) انظر لسان العرب ج ٢ جزء ٤ فصل الرء حرف الدال ص ٢٥٢-٢٥٣

هذا تعريف الرد في الاصطلاح أي نقص في السهام
وزيادة في الأنصباء عكس العول الذي هو زيادة في السهام
ونقص في الأنصباء

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة
الفارض :

الرد نقص من سهام المسألة

زيادة في الأنصبا مُعَادِلَةٌ (١)

وهذا تعريف للرد بسببه ولازمه فإن نقص السهام هو
سبب الرد وزيادة الأنصباء ناشئة عنه وليس داخلة في معنى
الرد (٢) .

قال الشيخ / صالح الفوزان حفظه الله تعالى (هذا
التعريف في نظري غير سليم لأنه لا يعطي المعنى اللغوي
للرد) (٣)

(١) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض جزء ٢ ص ٣

(٢) فرائض اللاحم ص ١٢٣

(٣) التحقيقات المرضية ص ٢١٨

وقيل الرد : هو صرف الباقي عن الفروض على ذوي الفروض النسبية بقدر فروضهم عند عدم العصبة .

فخرج بالفروض النسبية الفروض السببية وهي فروض الزوجين فلا يرد على من وجد منهما في المسألة ^(١) إذا لم يكن الزوج ابن عمته أو خاله ونحوه أو الزوجة بنت عم ونحو ذلك — وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى قريباً في باب ذوي الأرحام — يتحصون في القدر الزائد عن سهامهم إذا لم يكن عاصب كالغرماء يقتسمون مال المفلس على قدر ديونهم ^(٢) .

الخلافاً في الرد

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في صرف ما إذا بقيت من المال فضله ولم تستوفها الفرائض ولم يكن هناك من يعصب على قولين هما :

القول الأول : صرف الفاضل عن ذوي الفروض إذا لم تكن عصبة لبيت مال المسلمين وهو قول زيد بن ثابت من

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٤٨ معزواً لشرح خلاصة الفرائض للبكري ص ٥٨

(٢) العذب الفانض شرح عمدة الفارض جزء ٢ ص ٣

بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين وروي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ولا يثبت ذلك عن واحدٍ منهم وممن ذهب إلى قول زيد بن ثابت رضي الله عنه الإمام مالك والإمام الشافعي وأهل المدينة وداود ^(١) ورواية عن الإمام أحمد ^(٢) في رواية ابن منصور ^(٣) زاد الخبري رحمه الله تعالى أهل الشام وأبا ثور وابن جرير الطبري ^(٤). رحم الله تعالى الجميع

القول الثاني: ردُّ الفاضل عن ذوي الفرائض إذا لم تكن عصابة على أصحاب الفرائض عدا الزوجين وهو قول سائر الصحابة رضي الله عنهم على اختلاف في كيفية ذلك كما سنبينه إنشاء الله تعالى في موضعه.

^(١) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٦ رقم (٢٢٩٠٤ - ٢٢٩٠٦) و بداية المجتهد و نهاية المقتصد ج ٥ ص

٤٢٦ - ٤٢٧ و الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٢٩

^(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٤٩ معزواً للإنصاف ج ٧ ص ٣١٧

^(٣) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ١٢٦

^(٤) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٧٤

و إلا شيء روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه بالنسبة للرد على الزوج لا يصح كذلك وسنبيته إنشاء الله تعالى في موضعه.

وإلى هذا القول ذهب أبو حنيفة وأصحابه وإليه ذهب الإمام أحمد في رواية أكثر أصحابه ^(١)

وحكي عن الحسن وابن سيرين وشريح وعطاء ومجاهد والثوري .

بل قال ابن عبد البر وفقهاء العراقيين من الكوفيين والبصريين رحمهم الله تعالى كلهم يقولون بالرد على ذوي الفروض على قدر سهامهم ^(٢)

وإليه ذهب الإمام الشافعي في الجديد وعليه الفتوى إن لم ينتظم بيت المال.

قال سبط المارديني رحمه الله تعالى وهو يتحدث عن أسباب الميراث (لأن بيت المال وإن كان سبباً رابعاً على الأصح في أصل مذهبنا فقد أطبق المتأخرون على اشتراط

(١) التهذيب في الفرائض ص ١٢٧

(٢) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٧ رقم ٢٢٩٠٨ و المغني ج ٧ ص ٤٧

انتظام بيت المال ونقله ابن سراقه — وهو من المتقدمين
— عن علماء الأمصار وقد أيسنا من انتظامه إلى أن يتزل
عيسى عليه السلام^(١)

والمفتى به عند متأخري المالكية ذكره الشيخ البحيري في
شرح الإرشاد عن عيون المسائل أنه حكى اتفاق شيوخ
المذهب بعد المائتين على توريث ذوي الأرحام والرد على
ذوي السهام لعدم انتظام بيت المال.^(٢)

أدلة القول الأول القاضي بعدم الرد :

احتج القائلون بعدم الرد بآيات المواريث قال الماوردي
رحمه الله تعالى : أن الله تعالى لما قسم فروض ذوي الأرحام
المسماة في ثلاث آي من كتابه قال (قد أعطى الله كل
ذي حق حقه فلا وصية لوارث).^(٣)

فدل على أن من سمى له فرضاً وهو قدر حقه ؛ وذلك يمنع
من الزيادة عليه^(٤) لأن الله تعالى قال في الأخت ﴿ فَلَهَا

(١) شرح سبط المارديني على الرحبية بحاشية البقري ص ٨٤

(٢) التركات والوصايا ص ٥٦٢ معزواً لمغني اختاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ج ٣ ص ٣٠٦

(٣) سبق تخريجه في مسألة الوصية لوارث

(٤) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٣٠

نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴿١﴾ ومن رد عليها جعل لها الكل ولأنها ذات فرض مسمى فلا يرد عليها كالزوج (١) .

وأجاب القائلون بالرد أن قوله تعالى ﴿ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ لا ينفي أن يكون لها زيادة عليه بسبب آخر كقوله تعالى ﴿ وَالْأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَكَلْدٌ ﴾ لا ينفي أن يكون للأب السدس وما فضل عن البنت بجهة التعصيب وقوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجِكُمْ إِنْ لَمْ يَكُن لَّهُنَّ وَكَلْدٌ ﴾ لم ينف أن يكون للزوج ما فضل إذا كان ابن عم أو مولى وكذلك الأخ من الأم إذا كان ابن عم ، والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كانت معتقة (٢) .

أيضاً قال أصحاب القول الأول إنما يكون الرد باعتبار الفريضة أو العصوبة أو الرحم والرد عليهم لا يجوز .
أما أصحاب الفروض فلأنه وصل إلى كل واحد منهم مقدار ما فرض له .

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

ولأنه لا يرد على زوج ولا زوجة والفريضة لهم ثابتة بالنص.

وأما العسوبة والرحم فلا يرد عليهم باعتبار العسوبة لأنه يقدم الأقرب فالأقرب وفي الرد لا يقدم الأقرب وكذلك الرحم^(١).

كما قالوا أن المواريث لا يمكن إثباتها بالرأي والتوريث بالرد توريث بالرأي فلا يجوز^(٢).

والجواب عليه أن تقدير النصيب لكل واحد من الأقارب تخصيص بالذكر وذلك لا يمنع استحقاق الزيادة ولم يتعرض لها أصلاً لا بالنفي ولا بالإثبات فأثبتنا الفرض بالنصوص الدالة على تعيين نصيب كل واحد منهم والأخذ بطرق الرد ليس بفرض فلا يمتنع ثبوته بدليل آخر كما ثبت ذلك في بعض العصابات حيث يأخذ الفرض بالنص ثم يأخذ الباقي بدليل آخر ولا يعد ذلك زيادة على

(١) الميراث في الشريعة الإسلامية ص ٢٤٢ بتصرف

(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٥١

النص وإنما هو عمل بمقتضى الدليلين ولم نثبته بالرأي بل
بالنص^(١).

أدلة القول الثاني القاضي بالرد

واستدل القائلون بالرد بقوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ
بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾^(٢) وهؤلاء من ذوي
الأرحام وقد ترجحوا بالقرب إلى الميت فيكونون أولى من
بيت المال لأنه لسائر المسلمين وذووا الأرحام أحق من
الأجانب عملاً بالنص^(٣)، ولأن ذوي الأرحام قد اجتمع
فيهم سببان القرابة والإسلام فكانوا أولى من جماعة
المسلمين الذين لهم سبب واحد وهو الإسلام^(٤).

كما استدلووا بقوله تعالى ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ
الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ
وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ﴾^(٥)

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٥٢ معزواً للزيلعي في شرح الكتر ص ٢٤٧ ج ٦

(٢) سورة الأنفال آية ٧٥

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

(٤) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٤ رقم ٢٢٨٩٤

(٥) سورة النساء الآية ٧

و معلوم أن ذوا الأرحام من الأقربين فوجب لهم نصيبهم لا يحجبهم عنه إلا من هو أولى منهم^(١) .
وأجاب القائلون بعدم الرد على آية الأرحام بقولهم إنما عني الله بهذه الآية ذوي الأرحام الذين ذكرهم في كتابه ونسخ بهم المواريث بالهجرة الحلف ونسخت قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِّنْ وَلَايَتِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ﴾^(٢) فالآية عندهم على الخصوص فيمن ذكر الله تعالى من ذوي الأرحام وهم أصحاب الفروض في كتاب الله تعالى.

والعصبات الذين نسخ بهم الميراث بالمعاقدة والحلف والهجرة ولما قال ﷺ (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ولا وصية لوارث) دلّ على أن ذوي الأرحام المذكورين في الكتاب هم الذين ذكر الله ميراثهم في كتابه^(٣) .

(١) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٤٨

(٢) سورة الأنفال الآية ٧٢

(٣) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٤ - ٤٨٥ رقم ٢٢٨٩٧ - ٢٢٨٩٨

كما استدلووا بعموم قوله ﷺ من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فأبى

وفي لفظ من ترك ديناً فأبى ومن ترك مالا فللوارث متفق عليه^(١) وهذا عام في جميع المال^(٢).

واحتجوا بحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه (ولا يرثني إلا ابنة لي) قال ابن حجر رحمه الله استدل به من قال بالرد على ذوي الأرحام بالحصري في قوله (ولا يرثني إلا ابنة لي) وتعقب بأن المراد من ذوي الفروض كما تقدم ومن قال بالرد لا يقول بظاهره لأنهم يعطونها فرضها ثم يردون عليها الباقي وظاهر الحديث أنها ترث الجميع ابتداءً^(٣) فقد ظهر أن سعداً اعتقد أن البنت ترث جميع المال ولم ينكر عليه النبي ﷺ و منعه عن الوصية بما زاد على الثلث مع أنه لا وارث له إلا ابنة واحدة فدل ذلك على صحة القول بالرد

(١) أخرجه البخاري في ٣٩ كتاب الكفالة ٥ باب الدين و مسلم باب من ترك مالا فلورثته اهـ اللؤلؤ

و المرجان في ما أتفق عليه الشيخان جزء ٢ رقم ١٠٤٤ ص ١٦٠

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٥ ص ٤٦٣ - ٤٦٤

إذ لو لم تستحق الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بالنصف^(١).

واحتجوا بحديث واثلة بن الأسقع عن النبي ﷺ قال المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه.

قال الترمذي رحمه الله تعالى هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن حرب على هذا الوجه^(٢) فجعل لها ميراث ولدها المنفي باللعان كله خرج من ذلك ميراث غيرها من ذوي الفروض بالإجماع وبقي الباقي على مقتضى العموم ولأنها من وراثته بالرحم فكانت أحق بالمال من بيت المال كعصباته^(٣).

واستدلوا بحديث بريدة رضي الله عنه قال بين أنا جالس عند رسول الله ﷺ إذ أتته امرأة فقالت إني تصدقت على أمي بجارية وإنها ماتت قال فقال ﷺ وجب أجرك وردها عليك

(١) شرح السراجية في علم الفرائض للجرجاني ص ١٥٤

(٢) تحفة الأحوذى ج ٦ ص ٢٥٠ وقد مضى تحريجه و الكلام عليه في فصل ميراث ولد الملائنة وولد الزنا

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

الميراث الحديث رواه مسلم (١)

فجعل ﷺ الجارية راجعة عليها بحكم الميراث وهذا هو الرد (٢)

قال ابن القيم رحمه الله وهو ظاهر جداً في القول بالرد فتأمله (٣).

واستدلوا بما روي أن سالماً مولى أبي حذيفة قُتل يوم اليمامة وترك أمه فورثها عمر رضي الله عنه ماله كله (٤).

قلت : (وهذا هو الرد بعينه والله تعالى أعلم) .

وقالوا ولأن كل مناسب ورث بعض المال مع غيره جاز أن يرث جميعه إذا انفرد بنفسه كالعصبة.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي باب قضاء الصيام عن الميت ج ٥ ص ٣٠٧٢ رقم ١١٤٩ قال محققه وأخرجه أبو داود (٥٢٠٨) كتاب الزكاة باب من تصدق بصدقة ثم ورثها حديث (١٦٥٦)

(٢) الميراث في الشريعة الإسلامية ص ٢٤٤

(٣) إعلام الموقعين ج ٤ ص ٤١٠

(٤) أخرجه الدارمي ٣٦٨/٢ من طريق أبي إسحاق عن عبيد ابن أبي الجعد عن عبد الله بن شداد بن الهاد وفيه : فبلغ ميراثه مائتي درهم فقال عمر رضي الله عنه احبسوها على أمه حتى تأتي على آخرها وطبقات ابن سعد ٨٨/٣ أ هـ الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٢٩ - ٢٣٠

وقالوا ولأنه لما جاز أن ينقصوا من فروضهم بالعول عند زيادة الفروض على التركة جاز أن يزدادوا بالرد عند عجز الفروض عن التركة .

وأجاب عنه المانعون للرد بقولهم أن الله تعالى لما قسم فروض ذوي الفروض المسماة في ثلاث آي من كتابه قال النبي ﷺ (قد أعطى الله كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) فدل على أن من سمي له فرضاً فهو قدر حقه وذلك يمنع من الزيادة عليه .

ولأن كل من لم يورث مع غيره إلا بالفرض لم يورث مع عدم غيره إلا ذلك الفرض كالزوج و الزوجة لأنه لا يرد عليهما بوافق .

إن إعطاء عمر ابن الخطاب الميراث لأم سالم فلمصلحة رآها من يتولى مصالح بيت المال كما دفع النبي ﷺ ميراث الخزاعي إلى الكبير من خزاعة.

وأما قولهم أنه لما جاز أن ينقصوا بالعول جاز أن يزدادوا بالرد.

فالجواب عنه إن للزيادة جهة تستحقها وهي بيت المال فلم
يجز ردها ولما لم يكن للنقص جهة تمام جاز عولها ألا ترى
أن أهل الدين والوصايا إذا ضاق المال بهم دخل العول
عليهم ولو زاد عنهم لم يجز الرد عليهم^(١).

الترجيح

الراجح هو القول الثاني القاضي بالرد لقوة أدلته ولم يكن
مع مخالفتهم ما يصلح لمعارضتها ومن حيث المعنى فإن
أصحاب الفروض أحق من بيت المال بما بقي بعد الفروض
من مال مورثهم فحرمان أقاربه منه ميل وجنف ومعارضة
لقوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي
كِتَابِ اللَّهِ ﴾^(٢)

ولأن ذوا الأرحام قد اجتمع فيهم سببان هما القرابة
والإسلام فكانوا أولى من جماعة المسلمين الذين لهم سبب
واحد وهو الإسلام وهذا أصل المواريث عند الجميع
صاحب السببين المدلي بالأب والأم أولى من الذي لا يدلي

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٢٩ - ٢٣٠

(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٥١ بتصرف معروفاً بالمعنى لتيسير الكريم الرحمن لابن سعدي ج ٢ ص ١٦

إلا بالأب وحده فكذلك الرحم أولى من بيت المال لأنه
سبب واحد^(١)

قلت : لاسيما وقد رجع إليه متأخروا المالكية بعد المائتين
ومتأخروا الشافعية في نهاية القرن الرابع^(٢)

إذاً فالقول بالرد هو المذهب الراجح الذي ينصره الدليل
والذي ينبغي الأخذ به^(٣) والله أعلم .

قوله رحمه الله تعالى : (وألا يرد على الزوجين إن لم يكن
بينهما رحم لأن الرد إنما يستحق بالرحم ولا رحم تبين
للزوجين من حيث الزوجية)

أورد الإجماع على عدم الرد على الزوجين بعض أهل العلم
ومنهم على سبيل المثال لا الحصر ابن عبد البر رحمه

(١) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٤ رقم ٢٢٨٩٤ - ٢٢٨٩٥

(٢) انظر حاشية السراجية للجرجاني ص ١٧٨ معزواً لحاشية القبيلوي بامش الخلى للمنهاج ٣/٢ ونهاية

الاحتاج للرمم ١٠/٦ وشرح الزرقاني على مختصر الخليل ٢١٣/٨

(٣) أحكام المواريث ص ١٧٦

الله تعالى في الاستذكار^(١) والماوردي في الحاوي الكبير^(٢)
والخبري في التلخيص^(٣) وابن قدامة في المغني^(٤) وصاحب
البحر الزخار^(٥) وابن الهائم نقله عنه الشنشوري^(٦) وسبط
المارديني في شرحه على الكفاية وشرح كشف الغوامض ،
وعلي بن الجمال الأنصاري في شرح فرائض المنهاج^(٧)
والقرافي في الذخيرة^(٨) رحمهم الله تعالى.

ونسب بعضهم القول بالرد على الزوجين لعثمان بن

عفان رضي الله عنه ومنهم السيد الجرجاني في شرح السراجية^(٩)
وصاحب أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية^(١٠)

(١) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٦ رقم ٢٢٩٠٧

(٢) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٣٠

(٣) التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٧٤

(٤) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

(٥) البحر الزخار ج ٦ ص ٣٥٠

(٦) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢ ص ١٠٥

(٧) العذب الفانض شرح عمدة الفارض جزء ٢ ص ٤

(٨) الذخيرة ج ١٣ ص ٥٤

(٩) شرح السراجية للجرجاني ص ١٥٣

(١٠) أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية ص ١٧٧

وصاحب كتاب الميراث العادل في الإسلام^(١) وصاحب
 الرائد في علم الفرائض^(٢)
 وصاحب علم الفرائض والموارث^(٣) وصاحب الميراث في
 الشريعة الإسلامية^(٤) وصاحب أحكام الموارث في الشريعة
 الإسلامية^(٥) وصاحب الدر المختار^(٦) وصاحب الفقه
 الإسلامي وأدلته^(٧) وصاحب الذخيرة^(٨) وغيرهم.
 أما ما روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه يرد على الزوج
 فالجواب عنه كما يلي :

١ - لم ينقل عن أحد من أهل أمهات الكتب المعتمدة
 فيما أعلم أنه أورد قولاً عن أمير المؤمنين عثمان بن
 عفان رضي الله عنه أنه رد على زوجة وهذا ما جزم به صاحب

(١) الميراث العادل في الإسلام ص ١٩٩

(٢) الرائد في علم الفرائض للشلبي ص ١١٨

(٣) علم الفرائض و الموارث مدخل تحليلي ص ٩١

(٤) الميراث في الشريعة الإسلامية ص

(٥) أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية على المذاهب الأربعة ص ١٧٢

(٦) حاشية السراجية معزواً للدر المختار ٥٠٢/٥

(٧) الفقه الإسلامي وأدلته ج ٨ ص ٣٥٩

(٨) الذخيرة ج ١٣ ص ٥٤

الاختيار بقوله وأما الزوجة فلم ينقل عن أحد الرد
عليها (١) .

٢- وأما ما روي عنه أنه رد على زوج فقال ابن عبد
البر رحمه الله تعالى فيه : لا يصح ولعل ذلك الزوج أن
يكون عصبه (٢) .

وقال ابن قدامة رحمه الله تعالى لعله كان عصبه أو ذا رحم
فأعطاه لذلك أو أعطاه من مال بيت المال لا على سبيل
الميراث (٣) .

وقال أبو الخطاب الكلوزاني رحمه الله تعالى وقد تأول عليه
أنه كان ابن عم أو رده لمصلحة أو صدقة (٤)
وقال أبو حكيم الخبزي رحمه الله تعالى لعله كان عصبه ولم
يُعلم الراوي فلا يكون خلافاً للإجماع (٥) .

(١) حاشية السراجية ص ١٥١

(٢) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٦ رقم ٢٢٩٠٧

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

(٤) التهذيب في الفرائض و الوصايا ص ١٢٧ وفيه خطأ مطبعي حيث قال إنه كان ابن عمر والصحيح ابن

عم والله أعلم

(٥) التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٧٤

قلت : و لعله يكفيك كلام الخبري رحمه الله تعالى إنه لا يُعلم الراوي .

وقال الخولي محقق كتاب التهذيب في الفرائض لم أقف عليه مسنداً^(١) .

قلت : وإن كان قد نقل تصحيحه الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى بقوله (فنسبة الرد على الزوجين إلى عثمان رضي الله عنه وهم من الراوي لأن الذي صح عنه إنما هو الرد على الزوج فقط وهو يحتمل ما ذكرنا)^(٢) .

إذا علم هذا فإني أقول : أن القول أن عثمان بن عفان رضي الله عنه رد على زوجة وهم ؛ فإنه لم يرو عن عثمان رضي الله عنه أنه رد على زوجة وإنما روي عنه أنه رد على زوج فقط إن صح وقد علم ما أوردنا فيه أن بعضهم قال لا يصح والبعض الآخر قال لا يعلم الراوي والبعض قال أنه لم يقف عليه مسنداً .

(١) حاشية التهذيب في الفرائض و الرصايا ص ١٧٤

(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٥٣ معزواً لحاشية خلاصة الفرائض للبتي ص ٥٩ و قال انظر حاشية ابن عابدين ص ٥٠٢ ج

وقد أورد الخبيري رحمه الله تعالى أن جابر بن زيد رحمه الله تعالى قال بما روي عن عثمان رضي الله عنه (١) .

وقال الناظري رحمه الله تعالى في جوهرة الفرائض : قال عثمان وجابر بن زيد يرد عليهما أي على الزوجين وذكر في ترجمة عثمان أنه عثمان بن سعيد البتي وقال : وقيل عثمان غير البتي (٢) .

ونسب بعضهم القول بالرد على الزوجين لشيخ الإسلام

ابن تيمية بقوله : المذهب الثاني أنه يرد على جميع أصحاب الفروض حتى الزوجين وهذا مذهب جماعة من العلماء كابن تيمية (٣) .

قلت : في نسبة الرد على الزوجين لابن تيمية رحمه الله تعالى نظر .

وقد استنظر الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى ما وقع في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية صفحة ثمانية [٨]

(١) التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٧٤ بتصرف

(٢) جوهرة الفرائض الكاشف لمعاني مفتاح الفرائض ص ٢٦١

(٣) فرائض الاحم ص ١٢٦

مجموعة رقم واحد [١] و في مختصر الفتاوى صفحة أربعمائة وعشرون [٤٢٠] وفي الاختيارات صفحة مائة وسبعة وتسعون [١٩٧] في امرأة خلفت زوجاً وأماً وبنثاً أنها تنقسم على أحد عشر [١١] للبت ستة [٦] أسهم وللزوج ثلاثة [٣] أسهم وللأم سهمان [٢] وهذا على قول من يقول بالرد كأبي حنيفة وأحمد انتهى فإن ظاهر هذه القسمة أنه يرد على الزوج وفي ذلك نظر من وجوه ثلاثة .

الأول : أن الشيخ صرح بأنها مبنية على من يقول بالرد وقد علم أن القائلين بالرد لا يرون الرد على الزوجين فقسمة المسألة المذكورة عندهم من ستة عشر [١٦] للزوج أربعة [٤] وللبت تسعة [٩] وللأم ثلاثة [٣] .

الثاني : أن الأصحاب لم ينقلوا عن الشيخ أنه يرى الرد على الزوجين مع اعتنائهم بآرائه واعتبارهم لها بل أن صاحب مختصر الفتاوى قال عن المسألة المذكورة إن فيها نظر .

الثالث : إن الشيخ نفسه ذكر في موضع آخر مسألتي رد فيهما أحد الزوجين ولم يرد عليهما ففي صفحة خمسين [٥٠] من المجموعة رقم واحد [١] من الفتاوى في رجل مات وترك زوجة وأختاً لأبوين وثلاث بنات أخ لأبويه قال الشيخ : للزوجة الربع وللأخت النصف ولا شيء لبنات الأخ والربع الثاني إن كان هناك عصة فهو للعصة وإلا فهو مردود على الأخت على أحد قولي العلماء وعلى الآخر فهو لبيت المال.

وقال في صفحة اثنين وخمسين [٥٢] من المجموعة المذكورة في امرأة خلفت زوجاً وابن أختٍ أن للزوج النصف ، أما ابن الأخت ففي أحد الأقوال له الباقي ؛ وهو أبو حنيفة وأصحابه وأحمد في المشهور عنه. وفي القول الثاني لبيت المال وهو قول كثير من أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى.

قال وأصل المسألة تنازع العلماء في ذوي الأرحام الذين لا فرض لهم ولا تعصيب ثم أردف الشيخ العثيمين رحمه

الله تعالى قائلاً : فأنت ترى أن الشيخ رحمه الله لم يرد على الزوجين في هاتين المسألتين ولو كان يراه لرد عليهما لاستحقاقهما الرد في مثل هذه الحال لو كان من أهله .
والظاهر أن المسألة الأولى التي ظاهرها الرد على الزوج سهو أو سبقة قلم و الله تعالى أعلم ^(١) .

قلت : ومما يؤيد هذا ؛ قول ابن اللحام ^(٢) رحمه الله تعالى في الاختيارات بقوله : (قلت أبو حنيفة : لا يقول بالرد على الزوجين فللزوج عنده الربع والثلاثة أرباع الباقية تقسم أرباعاً ثلاثة أرباعها للبنات وربعها للأم وتصح هذه

(١) تسهيل الفرائض ص ٦٩ - ٧٠

(٢) ابن اللحام هو : علي بن محمد بن علي بن عباس بن فتيان العلاء الجلي ثم الدمشقي الحنبلي يعرف بابن اللحام و هي حرفة أبيه ولد بعد ٧٥٠هـ ببعلبك و نشأ في كفالة خاله لكون أبيه مات وهو رضيع فعلمه خاله صنعة الكتابة ثم حيب إليه الطلب فطلب بنفسه وتفقه على الشمس بن اليونينة ثم انتقل إلى دمشق و تتلمذ على ابن رجب وغيره ودرس وأفتى ووعظ بالجامع الأموي في حلقة ابن رجب بعده و صار شيخ الحنابلة بالشام مع ابن مفلح و قدم القاهرة فسكنها وولي تدريس المنصورية ثم نزل عنها وعين للقضاء بعد موت الموفق ابن نصر الله فامتنع فيما قيل مات يوم عيد الأضحى سنة ٨٠٣هـ - ١هـ بتصرف مقدمة الاختيارات الفقهية ص ٩ - ١١ معزواً إلى الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للحافظ شمس الدين السخاوي

المسألة عندهم من ستة عشر [١٦] للزوج أربعة [٤] وللبنت تسعة [٩] وللأم ثلاثة [٣] والله تعالى أعلم (١)

قلت : الرد على الزوجين هو رأي لبعض متأخري الحنفية حيث قال في الدر المختار (٥٠٢/٥) قلت وفي الأشباه أنه يرد عليهما — يعني الزوجين — في زماننا لفساد بيت المال وقال ابن عابدين معقباً عليه في حاشيته رد المختار قال في القنية وبه يفتى بالرد على الزوجين في زماننا لفساد بيت المال .

وفي الزيلعي عن النهاية ما فضل عن فرض الزوجين يرد عليه .

وقال في المستصفي والفتوى اليوم بالرد على الزوجين وهو قول المتأخرين من علمائنا .

وقال الحدادي الفتوى اليوم بالرد على الزوجين .

وقال الشارح في الدر المنتقى من كتاب الولاء قلت : ولكن بلغني أنهم لا يفتون بذلك فتنبه .

(١) الاختيارات الفقهية ص ١٦٧

وقال ابن عابدين معقبا عليه : أقول أيضاً في زماننا من أفتى بشيء من ذلك ولعل لمخالفته للمتون فليتأمل لكن لا يخفى أن المتون موضوعة لنقل ما هو المذهب وهذه المسألة مما أفتى به المتأخرون على خلاف أصل المذهب للعلة المذكورة إلى أن قال : والحاصل أن كلام المتون إنما هو عند انتظام بيت المال وكلام الشروح عند عدم انتظامه فلا معارضة بينهما فمن أمكنه الإفتاء بذلك في زماننا فليفت به ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وذكر الشهيد في فرائضه أن الفاضل عن سهام الزج والزوجة لا يوضع في بيت المال بل يدفع إليهما لأنهما أقرب إلى الميت من جهة السبب فكان الدفع إليهم أولى من غيرهما .

وفي معارج الدراية شرح الهداية يدفع ما فضل عن فرض أحد الزوجين إليه بالرد^(١) .

(١) حاشية السراجية ص ١٥١ - ١٥٢ بتصرف وانظر التركات والوصايا ص ٥٦٧

وممن قال بالرد على الزوجين في هذا العصر الشيخ عبد الرحمن بن سعدي حيث قال والصحيح أنه يرد على الزوجين كغيرهما من أهل الفروض لعدم الدليل البين على أن الرد مخصوص بغير الزوجين.

وأما قوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ فإنه كما يدل على أنهم الوارثون بالفرض دون الزوجين فلا يدل على أنهم المخصوصون بالرد.

ويدل على ذلك أن العول الذي هو ضد الرد يتناول جميع أهل الفروض الزوجين وغيرهم وحالة الرد نظير حالة العول^(١).

قلت: ومال إليه الشيخ محمد بن صلح العثيمين رحمه الله تعالى بقوله ويمكن أن يقال في مسألة الرد على الزوجين لأن ذلك أولى من صرفه إلى بيت المال الذي يكون لعموم المسلمين فإن بين الزوجين من الاتصال الخاص ما ليس

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٥٢ - ٢٥٣ بتصرف معزواً إلى المختارات الجلية من المسائل الفقهيية ص ٦٣ وقال انظر تفسير تيسير الكرمي الرحمن ص ١٦ ج ٢ و الفتاوى السعدية ص ٤٨١ - ٤٨٢

لعموم المسلمين فيكونان أحق بما بقي بعد فرضهما من بيت المال.

ويحتمل أن يحمل على هذا ما روي عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه (١).

وهذا هو اختيار شيخنا حفظه الله تعالى مستدلاً على حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها أن مولى النبي صلوات الله عليه خر من عذق نخلة فمات فأتى به النبي صلوات الله عليه فقال هل له من نسب أو رحم قالوا لا : قال أعطوا ميراثه أهل قريته (٢) مقدماً عليهم ذوي الأرحام إذا لم يكونا منهم .

قلت : بعد أمعان النظر فيما روي عن الخليفة الثالث الراشد عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ، وما ذكر عن ابن تيمية ، وما نقل عن التابعي العلامة الجليل جابر بن زيد ، وما نقلته عن بعض متأخري الحنفية ، وما أورده من نقل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى والشيخ محمد بن صالح العثيمين عن شيخه السعدي — رحمهما الله تعالى

(١) انظر تسهيل الفرائض ص ٧٠

(٢) سيأتي تخرجه إن شاء الله تعالى في باب ميراث ذوي الأرحام

— وتصحيحه للرد على الزوجين كغيرهما ، وميول الشيخ العثيمين ، والشيخ الفوزان إلى الرد على الزوجين كغيرهما من الورثة ، واختيار شيخنا للرد على الزوجين تَرْجَح عندي الرد على الزوجين كغيرهما من أصحاب الفروض ما فضل عن الفرائض إذا عدم العاصب بنسب أو بسبب وقياساً على توريث ذوي الأرحام الذين قالوا فيهم (قد اجتمع فيهم سببان القرابة والإسلام فكانوا أولى من جماعة المسلمين الذين لهم سبب واحد وهو الإسلام).

فكذلك اجتمع في الزوجين سببان الزوجية والإسلام فكانوا أولى من جماعة المسلمين الذين لهم سبب واحد ومعلوم أن أصل المواريث عند الجميع صاحب السببين أولى من صاحب السبب الواحد فأشبهه تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب أعني أنه من اجتمع له سببان أولى من له سبب واحد ، ولأن العول يشملهم وهو إدخال النقص عليهم مع أصحاب الفروض فكذلك يلزم أن تشملهم الزيادة في الرد مع أصحاب الفروض كما تشملهم النقص معهم ، ولعل ما

ورد عن الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه في الزوج يُحتمل أنه رد على الزوج كما احتُمِلَ أنه عصابة أو من أرحام الزوجة أو صدقة من بيت مال المسلمين.

كذلك يُحتمل ما ورد عن شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله تعالى في المسألة التي ردّ فيها على زوج كبقية أصحاب الفروض أنه يرى الرد على الزوج كما احتُمِلَ أنه من قبيل السهو أو سبقة قلم ، فالزوجان أولى من بيت مال المسلمين فيرد على من وجد منهم ما فضل عن فرضه فلو هلكت زوجة عن زوج فقط فالمال له فرضاً ورداً ولا يصرف ما فضل عن فرض الزوج في هذه الحالة لبيت المال ، وكذلك لو كان الهالك هو الزوج ، إلا أنه يقدم ذوا الأرحام على الرد على الزوجين إذا لم يكن الزوجين منهم لقوة قرابة النسب على قرابة السبب لأن الرابط الذي بين الزوجين بعد الإسلام هو بسبب عقد الزوجية الصحيح فقط أما ذوا الأرحام فهو بعد الإسلام رابطته النسب والرحم والنسب مقدم على السبب ؛ فإذا وجد مع أحد

الزوجين أحد من أصحاب الفروض فيرد عليهم جميعاً ما فضل عن فروضهم على قدرها بما فيهم من وجد من الزوجين ، أما إذا وجد مع أحد الزوجين أحد من ذوي الأرحام فيأخذ الزوج أو الزوجة فرضه والباقي لذوي الرحم ولا يرد على أحد الزوجين بالزوجية في هذه الحالة إلا إذا كان من ذوي الأرحام على ما يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى في باب ميراث ذوي الأرحام ، والله تعالى أعلم وأحكم ، فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمني والشيطان والله ورسوله بريئان من ذلك.

شروط الرد

إذا علم هذا فيشترط للرد ثلاثة شروط وهي على ما

يلي:

- ١- أن يبقى بعد الفروض بقية .
- ٢- أن يكون أصحاب الفروض غير الزوجين على المختار^(١) ، وعلى مقتضى ما ذكرت من اختيار لا

(١) انظر التحقيقات المرضية ص ٢٤٩

يستثنى الزوجين فلا يُحتاج إلى ذكر هذا الشرط مطلقاً.

٣- أن لا يوجد عصابة .

قوله رحمه الله تعالى: (إن لم يكن بينهما رحم لأن الرد إنما يستحق بالرحم ولا رحم تبين للزوجين من حيث الزوجية) يعني إذا لم يكن الزوج من ذوي أرحام زوجته كأن يكون مثلاً ابن خالها أو ابن خالتها أو ابن عمته ونحو ذلك فإذا لم يكن كذلك فليس من أهل الرد. وكذلك الزوجة إذا لم تكن من ذوي أرحام الزوج كذلك كأن تكون مثلاً بنت خاله أو بنت خالته أو بنت عمه أو بنت عمته ونحو ذلك.

فمثال الأول لو هلكت زوجة عن زوجها والذي هو ابن خالها فإن المال له كله نصفه بالزوجية والنصف الآخر بالرحم.

ومثال الثاني لو هلك زوج عن زوجته والتي هي بنت خالته فإن المال لها كله رבעه بالزوجية والثلاثة الأرباع الأخرى بالرحم.

قوله رحمه الله تعالى: (ويرد على من عداهما) أي يرد ما فضل عن الفروض على أصحاب الفروض بقدها عدا الزوجين فلا يرد على من وجد منهما لأنه لا رحم لهما بالزوجية ، **قلت** وعلى ما ذكرت من اختيار الرد على الزوجين كغيرهما من أصحاب الفروض فلا يستثنى الزوجين من أصحاب الرد والله تعالى أعلم وأحكم.

أصناف المردود عليهم

الأصناف المستحقة لرد ما فضل عن فروضهم عليهم على ما ذكر المؤلف رحمه الله تعالى سبعة وهم على ما يلي :

١- الأم - ٢- الجدات الصحيحات - ٣- البنات

٤ - بنات الابن - ٥- الأخوات الشقيقات

٦- الأخوات لأب - ٧- و لد الأم ذكورهم وإنائهم

وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان لا يرد على بنات الابن مع البنت ولا على الأخوات لأب مع الأخت الشقيقة ولا على ولد الأم مع الأم ولا على جدة مع كل ذي فرض من النسب .

وروي عن علي وابن عباس رضي الله عنهما في الجدة خاصة كقول ابن مسعود رضي الله عنه و الصحيح عنهما الرد عليها كغيرها^(١) وروى ابن منصور عن الإمام أحمد رحمهم الله أنه لا يرد على ولد الأم مع الأم ولا جدة مع ذي سهم والذي ذكره الخرقى رحمه الله أظهر في المذهب وأصح و هو قول عامة أهل الرد

قلت : قول الخرقى رحمه الله تعالى المشار إليه هو قوله : (ويرد على كل أهل الفرائض على قدر ميراثهم إلا الزوج والزوجة)^(١) .

(١) انظر التهذيب في علم الفرائض و الوصايا ص ١٢٧

(١) انظر المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٧

وأما على مقتضى ما ترجح عندي فهم ثمانية أصناف ؛
السبعة المذكورين والصنف الثامن الزوجان والله تعالى أعلم
وأحكم.

وما الأب والجد فإنه من وجد منهما أخذ الباقي أو
الفرض والباقي وليس بالرد وكذلك بقية العصابة إنما
يأخذونه بالتعصيب وليس بالرد والله تعالى أعلم وأحكم.

قوله رحمه الله تعالى: (وكيفته إذا لم يكن في ذوي
الفروض زوج ولا زوجة ، وكان من يرد عليه شخصاً
واحداً فإن جميع المال [له] فرضاً ورداً) الضمير في قوله
(وكيفته) عائد على الرد أي وكيفية طريقة عمل مسائل
الرد ، ومن هنا تنقسم مسائل الرد على ما أورده المؤلف
رحمه الله تعالى وغيره إلى قسمين رئيسين وهما:

القسم الأول: أن لا يكون مع من يرد عليه أحد الزوجين
وهو ما أشار إليه المؤلف رحمه الله تعالى **بقوله:** (إذا لم
يكن في ذوي الفروض زوج ولا زوجة) .

القسم الثاني : أن يكون مع من يرد عليه أحد الزوجين عكس الأول .

طريقة العمل في حل مسائل القسم الأول

لا يخلو هذا القسم من إحدى حالات ثلاث وهي :

الحالة الأولى : أن يكون من يرد عليه شخصاً واحداً منفرداً وهو ما أشار إليه المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (وكان من يرد عليه شخصاً واحداً).

الحالة الثانية : أن يكون من يرد عليه صنفاً واحداً متعدد الرؤوس وهو ما أشار إليه المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : ((وإن كان صنفاً واحداً وهم عدد فمسألة الرد من عدد رؤوسهم)).

الحالة الثالثة : أن يكون من يرد عليه أكثر من صنف وهو ما ذكر المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (وإن كانوا صنفين أو ثلاثة فمسألة الرد من عدد فروضهم) .

فأما طريقة العمل في الحالة الأولى وهي : كون من يرد عليه شخصاً واحداً منفرداً فليس هناك كبير عمل يذكر

وإنما المال له فرضاً ورداً كما أشار إليه المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (وكيفته إذا لم يكن في ذوي الفروض زوج ولا زوجة ، وكان من يرد عليه شخصاً واحداً فإن جميع المال [له] فرضاً ورداً) ومثال ذلك لو هلك هالك عن بنت أو بنت ابن أو أم أو ولد أم أو جدة فإن المال لمن وجد منهم منفرداً فرضاً ورداً ولا عمل هناك يذكر ، وكذلك على ما ترجح عندي وهو الرد على الزوجين كغيرهم من أصحاب الفروض فلا يستثنى الزوج ولا الزوجة ؛ فلو انفرد الزوج أو الزوجة فالمال له فرضاً ورداً على ما ذكرت من ترجيح والله أعلم.

طريقة العمل في الحالة الثانية : وهي كون من يرد عليه صنفاً واحداً متعدد الرؤوس وهو ما أشار إليه المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (وإن كان صنفاً واحداً وهم عدد فمسألة الرد من عدد رؤوسهم) ، لو كان صنفاً واحداً متعدد

١٠		الرؤوس ففي هذه الحالة نجعل لهم مسألة
١	بنت	من عدد رؤوسهم كأنهم عصبة فرضاً ورداً
١	بنت	ومثال ذلك لو هلك هالك عن ثمان [٨]
١	بنت	بنات أو بنات ابن أو جدات أو أخوات
١	بنت	من جهة واحدة فإن أصل مسألتهن من
١	بنت	عدد رؤوسهن ثمانية [٨] لكل واحدة
١	بنت	واحد [١] فرضاً ورداً وهذه صورتها :
١	بنت	
١	بنت	

طريقة العمل في الحالة الثالثة :

وهي كون من يرد عليهم أكثر من صنف وفي هذه الحالة لا يتجاوز المردود عليهم ثلاثة أصناف كما أشار إليه المؤلف رحمه الله تعالى بقوله (وإن كانوا صنفين أو ثلاثة) لأنهم لو جاوزوا الثلاثة لم يكن في المسألة رد بل ستكون المسألة عادلة أو عائلة وعلى كلٍ فطريقة العمل في هذا الحالة حسب الخطوات التالية :

١- نأصل المسألة كما سبق في باب التأصيل دون النظر إلى أن فيها رداً أم لا ولا تكون إلا من أصل ستة [٦].

٢- نجمع سهام الورثة من المسألة وما بلغت من عدد فهو أصل لمسألة الرد فإن انقسمت سهام كل صنف عليهم صحت المسألة من أصلها وإن وجد انكسار صححناه كما أشار إليه المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (فإن انقسمت الأنصباء على أهلها وإلا فصحح) ولا يتجاوز الانكسار فريقين في هذا الحالة للاستقراء ولا يختلف تصحيح الانكسار هنا عن ما مضى في بابه إلا ضرب جزء السهم في أصل مسألة الرد لا في أصل الستة [٦] وباقي العمل معلوم من باب تصحيح الانكسار وقد سبق.

ومثال الانقسام لو هلك هالك عن جدة وأخ وأخت لأم فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] للجدة السدس واحد [١] وللأخ والأخت لأم الثلث اثنان لكل واحد منهما واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] ترد عليهم على قدر فروضهم ، وجمع

أنصبتهم بلغت ثلاثة [$3=2+1$] فهي أصل مسألة الرد لكل

واحد من الجدة والأخ والأخت لأم

واحد [١] فرضاً ورداً وتعود بالرد

إلى أصل ثلاثة [٣] و بهذا صحت

المسألة من أصلها ثلاثة [٣] وهذه

صورتها :

٣	٦	
١	١	جدة
١	١	أخ لأم
١	١	أخت لأم

ومثال الانكسار على فريق واحد : لو كان الإخوة في

المثال السابق ثلاثة [٣] فإن سهامهم اثنان [٢] وهي

منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ثلاثة [٣] فهي جزء

٩	٣	٦	
٣	١	١	جدة
٢			أخ لأم
٢	٢	٢	أخ لأم
٢			أخ لأم

السهم نضربها في أصل مسألة الرد ثلاثة

[٣] ينتج تسعة [$9=3 \times 3$] ومنها

تصح للجدة ثلاثة [$3=3 \times 1$]

وللإخوة ستة [$6=3 \times 2$] لكل أخ

اثنان [$2=3 \div 6$] وهذه صورتها:

ومثال الانكسار على فريقين مع موافقة الرؤوس للسهم

لو كان في المثال السابق أربعة [٤] إخوة لأم لكان بين

رؤوسهم أربعة [٤] وسهامهم اثنين [٢] موافقة بالنصف

٦	٣	٦		وهي جز السهم نضربها في أصل
٢	١	١	جدة	مسائلة الرد ثلاثة [٣] ينتج ستة
١			أخ لأم	[٦ = ٣ × ٢] ومنها تصح للإخوة
١			أخ لأم	لأم أربعة [٤ = ٢ × ٢] لكل أخ
١	٢	٢	أخ لأم	واحد [١ = ٤ ÷ ٤] وللجدة اثنان]
١			أخ لأم	[٢ = ٢ × ١] وهذه صورتها :

وأما الانكسار على فريقين وهو نهاية الانكسار في هذه

الحالة للاستقراء :

فمثاله لو هلك هالك عن جدتين وثلاث شقيقات فإن

أصل مسألتهن من ستة [٦] للجدتين السدس واحد [١]

منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢].

وللأخوات الشقيقات الثلثان أربعة [٢] كذلك منكسرة

عليهن ومباين لرؤوسهن ثلاثة [٣].

والباقي واحد [١] يرد على الجدتين والشقيقات على حسب فروضهن ويجمع أنصباهن بلغت خمسة [٥=٤+١] وهي أصل مسألة الرد فتعود المسألة بالرد إلى أصل خمسة [٥] للجدتين واحد [١] فرضاً ورداً وللشقيقات أربعة [٤] فرضاً ورداً.

وبالنظر بين رؤوس الفريقين نجدها اثنين [٢] وثلاثة [٣] وهي متباينة وحاصل ضربها في بعضها ينتج ستة [٣×٢=٦] وهي جزء السهم نضربها في أصل مسألة الرد خمسة

٣٠	٥	٦	[٥] ينتج ثلاثون [٣٠=٦×٥] ومنها
٣			تصح للجدتين ستة ٦=٦×١ جدة
٣	١	١	[لكل واحدة ثلاثة [٣] جدة
٨			وللشقيقات أربعة وعشرون
٨	٤	٤	[٢٤ = ٦×٤] لكل واحدة
٨			ثمانية [٨] وهذه صورتها:

ومثال مباينة فريق لسهامه وموافقة الآخر مع مباينة

٣٠	٥	٦	الرؤوس فيما بينها لو كان
٣			الشقيقات في المثال السابق
٣	١	١	ستاً لصحت مسألتهن من ما
٤			صحت منه السابقة للجدات
٤			ستة [٦] لكل واحدة ثلاثة
٤			[٣] وللشقيقات أربعة
٤	٤	٤	وعشرون [٢٤] لكل واحدة
٤			أربعة [٤] وهذه صورتها :
٤			أخت شقية

وبقية الأمثلة قد سبقت في باب تصحيح الانكسار

قوله رحمه الله تعالى : (فجملة أصول مسائل الرد إذا لم

يكن فيها أحد الزوجين أربعة أصوله)

تنقسم أصول مسائل الرد على مقتضى ما ذكره المؤلف

رحمه الله تعالى إلى قسمين وهما :

القسم الأول : أن لا يكن مع من يرد عليه أحد الزوجين .

القسم الثاني : أن يكون مع من يرد عليه أحد الزوجين .
فأما القسم الأول فأصول مسأله كما قال المؤلف رحمه الله تعالى : (أربعة أصول) وهي :

١- أصل اثنين [٢] - ٢- أصل ثلاثة [٣]
٣- أصل أربعة [٤] - ٤- وأصل خمسة [٥]
ولا تزيد على هذا لأنها لو زادت سدساً لكمل المال ولم يكن هناك رد.

قوله رحمه الله تعالى : (وهي اثنان كجدة وأخ لأم)
هذا مثال لأصل اثنين [٢] فأصل المسألة من ستة [٦] مخرج
فرض السدس لكل من الجدة والأخ

٢	٦	
١	١	حده
١	١	أخ لأم

لأم السدس واحد [١] وجمع سهامهما
نتج أصل مسألة الرد اثنان [٢] لكل منهما
واحد [١] فرضاً ورداً وهذه صورتها:

قوله رحمه الله تعالى: (وثلاثة كأم وولديها) أي والثاني من أصول الرد أصل ثلاثة [٣] ، ومثاله لو هلك هالك عن أم وأخوين لأم فإن أصل مسألتها من ستة [٦] لمداخلة مخرج السدس والثالث للأم السدس واحد [١].

وللأخوين لأم الثالث اثنان [٢] لكل واحد منهما واحد [١] وجمع سهامهم نتج

٣	٦		ثلاثة [٣=٢+١] وهي أصل مسألة الرد
١	١	أم	للأم واحد [١] فرضاً ورداً وللأخوين لأم
١	١	أخ لأم	اثنان [٢] كذلك فرضاً ورداً لكل واحد
١	١	أخ لأم	منهما واحد [١] وهذه صورتها:

قوله رحمه الله تعالى: (وأربعة ك بنت وأم) أي والأصل الثالث من أصول الرد أصل أربعة [٤] ومثاله لو هلك هالك عن بنت وأم فإن أصل مسألتها من ستة [٦] لمداخلة مخرج السدس والنصف للبنت النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١] وجمع

٤	٦		سهامهما نتج أربعة [٤=٣+١] وهي أصل
٣	٣	بنت	مسألة الرد للبنت ثلاثة [٣] فرضاً ورداً وللأم
١	١	أم	واحد [١] كذلك فرضاً ورداً وهذه صورتها :

قوله رحمه الله تعالى: (وأخت شقيقة وأخت لأب)

وهذا مثال آخر للأصل الثالث من أصول الرد وهو أصل أربعة [٤] لو هلك هالك عن أخت شقيقة وأخت لأب فإن أصل مسألتها من ستة [٦] لمداخلة مخرج السدس والنصف للأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣] وللأخت لأب السدس واحد [١] تكملة الثلثين وجمع سهامهما نتج أربعة [٤=٣+١] وهي أصل مسألة الرد

٤	٦		للأخت الشقيقة ثلاثة [٣] فرضاً
٣	٣	أخت شقيقة	ورداً وللأخت لأب واحد [١]
١	١	أخت لأب	كذلك فرضاً ورداً وهذه صورتها :

قوله رحمه الله تعالى: (وكبنت وبنت وابن) وهذا مثال

ثالث لأصل أربعة [٤] لو هلك هالك عن بنت وبنت ابن فإن أصل مسألتها من ستة [٦] للبنت النصف ثلاثة [٣].

ولبت الابن السدس واحد [١] تكملة الثلثين وجمع
سهامهما نتج أربعة [٤=٣+١]

٤	٦		وهي أصل مسألة الرد للبت ثلاثة [٣]
٣	٣	بنت	فرضاً ورداً ولبت الابن واحد [١]
١	١	بنت ابن	كذلك فرضاً ورداً [١] وهذه صورتها :

قوله رحمه الله تعالى: (وخمسة كأم وشقيقة) أي الأصل
الرابع من أصول الرد هو أصل خمسة [٥] ومثل له المؤلف
رحمه الله تعالى بأمثلة منها قوله : (أم وشقيقة) وأصل
مسألتها من ستة [٦] للأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣]
وللأم الثلث اثنان [٢] وجمع سهامهما

٥	٦		نتج خمسة [٥=٣+٢] وهي أصل
٣	٣	أخت شقيقة	مسألة الرد للشقيقة ثلاثة [٣] وللأم
٢	٢	أم	اثنان [٢] فرضاً ورداً وهذه صورتها

قوله رحمه الله تعالى: (أو شقيقتين) أي ومثال ثاني
لأصل خمسة [٥] كأم وأختين شقيقتين وأصل مسألتها من
ستة [٦] للأم السدس واحد [١].

وللشقيقتين الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢]
 وجمع سهامهن نتج خمسة [٥=٤+١]

٥	٦	
١	١	أم
٢	٢	أخت شقيقة
٢	٢	أخت شقيقة

وهي أصل مسألة الرد للأم واحد
 [١] فرضاً ورداً وللشقيقتين أربعة أم
 [٤] كذلك فرضاً ورداً لكل واحدة
 اثنان [٢] وهذه صورتها

قوله رحمه الله تعالى: (أو أخت شقيقة وأخت لأب)

أي ومثال ثالث لأصل خمسة [٥] كأم وأخت شقيقة وأخت
 لأب وأصل مسألتهن من ستة [٦] للأم السدس واحد [١]
 وللشقيقة النصف ثلاثة [٣] وللأخت لأب السدس واحد
 [١] تكملة الثلثين وجمع سهامهن نتج خمسة [٥=٣+١+١]

٥	٦	
١	١	أم
٣	٣	أخت شقيقة
١	١	أخت لأب

وهي أصل مسألة الرد لكل من الأم
 والأخت لأب واحد [١] فرضاً
 ورداً وللشقيقة ثلاثة [٣] كذلك
 فرضاً ورداً وهذه صورتها:

قوله رحمه الله تعالى: (وكلها مأخوذة من أصل ستة)
وهذه الأصول الأربعة مقتطعة من الأصل ستة [٦] لا من
غيره من الأصول لأن الفروض كلها التي يُرد على
أصحابها موجودة فيه إلا الربع والثلث وهما فرضا الزوجية
والزوجين ليسا من أهل الرد ، ولأن أصل الاثنين [٢]
وأصل الثلاثة [٣] لا يجتمع فيهما أكثر من صنفين
والفرض الواقع في أصل الاثنين [٢] نصف ونصف وفي
أصل الثلاثة [٣] ثلثان وثلث وهما مستغرقان.
وأما أصل الأربعة [٤] وأصل الثمانية [٨] وأصل الاثني
عشر [١٢] وأصل الأربعة وعشرين [٢٤] فإنه لا بد
فيها من أحد الزوجين وفرض المسألة خلافه.
وأما أصل ثمانية عشر [١٨] وأصل ستة وثلاثين [٣٦]
فإنه لا بد فيهما من وجود عاصب ومن شروط الرد عدم
وجود العاصب ^(١).

(١) انظر العذب الفاضل شرح عمدة الفارض جزء ١ ص ٤ - ٥ بتصرف

أما على مقتضى ما ترجح لي من أن الزوجين يرد عليهم كما يرد على غيرهم من أصحاب الفروض فأن أصول مسائل الرد ستستخرج من أصل أربعة [٤] وستة [٦] وثمانية [٨] واثنى عشر [١٢] وأربعة وعشرين [٢٤] وستزيد أصول مسائل الرد عما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى في هذه الحالة على ما ستراه في القسم الثاني.

القسم الثاني : أن يكون مع من يرد عليه أحد الزوجين عكس الأول .

وهو ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (وإِنْ

كان في المسألة أحد الزوجين فله فرضه ومخرجه اثنان إن كان نصفاً ، وأربعة إن كان ربعاً ، وثمانية أن كان ثمناً ، فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً أو صنفاً واحداً ، أو أكثر من صنف وانقسم الباقي من مخرج الزوجية على مسألة الرد فالمخرج هو ذلك الأصل . وإلا فاضرب مسألة الرد في مخرج فرض الزوجية يحصل أصل المسألة ولا تتأتى فيها الموافقة)

طريقة العمل في هذا القسم على مقتضى ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى وهو أن يكون مع من يرد عليهم أحد

الزوجين فلا يخلو هذا القسم من ثلاث حالات وهي :

الحالة الأولى : أن يكون من يرد عليه شخصاً واحداً فقط

ومعه أحد الزوجين وهو ما أشار إليه المؤلف رحمه الله

تعالى بقوله : (فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً)

الحالة الثانية : أن يكون من يرد عليه صنفاً واحداً متعدد

الرؤوس ومعه أحد الزوجين وهو ما أشار إليه المؤلف رحمه

الله تعالى بقوله : (أو صنفاً واحداً)

الحالة الثالثة : أن يكون من يرد عليه أكثر من صنف ومعه

أحد الزوجين وهو ما أشار إليه المؤلف رحمه الله تعالى

بقوله : (أو أكثر من صنف)

طريقة العمل في هذه الحالات

أما طريقة العمل في الحالة الأولى على مقتضى ما ذكره

المؤلف رحمه الله تعالى وهي كون من يرد عليه شخصاً

واحداً فقط ومعه أحد الزوجين فإننا نؤصل المسألة من

مخرج فرض الزوجية مع قطع النظر عن من وجد معه من أهل الرد وما بقي بعد نصيب أحد الزوجين يكون لذلك الشخص فرضاً ورداً.

ومثال ذلك لو هلك زوج عن زوجة وأم أو أي فرد من أفراد المردود عليهم مع

٤	الزوجة فإن أصل مسألتها من أربعة [٤] مخرج
١	فرض الزوجة لها الربع واحد [١] والباقي زوجة
٣	ثلاثة [٣] للأم فرضاً ورداً وهذه صورتها : أم

وعلى مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين كغيرهما من أصحاب الفروض فأصل المسألة من اثني عشر [١٢] مخرج الربع والثلث للزوجة الربع ثلاثة [٣] ، وللأم الثلث أربعة

٧	١٢	[٤] وتكون أصل مسألة الرد من سبعة
٣	٣	[٧] للزوجة ثلاثة [٣] فرضاً ورداً ، وللأم
٤	٤	أم أربعة فرضاً ورداً وهذه صورتها:

وإذا وجد انكسار في سهام الزوجات صححناه كما مضى في باب تصحيح الانكسار.

طريقة العمل في الحالة الثانية

وأما طريقة العمل في الحالة الثانية على مقتضى ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى بقوله: (أو صنفاً واحداً) أي وإن كان من يرد عليه صنفاً واحداً متعدد الرؤوس ومعهم أحد الزوجين فلا يختلف العمل عن ما مضى عدا تصحيح الانكسار على المردود عليهم حيث نأصل المسألة أولاً من مخرج فرض الزوجية.

ثم نعطي من وجد من الزوجين نصيبه وما بقي فهو نصيب المردود عليهم فرضاً ورداً وإذا لم يكن هناك انكسار لا على الزوجات ولا على المردود عليهم صحت المسألة من

٤	أصل فرض الزوجية ، ومثال ذلك لو هلكت زوجة
١	عن زوج وثلاث بنات فإن أصل مسألتهن من زوج
١	مخرج فرض الزوج أربعة [٤] له الربع واحد بنت
١	[١] و الباقي ثلاثة [٣] للبنات لكل واحدة بنت
١	واحد [١] فرضاً ورداً وهذه صورتها :

وعلى مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين
كغيرهما من أصحاب الفروض فأصل المسألة من اثني عشر
[١٢] مخرج فرضي الربع والثلثين للزوج الربع ثلاثة [٣]
وللبنت الثلثان ثمانية [٨] وبالتالي أصل مسألة الرد مجموع
أنصبتهم أحد عشر [١١] للزوج ثلاثة [٣] وللبنت ثمانية
[٨] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن ثلاثة [٣] وحاصل
ضربها في أصل المسألة أحد عشر [١١] نتج ثلاثة وثلاثون
[٣٣=١١×٣] للزوج تسعة [٩=٣×٣] وللبنت أربعة
وعشرون [٢٤=٨×٣] لكل بنت ثمانية [٨=٣×٢٤].

٣٣	١١	١٢	
٩	٣	٣	زوج
٨			بنت
٨	٨	٨	بنت
٨			بنت

أي إذا وجد انكسار على فريق
الزوجات أو على المردود عليهم أو
على الجميع صححنا الانكسار كما
مضى معنا مبسوطاً في باب تصحيح
الانكسار وهذه صورتها:

طريقة العمل في الحالة الثالثة وهي إذا كان من يرد عليه
أكثر من صنف ومعهم أحد الزوجين والتي أشار إليها

المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (أو أكثر من صنف) لا يجتمع في هذه الحالة مع أحد الزوجين في مسألة رد أكثر من ثلاثة أصناف للاستقراء وإذا علم هذا فإن طريقة العمل في هذه الحالة حسب الخطوات التالية وهي:

١- نجعل مسألة للزوجية من مخرج فرض أحدهما ثم نعطيه فرضه منها ، والباقي للمردود عليهم ثم نصحح مسألة الزوجية إن احتاجت إلى تصحيح دون إدخال أهل الرد في هذا التصحيح .

٢- نجعل لأصناف المردود عليهم مسألة مستخرجة من أصل ستة [٦] ثم نجمع سهامهم وما حصل فهو أصل لمسألة الرد وإذا وجد انكسار صححناه دون إدخال الزوجات في هذا التصحيح ولا يتعد الانكسار في هذه الحالة أكثر من صنفين من أصناف الرد

٣- ننظر بين أصل أو مصحح مسألة الرد وباقي فرض الزوجية فإن انقسم الباقي على مسألة الرد صحت من مسألة الزوجية وكانت هي الجامعة للمسألتين.

وإن باين ضربنا كامل مسألة الرد في كامل مسألة الزوجية وناتج ذلك هو الجامعة للمسألتين.

وإن وافق باقي فرض الزوجية لمسألة الرد ضربنا وفقها في مسألة الزوجية وناتج ذلك هو الجامعة للمسألتين.

٤- نضرب نصيب من وجد من الزوجين بما ضربت به مسألته وما نتج فهو نصيبه من الجامعة.

٥- نضرب سهام كل صنف من أهل الرد بالمثبت من حاصل النظر بين باقي فرض الزوجية ومسألة الرد وما نتج فهو نصيب ذلك الصنف من الجامعة.

وهذا على مقتضى عدم الرد على الزوجين ، أما على مقتضى ما ترجح لي فلا يحتاج إلى هذه الخطوات بل نؤصل المسألة من مخارج فروض الجميع وحاصل جمع فروضهم ينتج أصل مسألة الرد كما سأوضحه في الأمثلة التالية.

الأمثلة :مثال انقسام باقي فرض الزوجية على المردود عليهم

ولا يكون إلا في مسألة واحدة فقط : وهي ربع وثلاث
وسدس كأن يهلك زوج عن زوجة وأختين لأم وجددة أو
أم ، فإن أصل مسألة الزوجة من مخرج فرضها أربعة [٤]
لها الربع واحد [١].

والباقي ثلاثة للمردود عليهن فرضاً ورداً وأصل مسألتهم
الردية ثلاثة [٣] مستخرجة من أصل ستة [٦] لولدي الأم
اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] وللأم أو الجددة واحد
[١].

وبالنظر بين باقي فرض الزوجية ثلاثة [٣] ومسألة الرد

٤	٣	٦	٤	كذلك ثلاثة [٣] نجدها منقسمة
١			١	فتصح من مسألة الزوجية
١	١	١		أربعة [٤] وهي الجامعة
١	١	١	٣	للمسألتين لكل واحدة واحد
١	١	١		[١] وهذه صورتها :

وعلى مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين
كغيرهما من أصحاب الفروض فإن أصل مسألتهم من اثني
عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأختين لأم الثلث
أربعة [٤] وللجدة السدس اثنان [٢] وأصل مسألة الرد

٩	١٢	
٣	٣	زوجة
٢	٢	أخت لأم
٢	٢	أخت لأم
٢	٢	جدة

هي مجموع أنصبتهم تسعة [٩] للزوجة
ثلاثة [٣] فرضاً ورداً ، وللأختين لأم
أربعة [٤] فرضاً ورداً ، لكل واحدة
اثنان [٢] وللجدة اثنان [٢] فرضاً ورداً
وصحت من أصلها وهذه صورتها:

ومثال مباينة باقي فرض الزوجية لمسألة المردود عليهم

لو هلكت زوجة عن زوج وبنت وبنت ابن فإن أصل
مسألة الزوج من مخرج فرضه أربعة [٤] له الربع واحد
[١] والباقي ثلاثة [٣] للبنات وبنت الابن فرضاً ورداً
وأصل مسألتها الردية من أربعة [٤] مستخرجة من أصل
سته [٦] للبنات ثلاثة [٣] ولبنات الابن واحد [١] فرضاً
ورداً.

وبالنظر بين باقي فرض الزوج ثلاثة [٣] وبين أصل مسألة الرد أربعة [٤] نجدتها متباينة فنضرب أصل مسألة الرد في أصل مسألة الزوج ينتج ستة عشر [٤×٤=١٦] فهي الجامعة للمسألتين للزوج أربعة [٤×٤=١٦] و للبنات تسعة

١٦	٤	٦	٤	[٩=٣×٣] فرضاً ورداً ولبنت
٤			١	الابن ثلاثة فرضاً زوج
٩	٣	٣	٣	ورداً [٣=٣×١] بنت
٣	١	١		وبنت ابن وهذه صورتها:

وعلى مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين
كغيرهما من أصحاب الفروض فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] للزوج الربع ثلاثة [٣] و للبنات النصف ستة [٦] ولبنت الابن السدس اثنان [٢] تكملة الثلثين وأصل

٩	١٢		مسألة الرد حاصل جمع أنصبتهم أحد عشر [١١] ومنها تصح هذه المسألة دون إيجاد جامعة لكونها مسألة واحدة وهذه صورتها:
٣	٣	زوج	
٦	٦	بنت	
٢	٢	بنت ابن	

ومثال الموافقة

تنبيه : دأب جل الفرضيين على القول بأنه لا يتأتى الموافقة بين باقي فرض الزوجية ومسألة المردود عليهم وهذا لا يتأتى إلا إذا لم يكن هناك انكسار أصلاً لا على فريق الزوجات ولا على فريق المردود عليهم ولا عليهما معاً وهذا محال أن تخلو جميع مسائل الرد من الانكسار .

أو وجد انكسار وأرجي تصحيحه إلى ما بعد الجامعة — وهو الأقرب في نظري — وذلك لأن الباقي بعد فرض الزوج واحد [١] إذا كان الفرض نصفاً وثلاثة [٣] إذا كان الفرض ربعاً.

والباقي بعد فرض الزوجة فأكثر ثلاثة [٣] إذا كان الفرض ربعاً أو سبعة [٧] إذا كان الفرض ثمناً وهي مباينة لأصول مسائل الرد التي فيها أحد الزوجين عدا أصل ثلاثة [٣] يحصل فيه الانقسام وهذا هو السبب في قولهم لا يتأتى التوافق.

غير أنه إذا كان هناك انكسار وصحح قبل الجامعة فإنه يحصل حينئذ التوافق سواءً كان الانكسار في سهام الزوجات فقط أو في سهام المردود عليهم فقط أو فيهما معاً.

ومثال الموافقة بين باقي فرض الزوجية ومسألة المردود عليهم إذا كان الانكسار في سهام الزوجات فقط لو هلك زوج عن زوجتين وجدة وأخت لأب فإن أصل مسألة الزوجة من أربعة [٤] لهما الربع واحد [١] منكسر عليهما ويباين لرأسيهما فتصح مسألتها من ثمانية [٢ = ٤ × ١] لكل واحدة من الزوجتين واحد [١] والباقي ستة [٦] للمردود عليهم.

وأصل مسألة المردود عليهم من أربعة [٤] مستخرجة من أصل ستة [٦] للجددة واحد [١] وللأخت لأب ثلاثة [٣] وبالنظر بين باقي فرض الزوجية ستة [٦] وبين أصل مسألة الرد أربعة [٤] نجدتها متوافقة بالنصف فنثبت نصف كلٍ منهما.

ثم نضرب وفق مسألة الرد اثنين [٢] في مصح مسألة الزوجية ثمانية [٨] ينتج ستة عشر [١٦=٨×٢] وهي الجامعة للمسألتين.

لكل من الزوجتين اثنان [٢=٢×١] وللجدة ثلاثة [٣=٣×١] للأخت لأب تسعة [٩=٣×٣] وهذه صورتها:

١٦	٤	٦	٨	٤×٢	
٢	٠	٠	١	١	زوجة
٢	٠	٠	١		زوجة
٣	١	١	٦	٣	جدة
٩	٣	٣			أخت لأب

أما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين كغيرهما من أصحاب الفروض فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] للزوجتين الربع ثلاثة منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢] ولكل من الجدة والأخت لأب السدس اثنان [٢] وأصل مسألة الرد على الجميع هو مجموع أنصبتهم سبعة [٧] فرضاً ورداً ولتصحيح الانكسار

نضرب الاثنين [٢] في أصل مسألة الرد سبعة [٧] ينتج أربعة عشر [١٤=٧×٢] ومنها تصح هذه المسألة

١٤	٧	١٢		للزوجتين ستة [٦=٣×٢] لكل
٣			زوجة	واحدة ثلاثة [٣=٢÷٦] فرضاً
٣	٣	٣	زوجة	وردأً ، ولكل من الجدة والأخت
٢	٢	٢	جدة	لأب أربعة [٤=٢×٢] فرضاً
٢	٢	٢	أخت لأب	وردأً وهذه صورتها:

ومثال التوافق إذا كان الانكسار على المردود عليهم فقط لو هلك زوج عن زوجة وأم وثلاثة إخوة لأم فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لها الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] للمردود عليهم فرضاً وردأً. وأصل مسألتهم الردية من ثلاثة [٣] مستخرجة من أصل ستة [٦] ، للأم واحد [١] وللإخوة لأم اثنان [٢]. بالنظر بين سهام الإخوة لأم اثنين [٢] ورؤوسهم ثلاثة [٣] نجد أنها منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ، فنضربها في

أصل مسألة الرد ثلاثة [٣] ينتج تسعة [٩=٣×٣] ومنها
تصح مسألة الرد.

وبالنظر بينها وبين باقي فرض الزوجة ثلاثة [٣] نجدها
متوافقة بالثلث فثلث التسعة [٩] ثلاثة [٣] نضربها في
أصل مسألة الزوجية أربعة [٤] ينتج اثنا عشر
[١٢=٤×٣] وهي الجامعة للمسألتين ومنها تصح هذه
المسألة.

١٢	٩	٣	٦	٤	للزوجة ثلاثة [٣=٣×١]
٣	٠	٠	٠	١	وللأم ثلاثة [٣×١] = زوجة
٣	٣	١	١	٣	[٣] فرضاً ورداً ولكل أم
٢	٢				أخ لأم اثنان فرضاً أخ لأم
٢	٢	٢	٢		ورداً [٢=١×٢] أخ لأم
٢	٢				أخ لأم

وهذه صورتها :

أما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين
كغيرهما من أصحاب الفروض فإن أصل مسألتهم من اثني
عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] ، وللأم السدس اثنان

[٢] وللإخوة لأم الثلث أربعة [٤] وأصل مسألة الرد من مجموع أنصبتهم تسعة [٩] فرضاً ورداً وسهام الإخوة لأم أربعة [٤] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ثلاثة [٣] فهي جزء السهم نضربها في أصل مسألة الرد تسعة [٩] ينتج سبعة وعشرون [٢٧=٩×٣] ومنها تصح هذه المسألة

٢٧	٩	١٢		على هذا النظر للزوجة تسعة [٩]
٩	٣	٣	زوجة	فرضاً ورداً [٩=٣×٣] وللأم
٦	٢	٢	أم	سته [٦=٣×٢] فرضاً ورداً ،
٤			أخ لأم	للإخوة لأم اثنا عشر
٤	٤	٤	أخ لأم	[١٢=٤×٣] لكل واحد أربعة
٤			أخ لأم	[٤=٣÷١٢] وهذه صورتها:

ومثال التوافق لو كان الانكسار على فريق الزوجات
والمرود عليهم معاً لو هلك زوج عن ثلاث زوجات وأم
 وأربعة أخوة لأم.

فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لهن الربع واحد
 [١] منكسر عليهن ومباين لرؤوسهن ثلاثة [٣] والباقي
 ثلاثة [٣] للمردود عليهم فرضاً ورداً.

ثم نصح مسألة الزوجية بضرب رؤوسهن ثلاثة [٣] في
 أصل مسألتهن أربعة [٤] تصح من اثني عشر [٣×٤=
 ١٢] للزوجات ثلاثة [٣=٣×١] لكل واحدة واحد [١]
 والباقي تسعة [٩] للمردود عليهم.

وأصل مسألتهم الردية من ثلاثة [٣] مستخرجة من أصل
 ستة [٦].

للإخوة لأم الثلث اثنان [٢] منكسرة عليهم وموافقة
 لرؤوسهم أربعة [٤] بالنصف ؛ فجزء السهم اثنان [٢]
 نضربها في أصل مسألة الرد ثلاثة [٣] ينتج ستة
 [٦=٣×٢].

للإخوة لأم أربعة [٤=٢×٢] لكل واحد منهم واحد [١]
 فرضاً ورداً ، وللأم اثنان [٢=٢×١] فرضاً ورداً.

وبالنظر بين مصح مسألة الرد ستة [٦] وباقي فرض
الزوجية تسعة [٩] نجد بينهما موافقة بالثلث فنثبت ثلث
مصح مسألة الرد اثنين [٢] وهي جزء السهم نضربها في
مصح مسألة الزوجية اثني عشر [١٢] ينتج أربعة وعشرون

٢٤	٦	٣	٦	١٢	٤		[٢٤ = ١٢ × ٢]
٢	٠	٠	٠	١		زوجة	وهي الجامعة
٢	٠	٠	٠	١	١	زوجة	للمسألين لكل
٢	٠	٠	٠	١		زوجة	زوجة اثنان
٦	٢	١	١			أم	[٢ = ٢ × ١] ولأم
٣	١					أخ لأم	ستة [٦ = ٣ × ٢]
٣	١			٩	٣	أخ لأم	ولكل أخ ثلاثة
٣	١	٢	٢			أخ لأم	[٣ = ٣ × ١] وهذه
٣	١					أخ لأم	صورتها :

أما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين

٩	١٢		كغيرهما من أصحاب الفروض فإن أصل
١	١	زوجة	مسألتهم من اثني عشر [١٢] للزوجات
١	١	زوجة	الربع ثلاثة [٣] ، لكل واحدة واحد [١]
١	١	زوجة	وللأم السدس اثنان [٢] وللإخوة لأم
٢	٢	أم	الثلث أربعة [٤] لكل واحد منهم واحد
١	١	أخ لأم	[١] وأصل مسألة الرد من مجموع
١	١	أخ لأم	سهامهم تسعة [٩] فرضاً ورداً ولا
١	١	أخ لأم	انكسار في هذا المائل على هذا النظر وهذه
١	١	أخ لأم	صورتهما:

وكذلك لو كان الانكسار على فريق الزوجات وأكثر من فريق من المردود عليهم كما لو كان في المثال السابق بدل الأم جدتان فكذلك العمل كما مضى في المثال السابق لتداخل رؤوس المردود عليهم فتصح مسألة الزوجية كما مضى من اثني عشر [١٢]

ومسألة المردود عليهم كذلك من ستة [٦] والجامعة نفسها

٢٤	٦	٣	٦	١٢	٤	أربعة وعشرون [٢٤]	
٢	٠	٠	٠	١	١	زوجة	لكل زوجة اثنان
٢	٠	٠	٠	١		زوجة	[٢] ولكل
٢	٠	٠	٠	١		زوجة	من الجدين
٣	١	١	١	٩	٣	جدة	والإخوة لأم
٣	١					جدة	[٣] ثلاثة
٣	١	٢	٢			أخ لأم	وهذه
٣	١					أخ لأم	صورتها:
٣	١					أخ لأم	
٣	١					أخ لأم	

أما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين

كغيرهما من أصحاب الفروض فالمثال كسابقة ولا

٩	١٢			انكسار فيه على أي فريق على
٣	٣	زوجات	٣	مقتضى هذا النظر للزوجات والإخوة
٢	٢	جدتان	٢	كما سبق ولكل جدة واحد [١]
٤	٤	إخوة لأم	٤	فرضاً ورداً وهذه صورتها:

وهناك طرق أخرى يطول استعراضها مفصلة بالأمثلة وهي
طريق ما فوق الكسر وطريق الجبر والمقابلة وطريق الأعداد
المتناسبة وطريق الخطأين^(١)

وقد نظم الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة
الفارض هذا الباب بالطرق المذكورة بما فيها الطريق
المشهور حيث قال :

الرد نقص من سهام المسألة

زيادة في الأنصبا معادلة

قال به النعمان ذي القول السديد

وأحمد والشافعي في الجديد

فإن يكن ذو الفرض شخص واحدا

حاز التراث فرضه والزائد

وإن يكن أكثر من شخص قسم

على الرؤوس ما لميت علم

وإن تك الفروض قد تعددت

(١) للوقوف على هذه الطرق انظر العذب الفاضل جزء ٢/٧-١١

قطعتها من ستة تأصلت
 إلا على الزوجين فالرد امتنع
 فيستقلان بفرض يقتطع
 من مخرج له وما بقي اقسما
 إذا على سهام رد علما
 إن صح قسمه كمخرج علم
 هو الذي على الجميع ينقسم
 وإن تبين السهام ما بقي
 ضربتها في مخرج ثم ارتقي
 بضرب حظ من له من رد
 فيما بقي من مخرج معد
 ومن له من مخرج سهم ضرب
 في الرد ثم ما بدا به أجب
 وإن تشأ فرد على المسألة
 ما فوق كسر منها للزوجية
 ثم ابسط الصحيح مع كسر حصل

من جنس كسر كان ينتفي الخلل
 وإن عملت بطريق الجبر
 فالتركة افرضنها في القدر
 شيئاً ومنه فرض ذي الزوجية
 اطرح ما تبقى في الحقيقة
 عادل به مسألة للرد
 واقسم عليه ما بها من عد
 يخرج قدر الشيء بالسوية
 مسألة الوراث و للزوجية
 ثم ابسط الخارج من كسر حصل
 وأعط كلاً حظه مما انفصل
 وبطريقة النسبة الموصلة
 أعني بها الأربع المنفصلة
 فألق بسطاً من مقام جعلاً
 و ما بقي منه اجعلنه أولاً
 وثانياً مقامه و ثالثاً

مسألة الرد لمن توارثا

وسطح الوسطين و أقسم ما علا

على أول يخرج مال جهلا

وبحساب الخطأين فاثبت

مقام كسرٍ كان للزوجية

بكفة و ألق منه البسطا

وقابلن بالباقي ما قد حطا

فويق قبة و ذاك المسألة

فينقص أو يساو أو يفضل له

فإن يساوه فما أثبتته

بكفة جواب ما أوردته

وإن بنقص كان أو زيادة

ضع عدداً في الكفة الثانية

وفعل به كذا و تم عمله

يخرج ما يجمعه و المسألة^(١)

(١) المصدر السابق ص ٣ - ١٠

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (وعدة أصول المسائل التي

فيها أحد الزوجين ستة)

سبق إيراد تقسيم أصول مسائل الرد إلى قسمين هما :

القسم الأول : أن لا يكن مع من يرد عليه أحد الزوجين .

القسم الثاني : أن يكون مع من يرد عليه أحد الزوجين

فأما القسم الأول : فأصول مسائله أربعة أصول كما

ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى وهي :

١- أصل اثنين [٢] — ٢- أصل ثلاثة [٣]

٣- أصل أربعة [٤] — ٤- وأصل خمسة [٥]

وأما القسم الثاني : وهو إذا كان مع من يرد عليه أحد

الزوجين فأورد المؤلف رحمه الله تعالى أن عدة أصول هذا

القسم ستة وهي اثنان [٢] وأربعة [٤] وثمانية [٨] وستة

عشر [١٦] واثنان وثلاثون [٣٢] وأربعون [٤٠].

وزاد كثير من الفرضيين أعداداً أخرى في هذا القسم سموها

أصولاً وهي ستة عشر [١٦] واثنان وثلاثون [٣٢]

وأربعون [٤٠] وقد سلك المؤلف رحمه الله تعالى مسلك بعض الفرضيين الذين سموها أصولاً^(١) وزاد ابن الهائم رحمه الله تعالى أصل أربعة وعشرين [٢٤]^(٢) فصارت سبعة أصول [٧] وزاد الخبري رحمه الله تعالى إضافة إلى أصل أربعة وعشرين [٢٤] أصل ستة وتسعين [٩٦]^(٣) فصارت أصول هذا القسم ثمانية [٨] أصول.

وزاد الكلوزاني رحمه الله تعالى على ما ذكر الخبري أصل ستة [٦] وأصل اثني عشر [١٢]^(١) فأصبحت أصول هذا القسم عنده عشرة [١٠] أصول.

قلت: أما الأصول الثلاثة وهي أصل اثنين [٢] إذا كان فرض الزوج نصفاً ، وأصل أربعة [٤] إذا كان فرض الزوجية ربعاً ، وأصل ثمانية [٨] إذا كان فرض الزوجة ثمناً

(١) انظر كشف الغوامض جزء ٢ ص ٣٦٤ - ٣٦٨ و العذب الفانض و نسب حصرها إلى الاستقراء جزء

٢ ص ٥

(٢) الفصول في الفرائض ص ٢٩٥

(٣) كتاب التخصيص ج ١ ص ١٨٣

(١) التهذيب في علم الفرائض و الوصايا ص ١٢٩

فلا أعلم فيها خلافاً بين الفرضيين الذين ذهبوا إلى الرد على أصحاب الفروض عدا الزوجين.

وأما الجواب على هذا المقتضى فإنما زاده الخبري والكلوذاني رحمهما الله تعالى من أصول وهي أصل ستة [٦] وأصل اثني عشر [١٢] وأصل أربعة وعشرين [٢٤] وأصل ستة وتسعين [٩٦] فلعلها تكون على قول ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان لا يرد على بنات الابن مع البنت ولا على الأخوات لأب مع الأخت الشقيقة ولا على ولد الأم مع الأم ولا على جدة مع كل ذي فرض من النسب وهو قول مرجوح كما أسلفنا .

وأما الجواب على ابن الهائم رحمه الله تعالى فقد خطأه الشيخ زكريا الأنصاري رحمهما الله تعالى في غاية الوصول إلى علم الأصول ^(١) .

وأما الجواب على الباقيين الذين زادوا ستة عشر [١٦] واثنين وثلاثين [٣٢] وأربعين [٤٠]

(١) حاشية الفصول للمنيف ص ٢٩٥ معزواً لغاية الوصول إلى علم الأصول ص ١٠٧

فأقول والله تعالى أعلم : إنها ليست أصولاً في نظري على هذا المقتضى بل هي جوامع لمسائل الزوجية ومن يُردّ عليهم من أصحاب الفروض وذلك للأمور التالية وهي :

الأمر الأول : إن هذه الأعداد هي حاصل ضرب نتيجة النظر بين أصل أو مصحح مسألة المردود عليهم وما بقي بعد فروض الزوجية من مسألة الزوجية والحاصل جامعة للمسألتين والتأصيل خلافه وهو حاصل النظر بين مخارج الفروض وقد سبق بقسميه في بابه .

الأمر الثاني : إن المسائل تأصل مرة واحدة وما عدا ذلك من عملية فإما تصحيح للانكسار أو إيجاد جامعة أو هما معاً وهنا قد جرى تأصيل مسألة الزوجية على هذا المقتضى من مخرج فرضها وجرى تأصيل مسألة الرد من مجموع أنصبتهم المستخرجة من أصل ستة [٦] وما عدا ذلك فجامعة للمسألتين .

الأمر الثالث : أنه لو وجد انكسار في نصيب الزوجات أو في نصيب المردود عليهم أو فيهما معاً وصحح الانكسار قبل الجامعة لفاقت هذه الأصول المزايدة و بالله التوفيق .

ملحوظة : لقد وجدت بعد تدويني لهذا الباب في الوسيط بأربع سنوات تقريباً من وافقني هذا النظر أو وافقته والله أعلم وهو د/ عوض العوفي في تحقيقه لكتاب كشف الغوامض لسبط المارديني^(١)

قوله رحمه الله تعالى : (اثنان كزوج وأم) أي مثال

أصل اثنان [٢] لو هلكت امرأة عن زوج وأم فإن أصل

٢		مسألتها من اثنان [٢] مخرج فرض الزوجية
١	زوج	للزوج النصف واحد [١] والباقي واحد [١]
١	أم	للأم فرضاً ورداً وهذه صورتها:

أما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين

كغيرهما من أصحاب الفروض فأصل مسألتها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وأصل مسألة الرد

(١) انظر حاشية كشف الغوامض جزء ١ ص ٢٦٤ تحقيق المذكور

٥	٦		من خمسة [٥] هي مجموع سهامهما للزوج
٣	٣	زوج	ثلاثة [٣] فرضاً ورداً وللأم اثنان [٢] فرضاً
٢	٢	أم	ورداً على مقتضى هذا النظر وهذه صورتها:

قوله رحمه الله تعالى: (وأربعة كزوجة وأم وولديها) أي

ومثال أصل أربعة [٤] على هذا المقتضى لو هلك زوج عن زوجة وأم وأخ وأخت لأم فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] مخرج الربع للزوجة الربع واحد [١] والباقي ثلاثة للأم وولديها فرضاً ورداً وأصل مسألتهم من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] ولولدي الأم الثلث اثنان [٢] لكل منهما واحد [١] ، وأصل مسألتهم الرديّة من ثلاثة [٣] لكل واحد منهما واحد [١] وبالنظر بين باقي فرض

٤	٣	٦	٤		الزوجي ثلاثة [٣] وبين أصل
١		٠	١	زوجة	مسألة الرد ثلاثة [٣] بنجدها
١	١	١		أم	منقسمة فالجامعة أصل مسألة
١	١	١	٣	أخ لأم	الزوجية أربعة [٤] لكل واحد
١	١	١		أخ لأم	منهم واحد [١] وهذه صورتها:

أما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين
كغيرهما من أصحاب الفروض فأصل مسألتهم من اثني عشر
[١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان

٩	١٢		[٢] وللإخوة لأم الثلث أربعة [٤] فأصل
٣	٣	زوجة	مسألة الرد هي مجموع سهامهم تسعة [٩]
٢	٢	أم	للزوجة ثلاثة [٣] فرضاً ورداً وللأم اثنان
٢	٢	أخ لأم	[٢] فرضاً ورداً وللإخوة لأم أربعة [٤]
٢	٢	أخ لأم	فرضاً ورداً وهذه صورتها:

قوله رحمه الله تعالى: (وثمانية كزوجة و بنت) أي

ومثال أصل ثمانية [٨] على هذا المقتضى لو هلك هالك عن

٨		زوجة و بنت فإن أصل مسألة الزوجية من ثمانية
١	زوجة	مخرج الثمن للزوجة الثمن ولحد [١] والباقي
٧	بنت	سبعة [٧] للبنت فرضاً ورداً وهذه صورتها

أما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين

كغيرهما من أصحاب الفروض فأصل مسألتها من ثمانية [٨]
للزوجة الثمن واحد [١] وللبنت النصف أربعة

٥	٨		[٤] وأصل مسألتهم الرديّة على هذا النظر
١	١	زوجة	من خمسة [٥] للزوجة واحد [١] فرضاً ورداً
٤	٤	بنت	وللبنت أربعة [٤] فرضاً ورداً وهذه صورتها:

قوله رحمه الله تعالى: (وستة عشر كزوج وبنت وبنت

ابن) أراد المؤلف رحمه الله تعالى التمثيل لأصل ستة عشر [١٦] حيث أوردته أصلاً من أصول مسائل الرد إذا كان مع المردود عليه أحد الزوجين فعلى هذا المقتضى أصل مسألة

١٦			الرد ابتداءً من ستة عشر [١٦] للزوج
٤		زوج	الربع أربعة [٤] وللبنت تسعة [٩] فرضاً
٩		بنت	ورداً وللبنت الابن ثلاثة [٣] فرضاً ورداً
٣		بنت ابن	وهذه صورتها:

وتأصيل هذا المثال على قول من يرى أن ستة عشر [١٦] جامعة لمسألتي الزوجية المردود عليهم وليس أصلاً من أصول مسائل الرد فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] للزوج الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] للبت وبنت الابن فرضاً ورداً

وأصل مسألتها من ستة [٦] للبنت النصف ثلاثة [٣] ولبنت الابن السدس واحد [١] وأصل مسألتها الردية من أربعة [٤] للبنت ثلاثة [٣] ولبنت الابن واحد [١] فرضاً ورداً.

وبالنظر بين أصل مسألة الرد أربعة [٤] وبين باقي فرض الزوجية ثلاثة [٣] نجدتها متباينة فنضرب كامل مسألة الرد في كامل مسألة الزوجية ينتج ستة عشر [١٦ = ٤ × ٤] وهي الجامعة للمسألتين ومنها تصح

١٦	٤	٦	٤		للزوج أربعة [٤ = ٤ × ١]
٤	٠	٠		زوج	وللبنت تسعة [٩ = ٣ × ٣]
٩	٣	٣	٣	بنت	وللبنت الابن ثلاثة
٣	١	١		بنت ابن	[٣ = ٣ × ١] وهذه صورتها:

وبهذا يتبين لك أن ستة عشر [١٦] جامعة لمسألتى الزوجية والرد وليست أصلاً من أصول الرد لأننا أصلنا مسألة الزوجية من مخرج فرضها أربعة [٤]

وأصلنا مسألة الرد من مجموع سهامهم أربعة [٤] والمستخرجة من أصل ستة [٦].

ثم نظرنا بين أصل مسألة الرد أربعة [٤] وباقي فرض الزوجية ثلاثة [٣] فإذا هي متباينة فضربنا كامل مسألة الرد في كامل مسألة الزوجية نتج ستة عشر [١٦] وهي الجامعة للمسألتين ، أما التأصيل فخالفه وهو النظر بين مخارج الفروض وقد سبق في بابه والله تعالى أعلم وأحكم.

وأما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين كغيرهما من أصحاب الفروض فأصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] للزوج الربع ثلاثة [٣] وللبنت النصف ستة [٦] ولبنت الابن السدس واثنان [٢] تكملة الثلثين فأصل مسألتهم الرديّة من مجموع سهامهم

١١	١٢		أحد عشر [١١] للزوج ثلاثة [٣]
٣	٣	زوج	فرضاً ورداً وللبنت ستة [٦] فرضاً
٦	٦	بنت	ورداً ولبنت الابن اثنان [٢] فرضاً ورداً
٢	٢	بنت ابن	وهذه صورتها:

قوله رحمه الله تعالى: (واثنان وثلاثون كزوجة وبنت
 وخمس جدات) أي ومثال أصل اثنين وثلاثين [٣٢] لو هلك
 زوج عن زوجة وبنت وخمس جدات فإن أصل مسألتهم ابتداءً
 من اثنين وثلاثين [٣٢] للزوجة الثمن أربعة [٤] وللبنات واحد
 وعشرين قرضاً ورداً [٢١] وللجدات سبعة [٧] فرضاً ورداً
 وبالنظر بين سهام الجدات سبعة [٧] ورؤوسهن خمسة [٥]
 تجدها منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن فاضربها في أصل المسألة
 اثنين وثلاثين [٣٢] ينتج

١٦٠	٣٢	٤	٦	٨		مائة وستون [٣٢×٥=
٢٠	٤	٠	٠	١	زوجة	[١٦٠ ومنها تصح للزوجة
١٠٥	٢١	٣	٣		بنت	عشرون [٢٠=٥×٤] وللبنات
٧					جدة	مائة وخمسة [٥×٢١=
٧					جدة	[١٠٥ فرضاً ورداً وللجدات
٧	٧	١	١	٧	جدة	خمسة وثلاثون [٣٥=٧×٥]
٧					جدة	فرضاً ورداً لكل واحدة سبعة
٧					جدة	[٧] وهذه صورتها :

وأما تأصيل هذا المثال على أن اثنين وثلاثين [٣٢] جامعة لمسألتي الزوجية والرد وليس أصلاً من أصول مسائل الرد فأصل مسألة الزوجية من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١] والباقي سبعة للبت والجدات فرضاً ورداً.

وأصل مسألتهن من ستة للبت النصف ثلاثة [٣] وللجدات السدس واحد [١] وأصل مسألتهن الردية من أربعة [٤] للبت ثلاثة [٣] وللجدات واحد [١] فرضاً ورداً وسهام الجدات منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن خمسة [٥] فنضربها في كامل مسألة الرد أربعة [٤] ينتج عشرون ومنها تصح مسألة الرد [٢٠ = ٥ × ٤].

للبت خمسة عشر [١٥ = ٥ × ٣] وللجدات خمسة [٥ = ٥ × ١] لكل واحدة واحد [١]

وبالنظر بين مصحح مسألة الرد عشرين [٢٠] وباقي فرض الزوجية سبعة [٧] نجدها متباينة فنضرب كامل مصحح مسألة الرد في كامل مسألة الزوجية ينتج مائة وستون

١٦٠	٢٠	٤	٦	٨		[١٦٠ = ٢٠ × ٨] وهي
٢٠	.	٠	٠	١	زوجة	الجامعة للمسألتين ومنها
١٠٥	١٥	٣	٣		بنت	تصح للزوجة عشرون
٧	١				جدة	[٢٠ = ٢٠ × ١] وللبنت مائة
٧	١				جدة	وخمسة [١٠٥ = ١٥ × ٧]
٧	١	١	١	٧	جدة	وللجدات خمسة وثلاثون
٧	١				جدة	[٣٥ = ٧ × ٥] لكل واحدة
٧	١				جدة	سبعة [٧] وهذه صورتها:

وإن شئت فأجل التصحيح إلى ما بعد الجامعة وكذلك القول في هذا الأصل كما قلت في أصل ستة عشر أنها جامعة لمسألتي الزوجية والمردود عليهم لا أصل من أصول مسائل الرد كما أسلفت والله تعالى أعلم وأحكم.

وأما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين كغيرهما من أصحاب الفروض فأصل مسألتهن من أربعة وعشرين [٢٤] للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللبنت النصف اثنا عشر [١٢] وللجدات السدس أربعة [٤] ، وأصل مسألة الرد

هي مجموع أنصباتهن تسعة عشر [١٩] للزوجة ثلاثة [٣] فرضاً ورداً وللبنت اثنا عشر [١٢] فرضاً ورداً وللجدات أربعة [٤] فرضاً ورداً.

وبالنظر بين سهام الجدات أربعة [٤] ورؤوسهن خمسة [٥] نجدتها متباينة فهي جزء السهم نضربها في أصل مسألة الرد تسعة عشر [١٩] ينتج خمسة وتسعون [٩٥=١٩×٥] ومنها تصح هذه المسألة على هذا النظر.

للزوجة ثلاثة [٣] نضربها في جزء السهم خمسة [٥]

٩٥	١٩	٢٤		ينتج خمسة عشر [١٥=٥×٣]
١٥	٣	٣	زوجة	وللبنت اثنا عشر [١٢] نضربها في
٦٠	١٢	١٢	بنت	جزء السهم خمسة ينتج ستون
٤			جدة	[٦٠=١٢×٥] وللجدات أربعة
٤			جدة	[٤] كذلك نضربها في جزء السهم
٤	٤	٤	جدة	خمسة ينتج عشرون [٢٠=٥×٤]
٤			جدة	لكل واحدة أربعة [٤=٥÷٢٠]
٤			جدة	وهذه صورتها على هذا النظر

قوله رحمه الله تعالى: (وأربعون كزوجة وبنت وبنت ابن

وجدة) أي ومثال أصل الأربعين لو هلك زوج عن زوجة

٤٠		وبنت وبنت ابن وجدة فإن أصل مسألتهن من
٥	زوجة	أربعين [٤٠] ابتداءً للزوجة الثمن خمسة [٥]
٢١	بنت	وللبنت واحد وعشرون [٢١] قرضاً ورداً
٧	بنت ابن	ولكل من بنت الابن والجددة سبعة [٧] قرضاً
٧	جددة	ورداً وهذه صورتها:

أما تأصيل المسألة على أن أربعين [٤٠] جامعة لمسألتي الزوجية والرد وليست أصلاً من أصول مسائل الرد فأصلها من مخرج فرض الزوجية ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١] والباقي سبعة [٧] للبنت وبنت الابن والجددة قرضاً ورداً وأصل مسألتهن من ستة [٦] للبنت النصف ثلاثة [٣] ولكل من بنت الابن والجددة السدس واحد [١] وأصل مسألتهن الردية من خمسة [٥] للبنت ثلاثة [٣] قرضاً ورداً ولكل من بنت الابن والجددة واحد [١] قرضاً ورداً.

وبالنظر بين أصل مسألة الرد خمسة [٥] وبين باقي فرض
الزوجية سبعة [٧] نجدها متباينة فنضرب أصل مسألة الرد في
أصل مسألة الزوجية ثمانية [٨] ينتج أربعون [٤٠ = ٨ × ٥]
وهي الجامعة للمسألتين

٤٠	٥	٦	٨		منها تصح للزوجة خمسة
٥	٠	٠	١	زوجة	[٥ = ٥ × ١] وللبنت واحد
٢١	٣	٣		بنت	وعشرون [٢١ = ٧ × ٣] ولكل
٧	١	١	٧	بنت ابن	من بنت الابن والجدة سبعة
٧	١	١		جدة	[٧ = ٧ × ١] وهذه صورتها:

وأما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين
كغيرهما من أصحاب الفروض فأصل مسألتهم من أربعة
وعشرين [٢٤] للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللبنت النصف اثنا
عشر [١٢].

ولكل من بنت الابن والجدة السدس أربعة [٤].
وأصل مسألة الرد هي مجموع أنصبتهم ثلاثة وعشرون

٢٣	٢٤		[٢٣] للزوجة ثلاثة [٣] فرضاً ورداً
٣	٣	زوجة	وللبنت اثنا عشر [١٢] فرضاً ورداً
١٢	١٢	بنت	ولكل من بنت الابن والجددة السدس
٤	٤	بنت ابن	أربعة [٤] فرضاً ورداً وهذه صورتها
٤	٤	جدة	على مقتضى هذا النظر.

مسألة تصحيح الانكسار في باب الرد على مقتضى عدم

الرد على الزوجين:

لقد سبق البيان والإيضاح فيما أحسب في باب تصحيح الانكسار عن كيفية معالجة انكسار السهام على الرؤوس، وهنا لا يختلف تصحيح الانكسار في مسائل الرد عن التصحيح في باب الانكسار إلا اختلافاً يسيراً وذلك إذا أُجري التصحيح قبل جامعة الرد حيث يصحح انكسار سهام الزوجات عليهن على حدة وانكسار سهام المردود عليهم على حدة في عمليتين منفصلتين وهذا هو الاختلاف اليسير في مسائل الرد عن ما ألفناه في باب تصحيح الانكسار .

أما إذا أرجئ تصحيح الانكسار في هذا الباب إلى ما بعد الجامعة فلا اختلاف في تصحيحه عما سبق في باب تصحيح الانكسار وهذا في نظري على هذا المقتضى هو المختار سواءً كان الانكسار على فريق الزوجات فقط أو على المردود عليهم فقط أو كان الانكسار على الجميع فتأخير تصحيحه إلى ما بعد الجامعة هو الأفضل والأسهل والأخصر — على رأي من يرى أن ما بعد أصل ثمانية [٨] لا يعد من أصول مسائل الرد وإنما جامعات بين مسألة الزوجية ومسألة المردود عليهم — وذلك للأمور التالية :

١- إن الاختصار في العمل قد أوجب المسير إليه أهل الصناعة في هذا العلم مهما أمكن لإجماعهم على ذلك حتى عدوا تاركه مخطئاً وإن كان جوابه صحيحاً وهنا بالإمكان إجراء عملية التصحيح على فريق الزوجات والمردود عليهم بعد الجامعة في عملية واحدة كالعمل في تصحيح الانكسار على أكثر من فريقين بدلاً من

إجرائه في عمليتين منفصلتين كلاً على حدة فهذا
تطويل في العمل .

٢- توحيد العمل وتسهيله هو الأفضل حيث سبق
في باب الانكسار كيفية التصحيح وإذا أُجِّل تصحيح
الانكسار في مسائل الرد إلى ما بعد الجامعة كان
التصحيح معروفاً ولا يختلف عما سبق في بابه.

٣- وأما من حيث التسهيل فإن إجراء تصحيح
الانكسار في مسائل الرد قبل الجامعة سيكون في
عمليتين منفصلتين أي تصحيح انكسار سهام الزوجات
على رؤوسهن على حدة مع قطع النظر عن انكسار
سهام المردود عليهم.

وتصحيح انكسار سهام المردود عليهم على حدة مع قطع
النظر عن فريق الزوجات وهذا فيه نوع من التشتيت
الذهني على طالب العلم في هذا الفن لاسيما المبتدئ منهم.

٤- إن تأخير تصحيح الانكسار في مسائل الرد إلى ما
بعد الجامعة قد تغني عنه الجامعة فتصح السهام المنكسرة

دون إجراء تصحيح وهذا أيضاً من الاختصار حيث
أغنى استخراج الجامعة عن عمليتي تصحيح منفصلتين
كما ستراه إن شاء الله تعالى في الأمثلة الآتية في آخر
هذا النظر .

٥- إن مما يؤيد هذا النظر عندي ما تعارف عليه جل
الفرضيين من قولهم في مسائل الرد التي فيها أحد
الزوجين (إن الباقي بعد فرض الزوجين إما أن ينقسم
على المردود عليهم وإما أن يباين أما الموافقة فلا تتأتى)
فإذا أمعنا النظر في كلامهم هذا وهو القطع بعدم حصول
الموافقة بين باقي فرض الزوجية ومسألة الرد نجده يحتمل
أمرين وهما :

الأمر الأول : أنه ليس هناك انكسار أصلاً لا على فريق
الزوجات ولا على أصناف المردود عليهم في هذا الباب
وهذا من المستحيلات أن تكون مسائل هذا الباب كلها
لا انكسار فيها مطلقاً .

الأمر الثاني : أنه قد يكون هناك انكسار ولكن أرجئ تصحيحه إلى ما بعد الجامعة وهذا هو أقرب الأمرين في نظري ؛ إذ لا يليق بمن فرغ نفسه للاستقراء في هذا الفن أن يغفل أو يهَم عن حصول الموافقة بين باقي فرض الزوجية ومسألة المردود عليهم وهذا مما يؤيد هذا النظر والله تعالى أعلم .

الأمثلة على هذا النظر كما يلي :

- ١- مثال الاستغناء بالجامعة عن تصحيح الانكسار قبلها إذا أرجئ إلى ما بعدها على فريق الزوجات لو هلك زوج عن زوجتين وجددة وأخ لأم
- فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لهما الربع واحد [١] منكسر عليهما ومباين لرأسيهما وسرجى تصحيح هذا الانكسار إلى ما بعد الجامعة
- والباقي ثلاثة [٣] للمردود عليهم فرضاً ورداً ، وأصل مسألتهم الردية من اثنين [٢] مستخرجة من أصل ستة [٦] لكل واحد منهما واحد [١]

وبالنظر بين باقي فرض الزوجية ثلاثة [٣] ومسألة الرد اثنين [٢] نجدها متباينة فنضرب كامل مسألة الرد في كامل مسألة الزوجية ينتج ثمانية [٨ = ٤ × ٢] وهي الجامعة للمسألتين للزوجتين اثنان [٢ = ٢ × ١] لكل منهما واحد [١].

ولكل من الجدة والأخ لأم ثلاثة [٣ = ٣ × ١] وبالنظر بين سهام الزوجتين من الجامعة ورأسيهما نجد أن الانكسار قد

٨	٢	٦	٤	
١	٠	٠	١	زوجة
١	٠	٠	١	زوجة
٣	١	١	٣	جدة
٣	١	١	٣	أخ لأم

صح حيث أغنى استخراج

الجامعة عن عملية التصحيح

مما اختصر لنا العمل ووفر

لنا الجهد وسهل لنا الطريق

وهذه صورتها :

وأما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين

كغيرهما من أصحاب الفروض فأصل مسألتهم من اثني

عشر [١٢] للزوجتين الربع ثلاثة [٣] ولكل من الجدة

وبنت الابن السدس اثنان [٢] فأصل مسألتهم الرديّة من

مجموع أنصبتهم سبعة [٧] للزوجتين ثلاثة [٣] ولكل من الجدة و بنت الابن اثنان [٢] فرضاً ورداً وسهام الزوجتين منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنان [٢] فهي جزء السهم نضربها في أصل مسألة الرد سبعة [٧] ينتج أربعة عشر [١٤=٧×٢] للزوجتين ستة [٦=٣×٢] لكل واحدة

١٤	٧	١٢	
٣			زوجة
٣	٣	٣	زوجة
٤	٢	٢	بنت ابن
٤	٢	٢	جدة

ثلاثة [٣=٢÷٦] ولكل من بنت الابن والجدة أربعة [٤=٢×٢] وعلى هذا الترجيح لا يختلف تصحيح الانكسار عما سبق معنا في بابه وهذه صورتها:

٢- ومثال الاستغناء بالجامعة عن تصحيح الانكسار قبلها إذا أرجئ إلى ما بعدها على فريق المردود عليهم على مقتضى عدم الرد على الزوجين لو هلك زوج عن زوجة وثلاث جدات وأخ لأم.

فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لها الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] للمردود عليهم فرضاً ورداً

وأصل مسألة المردود عليهم من اثنين [٢] مستخرجة من أصل ستة [٦] للجدات واحد [١] منكسر عليهن ومباين لرؤوسهن ثلاثة [٣] وسنرجئ تصحيح هذا الانكسار إلى ما بعد الجامعة إنشاء الله تعالى وللأخ لأم واحد [١].

وبالنظر بين باقي فرض الزوجية ثلاثة [٣] ومسألة الرد اثنين [٢] نجدتها متباينة

فنضرب كامل مسألة الرد اثنين [٢] في كامل مسألة الزوجية أربعة ينتج ثمانية $[٨ = ٤ \times ٢]$ وهي الجامعة للمسألتين.

للزوجة اثنان $[٢ = ٢ \times ١]$ وللجدات ثلاثة $[٣ = ٣ \times ١]$ لكل واحدة واحد [١].

ولللأخ لأم ثلاثة $[٣ = ٣ \times ١]$.

وبالنظر بين سهام الجدات من الجامعة ورؤوسهن نجد أن الانكسار قد صح

٨	٢	٦	٤	حيث أغنت عملية استخراج
٢	٠	٠	١	الجامعة عن عملية زوجة
١				التصحيح مما اختصر لنا
١	١	١	٣	العمل ووفر لنا الجهد
١				وسهل لنا الطريق وهذه
٣	١	١		صورتهما :
				أخ لأم

وأما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين
كغيرهما من أصحاب الفروض فأصل مسألتهم من اثني
عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] ولكل من الجدات
والأخ لأم السدس اثنان [٢] فأصل مسألتهم الرديّة من
مجموع أنصبتهم سبعة [٧] للزوجة ثلاثة [٣] فرضاً ورداً
ولكل من الجدات والأخ لأم اثنان [٢] فرضاً ورداً وسهام
الجدات اثنان [٢] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن ثلاثة
[٣] فهي جزء السهم نضربه في أصل مسألة الرد سبعة
[٧] ينتج واحد وعشرون [٢١ = ٧ × ٣] ومنها تصح هذه
المسألة على هذا النظر.

٢١	٧	١٢		للزوجة تسعة [٩=٣×٣] فرضاً
٩	٣	٣	زوجة	ورداً وللجدات ستة [٦=٣×٢]
٢			جدة	فرضاً ورداً لكل واحدة اثنان.
٢	٢	٢	جدة	[٢=٣÷٦] ، وللأخ لأم ستة
٢			جدة	[٦=٣×٢] فرضاً ورداً وهذه
٦	٢	٢	أخ لأم	صورتهما:

٣ — ومثال الاستغناء بالجامعة عن تصحيح الانكسار قبلها إذا أرجى إلى ما بعدها وكان الانكسار على فريق الزوجات وفريق المردود عليهم معاً على مقتضى من لم يرد على الزوجين لو هلك زوج عن زوجتين و ثلاث جدات وأخ لأم ، فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لهما الربع واحد [١] منكسر عليهما وسنرجى تصحيح هذا الانكسار إلى ما بعد الجامعة ، والباقي ثلاثة [٣] للمردود عليهم فرضاً ورداً.

وأصل مسألتهم من اثنين [٢] مستخرجة من أصل ستة
 [٦] للجدات واحد [١] منكسر عليهن كذلك سنجيء
 تصحيح هذا الانكسار إلى ما بعد الجامعة.
 وبالنظر بين باقي فرض الزوجية ثلاثة [٣] ومسألة الرد
 اثنين [٢] نجدها متباينة فنضرب كامل مسألة الرد في
 كامل مسألة الزوجية نتج ثمانية [٨ = ٤ × ٢] وهي الجامعة
 للمسألتين للزوجتين اثنان [٢ = ٢ × ١] لكل زوجة واحد
 [١] وللجدات ثلاثة [٣ = ٣ × ١] لكل واحدة واحد [١]
 وللأخ لأم ثلاثة [٣ = ٣ × ١] وبالنظر بين سهام كل فريق

٨	٢	٦	٤		ورؤوسه نجد أن الانكسار قد
١	٠	٠	١	زوجة	صح وزال حيث أغنت عملية
١	٠	٠	١	زوجة	استخراج الجامعة عن عمليتي
١				جدة	التصحيح مما اختصر لنا العمل
١	١	١	٣	جدة	ووفر لنا الجهد وسهل لنا
١				جدة	الطريقة وهذه صورتها : والله
٣	١	١		أخ لأم	تعالى أعلم وأحكم.

وأما على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين
كغيرهما من أصحاب الفروض فأصل مسألتهم من اثني
عشر [١٢].

للزوجتين الربع ثلاثة [٣] ولكل من الجدات والأخ لأم
السدس اثنان [٢] ؛ فأصل مسألتهم الرديّة من مجموع
سهامهم سبعة [٧].

للزوجتين ثلاثة [٣] فرضاً ورداً ولكل من الجدات والأخ
لأم اثنان [٢] فرضاً ورداً.

وسهام الزوجتين ثلاثة [٣] منكسرة عليهما ومباينة
لرأسيهما اثنان [٢] فنثبت الاثنان [٢].

وسهام الجدات اثنان [٢] منكسرة عليهن ومباينة
لرؤوسهن ثلاثة [٣] فنثبتها.

وبالنظر بين المثبتين نجدهما متباينين فنضربهما في بعض ينتج
سته [٦=٣×٢] فهي جزء السهم نضربها في أصل مسألة

الرد سبعة [٧] ينتج اثنان وأربعون [٤٢=٧×٦] ومنها
تصح هذه المسألة على هذا النظر فلزوجتين ثمانية عشر

٤٢	٧	١٢		[١٨=٦×٣] فرضاً ورداً لكل
٩			زوجة	واحدة تسعة [٩=٢÷١٨]
٩	٣	٣	زوجة	وللجدات اثنا عشر [١٢=٦×٢]
٤			جدة	فرضاً ورداً لكل واحدة أربعة
٤	٢	٢	جدة	[٤=٣÷١٢] وللأخ لأم كذلك
٤			جدة	اثنا عشر [١٢=٦×٢] فرضاً
١٢		٢	أخ لأم	ورداً وهذه صورتها:

٤ - أما إذا لم يصح الانكسار من الجامعة فإننا نجري تصحيحه كما مضى معنا في باب الانكسار في مرة واحدة حتى وإن كان الانكسار على فريقي الزوجات والمردود عليهم معاً ، ومثال ذلك لو هلك زوج عن زوجتين وثلاث جدات وأربعة إخوة لأم فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لهما الربع واحد [١] منكسر عليهما ومباين لرأسيهما فنرجئ تصحيحه إلى ما بعد الجامعة ، والباقي ثلاثة [٣] للمردود عليهم فرضاً ورداً وأصل مسألتهم الرديّة من ثلاثة [٣]

مستخرجة من أصل ستة [٦] للجدات السدس واحد
 [١] منكسر عليهن ومباين لرؤوسهن كذلك نرجئ
 تصحيحه إلى ما بعد الجامعة ، وللإخوة لأم الثلث اثنان
 [٢] موافق لرؤوسهم بالنصف كذلك نرجئ تصحيحه
 إلى ما بعد الجامعة.

وبالنظر بين أصل مسألة الرد ثلاثة [٣] وباقي فرض
 الزوجية ثلاثة [٣] نجدها منقسمة وعند الانقسام تكون
 الجامعة مسألة الزوجية كما مضى معنا وهي هنا أربعة [٤]
 لكل من الزوجات والجدات واحد [١] وللإخوة لأم اثنان
 [٢] .

وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها اثنين [٢] وثلاثة [٣]
 واثنين [٢] فنكتفي بأحد المتماثلين اثنين [٢] ونضربها في
 المباين ثلاثة [٣] ينتج جزء السهم ستة [٦] ثم نضربها في
 الجامعة أربعة [٤] ينتج أربعة وعشرون [٤ × ٦ = ٢٤]
 ومنها تصح هذه المسألة للزوجتين

٢٤	٤	٣	٦	٤		ستة [٦=٦×١]
٣	١	٠	٠	١	زوجة	لكل واحدة ثلاثة
٣		٠	٠		زوجة	[٣] وللجدات
٢	١	١	١	١	جدة	كذلك ستة [٦×١]
٢					جدة	[٦=
٢					جدة	اثنان [٢] وللإخوة
٣	٢	٢	٢	٣	أخ لأم	لأم اثنا عشر
٣					أخ لأم	[١٢= ٦×٢] لكل
٣					أخ لأم	واحد ثلاثة [٣]
٣					أخ لأم	وهذه صورتها

أما لو صححنا هذا الانكسار قبل الجامعة لكان التصحيح في عمليتين منفصلتين حيث نصحح انكسار الزوجتين على حدة دون إدخال انكسار المردود عليهم في هذه العملية. ثم نصحح انكسار المردود عليهم على حدة دون إدخال فريق الزوجات في هذه العملية فتصح مسألة الزوجية من

ثمانية $[٨ = ٤ \times ٢]$ لهما اثنان $[٢ = ٢ \times ١]$ لكل واحدة واحد
 [١] والباقي ستة [٦] للمردود عليهم
 أما المردود عليهم فجزء السهم ستة [٦] نضربه في أصل
 مسألة الرد ثلاثة [٣] ينتج ثمانية عشر $[١٨ = ٣ \times ٦]$
 للجدات ستة $[٦ = ٦ \times ١]$ لكل واحدة اثنان [٢] وللإخوة
 لأم اثنا عشر $[١٢ = ٦ \times ٢]$ لكل واحد ثلاثة [٣]
 وبالنظر بين مصحح مسألة الرد ثماني عشر [١٨] وباقي
 فرض الزوجية ستة [٦] نجدها متوافقة بالسدس فنثبت
 سدس باقي فرض الزوجية واحد [١]
 وسدس مصحح مسألة الرد ثلاثة [٣] ثم نضربها في مصحح
 مسألة الزوجية ثمانية [٨] ينتج أربعة وعشرون $[٨ \times ٣ =$
 $٢٤]$ وهي الجامعة للمسألتين لكل زوجة ثلاثة $[٣ = ٣ \times ١]$
 ولكل جدة اثنان $[٢ = ١ \times ٢]$ ولكل أخ لأم ثلاثة
 $[٣ = ١ \times ٣]$.

وبالمقارنة بين هاتين العمليتين - وهما تصحيح الانكسار
 قبل الجامعة والتصحيح بعدها - نجد أن عملية

٢٤	١٨	٣	٦	٨	٤		تصحيح الانكسار بعد
٣	٠	٠	٠	١	١	زوجة	الجامعة لا يختلف عما
٣	٠	٠	٠	١	١	زوجة	مضى معنا في باب
٢	٢					جدة	الانكسار أما التصحيح
٢	٢	١	١			جدة	قبلها ففي عمله تطويل
٢	٢					جدة	وربما تشتيت للذهن
٣	٣			٦	٣	أخ لأم	لاسيما المبتديء -
٣	٣			٢		أخ لأم	والله تعالى أعلم
٣	٣	٢				أخ لأم	وأحكم - وهذه
٣	٣					أخ لأم	صورتهما:

وأما حلّ المثال على مقتضى ما ترجح لي وهو الرد على الزوجين كغيرهما من أصحاب الفروض فأصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] للزوجين الربع ثلاثة [٣] وللجدات السدس اثنان [٢] والإخوة لأم الثلث أربعة [٤] لكل واحد منهم واحد [١].

وأصل مسألتهم الرديّة من مجموع سهامهم تسعة [٩]
للزوجتين ثلاثة [٣] فرضاً ورداً وللجدات اثنان [٢] فرضاً
ورداً وللإخوة لأم أربعة [٤] فرضاً ورداً.
وسهام الزوجتين ثلاثة [٣] منكسرة عليهما ومباينة
لرأسيهما اثنان [٢] فنثبت الاثنان [٢].
وسهام الجدات اثنان [٢] كذلك منكسرة عليهن ومباينة
لرؤوسهن ثلاثة [٣] فنثبتها.
وبالنظر بين المثبتين نجدهما متباينين فنضربهما في كامل
بعضهم ينتج جزء السهم ستة [٦=٣×٢] ثم ضربها في
أصل مسألة الرد تسعة [٩] ينتج أربعة وخمسون

٥٤	٩	١٢	
٩	٣	٣	زوجة
٩			زوجة
٤	٢	٢	جدة
٤			جدة
٤			جدة
٦	١	١	أخ لأم
٦	١	١	أخ لأم
٦	١	١	أخ لأم
٦	١	١	أخ لأم

[٥٤ = ٩ × ٦] ومنها تصح هذه

المسألة على هذا النظر فللزوجتين

ثمانية عشر [١٨ = ٦ × ٣] فرضاً

ورداً لكل واحدة تسعة

[٩ = ٢ ÷ ١٨] وللجدات اثنا عشر

[١٢ = ٦ × ٢] فرضاً ورداً لكل

واحدة أربعة [٤ = ٣ ÷ ١٢].

ولللإخوة لأم أربعة وعشرون

[٢٤ = ٦ × ٤] فرضاً ورداً لكل واحد

سته [٦ = ٤ ÷ ٢٤] وهذه صورتها:

باب ميراث ذوي الأرحام

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (فصل في الرد على ذوي

الأرحام)

الأرحام في اللغة : جمع رحم وهو منبت الولد في البطن
وسمي باسم ذلك المحل تقريباً للإفهام والرحم في اللغة مطلق
القربة^(١)

واصطلاحاً : هم كل قريب ليس بذوي فرض في كتاب
الله تعالى وفي سنة رسول الله ﷺ أو إجماع الأمة ولا عصابة
تحرز المال عند الانفراد^(٢)

قوله : (وهم أربعة أنواع ، الأول أولاد البنات وأولاد
بنات الابن ، الثاني الأجداد الساقطون والجدات الساقطات ،
الثالث بنات الأخوة وأولاد الأخوات وأولاد الأخوة لأم
الرابع الأخوال والخالات والعمات والأعمام لأم وأولادهم)

^(١) مختار الصحاح ص ١٨٣ والعذب الفائض ج ١٥/٢ والفرائض للآحم ص ١٨٥ بتصرف

^(٢) شرح السراجية للسيد الجرجاني ص ١٨٥

الخلافا في عدد أصناف ذوي الأرحام

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في عدد أصناف ذوي الأرحام فمنهم من عددهم أربعة أصناف ولعله والله أعلم من باب الإجمال ومراعاة الاختصار كالرجاني في السراجية^(١) وأكثر الفرضيين ومنهم المؤلف رحمه الله تعالى حيث قال : (وهم أربعة أنواع الأول أولاد البنات وأولاد بنات الابن) : أي من ينتمي إلى الميت وهم فروعه الذين لا فرض لهم ولا تعصيب كأولاد البنات وأولادهم كابن البنت وبنت البنت وأولاد بنات الابن وأولادهم كابن ابن البنت وبنت بنت البنت ذكوراً وإناثاً وإن نزلوا .

قوله رحمه الله تعالى : (الثاني الأجداد الساقطون والجدات الساقطات) وهم من ينتمي إليهم الميت وهم أصول الميت الذين لا فرض لهم ولا تعصيب وهم من أدلى إلى الميت بأنتى أو بأنتى بين ذكرين كالجدة الرحمي والذي يطلق عليه بعض الفرضيين الجد الفاسد كأبي أم الأب ، وأبي الأم .

(١) شرح السراجية للسيد الرجاني ص ١٩٠

والجدات الساقطات كأبي الأم وكأم أبي أم الأب وهي من أدلت بذكر بين أنثيين وهي الجدة الرحمة والتي يطلق عليها بعض الفرضيين الجدة الفاسدة.

قوله رحمه الله تعالى: (الثالث بنات الإخوة وأولاد الأخوات وأولاد الإخوة لأم) هم من ينتمي إلى أبوي الميت وهم الحواشي الذين لا فرض لهم ولا تعصيب كبنات الإخوة الأشقاء أو لأب أو لأم دون أبناء الإخوة الأشقاء أو لأب لأنهم من الجتمع على ميراثهم وإن نزلوا **فقوله** : بنات الإخوة خرج به أبناء الإخوة من الأبوين أو من الأب

وأولاد الأخوات يشمل جميع أولاد الأخوات الشقيقات أو لأب أو لأم ذكوراً وإناثاً وقال هنا أولاد ولم يقل بنات لأن جميع أولاد الإخوة لأم الذكور والإناث من ذوي الأرحام عكس أبناء الإخوة من الأبوين أو من الأب

قوله رحمه الله تعالى: (الرابع الأخوال والخالات والعمات والأعمام لأم وأولادهم) وهم من ينتمي إلى جدي

الميت وهم العمات مطلقاً والأعمام لأُم والأخوال
والخالات^(١)

ومنهم من عددهم خمسة عشر كما لوردى رحمه الله تعالى
فى الحاوى الكبىر. ^(١)

ومنهم من عددهم أحداء عشر كابن قدامة فى المغنى ^(٢)
وابن الجوزى فى المذهب الأحمد رحمهما الله تعالى.

ومنهم من عددهم عشرة كالكلوذانى فى التهذىب وابن
حجر فى الفتح والشافعية فى رحمة الأمة والميزان الكبىر ومغنى
المحتاج والسراج الوهاج ونهاية المحتاج وحاشيته والمهذب ^(٣)
رحم الله تعالى الجميع.

وقال فى شرح الجعبرية ومنهم من يزيد على ذلك ^(٤)
ومنهم من عددهم سبعة أصناف كالسرخسى فى المبسوط ^(٥)

(١) السراجية بشرح السيد الجرجاني ص ١٩٠ - ١٩١ بتصرف

(١) الحاوى الكبىر ج ١٠ ص ٣٧٢

(٢) المغنى بالشرح الكبىر ج ٧ ص ٨٣

(٣) التهذىب فى علم الفانض و الوصايا ص ٩٩ و الميراث فى الشريعة الإسلامية ص ٢٨٥ و المهذب بشرح

المجموع ج ١٦ ص ٥٤

(٤) العذب الفانض ج ٢ ص ١٥

(٥) المبسوط للسرخسى جزء ٣٠ ص ٦

قلت : والظاهر والله أعلم أن هذا الخلاف هو في الضبط والتصنيف وفي الإجمال والتفصيل أما المقصود فلا خلاف فيه.

فأما من عددهم أحد عشر فقد جعلهم كالتالي :

١- ولد البنات وولد بنات الابن وإن نزلوا ذكوراً وإناثاً.

٢- الأجداد الساقطون وإن علوا وهم كل جد في نسبه للميت أنثى .

٣- الجدات الساقطات وإن علون وهن كل جدة أدلت بذكر بين أنثيين .

٤- ولد الأخوات وإن نزلوا سواءً كن للأبوين أو للأب أو لأم .

٥- بنت كل أخ سواءً كان شقيقاً أو لأب أو لأم.

٦- ولد الأخ لأم.

٧- العم لأم وهو أخو الأب لأمه .

٨- بنت كل عم سواءً كان العم شقيقاً أو لأب أو

لأم.

- ٩- كل عمّة سواءً كانت شقيقة أو لأب أو لأم.
- ١٠- كل الأخوال و الخالات وهم إخوة الأم وأخواتها سواءً كانوا أشقاء أو لأب أو لأم.
- ١١- كل من أدلى بهؤلاء العشرة كعمّة العمّة و خالت الخالة وأبي أبي الأم وأخي العم لأم وعمته ونحو ذلك^(١).
- وأما من عدّهم خمسة عشر كماورد في رحمه الله تعالى فهم نفس الأصناف الأحد عشر وإنما جعل الأخوال والخالات صنفين وعد كل من أدلى بصنف منهما صنفاً بذاته كأولاد الأخوال والخالات وأولاد العمّة وأولاد العم لأم وهؤلاء يشملهم صنف واحد وهو كل من أدلى بالعشرة السابقين - والله تعالى أعلم -^(٢).
- وأما من عدّهم عشرة أصناف فهم نفس الأصناف الأحد عشر مع دمج صنف الأجداد والجدات تحت صنف واحد والله تعالى أعلم.

(١) العذب الفانض شرح عمدة الفارض ج ٢ ص ١٥-١٦

(٢) انظر الحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٧٢

الترجيح

الراجح في نظري أن أصناف ذوي الأرحام أربعة
اختصاراً وأحد عشر بسطاً وهو القول الوسط حيث لا إفراط
ولا تفريط فهو أكثر القليل وأقل الكثير وما عداه فهو راجع
إليه والله تعالى أعلم

الخلاف في توريث ذوي الأرحام

قال المؤلف رحمه الله تعالى: (واختلف في توريثهم)

اختلف أهل العلم في توريث ذوي الأرحام على قولين هما :

القول الأول : هو القول بتوريثهم إذا عدم أصحاب

الفروض غير الزوجين والعاصب بسبب أو بنسب وهو ما

أورده المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : (فعن علي وابن مسعود

وأبي الدرداء والشعبي ومسروق ومحمد بن الحنفية^(١) والنخعي

والثوري والحسن بن صالح وأبي نعيم ويحيى بن آدم^(٢)

(١) محمد بن الحنفية : هو محمد بن علي بن أبي طالب أبو القاسم كان كثير العلم و الورع شديد القوة ولد

لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه و مات سنة ٨٣هـ - ١هـ حاشية التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٦٢

(٢) يحيى بن آدم : هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي مولى أبي أمية ثقة حافظ فاضل من كبار التاسعة مات

سنة ٢٠٣هـ - ١هـ تقريب التهذيب ص ٥١٧ رقم (٧٤٩٦)

والقاسم بن سلام^(١) وأبي حنيفة وإسحاق والحسن بن زياد القول بتوريتهم إذا لم يكن معهم أحد من العصابة وذوي السهام ، والى ذلك ذهب فقهاء العراق والكوفة والبصرة وغيرهم)

قلت : وهو مروى أيضاً عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي عبيدة وأبي هريرة وعائشة ومعاذ رضي الله عنهم أجمعين .
أما ما روي أن أبا بكر وعمر وعثمان أنهم قالوا بعدم توريت ذوي الأرحام فهو غير صحيح فإنه حكى أن المعتضد سأل أبا حازم القاضي عن هذه المسألة فقال أجمع أصحاب رسول الله ﷺ غير زيد بن ثابت على توريت ذوي الأرحام ولا يعتد بقوله مقابلة إجماعهم وقال المعتضد أليس أنه يروى ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان؟

(١) القاسم بن سلام هو القاسم بن سلام أبو عبيد البغدادي الهروي الإمام المشهور ثقة فاضل جبل من جبال العلم إمام عابد حجة ثقة واسع العلم في الفقه وغيره من العلوم قال الإمام الحجة إسحاق بن راهويه الحق يحبه الله أبو عبيد ألقبه منى ولي قضاء طرطوس ولد سنة ١٥٤ وقيل ١٥٧هـ على خلاف وتوفي سنة ٢٢٤هـ أهـ بتصرف تقريب التهذيب ص ٣٨٦ رقم ٥٤٦٢ . الناسخ والمنسوخ ص ١٣-٤٢ وفقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٤١١

فقال كلا وقد كذب من روى ذلك عنهم وأمر المعتضد
برد ما كان في بيت المال مما أخذ من تركة من كان ورثه من
ذوي الأرحام وقد صدق أبو حازم فيما قال رحمه الله تعالى.
وقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: لا أتأسف على
شيء كتأسفي على أني لم أسأل رسول الله ﷺ عن ثلاث :
١- عن هذا الأمر (الخلافة) أهو فينا فنتمسك به
أم في غيرنا فنسلم إليه

٢- وعن الأنصار: هل لهم من هذا الأمر شيء؟
وعن توريث ذوي الأرحام ؟ فإني لم أسمع فيه من رسول
الله ﷺ شيئاً ولكني ورثتهم برأيي^(١).
وبه قال عمر بن عبد العزيز وابن سيرين وعطاء ومجاهد
وشريح وطاووس وهو مذهب الإمام أحمد وأصحابه ،
وعلقمة بن قيس وابن أبي ليلى ومحمد بن سالم وعبدة
السلماني وسعيد بن جبير وعكرمة والأعمش وحماة بن أبي
سليمان وأبي بكر بن عياش وابن المبارك وجابر بن زيد وابن

(١) المبسوط للسرخسي ج ٣٠ ص ٢

أبي مليكة ويحيى بن أكثم ونعيم بن حماد وأبي عبيد وحمزة
الزيات ونوح بن دراج^(١) ومغيرة الظبي والشافعي في الجديد.
وبه قال النووي وحبيش بن ميسرة وأسد بن عمر
ومحمد بن نصر المروزي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن
مسعود والقاسم بن عبد الرحمن وميمون بن مهران^(٢) رحمهم
الله تعالى ، وكل من قال بالرد قال بتوريث ذوي الأرحام.
و به قال علماء الشافعية في أواخر القرن الرابع الهجري.
كما قال به متأخروا علماء المالكية في أوائل القرن الثالث
الهجري.

وقال الخبري رحمه الله تعالى في التلخيص وبه (أي)
بتوريث ذوي الأرحام أفتى أكثر أصحابنا اليوم لعدم بيت
المال^(٣)

(١) نوح بن دراج : هو نوح بن دراج النخعي مؤلف أبو محمد الكوفي القاضي كان له فقه ولي القضاء
بالكوفة من الثامنة مات سنة ١٨٢ هـ وهو قاضي الجانب الشرقي اهـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير
الكفاية ج ٢ / ٢٦٤ معزواً إلى تهذيب التهذيب ج ١٠ / ١٨٢ - ١٨٤ وانظر تقريب التهذيب ص ٤٩٧
رقم (٧٢٠٥)

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٨٤ وشرح السراجية ص ١٨٦ ونيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٦
والعذب الفائض ج ٢ ص ١٧ والمجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ٥٦ والميراث في الشريعة الإسلامية ص
٢٨١ عزاه للمبسوط للسرخسي ج ٣٠ ص ٢-٣ والاستذكار ج ١٥/٤٨٢

(٣) التلخيص ج ١ ص ٦١ وانظر حاشية الاستذكار ج ١٥ ص ٤٦٩ والتهذيب ص ١٦١ - ١٦٤

القول الثاني : هو القول بعدم توريتهم وإن عدم أصحاب الفروض والعاصب بسبب أو بنسب وهو ما أورده المؤلف رحمه الله تعالى **بقوله :** (وعن زيد بن ثابت رضي الله عنهم والزهري^(١) ومكحول^(٢) والقاسم ابن إبراهيم^(٣) ومالك والشافعي أنه لا ميراث لهم ، وبه قال فقهاء الحجاز).

قلت : ورواية شاذة عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما وتابعهم من التابعين الفقهاء السبعة المديون وأبو سلمة وابن شهاب وربيعة وأبو الزناد وعطاء وعمرو بن دينار وابن جريج وداود وأبو ثور والعوفي وابن جرير

(١) الزهري : هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري أبو بكر الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة ١٢٥ هـ بتصرف التقريب ص ٤٤٠ برقم ٦٢٩٦

(٢) مكحول : هو مكحول بن يزيد وقال ابن أبي مسلم بن شاذل النابعي أبو عبد الله الدمشقي كان من سبي كابل فأعتق بمصر وهو من فقهاء أهل الشام وصالحيهم وجامعيهم للعلم سمع عدداً من الصحابة والتابعين قال أبو حاتم ما أعلم بالشام أفقه من مكحول واتفقوا على توثيقه توفي سنة ١١٨ هـ وقيل غير ذلك ا هـ حاشية التهذيب في الفرائض ص ١٦١

(٣) القاسم بن إبراهيم : هو القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني العلوي أبو محمد المعروف بالرسي فقيهه شاعر من أئمة الزيدية ولد سنة ١٦٩ ومات سنة ٢٤٦ انظر الأعلام للزركلي ج ٦ ص ٥

وإليه ذهب الإمام مالك والإمام الشافعي في القديم والأوزاعي وأكثر أهل الشام وسفيان الثوري^(١) رحمهم الله تعالى جميعاً.

وقال وابن حزم رحمه الله تعالى: لا يصح نص في ميراث الخال فما فضل عن سهم ذوي والسهام وذوي الفرائض ولم يكن هناك عاصب ولا معتق ولا عاصب معتق ففي مصالح المسلمين لا يرد شيء من ذلك على ذي سهم ولا على غير ذي سهم من ذوي الأرحام إذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع فإن كانوا ذوا الأرحام فقراء أعطوا على قدر فقرهم والباقي في مصالح المسلمين^(٢).

وقال الرافعي رحمه الله تعالى وهو من متأخري علماء الشافعية أن المال يعطى لذوي الأرحام من باب رعاية المصلحة

(١) موطأ الإمام مالك جزء ٢ / ٥١٨ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٢٣ والاستذكار ج ١٥ / ٤٨٠ رقم (٢٢٨٦٧) والمجموع شرح المهذب ج ١٦ / ٥٥ وفقه الإمام الأوزاعي ج ٢ / ١٤٤ والميراث في الشريعة الإسلامية ص ٢٨٤

(٢) المحلى ج ٨ ص ٣٤٨ مسألة مستدركة رقم (١٧٥٠)

لا من باب التورث^(١)

وروي القول بعدم التورث عن أبي بكر وعمر رضي الله
عنهما إلا أنه لم يصح عنهما بل صح عكسه كما سبق بيانه
في القول الأول

قوله رحمه الله تعالى: (واستدل المورثون) أي من القرآن

بالتالي

١- بعموم قوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى

بِبَعْضٍ ﴾ أي أحق بالتوارث في حكم الله تعالى.

وقال أهل العلم رحمهم الله تعالى كان التوارث في ابتداء

الإسلام بالحلف يتوارثون به دون القرابة وذلك لقوله تعالى

﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصيبَهُمْ ﴾^(٢) ثم نسخ

ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي

(١) حاشية شرح السراجية للرجاني ص ١٨٧ تحقيق محمد درويش وقال انظر حاشية القليوبي بمامش اخلی

للمنهاج ٣/٢ ونهاية المحتاج للرملي ١٠/٦ وشرح الزرقاني على مختصر الخليل ٢١٨/٨

(٢) سورة النساء آية ٣٣

كِتَابِ اللَّهِ ﴿^(١)﴾ فَمَا كَانَ لِمَوْلَى الْمَوَالَاةِ وَالْمُؤَاخَاةِ فِي ذَلِكَ
الزَّمانِ صَارَ مَصْرُوفًا إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ ^(٢)

وقيل لفظ أولي الأرحام كلمة عامة تشمل الأقارب جميعاً
سواءً كانوا من أصحاب الفروض أو من العصبات أو لم
يكونوا منهم فمن ليس منهم من أقرباء الميت فهو داخل في
الأولوية بالإرث

وبذلك يكون أولو الأرحام أولى إذا عدم الوارث
بالفرض أو التعصيب من بيت مال المسلمين لأنه للمسلمين
جميعاً .

٢- (وَقَوْلُهُ تَعَالَى (لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ
وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ) مَعْلُومٌ
أَنَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ مِنَ الْأَقْرَبِينَ فَوَجِبَ لَهُمْ نَصِيبُهُمْ لَا يَحْبِبُهُمْ
عَنْهُ إِلَّا مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُمْ ^(٣)

^(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٨٤ - ٨٥ و الناسخ والمنسوخ لأبي القاسم الهروي ص ٢٢٤ - ٢٢٦

من الأثر رقم ٤١٠ - ٤١٥ والفتح ج ١٢ ص ٢٨ - ٣٠

^(٢) شرح السراجية للجرجاني ص ١٨٧ - ١٨٨

^(٣) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٤ رقم ٢٢٨٩٢

فلفظ الرجال والنساء والأقربين يشملهم والدليل على
مدعي التخصيص^(١)

ومن السنة بالتالي :

- ١- ما أورده المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : وحديث
المقدم بن معد يكرب^(٢) رضي الله عنه عن النبي
ﷺ وفيه (والخال وارث من لا وارث له) رواه
أحمد وابن ماجه^(٣) والترمذي وقال حديث حسن
- ٢- ما أورده المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : وحديث
عائشة رضي الله عنها أن مولى النبي ﷺ خر من
عذق نخلة فمات فأتى به النبي ﷺ فقال هل له من
نسب أو رحم قالوا لا : قال أعطوا ميراثه أهل
قريته (رواه الخمسة إلا النسائي)

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨٠

(٢) المقدم بن معد يكرب : هو المقدم بن معد يكرب الكندي ويكنى أبا يحيى [صحابي] توفي بالشام سنة
سبع وثمانين في خلافة عبد الملك بن مروان وهو ابن إحدى وتسعين سنة اهـ الطبقات الكبرى ج ٧ ص
٢٩٠ رقم [٣٧٣٨] ذ

(٣) ابن ماجه هو : محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني أبو عبد الله حافظ قزوين في عصره قال أبو يعلى
الخليلي : هو ثقة كبير متفق عليه محتج به له معرفة بالحديث وإنما غرض من رتبة سننه ما في كتابه من المناكير
وقليل من الموضوعات مات سنة ثلاثة وسبعين ومائتين — انظر نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٢
ص ٩٧٠

٣- ما أُرده المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : وحديث ابن عباس أن النبي ﷺ آخى بين أصحابه وكانوا يتوارثون بذلك حتى نزلت ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ فتوارثوا بالنسب (رواه الدار القطني. ^(١))

٤- قلت : ومن الاستدلال لهذا القول ما رواه واسع بن حبان قال : توفي ثابت بن الدحداحة ولم يدع وارثاً ولا عصبه فرفع إلى النبي ﷺ فسأل عنه عاصم بن عدي رضي الله عنه هل ترك من أحد ؟ فقال : ما نعلم يا رسول الله ترك أحداً فدفع رسول الله ﷺ

(١) الدار قطني : هو الأمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي المقرئ المحدث من أهل محلة الدار قطن ببغداد ولد ست وثلاثمائة انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله مع التقدم في القراءات وطرقها وقوة المشاركة في القفه الاختلاف والمغازي وأيام الناس وغير ذلك وهو أول من صنف القراءات وعقد لها أبواباً قبل فرش الحروف توفي سنة خمسٍ وثمانين وثلاثمائة — انظر نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١١٨٦ — ١١٨٨

- ماله إلى ابن أخته أبي لبابة بن عبد المنذر. (١)
- وفي حديث أبي عبيد (ولم يخلف إلا ابنة أخ له
فقضى النبي ﷺ بميراثه لابنة أخيه (٢)
- ٥- ومن المؤيدات لميراث ذوي الأرحام حديث أنس
رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال ابن أخت القوم منهم أو من
أنفسهم متفق عليه (٣)
- ٦- ومما يؤيد توريت ذوي الأرحام أيضاً حديث
عمرو بن شعيب السابق عن أبيه عن جده عن

(١) الخاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٤٤ وانظر شرح السراجية للجرجاني ص ١٨٩ قال الدرويش في حاشيتها :
أخرجه الطحاوي وابن أبي شيبة وقال محمد في الموطأ وحديث مروية أهل المدينة يقصد هذا الحديث لأن سنده
صحيح لا يستطيعون رده ثم ذكره معزواً للتعريف والأخبار ص ٢٣٠ مخطوطه

(٢) قال الألباني رحمه الله تعالى ضعيف: أخرجه البيهقي (٢١٥/٦ - ٢١٦) من طريق أبي عبيد ثنا عباد بن
عباد بن محمد بن إسحاق بن يعقوب بن عتبة بن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان رفعة .
والدارمي (٣٨١ / ٢) من طرق أخرى وكذا الطحاوي (٤٢٩/٢) وعن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى
بن حبان عن واسع بن حبان : (أن ثابت بن الدحداح كان رجلاً أتياً في بني أنيف أو في بني العجلان ومات
فسأل النبي ﷺ هل له وارث فلم يجدوا له وارثاً فدفع النبي ﷺ ميراثه إلى بن أخته وهو أبو لبابة بن عبد المنذر
(وقال البيهقي في كل من الطريقتين (هو منقطع) . قلت يعني مرسل فإن واسع بن حبان مختلف في صحبته
قال في التقريب صحابي بن صحابي وقيل ثقة من الثانية . قلت ومدار الطريقتين على ابن إسحاق وهو مدلس
اهـ إرواء الغليل ج ٦ ص ١٤١ — ١٤٢

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ١٢ / ٥٦ رقم (٦٧٦٢) كتاب الفرائض باب ٢٤ مولى القوم
من أنفسهم رقم (٦٧٦١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه ومسلم جزء ٧ / ١٥٣

النبي ﷺ : أنه جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه

ولورثتها من بعدها رواه أبو داود .^(١)

كما استدل المورثون بالمعقول فقالوا إن من العقل والمنطق أن يكون القريب مطلقاً أحق بقريبه في كل حال ، ينفق عليه في حياته إن كان محتاجاً ويرثه إذا مات فهو أولى بذلك من بيت المال^(٢)

ولأنه ساوى الناس في الإسلام وزاد عليهم بالقرابة فقد اجتمع له سببان : القرابة والإسلام فأشبهه تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب أعني أنه من اجتمع له سببان أولى من له سبب واحد^(٣)

فكان أولى بماله منهم ولذا كان أحق في الحياة بصدقته وصلته وبعد الموت بوصيته فأشبهه ذوي القرابة والعصبات المحجوبين إذا لم يكن من يحجبهم^(٤)

(١) سيأتي تحريجه قريباً إن شاء الله تعالى

(٢) التركات والوصايا ص ٤٩٨

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد جزء ٢ / ٢٥٥ والاستذكار ج ١٥ / ٤٨٤ رقم (٢٢٨٩٤ و ٢٢٨٩٥)

(٤) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٨٦

ومعلوم أن أصل المواريث عند الجميع صاحب السببين أولى
من ذي السبب الواحد^(١)

أما حديث الخال : (والخال وارث من لا وارث له)
فقال الألباني رحمه الله تعالى صحيح^(٢)

(١) الاستذكار ج ١٥ / ٤٨٤

(٢) قال الألباني رحمه الله تعالى : صحيح وهو مركب من حديثين أحدهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
والآخر عن المقدم ابن معدي كرب وعن عائشة أيضاً وعن عمر

أما حديث عمر فيرويه عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة الزرقي عن حكيم بن حكيم بن عباد
بت حنيف الأنصاري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فقتله وليس له وارث إلا
خالاً فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح ح ﷺ إلى عمر بن الخطاب ﷺ فكتب إليه عمر أن النبي ﷺ قال:
الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له أخرجه الترمذي (١٣/٢) وابن ماجه
(٢٧٣٧) والسياق له وللطحاوي (٤٣٠/٢) وابن الجارود (٩٦٤) وابن حبان (١٢٢٧) والدارقطني
(٤٦١) والبيهقي (٢١٤/٦) وأحمد (٢٨/١ — ٤٦) قال الترمذي حديث حسن صحيح

قلت وإسناده حسن فإن عبد الرحمن هذا فيه كلام لا يترى به حديثه عن رتبة الحسن

وقال الحافظ في التقريب صدوق له أوهام

أما حديث المقدم فله عنه طريقان

الأول : عن راشد بن سعد وقد اختلف علي فيه على وجوه

أ - رواه علي بن أبي طلحة عنه عن أبي عامر الهوزني عبد الله بن يحيى عن المقدم قال : قال رسول الله ﷺ ()
من ترك كلاً فإلي — وربما قال : إلى الله ورسوله ﷺ — ومن ترك مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له
والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه (أخرجه بن منصور في سننه (١٧٢/٥٠/١/٣) وأبو داود
(٢٧٩٩) وابن ماجه (٢٧٣٨) والبيهقي وأحمد (١٣١/٤ — ١٣٢) كلهم عن بديل بن ميسرة عن علي
بن أبي طلحة به قال الحكم : (صحيح على شرط الشيخين)

وتعقبه الذهبي بقوله : قلت علي ، قال أحمد له أشياء مناكير قلت : لم يخرج له البخاري

قلت : هو من رجال مسلم وحده وهو صدوق قد بخطى كما قال الحافظ في التقريب

وراشد بن سعد لم يخرج له الشيخان وكذا عبد الله بن يحيى وهما ثقتان فالإسناد حسن لولا ما عرفت من
حال ابن أبي طلحة لاسيما وقد خولف وهو الوجه

ب- قال أبو داود عقبه : رواه الزبيدي عن راشد بن سعد عن ابن عائد عن المقدم
قلت : وصله ابن حبان (١٢٢٦) من طريق عبد الله بن سالم عن الزبيدي به
قلت : وهذا سند صحيح فإن الزبيدي واسمه محمد بن الوليد ثقة ثبت وكذا عبد الله بن سالم وهو الأشعري
الحمصي ثقة ومثله ابن عائد عبد الرحمن الثمالي الكندي ثقة أيضاً
ج- ثم قال أبو داود ورواه معاوية بن صالح عن راشد قال : سمعت المقدم
قلت وصله الإمام أحمد (١٣٣ / ٤) من طريقين عن معاوية به لكن ليس فيه تصريح راشد بالسماع من
المقدم وإنما في أحدهما تصريح معاوية بالسماع من
ورواه الطحاوي من طريق أخرى عن معاوية قال : حدثني راشد بن سعد أنه سمع المقدم به فإن كان السماع
فيه حفظه معاوية فيكون راشد سمعه أولاً من ابن عائد عن المقدم ثم اتصل بالمقدم فسمعه منه مباشرة وألا
فمعاوية في حفظه شيء ففي التقريب صدوق له أوهام فترجح عليه وعلى رواية ابن أبي طلحة ورواية
الزبيدي لثقتهم وضبطه
الطريق الآخر : عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود (٢٩٠١) والبيهقي وهذا
سند ضعيف يحيى بن المقدم مستور وابنه لين
وروي من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها رواه أبو عاصم عن ابن جريج عن عمرو بن مسلم عن
طاوس عنها قالت : قال رسول الله ﷺ (الخال وارث من لا وارث له) أخرجه الترمذي (١٣/٢)
والطحاوي (٤٢٠/٢) والدارقطني (ص٤٦١) من طرق عن أبي عاصم به
ثم أخرجه الدارقطني والبيهقي (٢١٥/٦) من طريقين آخرين عن أبي عاصم به موقوفاً على عائشة وكذلك
رواه الدارمي (٣٦٦/٢ - ٣٦٧) عن أبي عاصم ، وزاد لدارقطني : فقيلاً لأبي عاصم عن النبي ﷺ فسكت
فقال له الشاذكوني : حدثنا عن النبي ﷺ فسكت
وقال البيهقي هذا هو المحفوظ من قول عائشة رضي الله تعالى عنها موقوفاً عليها
وكذلك رواه عبد الرزاق عن ابن جريج موقوفاً وقد كان أبو عاصم يرفعه في بعض الروايات عنه ثم شك فيه
فالرفع غير محفوظ
قلت : ويشكل عليه أن أبا عاصم قد تابعه على رفعه مخلص بن يزيد الجزري عن طريق ابن جريج به أخرجه
الحاكم (٣٤٤ / ٤) وقال : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي
قلت : ومخلص بن يزيد هو أبو يحيى الحرابي وقد احتج به الشيخان وهو ثقة ولكن في حفظه شيء فقال الحاكم
في التقريب : صدوق له أوهام
وتابعه أيضاً هشام بن سليمان عن جريج به
أخرجه الطحاوي قال : حدثنا أبو يحيى بن أحمد بن زكريا بن الحارث بن أبي ميسرة المكي قال : ثنا أبي قال :
ثنا هشام بن سليمان به قال أبو يحيى وأراه قد رفعه

وأما حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها أن
 مولى النبي ﷺ خر من عذق نخلة فمات فأتى به النبي ﷺ فقال
 هل له من نسب أو رحم قالوا لا : قال أعطوا ميراثه أهل
 قريته) فقد حسنه الترمذي

قلت ووجه الاستدلال به قوله ﷺ (هل له من نسب أو
 رحم) فإنه لو كان له وارث من النسب لأعطاه ﷺ ميراثه
 وكذلك ولو كان له رحم لدفعه إليه وهو ظاهر.

قوله رحمه الله تعالى: (رواه الخمسة إلا النسائي^(١)) المراد
 بالخمسة هم أبو داود والترمذي والنسائي وأبن ماجة وأحمد

قلت وهشام هذا روى له مسلم وأورده العقيلي في الضعفاء وقال (ص ٤٤٨) في حديثه عن غير بن جريج
 وهم ومفهومه أنه في ابن جريج ثقة حافظ عنده وقال الحافظ في التقریب مقبول يعني عند المتابعة وقد توبع
 كما تقدم

فالحديث بذلك صحيح مرفوع وقد قال الترمذي عقبه : وهذا حديث حسن غريب وقد أرسله بعضهم ولم
 يذكر فيه عن عائشة

ثم استدركت فقلت : هو صحيح الإسناد إن كان ابن جريج قد سمعه من عمرو بن مسلم فإنه كان مدلساً
 وقد عنعنه . نعم الحديث صحيح بلا ريب لهذه الشواهد

وقال البزار أحسن إسناد فيه حديث أبي أمامة بن سهل قال كتب عمر بن الخطاب ﷺ إلى أبي عبيدة ﷺ
 فذكره كما تقدم. انظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ج ٦ ص ١٣٧ — ١٤١

(١) سنن البيهقي الكبرى ج ٦ ص ٢٤٣ رقم [١٢١٨٠] وسنن النسائي الكبرى ج ٤ ص ٨٤ رقم
 [٦٣٩٣] وسنن الترمذي ج ٤ ص ٤٢٢ رقم [٢١٠٥] وقال هذا حديث حسن وسنن ابن ماجة ج ٢ ص
 ٩١٣ رقم [٢٧٣٣] ومسند الإمام أحمد ج ٦ ص ١٣٧ رقم ٢٥٠٩٨، ص ١٨١ ص [٢٥٥١٧] وشرح
 معاني الآثار ج ٤ ص ٤٠٤

قلت : والحديث في سنن النسائي الكبرى أيضاً بلفظ (أخبرنا محمد بن المثني أبو موسى ومحمد بن بشار بن دار عن عبد الرحمن يعني بن مهدي قال ثنا سفيان يعني الثوري عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن مجاهد بن وردان عن عروة بن الزبير عن عائشة أن مولى للنبي ﷺ خر من عذق نخلة فمات فأتى النبي ﷺ بميراثه فقال هل له من رحم أو نسب قالوا لا قال انظروا بعض أهله وقال بن بشار أهل قومه فأعطوه إياه) وللحديث أربع عشرة طريقاً .

وأما حديث ابن عباس ﷺ (أن النبي ﷺ آخى بين أصحابه وكانوا يتوارثون بذلك حتى نزلت ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ فتوارثوا بالنسب) فكان المسلمون يتوارثون في صدر الإسلام بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار التي آخى بها رسول الله ﷺ بينهم حيث كان المهاجر يرث الأنصاري دون ذوي رحمه ^(١)

(١) تفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٥١٥ بتصرف

حتى نزل قوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾
الآية (١) فنسخ ذلك التوارث بميراث الرحم (٢)

وأما حديث واسع بن حبان فجعله رضي الله عنه الميراث لابن
أخته أبي لبابة بن عبد المنذر وهو من ذوي الأرحام لأنه
ذو قرابة فيرث كذوي الفروض وذلك لأنه ساوى الناس
في الإسلام وزاد عليهم بالقرابة فكان أولى بماله منهم
ولهذا كان أحق في الحياة بصدقته وصلته وبعد الموت
بوصيته فأشبهه ذوي الفروض والعصبات المحجوبين إذا لم
يكن من يحجبهم (٣) ويقاس عليه غيره من ذوي الأرحام
وأما حديث انس رضي الله عنه ابن أخت القوم منهم فمتفق عليه
قال ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح: استدل به من
قال أن ذوي الأرحام يرثون كما يرث العصبات
وأما حديث عمرو بن شعيب فإنه رضي الله عنه جعل ميراث ابن
الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها وهم أرحام لا غير (٤)

(١) سورة الأحزاب آية ٦

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٤٩ بتصرف

(٣) انظر المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٨٦

(٤) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨٤-١٨٥ بتصرف

لكن الذين لم يروا توريث ذوي الأرحام قالوا في أدلة المورثين أن ما استدلوا به من عمومات الكتاب محتملة وبعضها منسوخ وأجابوا على استدلال المورثين لذوي الأرحام بقول تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ من أربعة أوجه وهي

- أ- إن المقصود بالآية نسخ التوارث بالحلف والهجرة ولم يرد بها أعيان من يستحق الميراث من المناسبين لتزولها قبل أي الميراث
- ب- أن قوله : ﴿ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ دليل على أن ما سوى ذلك البعض ليس بأولى ؛ لأن التبعض يمنع من الاستيعاب
- ت- أنه قال في ﴿ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ فكان ذلك مقصوراً على ما فيه وليس لهم فيه ذكر فدل على أن ليس لهم في الميراث حق

ث- أن قوله ﴿أُولَى﴾ محمول على ما سوى

الميراث على الحضانة وما جرى مجراها دون

الميراث إذ ليس في الآية ذكر ما هم به أولى^(١)

وأما حديث (الخال وارث من لا وارث له) فمن

وجهين

أحدهما : أن هذا الكلام موضوع في لسان العرب

للسلب والنفي ، لا للإثبات وتقديره أن الخال ليس بوارث ،

كما تقول العرب الجوع طعام من لا طعام له ، والدنيا دار

من لا دار له والصبر حيلة من لا حيلة له يعني أن ليس بطعام

ولا دار ولا حيلة

والثاني : أنه جعل الميراث للخال الذي يعقل ، وإنما يعقل

إذا كان عصبه ونحن نورث الخال إذا كان عصبه وإنما

الاختلاف في خال ليس عصبه فكان دليل اللفظ يوجب

سقوط ميراثه

(١) انظر الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٢٦

وأما الجواب عن دفعة ميراث ابن الدحداح إلى ابن أخته فهو أنه أعطاه ذلك لمصلحة رآها لا ميراثاً لأنه لما قيل : لا وارث له دفعه إليه على أنها قضية في عين قد تجوز أن يخفي عيبتها فلا يجوز ادعاء العموم فيها --- (١)

وقالوا الأحاديث فيها ما فيها من مقال ، وأن أحاديث الخال ضعاف

وقال وابن حزم رحمه الله تعالى: لا يصح نص في ميراث الخال فما فضل عن سهم ذوي والسهام وذوي الفرائض ولم يكن هناك عاصب ولا معتق ولا عاصب معتق ففي مصالح المسلمين لا يرد شيء من ذلك على ذي سهم ولا على غير ذي سهم من ذوي الأرحام إذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع فإن كانوا ذوو الأرحام فقراء أعطوا على قدر فقرهم والباقي في مصالح المسلمين (٢) .

وقيل يحمل الخال على أنه عصبه أو أنه السلطان أو المراد به السلب أو أعطي على سبيل الطعمة لا الميراث

(١) انظر المصدر السابق ص ٢٢٧

(٢) الخلى ج ٨ ص ٣٤٨ مسألة مستدركة رقم (١٧٥٠)

أما الجواب على قول المخالفين لتورث ذوي الأرحام
عمومات الكتاب محتملة وبعضها منسوخ والأحاديث فيها ما
فيها من مقال فيقال لهم بأن دعوى الاحتمال إن كانت لأجل
العموم فليس ذلك مما يقدر في الدليل وإلا استلزم إبطال
الاستدلال بكل دليل عام وهو باطل ، وإن كان لأمر آخر
فما هو ^(١)

وأما قولهم أن أحاديث الخال ضعاف فكلام فيه إجمال ؛
فإن أريد بها أنها ليست في درجة الصحاح التي لا علة فيها
فصحيح ولكن هذا لا يمنع الاحتجاج بها ولا يوجب
انحطاطها عن درجة الحسن بل هذه الأحاديث وأمثالها هي
الأحاديث الحسان فإنها قد تعددت طرقها ورويت من وجوه
مختلفة وعرفت مخارجها ، ورواتها ليسوا بمجروحين ولا
بمتهمين وقد صححها بعض الأئمة وليس في أحاديث الأصول
ما يعارضها ولا شك في انتهاض مجموعها للاستدلال إن لم
ينتهض الأفراد .

^(١) نيل الأوطار ج ٦ / ١٨٠

وأما حملهم الخال في الحديث على أنه عصبية أو أنه السلطان أو المراد به السلب أو أعطي على سبيل الطعمة لا الميراث فإن لفظ الحديث يبطله فإنه قال يرث ماله وفي لفظ يرثه فقد سماه ﷺ وارثاً والأصل في التسمية الحقيقية وأن المخاطبين بهذا اللفظ فهموا منه الميراث دون غيره وهم الصحابة ﷺ و لهذا كتب به عمر بن الخطاب رضي الله عنه جواباً لأبي عبيدة رضي الله عنه حين سأله في كتابه عن ميراث الخال وهم أحق الناس وأجدرهم بالإصابة الفهم من غيرهم ^(١) .

قوله رحمه الله تعالى: (من أدلة المانعين) أي كذلك استدلال المانعون الذين لا يقولون بتوريث ذوي الأرحام بالسنة ومن ذلك التالي :

١ - ما أورده المؤلف رحمه الله تعالى بقوله (قوله صلى الله عليه وسلم) ((أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه)) فخصوا ذوي الأرحام من نص على أرثه القرآن بفرض أو تعصيب ومن عداهم فليس له حق.

(١) والمغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٨٤ وشرح ابن القيم على سنن أبي داود عون المعبود ج ٨ ص ١٠٨ - ١١١ و نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨١ بتصرف

٢- ما أورده المؤلف رحمه الله تعالى بقوله (وحدِيث ((سألت الله عز وجل عن ميراث العمّة والخالّة فسارني أن لا ميراث لهما)) أخرجه أبو داود في المراسيل وغيره ، وله طرق كثيرة في جميعها مقال ، ولكن قالوا تنتهض بمجموعها للاحتجاج ، وأجاب المورثون بأنها لا تقوم بها حجة ، وعلى فرض صلاحيتها للاحتجاج فمعنى الحديث أن لا ميراث لهما مقدراً ،) .

٣- قلت : واستدلوا بأدلة منها ما رواه أبو سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله سئل عن ميراث العمّة والخالّة فقال لا أدري حتى يأتي جبريل (عليه السلام) ثم قال أين السائل عن ميراث العمّة والخالّة أتاني جبريل (عليه السلام) فسارني أن لا ميراث لهما ^(١)

(١) رواه الدار قطني عن أبي هريرة وقال : لم يسنده عن مسعدة عن محمد ابن عمرو وهو ضعيف وضاع للحديث والصواب مرسل ورواه الطبراني في معجمه عن عطاء ابن يسار مرسل وعن أبي سعيد الخدري مسند وهو ضعيف يعقوب بن محمد الزهري ورواه الحاكم وفيه عبد الله بن جعفر ولم يحتج به أحد اهـ حاشية شرح السراجية للجرجاني تحقيق الدرويش/١٨٧

٤ - ما رواه عطاء بن يسار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يأتي قباء على حمارٍ أو حمارة يستخير الله في ميراث العمة والخالة فأنزل الله عز وجل أن لا ميراث لهم^(١).

وهذان الحديثان نص في العمة والخالة ويقاس عليهما سائر ذوي الأرحام^(٢)

أما الحديث الأول أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فقد سبق في الوصية لو ارث

وظاهر النص يقضي أنه لا حق في الميراث لمن لم يعطه الله شيئاً وجميع ذوي الأرحام لم يعطهم الله في كتابه شيئاً فثبت أنه لا ميراث لهم^(٣) أي فخصوا ذوي الأرحام من نص على أرثه القرآن بفرض أو تعصيب ومن عداهم فليس له حق. وأنه ﷺ نفى الوصية عن الورثة وذوو الأرحام يجوز لهم الوصية فلا يكونون من الورثة^(٤).

(١) المجموع شرح المهذب المجموعة الثاني ج ١٦ / ٥٦ والتركات والوصايا ص ٤٩٧

(٢) فرائض اللاحم ص ١٨٦

(٣) المجموع شرح المهذب المجموعة الثانية ج ١٦ / ٥٦

(٤) فرائض اللاحم ص ١٨٦

وأما الحديث الثاني (سألت الله عز وجل عن ميراث العمّة والخالة فسارني أن لا ميراث لهما) أخرجه أبو داود في المراسيل والدارقطني من طريق الدراوردي عن يزيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلًا وأخرجه النسائي من مرسل زيد بن أسلم.

ويجاب عنه بأن المرسل لا تقوم به الحجة ، قالوا وصله الحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد والطبراني .
ويجاب بأن إسناده الحاكم ضعيف وإسناده الطبراني فيه محمد بن الحرث المخزومي .

قالوا وصله أيضاً الطبراني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
ويجاب بأنه ضعفه بمسعدة بن اليسع الباهلي .
قالوا وصله الحاكم أيضاً من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وصححه
ويجاب بأنه في إسناده عبد الله بن جعفر المديني وهو ضعيف
قالوا روى له الحاكم شاهداً من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن الحرث بن عبد مرفوعاً .

ويجاب بأن في إسناده سليمان بن داود الشاذكوني وهو متروك

قالوا وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن شريك ويجاب بأنه مرسل وكل هذه الطرق لا تقوم بها الحجة وعلى فرض صلاحيتها للاحتجاج فهي واردة في الخالة والعمة فغايتها أنه لا ميراث لهما وذلك لا يستلزم إبطال ميراث ذوي الأرحام على أنه قد قيل أن المراد بقوله لا ميراث لهما أي مقدور^(١)

قوله رحمه الله تعالى: (وله طرق كثيرة في جميعها مقال ، ولكن قالوا تنتهض بمجموعها للاحتجاج ، وأجاب المورثون بأنها لا تقوم بها حجة ، وعلى فرض صلاحيتها للاحتجاج فمعنى الحديث أن لا ميراث لهما مقدراً ،)

رواه الدارقطني عن أبي هريرة وقال : لم يسنده عن مسعدة عن محمد ابن عمرو وهو ضعيف وضاع للحديث والصواب مرسل ورواه الطبراني في معجمه عن عطاء ابن يسار مرسل وعن أبي سعيد الخدري مسند وهو ضعيف بيعقوب بن محمد

(١) انظر نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨٠ — ١٨١

الزهري ورواه الحاكم وفيه عبد الله بن جعفر ولم يحتج به أحد. (١)

وأما الحديث الثالث والرابع : فهي أحاديث ضعاف لا

تقوم بها حجة

أما القرآن : فقالوا إن النصوص الآمرة بالتوريث في

القرآن والمبينة نصيب كل وارث لم يرد فيها ما يفيد أن ذوي الأرحام لهم نصيب في الميراث لا بطريق الفرض ولا بطريق التعصيب ولا بأي طريق كانت ، والميراث من الأمور التوقيفية لا مجال للاجتهاد فيها ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ (٢)

وإذا كان لا نص في ذوي الأرحام يفضي بتوريثهم فلا

ميراث فمن جعل لهم حقاً فقد زاد على النص (٣) .

كما استدل المانعون بالمعقول فقالوا : إن كلاً من العمة

وبنت الأخ لا ترث مع أخيها فلا ترث منفردة لأن انضمام

(١) ١هـ حاشية شرح السراجية للرجاني تحقيق الدرويش/١٨٧

(٢) سورة مريم الآية (٦٤)

(٣) التركات والوصايا ص ٤٩٦

الأخ إليها يؤكدها ويقويها وإذا كانت لا تترث معه فمع
عدمه أولى
ولما لم يرث ذوو الأرحام مع الموالي لم يرثوا إذا انفردوا
قياساً على الممالك .

الترجيح

بالنظر في أدلة الفريقين نجد أن الراجح منهما هو قول
المورثين لذوي الأرحام ^(١) ، لقوة أدلته ووضوح دلالتها على
المطلوب ^(٢)

فالقول بتوريثهم هو الصواب ^(٣) والأقرب إلى الحق .

قلت : لاسيما وقد رجع إليه المخالفون فرجع إليه
متأخروا المالكية بل ذكر الشيخ سليمان البحيري في شرح
الإرشاد عن عيون المسائل إنه حكى اتفاق شيوخ المذهب
(يعني مذهب المالكية) بعد المائتين على توريث ذوي
الأرحام ^(٤) .

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٦٣

(٢) فرائض اللاحم ص ١٨٩

(٣) تسهيل الفرائض ص ٥٥

(٤) التركات والوصايا ص ٤٩٧ معزواً للشرح الكبير للدسوقي ج ٤ / ٤٦٨

كما رجع إليه متأخروا علماء الشافعية في أواخر القرن
الرابع الهجري ^(١) .

شروط توريث ذوي الأرحام

يشترط لتوريث ذوي الأرحام شرطان وهما :

الشرط الأول : عدم وجود أحد من أهل الفروض عدا

الزوجين على الراجع .

الشرط الثاني : عدم وجود أحد من العصابة النسبية أو

السببية ^(٢) .

اختلاف المورثين لذوي الأرحام في طريقة القسم بينهم

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (واختلفوا في كيفية

توريثهم فقال أهل التترييل : كل واحد من ذوي الأرحام يتزل

متزلة الوارث يدلى به ثم ينظر في الورثة لو قدر اجتماعهم فإن

كانوا يرثون ورث المدلون بهم وأن حجب بعضهم بعضاً

أجرى الحكم كذلك في ذوي الأرحام)

^(١) المصدر السابق معزواً للمعني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ج ٣ / ٤٠٦ وانظر هامش شرح

السراجية للجرجاني بتحقيق الدرويش ص ١٧٨

^(٢) الفوائد الجلية ص ٦٢ - ٦٣ بتصرف

اختلف القائلون بتوريث ذوي الأرحام في طريقة القسم بينهم على ثلاث طرق وهي كالتالي :

الطريق الأول : طريق أهل التزويل وهو مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى وبه أخذ متأخروا الشافعية والمالكية وهو ما عليه أكثر القائلين بتوريث ذوي الأرحام هو تزويل كل واحد أو صنف من ذوي الأرحام منزلة من يدلي به من الورثة فيجعل له نصيبه فإن بعدوا ذوو الأرحام نزلوا درجة درجة إلى أن يصلوا من يمتون به فيأخذون ميراثه ، وهو الظاهر من قول عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم ، وبه قال علقمة ومسروق والشعبي والنخعي وحماد ونعيم وشريك وابن أبي ليلي والثوري وأبو عبيدة القاسم بن سلام الهروي والحسن بن زياد اللؤلؤي والحسن بن صالح ^(١) رحمهم الله تعالى

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٨٧ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٧٢ - ٣٧٣ والتهذيب في الفرائض والوصايا ص ١٦٥ / ١٦٦ وشرح السراجية للجرجاني ١٩٤ بتصرف

وهو الأصح الأقيس^(١) قال في شرح الجعبرية لأنه
الأقيس على الأصول^(٢)

كما صححه سبط المارديني في كشف الغوامض وقال
وعليه الفتوى^(٣).

أما وجه تسميت هذا الطريق بطريق التزليل فلأنه يترل
كل فرع منهم بمترلة أصله .

وأما عند التوزيع فإن الحنابلة يوزعون نصيب من يدلون
به عليهم الذكر والأنثى سواء على المشهور من مذهب الإمام
أحمد^(٤) رحمه الله تعالى ذكرهم وأنتاهم سواء دون تفضيل
للذكر على الأنثى ، وهو قول نعيم بن حماد وأبي عبيد
وإسحاق بن راهوية .

(١) الفصول لابن الهائم ص ٣٠٤ وفتح القريب المجيب جزء ٢ / ١٠٦

(٢) العذب الفانض جزء ٢ / ١٨

(٣) كشف الغوامض جزء ١ ص ٣٧٢

(٤) تسهيل الفرائض ص ٥٧

أما القائلون بتوريث ذوي الأرحام من المالكية والشافعية فإنهم يفضلون الذكر على الأنثى للذكر مثلاً نصيب الأنثى إلا أن يكونوا مدلين بولد الأم فلا يفضلون الذكر على الأنثى^(٢) وهي الرواية الثانية عن الإمام أحمد وهي قوية الدليل لأن ذوي الأرحام يرثون بغيرهم فينبغي أن يعطوا حكم من أدلوا به^(٣).

وقال الماوردي رحمه الله تعالى : هو قول جمهور المتزلين فلذلك ذهبنا وبه نفتي وعليه نعمل لأنه أجرى على القياس من قول أهل القرابة^(١) ونسب لسفيان الثوري إذا كان أبوهم واحداً وأمهم واحدة^(٢)

ومثال ذلك: لو هلك هالك عن بنت بنت وبنت بنت ابن وبنت أخ لغير أم فإن أصل مسألتهن عند المتزلين من ستة [٦] لبنت البنت النصف ثلاثة [٣] هو ميراث البنت التي أدلت بها ولبنت بنت الابن السدس واحد [١] تكملة الثلثين

(٢) فرائض اللاحم ص ١٩٦ بتصرف

(٣) تسهيل الفرائض ص ٦٠ - ٦١ بتصرف

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٧٣ بتصرف

(٢) موسوعة فقه سفيان الثوري ص ١٢٩

وهو ميراث بنت الابن التي أدلت بها والباقي اثنان [٢] لبنت الأخ لغير أم وهو

٦		المدلى بهم	ذوو الأرحام	ميراث الأخ
٣	٢/١	بنت	بنت بنت	الذي أدلت
١	٦/١	بنت ابن	بنت بنت ابن	به وهذه
٢	ب ع	أخ لغير أم	بنت أخ لغير أم	صورتها

وعلى طريق التزويل تكون جهات ذوي الأرحام ثلاث

جهات وهي كالتالي :

الجهة الأولى : جهة البنوة وتشمل كل من يدلي إلى

الميت بأولاده وهو لا يرث بفرض ولا تعصيب كأولاد البنات وأولاد بنات الابن .

الجهة الثانية : جهة الأبوة وتشمل كل من يدلي إلى

الميت بأبيه وهو لا يرث بفرض ولا تعصيب كأولاد الأخوات لغير أم وبنات الإخوة لغير أم وبنات بنيتهم والأعمام لأم والعمات مطلقاً وبنات الأعمام لغير أم وبنات بنيتهم وأخوال الأب وخالاته والأجداد الساقطين والجدات السواقط من قبل

الأب كأم أبي أم الأب وأم أبي أم أبيه ومن أدلى بواحد من هؤلاء .

الجهة الثالثة : جهة الأمومة وتشمل كل من يدلي إلى الميت بأمه وهو لا يرث بفرض ولا تعصيب كأولاد الإخوة لأم والأخوال والخالات وأخوال الأم وخالاتها وأعمامها وعماتها والأجداد الساقطين والجدات السواقط من جهتها كأبي أمها وأمها ومن أدلى بهؤلاء .

ووجه انحصار الجهات في هذه الثلاث الجهات عند أهل التترييل هو أن الواسطة بين الشخص وأقاربه أبواه أو ولده فطرفه الأعلى أبواه لأنهم منشأه وطرفه الأسفل ولده لأنه مبدؤهم ومنه نشئوا فكل قريب يدلي بواحد من هؤلاء .

الطريق الثاني طريق القرابة : وهو ما أشار إليه المؤلف رحمه الله تعالى.

بقوله رحمه الله تعالى: (وقال أهل القرابة ذووا الأرحام يقدم منهم المنتمون إلى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن ثم المنتمي إليهم الميت وهم الأجداد والجدات الساقطون، ثم المنتمون إلى أبوي الميت وهم أولاد الأخوات وبنات الإخوة ، ثم المنتمون إلى أجداده وجداته وهم العمومة والخنولة فما دام يوجد أحد من فروع الميت وأن سفل فلا شيء لأصوله من ذوي الأرحام وأن قربوا)

هذا مذهب أبي حنيفة وصاحبيه وزفر وعيسى بن أبان^(١) وبه قطع البغوي^(٢) والمتولي^(٣)

(١) عيسى بن أبان : هو عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى قاضي من كبار فقهاء الحنفية ولي القضاء بالبصرة عشر سنين وتوفي بها سنة ٢٢١هـ - ١هـ حاشية شرح السراجية للجرجاني تحقيق الدرويش ص ١٩١

(٢) البغوي : هو حسين بن مسعود بن محمد العلامة محي السنة أبو محمد البغوي ويعرف بابن الفراء تارة والفراء أخرى كان ديناً عالماً على طريق السلف إماماً في التفسير والحديث والفقاه توفي بمرور سنة ٥١٦هـ - ١هـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ / ٣١٠

(٣) المتولي : هو عبد الرحمن بن مأمون بن علي بن إبراهيم النيسابوري الإمام أبو سعيد المتولي ولد سنة ٤٢٧هـ أو سنة ٤٢٦هـ توفي في شوال سنة ٤٧٨هـ ببغداد انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ج ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ طبقات السبكي ج ٥ / ١٠٦ - ١٠٨

وسمي هذا الطريق طريق القرابة لأنهم يورثون الأقرب
فالأقرب قياساً على العصبات.^(٤)

وهو اختيار سراج الدين السجاوندي حكاة عنه
الجرجاني^(٥) ورواية عن الإمام أحمد^(٦) رحمهم الله تعالى
جميعاً.

مثال ذلك : لو هلك هالك عن بنت بنت ، وبنت بنت ابن
وبنت أخ لغير أم ؛ فإن المال لبنت البنت لأنها هي الأقرب إلى
الميت ولا شيء للباقيين بعدهم .
فعند التوزيع على طريقة القرابة يقدم الأقرب جهة فإن
استووا فأقربهم درجة
فإن استووا قدم الأقوى عل تفصيل في هذه الحالة من حيث
الأقوى

(٤) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢ / ١٠٦ والسراجية بشرح السيد الجرجاني ص ١٩١

والحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٧٢ وحاشية الأصول ص ٣٠٤ والتركات والوصايا ص ٥٠٢

(٥) شرح السراجية للسيد الجرجاني ص ١٩٦

(٦) التحقيقات المرضية ص ٢٧٢ معزواً للإنصاف ج ٧ ص ٣٢٣

و يفضل الذكر على الأنثى للذكر مثل حظ الأنثيين قياساً
على العصابات إلا من أدلى بولد الأم^(١) .

وعلى طريق القرابة تكون جهات ذوي الأرحام أربع جهات
وهي كالتالي :

الجهة الأولى : جهة البنوة وتشمل من ينتمي إلى الميت وهو لا
يرث بفرض ولا تعصيب كأولاد البنات وأولاد بنات الابن
ومن يدلي بواحدة منهن .

الجهة الثانية : جهة الأبوة وتشمل من ينتمي إليهم الميت وهو
لا يرث بفرض ولا تعصيب كالجداات السواقط والأجداد
الساقطين من جهة الأب أو الأم ومن يدلي بأحد هؤلاء .

الجهة الثالثة : جهة الأخوة وتشمل من ينتمي إلى أبوي
الميت وهو لا يرث بفرض ولا تعصيب كبنات الأخوة وبنات
بنيهن وأولاد الإخوة لأم وأولاد الأخوات مطلقاً ومن يدلي
بأحد هؤلاء .

(١) أحكام الموارث ص ٢١٤ معزواً لابن عابدين ج ٥ ص ٦٩٣ و ميسوط السرخسي ج ٣٠ ص ٢ و
مجمع الأهرج ج ٢ ص ٧٦٥ و شرح السراجية ص ١٩٦

الجهة الرابعة : جهة العمومة والخزولة وتشمل من ينتمي إلى أجداد الميت وهو لا يرث بفرض ولا تعصيب كالأخوال والخالات والأعمام لأم والعمات مطلقاً وبنات بنينهم^(١) وعد أبو الخطاب الكلوزاني رحمه الله تعالى الجهات خمس والصواب أن تكون الجهات أربعاً^(٢) .

قوله رحمه الله تعالى: (وعن أبي حنيفة رواية بتقديم النوع الثاني على الأول) أي تقديم من ينتمي إليه الميت وهم الأجداد والجندات الساقطون على من ينتمي إلى ميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن ومثاله على هذه الرواية لو هلك هال عن ابن بنت وأبي أم فعلى هذه الرواية المال كله لا أبي الأم ويسقط ابن البنت.

قوله رحمه الله تعالى: (وقدم أبو يوسف ومحمد النوع الثالث على الثاني) أي قال صاحباً أبي حنيفة بتقديم من ينتمون إلى أبوي الميت وهو أولاد الأخوات وبنات الإخوة على الثاني وهم الأجداد والجندات الساقطون

(١) فرائض اللاحم ص ١٩٣ - ١٩٤ بتصرف

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٩١

ومثاله ذلك: لو هلك هال عن ابن أخت وأبي أم فعلى رواية
الصاحبين هذه المال كله لا بن الأخت ويسقط أبي لأم.

قوله رحمه الله تعالى: (وعند أحمد بن حنبل رحمة الله تعالى
تقديم الخال على جميع ذوى الأرحام ، وفي الباقي) أي يقدم
الخال على جميع أصناف أولي الأرحام ومثاله لو هلك هالك
عن خال وابن بنت فإن المال كله للخال ويسقط ابن البنت
قوله رحمه الله تعالى: (مذهبه أهل التزويل والله اعلم)

الذي سبق بيانه

ثالثاً طريق الرحم : ذهب فريق من الفقهاء إلى أن
الأساس في ميراث ذوي الأرحام هو فكرة الرحم فاستحقوا
الميراث بالوصف العام الثالث لقوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ
بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ و في هذا الوصف وهو الرحم ؛
الأقرب و الأبعد سواء فلا تفضيل لصنف على آخر
ولا لواحد من أفراد صنف على آخر من ذات الصنف
فلا يفضل قريب على بعيد و لا صنف دون صنف و لا ذكر
على أنثى ما دامت الرحم مشتركة بين الجميع

ويقسم المال على الموجودين بالتساوي أي من عدد رؤوسهم دون النظر إلى القرب والبعد والقوة والضعف والذكورة الأنوثة

ومن أصحاب هذا الرأي نوح بن دراج النخعي وحبيش بن مَبَشَّر الطوسي^(١) - ^(٢) و هو مذهب مهجور^(٣) وقد زال بزوال أصحابه^(٤).

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض في القسم بين ذوي الأرحام :

وهو إلى مذهب منقسم

تتريلاً أو قرابةً أو رحم

وهجروا مذهب أهل الرحم

(١) حبيش بن مبشر الطوسي : هو حبيش بن مبشر بن احمد بن محمد الثقفي أبو عبد الله الطوسي ثقة فقيه سني من الحادية عشرة مات سنة ٢٥٨هـ - ١هـ بتصرف تقريب التهذيب ص ٩٢ رقم (١١٧) وانظره في طبقات الحنابلة ج ١ ص ١٤٧ رقم ١٩١

(٢) شرح السراجية للجرجاني ص ١٩٥ و العذب الفانض ج ٢ ص ١٨ و التركات و الوصايا ص ٥٠٠ معزواً لمبسوط السرخسي ج ٣٠ ص ٣-٥ و التلخيص ج ١ ص ٣٣٥

(٣) فرائض اللحم ص ١٩٠

(٤) الميراث العادل في الإسلام ص ٢٢٣

توريث كل ذي رحم وعمم

وورث النعمان بالقرابة

فقدم الأقرب لا غرابية

وأحمد والشافعي أسسا

بمذهب التتزيل قولاً أقيساً^(١)

ومثال ذلك: لو هلك هالك عن بنت بنت ، وبنت بنت

ابن ، وبنت أخ لغير أم فعلى طريق الرحم وهو الطريق
المهجور كما أسلفنا فإن أصل مسألتهن من عدد رؤوسهن

٣		وذلك لإدلائهن بالرحم إذ لا فرق في
١	بنت بنت	هذا الطريق بين البعيد والقريب فهذه
١	بنت بنت ابن	المسألة عندهم من ثلاثة [٣] لكل
١	بنت أخ	واحدة واحد [١] وهذه صورتها :

(١) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض ج ٢ ص ١٨

وأما جهات ذوي الأرحام عند أهل طريق الرحم فلم أقف على من عد لهم جهات ولعل ذلك والله أعلم يرجع إلى سببين هما :

السبب الأول : استوائهم في سبب الاستحقاق جميعاً

القريب والبعيد الذكر والأنثى على حد سواء دون تفضيل مما ألغى الحاجة إلى ذكر جهات لهم .

السبب الثاني : هجر هذا المذهب وزواله بزوال القائلين

به .

وفي نظري : أنه لا جهات لذوي الأرحام على طريق

الرحم سوى جهة واحدة وهي الرحم والله تعالى أعلم .

الترجيح

الراجح هو طريق أهل التزويل لأنه مذهب جمهور مورثيهم من الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم ولأنه

أعدل إذ يعتبر في ذوي الأرحام قرابة المدلى بهم ولا يحصر الإرث في جهة دون أخرى كما هو مذهب أهل القرابة^(١).

قلت : وأما مذهب أهل الرحم فإلى جانب هجره ففيه هضم لحق القريب وذلك لمشاركة البعيد له في الميراث على حد سواء .

وأما تفضيل الذكر على الأنثى من ذوي الأرحام فالراجح أنه لا فرق بينهما في الميراث الذكر والأنثى سواء لأنهم يرثون جميعاً بالرحم قياساً على ولدي الأم - والله تعالى أعلم - .

تزييل ذوي الأرحام

يتزل ذوو الأرحام منزلة من أدلوا به وذلك على النحو التالي :

١- أولاد البنات يتزلون منزلة البنات .

(١) فرائض اللاحم ص ١٩٢ والعذب الفانض جزء ٢ / ١٨٢ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٧٢ - ٣٧٣ والفصول في الفرائض وحاشيتها ص ٣٠٥ وكشف الغوامض جزء ١ ص ٣٧٢

- ٢- أولاد بنات الابن يتزلون متزلة بنات الابن وإن
نزلوا .
- ٣- أولاد الأخوات الشقائق يتزلون متزلة الأخوات
الشقائق .
- ٤- أولاد الأخوات لأب يتزلون متزلة الأخوات
لأب .
- ٥- أولاد الأخوات لأم يتزلون متزلة الأخوات لأم
وظاهر المذهب أنهم من جهة الأبوة والصحيح الأول .
- ٦- أولاد الإخوة لأم يتزلون متزلة الإخوة لأم وظاهر
المذهب أنهم من جهة الأبوة والصحيح الأول^(١) .
- ٧- بنات الأخ الشقيق يتزلون متزلة الأخ الشقيق .
- ٨- بنات الأخ لأب يتزلون متزلة الأخ لأب .
- ٩- بنات ابن الأخ الشقيق يتزلن متزلة ابن الأخ
الشقيق .

(١) تسهيل الفرائض ص ٥٩

١٠ - بنات ابن الأخ لأب يتزلن منزلة ابن الأخ لأب.

١١ - الجد أبي الأم يتزل منزلة الأم.

١٢ - الجد أبي أم الأم يتزل منزلة أم الأم.

١٣ - الجد أبي أم الأب يتزل منزلة أم الأب.

١٤ - الجد أبي أم أم الأب يتزل منزلة أم أم الأب.

١٥ - الجدة أم أبي الأب تتزل منزلة أبي أبي الأب

على قول من يرى أنها من ذوي الأرحام والصحيح أنها من ذوي الفرائض كما سبق تحقيقه.

١٦ - العم لأم يتزل منزلة الأب على المشهور عند

أهل التنزيل والراجح يتزل منزلة أم الأب وهي أمه الجدة فهو فرعها وأقوى صلة بها من الأب وهو الأقرب عقلا ونقلا وقياسا.

١٧ - العممة لأم تتزل منزلة الأب على المشهور

والراجح تتزل منزلة أم الأب.

١٨ - العمّة الشقيقة أو لأب تنزل منزلة الأب على المشهور وعلى الراجح تنزل منزلة أبي الأب وإنما صار هذا الخلاف في العمّة لأنها أدلت بأربع جهات وارثات فالأب والعم أخواها والجد والجدّة أبواها والصحيح تنزيل العمّة بمنزلة الأب لأمر ثلاثة وهي.

الأمر الأول : ما روه الزهري أن رسول الله ﷺ قال :

العمّة بمنزلة الأب إذا لم يكن بينهما أب الحديث (١)

الأمر الثاني : أنه قول عمر بن الخطاب وعلي بن أبي

طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما في الصحيح عنهم

ولا مخالف لهم من الصحابة.

الأمر الثالث : أن الأب أقوى جهات العمّة فتعين

تنزيلها به دون غيره كبنّت الأخ وبنّت العم فإنهما

يتزلان منزلة أبويهما دون أخويهما ولأنه اجتمع لها

قربات ولم يمكن توريثها بجميعها ورثنا بأقواها

(١) المغني بالشرح الكبير ج٧ ص١٨٨

- ١٩- الخالة الشقيقة : تنزل منزلة الأم على المشهور
وعلى الراجح منزلة أم الأم.
- ٢٠- الخالة لأم : تنزل منزلة الأم على المشهور وعلى
الراجح منزلة أم الأم.
- ٢١- الخالة لأب : تنزل منزلة الأم على المشهور و
على الراجح تنزل منزلة أبي الأم و الصحيح تنزل منزلة الأم
لما رواه الزهري رحمه الله أن رسول الله ﷺ قال - في
الحديث السابق - (و الخالة بمنزلة الأم إذا لم يكن بينهما
أم) رواه الإمام أحمد و لأن الأم أقوى جهات الخالة
فتعين تنزيلها بما دون غيرها و لأنه إذا اجتمع لها قرابتان
فأكثر و لم يمكن توريثها بمن جميعاً ورثت بأقواها.
- ٢٢- الخال الشقيق : يتزل منزلة الأم على المشهور و
على الراجح منزلة أم الأم.
- ٢٣- الخال لأم : يتزل منزلة الأم على المشهور وعلى
الراجح منزلة أم الأم.

- ٢٤- الخال لأب : يتزل مترلة الأم على المشهور
وعلى الراجح مترلة أبي الأم.
- ٢٥- بنت العم الشقيق: تتزل مترلة العم الشقيق.
- ٢٦- بنت العم لأب : تتزل مترلة العم لأب.
- ٢٧- بنت ابن العم الشقيق: تتزل مترلة ابن العم
الشقيق.
- ٢٨- بنت ابن العم لأب : تتزل مترلة ابن العم لأب.
- ٢٩- وكل من أدلى بشخص يتزل مترلة من أدلى
به.^(١)

طريقة العمل في حل مسائل ذوي الأرحام

سبق بيان المذاهب في توريث ذوي الأرحام ، كما سبق
التمثيل على ذلك
وفي هذا الفصل طريقة العمل في حل مسائل ذوي
الأرحام على الطريق الراجح ومن هنا فلا تخلو مسائل ذوي
الأرحام من أحد أمرين و هما :

(١) كتاب الفرائض لعبد الصمد ص ٢٤٩-٢٥٠ و فرائض اللاحم ص ١٩١-١٩٢ و تسهيل
الفرائض للعثيمين ص ٥٥ و المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٨٧-٨٩

الأمر الأول : أن لا يكون مع ذوي الأرحام أحد الزوجين .

الأمر الثاني : أن يكون مع ذوي الأرحام أحد الزوجين .
فأما طريقة العمل في الأمر الأول فلا يخلو هذا الأمر من إحدى حالات ثلاث وهي كالتالي :

الحالة الأولى : أن يكون الموجود من ذوي الأرحام شخصاً واحداً فقط فالمال له كله فرضاً ورداً إن كان يدلي بذئ فرض .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن خالة فالمال لها كله فرضاً ورداً الثلث فرضاً و الباقي رداً .

وإن كان ذو الرحم يدلي بعاصب فالمال له تعصياً

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن بنت أخ لغير أم فالمال لها تعصياً لأنها تدلي بالأخ لغير أم وميراثه بالتعصيب .

الحالة الثانية : أن يكون الموجود من ذوي الأرحام جماعة

اثنين فأكثر يدلون بشخص واحد فقط فلهذه الحالة صورتان هما:

الصورة الأولى : أن يستوي إرثهم من الشخص الذي أدلوا

به فالمال بينهم من عدد رؤوسهم كالعصبة دون تفضيل للذكر

على الأثني

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن ابني بنت وبنتي بنت فإن

أصل مسألتهم من عدد رؤوسهم أربعة [٤] لكل منهم واحد [١]
تعصياً الذكر والأثني سواء وكذلك لو هلك عن أربع بنات

٤		٤	بنت فإن أصل مسألتهم
١	بنت بنت	١	من عدد رؤوسهن أربعة
١	بنت بنت	١	[٤] لكل منهن واحد [١]
١	بنت بنت	١	فرضاً ورداً وهاتان
١	بنت بنت	١	صورتها :

الصورة الثانية : أن يختلف إرثهم من الشخص الذي

أدلوا به و في هذه الصورة نجعل لهم مسألة و كأنه مات
عنهم.

فإن انقسم نصيب كل فريق عليه صحت المسألة من
أصلها و إن انكسر نصيب فريق أو أكثر عليه صححنا
الانكسار كما علم سابقاً في باب التصحيح.

ومثال الانقسام: لو هلك هالك عن خاليتين شقيقتين

وخالة لأم

٣		فإن أصل مسألتهن من ثلاثة [٣] للخالتين
١	خالة شقيقة	الشقيقتين الثلثان اثنان [٢] لكل واحدة
١	خالة شقيقة	واحد [١] وللخالة لأم الثلث واحد [١]
١	خالة لأم	وهذه صورتها :

ومثال الانكسار: لو هلك هالك عن خمس حالات شقيقات وثلاث حالات لأم فإن أصل مسألتهن من ثلاثة [٣] للشقيقات الثلثان اثنان [٢] وللحالات لأم الثلث واحد [١] وبالنظر بين سهامهن ورؤوسهن نجدها منكسرة ومباينة

٤٥	٣	×١٥	لرؤوسهن وحاصل ضربها في بعضها
٦		خالة شقيقة	ينتج خمسة عشر [١٥] هي جزء السهم
٦		خالة شقيقة	نضربها في أصل المسألة ثلاثة [٣]
٦	٢	خالة شقيقة	وتصح من خمسة وأربعين [٤٥]
٦		خالة شقيقة	للحالات الشقيقات ثلاثون
٦		خالة شقيقة	[٣٠ = ١٥ × ٢] لكل واحدة ستة [٦]
٥		خالة لأم	وللحالات لأم خمسة عشر
٥	١	خالة لأم	[١٥ = ١٥ × ١] لكل واحدة خمسة [٥]
٥		خالة لأم	وهذه صورتها :

الحالة الثالثة : أن يكون ذوا الأرحام جماعة اثنان

فأكثر والمدلى بهم كذلك جماعة فهذه الحالة صورتان هما :

الصورة الأولى : أن يستوي إرث كل جماعة من ذوي

الأرحام من الشخص الذي أدلوا به و في هذه الصورة نقسم المال أولاً على الجماعة المدلى بهم فما خص كل واحد منهم أعطيناه لمن أدلوا به ، فإن انقسم عليهم وإلا صححنا الانكسار كما سبق ، ومثال ذلك: لو هلك هالك عن ثلاثة أبناء بنت وخالة و بنتي أخ لأب فإن أصل مسألة المدلى بهم و هم البنت والأم والأخ لأب من ستة [٦] للبنت النصف

٦	٦	المدلى بهم	ذوو الأرحام	ثلاثة [٣] هي لأبنائها
١			ابن بنت	لكل واحد واحد [١]
١	٣	بنت	ابن بنت	وللأم السدس واحد [١]
١			ابن بنت	هو للخالة والباقي اثنان
١	١	أم	خالة	[٢] هي لبنتي الأخ لأب
١			بنت أخ لأب	لكل واحدة واحد [١]
١	٢	أخ لأب	بنت أخ لأب	وهذه صورتها :

أما إن كان هناك انكسار على فريق أو أكثر فقد علم سابقاً كيفية تصحيحه في باب تصحيح الانكسار .

ومثال ذلك: لو هلك هالك عن ستة أبناء بنت وخاليتين وأربع بنات أخ فإن أصل مسألة المدلى بهم من ستة [٦] للبنت النصف ثلاثة [٣] هي لأبنائها منكسرة عليهم وموافقة لرؤوسهم بالثلث فثلث رؤوسهم اثنان [٢] ، وللأم السدس واحد [١] هو للخاليتين منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنان [٢] ، والباقي اثنان [٢] للأخ لأب هي لبناته منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بالنصف فنصف رؤوسهن اثنان [٢] ، وبالنظر بين الراجعين نجدهما متمثلين فنكتفي بأحدهما اثنان [٢] وهي جزء السهم نضربها في أصل المسألة

١٢	٦	المدلى بهم	ذوو الأرحام	ستة [٦] ينتج اثن عشر
٦	٣	بنت	٦ أبناء بنت	[١٢=٦×٢] ومنها تصح
١	١	أم	خالة	المسألة لأبناء البنت ستة
١			خالة	[٦=٢×٣] لكل واحد واحد
١	٢	أخ لأب	بنت أخ لأب	[١] وللخاليتين اثنان [٢×١=
١			بنت أخ لأب	[٢] لكل واحدة [١] ولبنات
١			بنت أخ لأب	الأخ لأب [٤=٢×٢] لكل
١			بنت أخ لأب	واحدة [١] وهذه صورتها :

الصورة الثانية : أن يختلف إرث كل جماعة أو بعضهم من ذوي الأرحام من الشخص الذي أدلوا به .

وطريقة العمل في هذه الصورة : كطريقة العمل في الحالة الثانية من حالات المناسخات حسب الخطوات التالية :

١- نجعل مسألة للذين أدلى بهم ذووا الأرحام فما خص كل واحد من المدلى بهم فهو لمن أدلوا به ، فهذه المسألة بمثابة المسألة الأولى في المناسخات .

٢- نجعل مسألة لكل جماعة من ذوي الأرحام اختلف إرثهم ممن أدلوا به ونصححها إن احتاجت إلى تصحيح .

٣- ننظر بين كل مسألة بعد الأولى وبين سهام من أدلوا به من المسألة الأولى فإن انقسمت جميع السهام على جميع المسائل كانت الجامعة هي المسألة الأولى.

وإن باينتها سهام المدلى به أثبتنا السهام والمسألة.

وإن وافقت أثبتنا وفقهما وإن اختلفت أثبتنا وفق الموافق منها وكامل المباين .

٤- ننظر بين المثبتات من المسائل بالنسب الأربع

والحاصل هو جزء السهم

٥- نضرب المسألة الأولى في جزء السهم والحاصل هو الجامعة للمسائل كلها .

٦- نضرب نصيب كل جماعة من المسألة الأولى في جزء السهم الذي ضربت به والحاصل نقسمه على مسألتهم وما نتج فهو جزء سهم لها نضرب به سهام كل وارث منها والحاصل نصيب ذلك الوارث.

ومثال الانقسام : لو هلك هالك عن عمه شقيقة وعمه لأم وخالة شقيقة وخالة لأم وأربعة أولاد بنت فإن أصل مسألة المدلى بهم وهم الأب ولأم والبنت من ستة [٦] للبنت النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١] والباقي اثنان [٢] للأب فرضاً وتعصياً

ونصيب كل منهم لمن أدلى به فنصيب الأب للعمتين ونصيب الأم للخالتين

ونصيب البنت لأبنائها منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم فنضرب رؤوسهم أربعة [٤] في أصل المسألة ستة [٦] تصح

من أربعة وعشرين [٢٤] لهم منها اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣]
 لكل واحد منهم أربعة [٤] وللعمتين ثمانية [٨] لكل واحدة
 اثنان [٢] وللخاليتين أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢]
 وأصل مسألة العمتين من ستة [٦] وتعود بالرد إلى أربعة
 [٤] للعممة الشقيقة ثلاثة [٣] وللعممة لأم واحد [١]
 وأصل مسألة الخاليتين كذلك من ستة [٦] وتعود بالرد
 إلى أربعة [٤] للخالة الشقيقة ثلاثة [٣] وللخالة لأم واحد
 [١].

وبالنظر بين سهام العمات ثمانية [٨] من المسألة الأولى
 وبين مسألتهن أربعة [٤] نجدها منقسمة وجزء سهمها اثنان
 [٢].

وكذلك مسألة الخاليتين منقسمة وجزء سهمها واحد
 [١] والمثبت معنا من المسألتين واحد [١] فالجامعة إذاً هي
 المسألة الأولى أربعة وعشرون [٢٤] ومنها تصح .
 للعممة الشقيقة ستة [٦ = ٢ × ٣] وللعممة لأم اثنان
 [٢ = ٢ × ١].

ولللخالة الشقيقة ثلاثة $[3=1 \times 3]$ وللخالة لأم واحد $[1=1 \times 1]$.

ولكل من أولاد البنت ثلاثة $[3=1 \times 3]$ وهذه صورتها :

٢٤	٤/٦	٤/٦	٢٤	٦	المدلى بهم	ذوو الأرحام
٦	٠	٣	٨	٢	أب	عمة شقيقة
٢	٠	١				عمة لأم
٣	٣	٠	٤	١	أم	خالة شقيقة
١	١	٠				خلة لأم
٣	٠	٠	٣	٣	بنت	ابن بنت
٣	٠	٠				بنت بنت
٣	٠	٠				ابن بنت
٣	٠	٠				بنت بنت

ومثال عدم الانقسام : لو هلك هالك عن عمة شقيقة

وعمة لأم وخال شقيق وخال لأم فإن أصل مسألة المدلى بهم وهم الأبوان من ثلاثة $[3]$ للأم الثلث وحد $[1]$ والباقي اثنان $[2]$ للأب ومسألة العمات من ستة $[6]$ وتعود بالرد إلى

أربعة [٤] للشقيقة ثلاث [٣] وللعمة لأم واحد [١]
ومسألة الأخوال من [٦] للخال لأم [١] وللخال
الشقيق الباقي [٥] ، وبالنظر بين نصيب العمات وهو ميراث
الأب اثنان [٢] ومسألتهما ستة [٦] نجد بينهما موافقة
بالنصف فنثبت نصف المسألة اثنين [٢]

وبالنظر بين نصيب الأخوال الذي هو سهام الأم واحد
[١] وبين مسألة الأخوال ستة [٦] مباينة

وبالنظر بين المثبتين اثنين [٢] وستة [٦] نجدها متداخلة
فنكتفي بالأكبر وهي الستة [٦] جزء السهم نضربها في أصل
المسألة الأولى ثلاثة [٣] ينتج ثمانية عشر [١٨] وهي الجامعة
للعمة الشقيقة تسعة [٩=٣×٣] وللعمة لأم ثلاثة [٣=٣×١]

١٨	٦	٤/٦	٣		ذووا الأرحام
٩	٠	٣	٢	أب	عمة شقيقة
٣	٠	١			عمة لأم
٥	٥	٠	١	أم	خال شقيق
١	١	٠			خال لأم

وللخال الشقيق
خمسة [٥=٥×١]
ولللخال لأم واحد
[١=١×١] وهذه
صورتهما :

الأمر الثاني : وهو أن يكون مع ذوي الأرحام أحد الزوجين وطريقة العمل الحسابية في هذا الأمر حسب الحالة التي تجمعهم معاً في مسألة واحدة إذ لا يخلو هذا الاجتماع من إحدى حالات خمس وهي كالتالي :

١- أن يكون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين شخصاً واحداً فقط ففي هذه الحالة الباقي بعد فرض الزوجية له.

٢- أن يكون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين بشخص واحد مع استواء إرثهم منه .

٣- أن يكون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين بشخص واحد مع اختلاف إرثهم منه .

٤- أن يكون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين بأكثر من واحد مع استواء إرث كل جماعة من الشخص المدلى به

٥- أن يكون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من واحد مدلين كذلك بأكثر من واحد مع اختلاف إرث بعضهم من الشخص المدلى به واستواء إرث البعض الآخر .

أما صفة العمل في الحالة الأولى وهي : كون الموجود من ذوي الأرحام شخصاً واحداً فقط مع أحد الزوجين فإننا نأصل المسألة من مخرج فرض الزوجية وما بقي بعد نصيب أحد الزوجين فهو للشخص الموجود من ذوي الأرحام فإن كان يدلي بذئ فرض فالباقي له فرضاً ورداً.

ومثال ذلك : لو هلكت زوجة عن زوج وابن بنت فإن

أصل مسألتها من اثنين [٢] مخرج

٢		فرض الزوجية ، للزوج النصف واحد [١]
١	زوج	والباقي واحد [١] لابن البنت فرضاً ورداً
١	ابن بنت	وهذه صورتها :

وإن كان الموجود من ذوي الأرحام يدلي بعاصب فالباقي

بعد فرض الزوجية له تعصياً.

ومثال ذلك لو هلك زوج عن زوجة وبنت أخ لغير أم
فإن أصل مسألة الزوجية من

٤	مخرج فرضها أربعة [٤] للزوجة الربع واحد
١	[١] والباقي ثلاثة [٣] لبنت الأخ تعصياً
٣	وهذه صورتها : بنت أخ

وإذا وجد انكسار في فرض الزوجية فقط صححناه كما
سبق في باب التصحيح **ومثال ذلك** فلو هلك زوج عن
زوجتين وبنت أخ لغير أم فإن سهام الزوجتين واحد [١]
وهو منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢] فهي جزء
السهم نضربها في أصل المسألة أربعة [٤]

٨	٤	×٢	ينتج ثمانية [٨=٤×٢] للزوجتين اثتان
١	١	زوجة	[٢=٢×١] لكل واحدة واحد [١]
١		زوجة	ولبنت الأخ الباقي ستة [٦=٢×٣]
٦	٣	بنت أخ	وهذه صورتها:

أما صفة العمل في الحالة الثانية وهي : كون الموجود
من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين

بشخص واحد مع استواء إرثهم منه فلا يختلف العمل عم سبق
في الحالة الأولى سوى تصحيح الانكسار على فريقين فريق
الزوجات وفريق ذوي الأرحام ولا يخفى تصحيحه لما

٤	علم من باب تصحيح الانكسار	
١	زوجة	ومثال ذلك : لو هلك هالك عن زوجة وثلاثة
١	ابن بنت	أبناء بنت فإن أصل مسألتهم من أربعة [٤]
١	ابن بنت	للزوجة الربع واحد [١] والباقي لأبناء البنت
١	ابن بنت	لكل واحد واحد [١] وهذه صورتها:

وإذا وجد انكسار على فريق ذوي الأرحام فقط صحناه كما

علم من باب التصحيح فلو كان أبناء البنت في المثال

١٦	٤	× ٤	السابق أربعة [٤] لبانت سهامهم ثلاثة
٤	١	زوجة	[٣] لرؤوسهم أربعة [٤] وبضربها في أصل
٣	٣	ابن بنت	المسألة أربعة [٤] تصح من ستة عشر
٣		ابن بنت	[١٦ = ٤ × ٤] للزوجة أربعة [٤ = ٤ × ١]
٣		ابن بنت	ولأبناء البنت اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣] لكل
٣		ابن بنت	واحد ثلاثة [٣] وهذه صورتها :

وإذا كان الانكسار على فريق الزوجات وذوي الأرحام معاً صححناه كما سبق في باب تصحيح الانكسار على فريقين فلو كان الزوجات في المثال السابق ثلاث لباينت سهامهم واحد [١] لرؤوسهن ثلاثة وبالنظر بين رؤوس ذوي الأرحام

٤٨	٤	×١٢	أربعة [٤] نجدها متباينة وحاصل ضربهما
٤		زوجة	في بعض نتج جزء السهم اثنا عشر
٤	١	زوجة	[١٢=٤×٣] نضربها في أصل المسألة أربعة
٤		زوجة	[٤] ينتج ثمانية وأربعون [٤٨=١٢×٤]
٩		ابن بنت	للزوجات [١٢=١٢×١] لكل واحدة
٩	٣	ابن بنت	أربعة [٤] ولأبناء البنت ستة وثلاثون
٩		ابن بنت	[٣٦=١٢×٣] لكل واحد تسعة [٩]
٩		ابن بنت	وهذه صورتها :

أما صفة العمل في الحالة الثالثة وهي : كون الموجود

من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين
بشخص واحد مع اختلاف إرثهم منه .

فهي كصفة العمل في الحالة الثالثة من حالات المناسخات

مع اعتبار مسألة الزوجية مسألة أولى ومسألة ذوي الأرحام
كمسألة ثانية حسب الخطوات التالية :

١- نجعل مسألة للزوجية ونصححها إن احتاجت إلى
تصحيح .

٢- نجعل مسألة لذوي الأرحام وكذلك نصححها إن
احتاجت إلى تصحيح .

٣- ننظر بين باقي فرض الزوجية ومصح مسألة ذوي
الأرحام فإن انقسم الباقي على مصح المسألة صحت من
مسألة الزوجية وكانت هي الجامعة وإن باين باقي فرض
الزوجية لمسألة ذوي الأرحام أثبتناهما وإن وافق أثبتنا وفقهما

٤- نضرب مسألة الزوجية بالمثبت من مسألة ذوي
الأرحام والحاصل هو الجامعة

٥- نضرب سهام الزوجية فيما ضربت به مسألتهم
والناتج هو نصيب الموجود منهم ونضرب كامل باقي فرض
الزوجية عند المباينة ووقفه عند الموفقة كذلك بما ضربت به
مسألة الزوجية مسألتهم ونقسم الحاصل على مسألة ذوي

الأرحام وما نتج فهو جزء سهم لها .

٦- نضرب سهام كل وارث من ذوي الأرحام بجزء سهم مسألتهم والحاصل هو نصيبه.

ومثال انقسام باقي فرض الزوجية على مسألة ذوي

الأرحام : لو هلك زوج عن زوجتين وخالة شقيقة وخالة لأب وخالتين لأم فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لهما الربع واحد [١] منكسر عليهما ويباين رأسيهما اثنين [٢] فنضربها في أصل المسألة أربعة [٤] ينتج ثمانية [٨=٨×٢] ومنها تصح .

للزوجتين اثنان [٢=٢×١] لكل وحدة واحد [١] ومسألة ذوي الأرحام من ستة [٦] للخالة الشقيقة النصف ثلاثة [٣] .

وللخالة لأب السدس واحد [١] .

وللخالتين لأم الثلث اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] والباقي ستة [٦] لذوي الأرحام

٨	٦	٨	٤		وبالنظر بينها وبين مسألة
١	٠	١	١	زوجة	ذوي الأرحام ستة [٦] نجدها
١	٠	١	١	زوجة	منقسمة إذا فالجامعة هي مصح
٣	٣			خالة شقيقة	مسألة الزوجية ثمانية [٨] لكل
١	١		٣	خالة لأب	من الزوجات والخالات لأب
١	١	٦		خالة لأم	والخالة لأم وحد [١] وللخالة
١	١			خالة لأم	الشقيقة ثلاثة [٣] وهذه صورتها:

ومثال التوافق : لو كان في المثال السابق زوجة واحدة فقط فإن أصل مسألة الزوجة من أربعة [٤] للزوجة الربع واحد [١].

والباقي ثلاثة لذوي الأرحام ومسألتهم من ستة [٦] وبينها وبين باقي فرض الزوجية ثلاثة [٣] موافقة بالثلث فثبت ثلثها اثنين [٢] ثم نضربها في أصل مسألة الزوجية أربعة ينتج ثمانية [٨ = ٤ × ٢] وهي الجامعة للمسألتين ومنها تصح للزوجة اثنان

٨	٦	٤			
٢	٠	١	زوجة		$[٢ = ٢ \times ١]$ وللخاله الشقيقة
٣	٣		خاله شقيقة		ثلاثة $[٣ = ٣ \times ١]$ وللخاله
١	١		خاله لأب		لأب واحد $[١ = ١ \times ١]$
١	١		خاله لأم		ولللخالين لأم اثنان $[١ \times ٢ = ٢]$
١	١		خاله لأم		$[٢]$ لكل واحدة واحد $[١]$
١	١		خاله لأم		وهذه صورتها:

ومثال التباين : لو كان في المثال السابق بدل الزوجة زوج
لكان الباقي بعد نصفه واحد $[١]$ وهو مباين لمسألة ذوي
الأرحام ستة $[٦]$ وبضربها بمسألة الزوج اثنان $[٢]$ ينتج اثنا

١٢	٦	٢			
٦	٠	١	زوج		عشر $[٦ \times ٢ = ١٢]$ وهي الجامعة للمسألين
٣	٣		خاله شقيقة		ومنها تصح للزوج ستة $[١٢]$
١	١		خاله لأب		$[٦ = ٦ \times ١]$ وللخاله الشقيقة
١	١		خاله لأم		ثلاثة $[٣ = ١ \times ٣]$ ولكل من
١	١		خاله لأم		الخالات البواقي واحد $[١ \times ١ = ١]$
١	١		خاله لأم		$[١]$ وهذه صورتها :

أما صفة العمل في الحالة الرابعة وهي : كون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين بأكثر من واحد مع استواء إرث كل جماعة من الشخص المدلى به : ففي هذه الحالة نجعل مسألة للزوجية

ثم مسألة للمدلى بهم وما حصلوا عليه فهو لمن أدلوا به فإن انقسمت عليهم وإلا صححنا الانكسار كما سبق بيانه ، وباقي العمل كالعمل في الحالة الثالثة السابقة .

ومثال هذه الحالة : لو هلك زوج عن زوجة وثلاث أولاد أخت شقيقة وابن أخت لأب وخال وابن أخ لأم فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] والباقي ثلاثة [٣] لذوي الأرحام وأصل مسألتهم من ستة [٦] وبينها وبين باقي فرض الزوجية موافقة بالثلث فنثبت ثلثها اثنان [٢] هي جزء السهم نضربها في أصل مسألة الزوجية أربعة ينتج ثمانية .

$$[٨ = ٤ \times ٢] \text{ هي الجامعة}$$

٨	٦	المدلى بهم	٤	×٢	للمسألتين
٢	-	-	١	زوجة	ومنها تصح
١		أخت شقيقة	٣	ابن أخت شقيقة	للزوجة اثنان
١	٣			ابن أخت شقيقة	[٢ = ٢ × ١]
١				ابن أخت شقيقة	ولكل من ذوي
١	١	أخت لأب		ابن أخت لأب	الأرحام وحد
١	١	أم		خال	[١] وهذه
١	١	أخ لأم		ابن أخ لأم	صورتهما:

وأما صفة العمل في الحالة الخامسة وهي : كون

الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من واحد مدلين كذلك بأكثر من واحد مع اختلاف إرث بعضهم من الشخص المدلى به واستواء إرث البعض الآخر فعلى النحو التالي :

- أ- نجعل مسألة لأحد الزوجين .
- ب - نجعل مسألة للمدلى بهم .
- ج - نجعل مسألة لكل جماعة من ذوي الأرحام مهما

تعددت مسائلهم .

د — ننظر بين كل مسألة من مسائل ذوي الأرحام وسهام من أدلوا به من الجامعة كل على حدة فإن انقسمت السهام على المسألة نثبت واحد على مسألتهم وإن وافقت أثبتنا وفق المسألة وإن باينت أثبتنا كل المسألة .

هـ — ننظر بين المثبتات من مسائل ذوي الأرحام بالنسب الأربع .

و — نضرب حاصل النظر من مسائل ذوي الأرحام في جامعة مسألة الزوجية والمدلى بهم والحاصل هو الجامعة .

ز — نعمل كما سبق في الحالة الثانية من المناسخات وهي ضرب نصيب كل من له نصيب من الجامعة الأولى لمسألة الزوجية والمدلى بهم فيما ضربت به الجامعة فأما من وجد من الزوجين فإننا نعطيه نصيبه من الجامعة بعد ضربه في جزء السهم .

وأما المدلى بهم فنقسم نصيب كل منهم على مسألة من أدلوا به وحاصل ذلك جزء سهم لها نضرب فيه سهام كل

وارث من ذوي الأرحام من المسألة

ومثال ذلك : لو هلكت امرأة عن زوج وعمة لأب وعمة لأم وخالة شقيقة وخالة لأم فإن أصل مسألة الزوجية من اثنين [٢] للزوج النصف واحد [١] والباقي واد [١] لذوي الأرحام .

وأصل مسألة المدلى بهم وهم الأبوان من ثلاثة [٣] للأم الثلث واحد [١] وللأب الباقي اثنان [٢]

وبالنظر بين باقي فرض الزوجية [١] ومسألة المدلى بهم [٣] نجدتها متباينة فنضرب أصل مسألة المدلى بهم في أصل مسألة الزوجية ينتج ستة [٦ = ٣ × ٢] وهي الجامعة للمسألتين للزوج ثلاثة [٣ = ٣ × ١] وللأب اثنان [٢ = ٢ × ١] وللأم واحد [١ = ١ × ١] .

وأصل مسألة المدلين بالأب من ستة [٦] وتعود بالرد إلى أربعة [٤] للعممة لأب ثلاثة [٣] وللعممة لأم واحد [١] فرضاً ورداً

وأصل مسألة المدلين بالأم كذلك من ستة [٦] وتعود

بالرد إلى أربعة [٤] للخالة الشقيقة ثلاثة [٣] وللخالة لأم واحد [١]

وبالنظر بين سهام الأبوين ومسائل المدلين بهما ينتج اثنان [٢] وأربعة [٤] وهما متداخلان نكتفي بالأكبر فيكون جزء السهم أربعة [٤] نضربها في الجامعة الأولى ستة ينتج أربعة وعشرون [٢٤ = ٦ × ٤] وهي الجامعة لهذه المسائل ومنها تصح للزوج اثنا عشر [١٢] وللعمة لأب ستة [٦] وللعمة لأم اثنان [٢] وللخالة الشقيقة ثلاثة [٣] وللخالة لأم واحد [١] وللزوج اثنا عشر [١٢ = ٣ × ٤].

وللأب ثمانية [٨ = ٤ × ٢] نقسمها على مسألة المدلين به من ذوي الأرحام وهي كذلك ثمانية [٨] ينتج جزء سهمها واحد [١] نضرب به نصيب كل واحد من المدلين بالأب فللعمة لأب ستة [٦ = ٦ × ١] وللعمة لأم اثنان [٢ = ٢ × ١] ونصيب الأم من الجامعة الأولى أربعة [٤ = ٤ × ١] نقسمها على مسألة المدلين بها من ذوي الأرحام كذلك أربعة [٤] ينتج واحد [١] هو جزء سهم لها نضرب به نصيب

كل واحد من المدلين بالأم فللخالة الشقيقة ثلاثة [٣=٣×١]
ولللخالة لأم واحد^(١) [١=١×١] وهذه صورتها :

٢٤	٤	٦	٤	٦	٣	المدلى بهم	٢	ذووا الأرحام
١٢	٠	-	-	٣	٠	-	١	زوج
٦	٠	-	٣	٢	٢	أب	١	عمة لأب
٢	٠	-	١					عمة لأم
٣	٣	٣	-	١	١	أم		خالة شقيقة
١	١	١	-	-	-			خالة لأم

مسألة : العول في مسائل ذوي الأرحام

يكون العول في مسائل ذوي الأرحام في أصل الستة [٦]
وإلى سبعة فقط وفي مسألة واحدة وصورها وهذه المسألة هي
: لو هلك هالك عن خالة أو غيرها ممن يقوم مقام الأم أو
الجدة ، وست بنات أخوات مفترقات أو من يقوم مقامهن
ممن يأخذ المال بالفرض

(١) انظر فرائض اللاحم ص ١٩٦ - ٢١٧ بتصرف وزيادة وانظر كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ /
٣٣٦ - ٣٨٢ والعذب الفانض جزء ٢ ص ١٩٥٢ وفتح القريب المحيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢ /
١٠٦ - ١١١ وشرح السراجية للجرجاني ص ١٩٤ - ٢٢٦ وفرائض الكاتب ص ٢٥١ - ٢٦٩
والفصول في الفرائض ص ٣٠٨ - ٣١٨ والحاري الكبير ج ١٠ / ٣٧٣ - ٣٨٢

أما باقي الأصول التي يدخلها العول فلا تعول في هذا الباب وذلك لأن أصل الاثني عشر [١٢] وأصل الأربعة وعشرين [٢٤] لا بد فيهما أحد الزوجين وهما لا يكونان في مسألة ذوي الأرحام بل مسألتهما من مخرج فرض أحدهما وكذلك أصل الستة [٦] لا يعول في هذا الباب إلى أكثر من سبعة [٧] ؛ لأن عوله إلى ما فوق السبعة [٧] بسبب الزوج وهو كما عرفت له مسألة مستقلة عن مسألة ذوي الأرحام^(١) .

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة

الفارض :

ولم يعمل هنا سوى أصل ستة

وعوله بسدس لسبعة^(٢)

(١) نظر المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٩٥ - ٩٦ وفرائض الاحم ص ٢١٨ والفروع بمعناه ج ٥ / ١٧ -

١٨

(٢) العذب الفانض شرح عمدة الفارض ج ٢ / ٥٢

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن خالة و بنت أخت شقيقة

و بنت أخت لأب و بنت أخت لأم و بنت أخ لأم فإن أصل

مسألتهن من ستة [٦]

٧/٦		للخالة السدس واحد [١] ولبنت
١	خالة	الأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣]
٣	بنت أخت ش	ولبنت الأخت لأب السدس واحد
١	بنت أخت لأب	[١] ولبنتي الأخ والأخت لأم الثلث
١	بنت أخت لأم	اثنان [٢] لكلٍ منهما واحد [١]
١	بنت أخ لأم	وتعول إلى سبعة [٧] وهذه صورتها

مسألة : القول بتقديم الرد على ذوي الأرحام

يقدم الرد على ذوي الأرحام في قول عامة مورثيهم قال
الخبري رحمه الله : أن الرد أولى من ذوي الأرحام إلا ما روي
عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز أنهما ورثا الخال
مع البنت فيحتمل أنهما ورثاه لكونه عصبية أو مولى لئلا
يخالف الإجماع^(١)

(١) كتب التلخيص في الفرائض ج ١ ص ٣٣١ و المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٩٣ بتصريف

قلت: وعلى ما ترجح عندي من الرد على الزوجين كغيرهم من الورثة لا يقدم الرد على الزوجين على ميراث ذوي الأرحام لما علم سابقاً في هذا الترجيح في باب الرد.

مسألة: من هو الأحق في التقديم المعتق وعصبته أم

ذوي الأرحام

القول بتقديم المعتق وعصبته على ذوي الأرحام هو قول عامة من ورثهم من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم وقول من لا يرى تورثهم أيضاً.

وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه تقديمهم على المولى وعن عمر رضي الله عنه نحوه

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى : قال إبراهيم النخعي : كان عمر وعبد الله وعلي رضي الله عنهم يورثون ذوي الأرحام دون الموالي قال وكان علي رضي الله عنه أشدهم في ذلك ^(١) .

ومن قال بقول ابن مسعود رضي الله عنه وهو تقديم ذوي الأرحام على المولى المعتق : ابنه أبو عبيدة و عبيد الله بن عبد

(١) سنن البيهقي (٢٣٩/٦) وأخبار القضاة لوكيع (١٩٦/٢، ٣٨٦) والمغني (٢٢٩/٦) ١هـ — الاستذكار وحاشيته ج ١٥ ص ٤٨١

الله بن عتبة وعلقمة والأسود وعبيد السلطان ومسروق وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والقاسم بن عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز و ميمون بن مهران والقول الأول أصح وهو تقديم المولى المعتق وعصباته على ذوي الأرحام^(١) .

مسألة : توريث ذوي الأرحام بالقرابتين من عدمه

أجمع المورثون لذوي الأرحام توريث من أدلى بقرابتين بهما إلا شيئاً يحكى عن أبي يوسف أنهم لا يرثون إلا بقرابة واحدة وليس بصحيح عنه ولا صحيح في نفسه لأنه شخص له جهتان لا يرجح بهما فورث بهما كالزوج إذا كان ابن عم وابن العم إذا كان أخاً من أم .

ومثال ذلك: لو هلك هالك عن ابن ابن أخت شقيقة هو

ابن بنت أخ لأم وعن ابن ابن أخت لأب .

(١) التلخيص في الفرائض ج ١ ص ٣٣١ - ٣٣٢ و المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٩٣ ولاستدكار ج ١٥ ص ٤٨١ رقم ٢٢٨٧٢ و التهذيب في الفرائض ص ١٦٤

فإن أصل مسألة المدلى بهم وهم الأخ لأم والأخت الشقيقة والأخت لأب من ستة [٦] للشقيقة النصف ثلاثة [٣] ولكل من الأخت لأب والأخ لأم السدس واحد [١] . وتعود بالرد إلى خمسة [٥] و مجموع سهام الأخت الشقيقة والأخ لأم أربعة [٤] هي لابن ابن الأخت الشقيقة الذي هو ابن بنت أخ لأم ولابن الأخت

٥/٦	المدلى بهم	ذوو الأرحام	لأب نصيب
٤	١	أخ لأم	ابن أمه واحد
	٣	أخت شقيقة	[١] وهذه
١	١	أخت لأب	صورتها (١)

(١) المغني بالشرح الكبير ج٧ ص ١١٣-١١٤ و الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٨١-٣٨٢ و التلخيص ج ١ ص ٣٧٨ و فرائض اللحم ص ١٩٥-١٩٦ بتصرف

باب ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (فصل وجعل رسول الله ﷺ

ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها ، رواه أبو داود عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده وفي الصحيحين من حديث الملاعنة ((وكان ابنها ينسب إلى أمه فجرت السنة أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها وقال ﷺ :)) (من ادعى ولداً من غير رشده فلا يرث ولا يورث)) رواه أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس ، وللترمذي معناه من حديث عمرو بن شعيب الذي عن أبيه عن جده ، ومعنى لا يرث ولا يورث أي من أبيه لما رواه أبو داود أيضاً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قضى أن كل مستلحق ولد زنا لأهل أمه من كانوا حرة أو أمة وقد نقل الإجماع على ذلك ولما تقدم في ولد الملاعنة.)

الخلافاً في عصبية ولد الملاعنة

إذا توفي ولد الملاعنة أو ولد الزنا وله فرع ذكر فعصبته فروعه فإن لم يكن له عصبية ففي هذه الحالة اختلف في عصبته

من تكون ؟ هل هي أمه ؟ أم غيرها ؟ ويتلخص هذا الخلاف في المذاهب التالية :

المذهب الأول : عصيته المسلمون فترث أمه وإخوته لأمه حقهم في كتاب الله والباقي لموالي أمه إن كانت مولاة وإن لم تكن مولاة كان ما بقي لبيت مال المسلمين.

وهذا مذهب زيد بن ثابت وابن عباس في إحدى الروايتين عنه رضي الله عنهم وبه قال جمهور أهل المدينة سعيد بن المسبب وعروة بن الزبير وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري وربيعة وأبو الزناد وهذا مذهب الإمام مالك والشافعي وأصحابهما وأبي ثور وداود فلو هلك ولد

٦		الملاعنة عن أمه وأخوين لأمه فعلى هذا
١	أم	المذهب أصل مسألتهم من ستة [٦] لأمه
١	أخ لأم	فرضها السدس واحد [١] ولأخويه لأمه
١	أخ لأم	الثلث اثنان [٢] لكل واحد واحد [١] والباقي
٣	بيت المال	ثلاثة [٣] لبيت مال المسلمين وهذه صورتها :

المذهب الثاني : تراث أمه وإخوته منه فروضهم في كتاب الله والباقي لموالي أمه إن كانت مولاة وإن لم تكن مولاة فيرد الباقي على أمه وعلى إخوته منها فإن لم يكن هناك ذو فرض ورثوه ذووا أرحامه كما يرثون من غيره.

وهذا مروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهي الرواية الثانية عنه وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه وأهل البصرة وإحدى الروايات الثلاث عن الإمام أحمد قال عنها الشيخ صالح بن محمد العثيمين رحمه الله تعالى: هذا هو المذهب وصححه.

ويتفق هذا المذهب مع المذهب الأول في أن الملاءنة وعصبتها ليسوا عصبة لابنها وكذلك ولد الزنا. ويختلفون فيمن يلي باقي ماله فالمذهب الأول يعطيه لبيت المال.

وهذا المذهب يرد على أصحاب الفروض فإن عدموا فلذوي الأرحام .

ففي المثال السابق في المذهب الأول المال لأمه وإخوته

٣	٦	
١	١	أم
١	١	أخ لأم
١	١	أخ لأم

فرضاً ورداً وتعود المسألة بالرد إلى ثلاثة
 [٣] للأم واحد [١] وللأخوين لأم اثنان
 [٢] لكل منهما واحد [١] فرضاً ورداً
 وهذه صورتها.

المذهب الثالث : عصبته عصابة أمه وهذه هي الرواية

المشهوره عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند أهل الفرائض وهذا
 مذهب ابن مسعود وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وبه
 قال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم وحنبل عنه.

واختاره الخرقى وجزم بها في الوجيز وغيره وقدمها في
 المقنع والمحرم والفروع والفائق وصححه هذا في الإنصاف
 وقال : إنه من المفردات.

قال صاحب العذب الفانض إنه المذهب المعتمد والرواية
 المفتى بها ^(١)

(١) العذب الفانض شرح عمدة الفانض ج ١/٨٧ وانظر الإفصاح عن معاني الصحاح للوزير بن هبيرة
 ج ٢/٩٤ - المؤسسة السعيدية بالرياض والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل
 أحمد بن حنبل للمرداوي ٧ ص ٣٠٩ ط ١ مطبعة السنة الحمديّة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م تحقيق محمد حامد
 الفقي ومنح الشفا الشافيات شرح المفردات ج ٢ ص ٨١ - ٨٢

وهذا المذهب هو مذهب الحسن وابن سيرين وجابر بن
زيد وعطاء والشعبي والنخعي وسفيان والحكم وحماد والحسن
بن صالح رحمهم الله تعالى جميعاً.
قال البهوتي رحمه الله تعالى:

وولد اللعان إذا نفوه عصابة الأم يعصبوه
فإن يخلف أمه ونخاله فالثلث للأم فما بقي له^(١)
قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة
الفارض:

والولد المنفي باللعان
ومثله ولد أتى من زان
فأحمد بعد الذكور العصابة
يجعل له عاصب أم عصابة
فإن يمت عن أمه ونخال
فالثلث ثم ما بقي للنخال^(٢)

(١) منح الشفا الشافيات في شرح المفردات ج ٢/٨١

(٢) العذب الفائض شرح عمدة الفارض ج ١/٨٦-٨٧

فلو مات ابن الملاعنة عن أمه وخاله فعلى هذا المذهب
للأم فرضها هنا الثلث والباقي للخال عصبه أمه فيكون أصل

٦		المسألة من ثلاثة مخرج الثلث [٣] للأم فرضها
١	أم	الثلث واحد [١] والباقي اثنان [٢] للخال
٣	خال	تعصياً كونه عصبه أمه وهذه صورتها :

المذهب الرابع : عصبه ولد الملاعنة وولد الزنا أمه فتعطي
المال كله تعصياً فإن لم يكن له أم فماله لعصبته وهي الرواية
الثالثة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

والرواية المشهورة عن ابن مسعود رضي الله رضي الله عنه وبه قال
الحسن ومكحول والشعبي وقتادة وابن سيرين وجابر بن زيد
وعطاء والحكم وحماد وسفيان الثوري والحسن بن صالح بن
حي وشريك ويحيى بن آدم.

والرواية الثالثة عن الإمام أحمد بن حنبل رواها عنه
مهنا^(١) وأبو الحارث واختارها عبد العزيز وكذلك شيخ

^(١) مهنا : هو مهنا أبو عبد الله بن يحيى الشامي السلمي من كبار أصحاب الإمام أحمد بن حنبل كان أحمد
يكرمه ويعرف له حق الصحة لزم الإمام أحمد ثلاث وأربعين سنة روى عنه مسائل كثيرة . حاشية التهذيب
في الفرائض ص ٢١٧

الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهم الله تعالى وصاحب الفائق
وقدمه في الرعايتين والحاوي الصغير وأطلقها في المغني والشرح
وشرح ابن منجا
وممن قال بهذا المذهب أبو حنيفة كما أورده الماوردي في
الحاوي الكبير^(١)

فلو مات عن أمه وخاله فالمال لأمه تعصياً.

خلاصة الخلاف

يتلخص الخلاف في ولد الملاعنة وولد الزنا . هل أمه
وعصبتها عصبه له أم لا ؟ فمن جعلها وعصبتها عصبه له
استدل بأدلة منها ما يلي
حديث بن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً لآعن امرأته
في زمن النبي ﷺ وانتفى من ولدها ففرق النبي ﷺ بينهما

(١) الاستذكار ج ١٥/٥١٠-٥١٥ رقم ٢٣٠٢٧-٢٣٠٥٦ والحاوي الكبير ج ١٠/٣٥٤-٣٥٩ وكتاب
التلخيص في الفرائض ج ١/٤٠٥ والتهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٢١٦-٢٢١ وبداية المجتهد ونهاية
المقتصد ج ٥/٤٣٤-٤٣٦ وفتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢/٣٠-٣١ وعون المعبود مع شرح ابن
القيم لسنن أبي داود ج ٨/١١٥-١١٨ والإنصاف ج ٧ ص ٣٠٩ والإقناع ج ٣ ص ١٨٧ لشرف الدين
موسى بن أحمد بن موسى بن سالم أبو الجا الحجاوي المقدسي تحقيق التركي ط ٢/١٤١٩ هـ وانظر
قول سفيان في موسوعة فقه سفيان الثوري ص ١٠٧

وألحق الولد بالمرأة متفق عليه ^(١) فقالوا معناه إقامتها مقام أبيه
فجعلوا عصبه أمه عصبه أبيه ^(٢)

حديث واثلة بن الأسقع عن النبي ﷺ قال {المرأة تحوز
ثلاثة مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه} ^(٣)
وقال ابن حجر رحمه الله تعالى : قال البيهقي رحمه الله
تعالى : ليس بثابت .

قلت : وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وليس فيه
سوى عمر بن رؤبة بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة
مختلف فيه ، قال البخاري رحمه الله تعالى : فيه نظر ووثقه
جماعة وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر ومن
طريق داود بن أبي هند عن عبدالله بن عبيد بن عمير عن رجل
من أهل الشام أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمتزلة أبيه وأمه .

^(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢/٣٠-٣١ رقم (٦٧٤٨) وصحيح مسلم بشرح النووي
ج ٦/٤٠٧٩ رقم (١٤٩٤)

^(٢) الفتح ج ٣١/١٢

^(٣) أخرجه أبو داود ٦٢٥/٣ برقم (٢٩٠٦) والترمذي ٤٢٩/٤ برقم (٢١١٥) وقال حديث حسن
غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن حرب . والنسائي في السنن الكبرى ٧٨/٩ وابن ماجه ٩١٦/٢ رقم
(٢٧٤٢) اهـ . حاشية الاستذكار ج ١٥/٥١٣ قال الألباني رحمه الله تعالى ضعيف

وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى صديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعنة فكتب إليه إني سألت فأخبرت أن النبي ﷺ قضى به لأمه وهذه طرق يقوى بعضها ببعض (١)
قلت: وضعفه الألباني رحمه الله تعالى. (٢)

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جعل النبي ﷺ {ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها} (٣)
قال القاضي هذه الآثار المصير إليها واجب لأنها قد خصصت عموم الكتاب ؛ والجمهور على أن السنة يخصص بها الكتاب

(١) الفتح ج ١٢/٣٥

(٢) ضعيف أخرجه أبو داود (٢٩٠٦) والترمذي رقم (١٥/٢) وكذا ابن ماجة (٢٧٤٢) والبيهقي (٢٤٠/٦) واحمد (٣/٤٩٠ و٤/١٠٦ - ١٠٧) وابن عدي في الكامل (ق ١/٢٦٤) عن طريق محمد ابن حرب حدثنا عمر ابن روبة التغلبي عن عبد الواحد عن عبد الله بن بسر النصري عن وائلة به وقال الترمذي هذا حديث حسن غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه وقال ابن عدي في ترجمة التغلبي هذا فيه نظر سمعت ابن حماد ذكره عن البخاري وإنما أنكروا عليه أحاديث عن عبد الواحد النصري^٣ وقال البيهقي هذا غير ثابت قال البخاري : عمر بن روبة التغلبي عن عبد الواحد النصري فيه نظر ، وقال الذهبي ليس بذلك اهـ إرواء

الغيل ج ٦ ص ٢٤

(٣) أخرجه أبو داود ٣٢٦/٣ برقم (٢٩٠٨) والبيهقي ٢٥٩/٦ والدارمي ٣٩٠/٢ وله طرق أخرى أخرجه أحمد ٢١٦/٢ اهـ حاشية بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥/٤٣٥

ولعل الفريق الآخر لم تبلغهم هذه الأحاديث أو لم تصح عندهم^(١)

وأما من لم يجعل أم ولد الملاعنة وولد الزنا وعصبتها عسبة له فاستدل بأدلة منها ما يلي :

عموم قوله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ فقالوا هذه أم وكل أم لها الثلث فهذه لها الثلث^(٢)

حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما {ألقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفروض فلأولى رجل ذكر} فقد فرض الله تعالى للأم الثلث فلا يجوز أن يزداد عليه^(٣)

حديث سهل بن سعد رضي الله عنه (أن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت رجلاً رأى مع امرأته رجلاً أيقته فتقتلونه أم كيف ؟

فأنزل الله فيهما ما ذكر في القرآن من التلاعن

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥ ص ٤٣٥-٤٣٦ وانظر المستدرک ج ١١/١٩٥ رقم ٧٠٢٨ بحاشية أحمد

شاكر

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥ ص ٤٣٤

(٣) الحاوي الكبير ج ١٠/٣٥٦

فقال رسول الله ﷺ قد قضي فيك وفي امرأتك قال
فتلاعنا وأنا شاهد عند رسول ﷺ ففارقها
فكانت السنة أن يفرق بين المتلاعنين وكانت حاملاً
فأنكر حملها وكان ابنها يدعى إليها ثم جرت السنة في الميراث
أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها . رواه البخاري^(١)

الترجيح

الراجح هو المذهب القاضي بأن عصبه ولد الملاعنة أمه ثم
عصبتها من بعدها للآثار الواردة في هذا المذهب والتي يقوي
بعضها بعضها والتي قال فيها القاضي رحمه الله تعالى المصير
إليها واجب .

قال ابن القيم^(٢) رحمه الله تعالى حتى لو لم ترد هذه
الآثار لكان هذا محض القياس الصحيح وإذا ثبت أن عصبه أمه

(١) فتح الباري ج ٨/٥٧٤ رقم ٤٧٤٦ قال في حاشية الحاوي الكبير ج ١٠/٣٥٦ وأخرجه أبو داود برقم
(٢٢٥٢) والبيهقي ٢٥٥٨/٦ و٤٠١/٧

(٢) ابن القيم : هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزرعي ثم الدمشقي الفقيه المفسر النحوي
العارف شمس الدين أبو عبد الله ابن القيم ولد سنة (٦٩١) هـ تفنن في علوم الإسلام وكان عروفاً بالتفسير
لايجارى فيه وأصول الدين وإليه فيهما المنتهى والحديث ومعانيه وفقهه ودقائق الاستنباط منه لا يلحق في
ذلك وبالفقه وأصوله وبالعربية وله فيها اليد الطولى صنف تصانيف كثيرة جداً في أنواع العلم كان واسع
العلم عارفاً بالخلاف ومذاهب السلف توفي سنة (٧٥١) هـ — ١ هـ — إعلام الموقعين ج ١ — ٢٢١ — ٢٨
بتصرف

عصبة له فهي أولى أن تكون عصيته لأنهم فروعها وهم إنما صاروا عصبة له بواسطتها ؛ ومن جهتها استفادوا تعصبيهم فلأن تكون هي نفسها عصبة أولى وأحرى ^(١) .

قلت : لاسيما وأن حديث عمرو بن شعيب نص صحيح صريح في ذلك قال شيخنا حفظه الله تعالى : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا ينحط عن درجة الحسن قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى : قال يعقوب بن شيبه ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً وحديثه عندهم صحيح وهو ثقة ثبت والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء زوروا عنه وما روي عنه الثقات فصحيح قال وسمعت علي بن المديني يقول قد سمع أبوه شعيب من جده عبد الله بن عمرو

^(١) عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية ج ٨/ ١١٧

وقال علي : وعمرو بن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح
والذي يقول إن روايته عن أبيه عن جده صحيفة يقول إنها
مسموعة صحيحة (١)

قال محمد بن علي الجوزجاني الوراق رحمه الله تعالى قلت
لأحمد عمرو بن شعيب سمع من أبيه شيئاً قال : يقول حدثني
أبي قلت : فأبوه سمع من عبدالله بن عمرو قال : نعم أراه قد
سمع منه (٢) .

قال النووي رحمه الله تعالى (وعمرو وشعيب ومحمد
ثقات وثبت سماع شعيب من محمد ومن عبد الله هذا هو
الصواب الذي قاله المحققون والجماهير ، وذكر أبو حاتم بن
حبان بكسر الحاء أن شعيباً لم يلق عبد الله وأبطل الدار قطني
وغيره ذلك وأثبتوا سماع شعيب من عبدالله وبينوه
وذهب أكثر المحدثين إلى صحة الاحتجاج به وهو الصحيح
المختار (٣)

(١) التمهيد ج ٣ ص ٦٢ وج ٢٤ ص ٣٨٤

(٢) سير أعلام النبلاء ج ٥ ص ١٦٧

(٣) انظر المجموع شرح المهذب ج ١ ص ٦٥

وروى الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري بإسناده عن البخاري أنه سئل أيجتج به ؟ فقال : رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني والحميدي ^(١) وإسحاق بن إبراهيم يجتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد من المسلمين وذكر غير عبد الغني هذه الحكاية ثم قال : قال البخاري — رحمه الله تعالى — من الناس بعدهم ^(٢) وزاد ابن القيم وأبا عبيدة وعامة أصحابنا رحمهم الله تعالى يجتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ^(٣)

(١) الحميدي : هو الإمام الأثري المتقن الحافظ شيخ الخدثين أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي الفقيه الظاهري صاحب ابن حزم وتلميذه قال مولده قبل سنة عشرين وأربعمائة عمل الجمع بين الصحيحين ورتبه أحسن ترتيب استوطن بغداد توفي سنة ثمانين وأربعمائة اهـ نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١٣٤٢ — ١٣٤٣ بتصرف وقال انظر السير ١٩ / ١٢٠ — ١٢٧

(٢) انظر المجموع شرح المهذب ج ١ ص ٦٥

(٣) أعلام الموقعين ج ١ ص ٣٣٠

قال المؤلف رحمه الله تعالى: فصل : فمن لم يخلف وارثاً لا إذا فرض ولا تعصيب ولا إذا رحم فميراثه لبيت مال المسلمين ، واختلف فيه هل هو إرث أو مصرف الأظهر من قوله ﷺ :
((أنا وراث من لا وراث له أعقل عنه وارثه)) رواه احمد وأبو داود وابن ماجه وهو صدر حديث عمرو بن معد يكرب المتقدم أنه إرث والله اعلم . أهـ).

سبق معنا في أسباب الميراث المختلف فيها هل في بيت المال أحد أسباب الميراث أم لا وأوردنا اختلاف أهل العلم إجمالاً في ثلاثة أقوال وهي :

القول الأول : أن بيت مال المسلمين ليس من أسباب الميراث وبالتالي ليس وارثاً مطلقاً انتظم أم لم ينتظم وهذا مذهب الحنابلة على الصحيح من المذهب والمشهور وكذلك مذهب الحنفية لقوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ وإليه ذهب المزني وابن سريج من الشافعية

فمن مات وليس له وارث لا بفرض ولا بتعصيب ولا برحم أو كان له وارث ولم يستغرق جميع المال كالزوج

والزوجة فإن ما تركه من المال أو ما بقي بعد فرض أحد الزوجين يوضع في بيت مال المسلمين حافظاً له وليس وارثاً له رعاية للمصلحة يصرف في مصارف المصالح العامة^(١)

القول الثاني: أن بيت المال أحد أسباب الميراث وعليه يكون وارثاً مطلقاً انتظم أم لم ينتظم وهذا مذهب الإمام مالك للخبر عن المقدم الكندي قال: قال رسول الله ﷺ أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديناً أو ضيعة فإليّ ومن ترك مالاً فلورثته وأنا مولى من لا مولى له أرث ماله وأفكّ عانيه. ^(٢)

وإليه ذهب بعض الشافعية ذكر عن أبي حامد. ^(٣)

ورجحه المؤلف رحمه الله تعالى بقوله: (الأظهر من قوله ﷺ: ((أنا وراث من لا وراث له أعقل عنه وارثه)) رواه

(١) انظر العذب الفانض ج ١/٢٠ والتحقيقات المرضية ص ٢٩ وأحكام الموارث في الشريعة الإسلامية ص ٣٢-٣٣ والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل ج ٧ ص ٣١٨ ط ١ تحقيق محمد حامد الفقي دار إحياء التراث العربي ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م

(٢) سبق تخريجه

(٣) أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية ص ٣٣

احمد وأبو داود وابن ماجة وهو صدر حديث عمرو بن معد يكرب المتقدم أنه إرث والله اعلم.

القول الثالث : يكون بيت المال أحد أسباب الميراث إن كان منتظماً وهذا مذهب الشافعية وبعض متأخري المالكية قال سبط المارديني ^(١) رحمه الله تعالى (إن بيت المال وإن كان سببا رابعا على الأصح في أصل مذهبنا فقد أطبق المتأخرون على اشتراط انتظامه ونقله ابن سراقه ^(٢) وهو من المتقدمين عن علماء الأمصار وقد أيسنا من انتظامه إلى أن يتزل عيسى بن مريم عليه السلام). ^(٣)

الترجيح

الراجح والله تعالى أعلم المذهب الأول أن بيت مال المسلمين ليس من أسباب الميراث وبالتالي فمن لم يخلف

(١) محمد بن محمد بن أحمد ابن الشيخ بدر الدين الدمشقي الأصل المصري الشافعي سبط المارديني وقد اشتهر بجده أبي أمه المارديني ولد سنة ٨٢٦ هـ بالقاهرة وله مؤلفات كثيرة في الفرائض وغيرها اهـ بتصرف الرحبية بحاشية البقري ص ٥-٦

(٢) ابن سراقه : هو محمد بن يحيى بن سراقه أبو الحسن البصري الفقيه الفرضي المحدث صاحب التصانيف في الفقه والفرائض وغيرها توفي سنة ٤١٠ هـ . حاشية نهاية الهداية ج ٢/٢١٦

(٣) الرحبية بشرح سبط المارديني وحاشية البقري تعليق البغا ص ٣٤ ببعض تصرف

وارثاً لا إذا فرض ولا تعصيب ولا إذا رحم فميراثه لبيت مال المسلمين حافظاً له ويصرفه في مصارف المسلمين.

الخاتمة

قال المؤلف رحمه الله تعالى: (والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين آمين ١٥/٨/١٣٦٥هـ بقلم جامعها حافظ بن أحمد الحكمي).

بدأ المؤلف رحمه الله تعالى رسالته بالبسملة والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه ثم ختمها رحمه الله تعالى بالحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه كما هي عادة الأسلاف رحمهم الله تعالى في كل أمر ذي بال وقد سبق الكلام على جميع هذا في أول المجلد الأول كما أحسب مفصلاً والله الحمد والمنة ، عدا كلمتي (رب العالمين).

قوله رحمه الله تعالى: (رب العالمين) الرب : هو الله عز وجل وهو رب كل شيء أي مالكة وله الربوبية على جميع الخلق لا شريك له وهو رب الأرباب ومالك الملوك.

وقال بعض العلماء هو اسم الله الأعظم ؛ لكثرة دعوة الداعين به ، وتأمل ذلك في القرآن كما في آخر سورة آل عمران وإبراهيم وغيرهما ولما يشعر به هذا الوصف من الصلة بين الرب والمربوب ، مع ما يتضمنه من العطف والرحمة والافتقار في كل حال^(١) .

قلت ومن ذلك آخر سورة البقرة وتأمله في السنة ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى الله عز وجل يا رب يا رب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فأنى يستجاب لذلك^(٢) وغيره كثير قد لا يأتي عليه الحصر .

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ١٣٧

(٢) قرّة العين برفع اليدين في الصلاة للبخاري ص ٦٥ رقم ٩١ دار الأرقم الكويت ١٤٠٤ هـ /

١٩٨٣ م

ولا يقال الرب في غير الله إلا بالإضافة وكل من ملك شيئاً فهو ربه فيقال رب الدابة ورب الدار ويطلق في اللغة على المالك والسيد والمدبر والمربي والقيم والمنعم ويقال ربّ وربّ مخففة وأنشد المفضل :

وقد علم الأقوال أن ليس فوقه

ربّ غير من يعطي الحظوظ ويرزق

وفي حديث أشراط الساعة وأن تلد الأمة ربّها أو ربّتها (١)
(أي سيدها أو سيدتها) (٢)

ونظم بعضهم المعاني التي يطلق عليها الرب فقال :

قريب محيط مالك ومدبر

مرب كثير الخير والمولى المنعم

وخالقنا المعبود جابر كسرنا

ومصلحنا والصاحب الثابت القدم

(١) متفق عليه بلفظ (إذا ولدت الأمة ربها): صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج١ ص ١٥٣ كتاب الإيمان باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة وبيان النبي ﷺ رقم ٥٠ دار الكتب العلمية ط ٢ في ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ... ج ١ رقم ٩ ص ٤٥٦ مكتبة نزار البازط ١ في ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م
(٢) لسان العرب بتصريف وتقديم وتأخير ج ١ ص ٣٩٩ وما بعدها دار صادر

وجامعنا والسيد احفظ فهذه

معان أتت للرب فادع لمن نظم^(١)

(العالمين) اختلف أهل التأويل في (العالمين) اختلافاً

كثيراً فقال قتادة : العالمون جمع عالم وهو كل موجود

سوى الله تعالى ولا واحد له من لفظه مثل رهط وقوم.

وقيل : أهل كل زمان عالم لقوله تعالى ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ

مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾^(٢)

وقيل : العالمون هم الجن والإنس لقوله ﴿ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ

نَذِيرًا ﴾^(٣)

وقيل : العالم عبارة عن يعقل وهم أربعة أمم : الإنس

والجن والملائكة والشياطين

وقيل : هم المرتزقون ، وقيل هم الروحانيون ، وقيل غير

ذلك

(١) التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية ص ٣ ط مصطفى البابي

(٢) سورة الشعراء الآية ١٦٥

(٣) سورة الفرقان الآية ١

والقول الأول أصح هذه الأقوال: وهو (كل موجود سوى الله) لأنه شامل لكل مخلوق وموجود دليله قوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ { ٢٣ } قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ { ٢٤ } ﴾ (١) — (٢)

قوله رحمه الله تعالى (يوم الدين) يوم الحساب للخلائق وهو يوم القيامة يدينهم الله تعالى بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر إلا من عفا عنه.

والدين : الجزاء والحساب كما قال تعالى ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ ﴾ (٣) وقال ﴿ أَتِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾ (٤) أي مجزيون محاسبون وفي الحديث الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت أي حاسب نفسه كما قال عمر رضي الله عنه حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا ، وزنوا أنفسكم قبل أن توزنوا

(١) سورة الشعراء الآية ٢٣ و ٢٤

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ١٣٨ — ١٣٩ دار عالم الكتب ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م

(٣) سورة النور الآية ٢٥

(٤) سورة فصلت الآية ٥٣

وتأهبوا للعرض الأكبر على من لا تخفى عليه أعمالكم
﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾ (١) _ (٢)

أسأل الله الكريم رب العرش العظيم لي ولكم الستر في
الدنيا والآخرة إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قوله رحمه الله تعالى: (آمين) معنى آمين قال الأكثرون
اللهم استجب وهي متأكدة في حق المصلي سواء كان
منفرداً أو إماماً أو مأموماً (٣).

قوله رحمه الله تعالى: (بقلم جامعها حافظ بن أحمد
الحكمي) يعني بخط قلمه وكتابة يده رحمه الله تعالى والذي
كان له من اسمه الحظ الأوفر والنصيب الأكبر من الحفظ
والإتقان والحكمة والبيان.

والقلم هو أول ما خلق الله تعالى لما ثبت عنه ﷺ أنه قال
(أول ما خلق الله القلم فقال له أكتب فكتب ما يكون إلى

(١) سورة الحاقة الآية ١٨

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ١ ص ٤٠

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ١ ص ٤٩

يوم القيامة فهو عنده في الذكر فوق عرشه (١).....

وقيل الأقلام ثلاثة:

القلم الأول : الذي خلقه الله بيده وأمره أن يكتب.

والقلم الثاني : أقلام الملائكة جعلها الله بأيديهم يكتبون بها

المقادير والكوائن والأعمال.

والقلم الثالث : أقلام الناس جعله الله بأيديهم يكتبون بها

كلامهم ويصلون بها مآربهم وفي الكتابة فضائل جملة

والكتابة من جملة البيان والبيان مما أختص به الآدميين.

وسمي القلم قلماً لأنه يقلم ؛ أي يقطع ومنه تقليم الظفر

وقال بعض الشعراء المحدثين يصف القلم:

فكأنه والحبر يخضبُ رأسه

شيخ لوصل خريدةً يتصنع

(١) الجامع الصحيح سنن الترمذي ٤٢٤/٥ رقم ٣٣١٩ والمستدرک علی الصحیحین ٥٤٠/٢ رقم ٣٨٤٠

وسنن البيهقي ٣/٩ رقم ١٧٤٨١ و١٧٤٨٢ ومسنند أبي يعلى ٢١٧/٤ رقم ٢٣٢٩ والمعجم الكبير

٤٣٣/١١ رقم ١٢٢٢٧ ومسنند أبي داود الطيالسي ص ٧٩ رقم ٥٧٧ ومسنند الشاميين ٥٧/١ رقم ٥٨

و ٣٩٢/٢ رقم ١٥٧٢

لِمَ لا ألاحظه بعين جلاله

وبه إلى الله الصخائف ترفع^(١)

وبهذا أكون قد انتهيت — بحول الله وقوته ومنه وكرمه — من شرح متن كتاب الشيخ حافظ الحكمي — رحمه الله تعالى — رحمة الأبرار وأسكنه الفردوس الأعلى من الجنان مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً إنه ولي ذلك والقادر عليه — الموسوم بالنور الفاضل من شمس الوحي في علم الفرائض ، وأسّيت هذا الشرح بـ (سنا برق العارض في شرح النور الفاضل) ، أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يكون عملي هذا وغيره خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعني به ومن اطلع عليه في الدنيا والدين والأولى والآخرة كما أسأله تعالى أن لا يجرمني أجره ، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

فما سطر بهذا الكتاب من صواب فمن الله تعالى وحده وما سطر به من خطأ فمني والشيطان والله ورسوله بريئان من

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ١٢٠-١٢١ بتصرف وتقديم وتأخير

ذلك ، أبا الله تعالى أن يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه
 فستر الله على من ستر وغفر لمن غفر إني بالعجز معترف
 وبالخطأ والتقصير متصف فكما قال الإمام مالك رحمه الله
 تعالى كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر يعني
 بذلك رسول الله ﷺ. وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وصلى وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
 ومن اهتدى بهدى بهدية واستن بسنته واقتفى أثره إلى يوم الدين.

الشارح / علي بن ناشب بن يحي الحلوي الشراحيلى

اليوم العاشر من شهر ربيع الأول لعام ستة وعشرين
 وأربعمائة وألف من الهجرة ١٠/٣/١٤٢٦هـ.

هذه نهاية المجلد الثالث وقد رأيت أن ألحق بهذه المجلدات
 الثلاثة مجلداً رابعاً — إن شاء الله تعالى — في المسائل
 الملقبة وعويص الألغاز ومتشابه النسب.

الفهارس

فهرس الآيات

- ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾
- ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾
- ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾
- ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ { ٤٩ } أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنِاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾
- ﴿ وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴾
- ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ { ١ } وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى { ٢ } وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴾
- ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾
- ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾

﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾

﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾

﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ﴾ { ٨ } عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ { ٩ }

﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ { ٥ }

﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴾

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾

﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ﴾

﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ ﴾

﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾

﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾

﴿ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ { ٢٣ } ﴾

﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾

﴿ يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ ﴾

﴿ أَتِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾

﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ ﴾

فهرس الأحاديث والآثار

وأنها لم تكن نبوة إلا تناسخت
 إنكم ستفتحون أرضاً يذكر فيها القيراط
 أن رسول الله ﷺ حينما سئل عن ميراث الخنثى قال من حيث
 • يبول
 أن رجلاً من أهل الشام مات وترك أولاداً رجالاً ونساءً فيهم
 خنثى
 لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو بفلكة مغزل
 إذا استهل المولود ورث
 لا يرث الصبي حتى يستهل
 أمرني أبو بكر الصديق رضي الله عنه بتوريث أهل الإمامة
 أمرني عمر بن الخطاب رضي الله عنه بتوريث أهل طاعون عمواس
 أن أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنهم توفيت
 هي وابنها زيد بن عمر في يوم
 أن قوماً وقع عليهم بيت فورث بعضهم من بعض
 إنما الولاء لمن أعتق

الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة
 أن مولاها مات وترك ابنته فورث النبي ﷺ ابنته النصف
 وورث يعلي النصف
 ميراث الولاء للأكبر من الذكور
 الولاء لحمه كلحمه النسب
 أن النبي ﷺ قال المكاتب يعتق بقدر ما أدى
 المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه
 ويرث بقدر ما عتق منه
 إذا أصاب المكاتب حدا أو ورث ميراثا يرث على قدر ما عتق
 منه
 يؤدي المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقي دية عبد
 من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد
 لا أتأسف على شيء كتأسفي على أني لم أسأل رسول الله
 ﷺ عن ثلاث
 أن مولى النبي ﷺ خر من عذق نخلة فمات
 آخى بين أصحابه وكانوا يتوارثون بذلك

توفي ثابت بن الدحداحة ولم يدع وارثاً ولا عصبية
 ولم يخلف إلا ابنة أخ له فقضى النبي ﷺ بميراثه لابنة أخيه
 ابن أخت القوم منهم أو من أنفسهم
 جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها
 سألت الله عز وجل عن ميراث العممة والخالة
 سئل عن ميراث العممة والخالة فقال لا أدري حتى يأتي جبريل
 عنهما أن النبي ﷺ كان يأتي قباء على حمارٍ أو حمارة يستخير
 الله في ميراث العممة والخالة
 ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها
 وكان ابنها ينسب إلى أمه
 من ادعى ولداً من غير رشده فلا يرث ولا يورث
 أن النبي ﷺ قضى أن كل مستلحق ولد زنا لأهل أمه من
 كانوا
 أن رجلاً لعن امرأته في زمن النبي ﷺ
 المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت
 عليه

جعل النبي ﷺ ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها
أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمرتلة أبيه وأمه
أن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت رجلاً
رأى مع امرأته رجلاً أيقنته فتقتلونه أم كيف
أنا وراث من لا وراث له أعقل عنه وارثه
وأن تلد الأمة ربها أو ربها
ذكر النبي ﷺ الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى الله
عز وجل يا رب يا رب
أول ما خلق الله القلم فقال له أكتب فكتب ما يكون إلى يوم
القيامة

فهرس الشعر

والنسخ أن يموت ميت ولم يقسم تراثه لوarithه تم
حتى يموت واحد أو أكثر ومن وارثيه حده قد حرروا
وجعلوا لعمل المناسخة طرقاً ثلاث وكل راسخة
وإن يخلف هالك أباً وأم مع ابنتين ثم ماتت عنهم
بنت وخلف ذوي الأولى فقط

فإن يكن أنثى ففي الأخرى سقط
أب لأنه أبو أم و وإن يكن أخوا ذكورةً فما حضن
فالأولى من ستة والثانية من ضعف تسعة وحظ الفانيه
يوافق الأخرى بنصف فلرد لتسعة ويتغى ذاك العدد

أي سطح ستة وتسعة فمن دال ونون صحتا كما زكن
وجزاء سهم الواو تسع رجوع والثاني واحدة فقسم يتبع
وهذه تعزى إلى المأمون فينبغي الفحص عن المدفون
كميت عن أبوين و ابنتين ثم تموت بعد إحدى البنتين
عن من بقي قبل انقسام ما ترك

فيختلف حكم بسابق هلك

فهي التي تعزى إلى المأمون
أجابه يحيى على التعيين
فإن يكن أنثى وماتت بنت
عمن ذكرناه تكون الأخت
إما شقيقة وإما أختاً لأم
فإن تكن للأم فالقسم يعم
وإن تكن شقيقة المفارقة
كانت مثال صورة الموافقة
وإن تمت عنهم وزوج يكن
مثالاً لصورة التباين
وإن يكن من مات قبل ذكرا
وماتت البنت ففوق ظهرا
وكل ما قدم من تأصيل
كذا من التصحيح للأصول
فهو وسيلة لقسمة التركة
وفيه أوجه تقرب مدركة

أعداد أربع بها قد حصلا

تناسب لكنه انفصلا

أصل كبير وبها يستخرج

غالب مجهول لهم فينتج

كاثنين بالنسبة للأربعة

وهكذا ثلاثة مع ستة

فأول سهام كل وارث

والثاني ما صحح للتوارث

والثالث المجهول ثم الرابع

متروكه من بعده متابع

بالثدي واللحية والمبال

وإنه معتبر الأقوال

ولم تبين وأشكلت آياته

وإن يكن قد استوت حالته

سته أثمان من النصيب

فحظه من ورث القريب

وفيه مال فيه من النكال

وهذا الذي استحق للإشكال

ما عاش في الدنيا ألا ينكحها

وواجب في الحق ألا ينكحها

وإذ لم يكن من خالص العيال

ولا أي يفتدى من جملة الرجال

قد قاله سراة أهل العلم

منهم ولم يجنح إليه نوم

في ذكره و ظاهر البشاعة

كالإمام المرتضى علي

فللرجال ينبغي إتباعه

في الحج والصلاة والأحكام

فإنها من جملة النسوان

على الرجال فاغتنامها فائدة

في خلق حواء و هذا القول حق

صلى عليه ربنا دليل

أربع حالات على التعيين

للحالتين عدّ الخنثى فاعرف

وكل ما ذكره في النظم

قد أبى الكلام فيه قوم

لفرط ما بيد من الشناعة

وقد مضى في شأنه الخفي

بأنه إن نقصت أضلاعه

وفي الإرث والنكاح والإحرام

وإن تزد ضلعاً على الذكران

لأن للنسوان ضلعاً زائدة

إذ نقصت من آدم فيما سبق

عليه ما قاله الرسول

حالات للخنثى للثنتين

وهكذا إن كثروا فضعف

وخبر المفقود مذ ينقطع

في مثل حرب غالبا لا يرجع

فأربع من السنين ينتظر

ويقسم الميراث حقا لا وزر

وإن تكن غيبته لا للخاطر

تمام تسعين ينتظر

وإن يمت مفقودهم في ماله

فقفه يا ذا لبيان حاله

فإن بدا حيا وإلا صرف

إذا قضى بموته ما وقفنا

بفوت مدة بها أقرانه

تفنى أو التسعين ذا بيانه

عومل بالأضر وارث وجد

وإن خفيت أخبار وارث فقد

فيأخذ الأقل من الميراث

مشاركاً في قسمة التراث

لم يعط شيئاً من تراث ورثا

وإن بحال دون حال ورثا

يعطى نصيبه الذي قد حتما

وإن ترث بالاستواء فيهما

حياته أو أنه قد قبـرا

ويوقف الباقي إلى أن تظهرا

واعمل له مسألة الحياة
وحصلن بينهما بالنسب
وقابلا بين نصيب من عرف
إن يخرج الأكثر حياً وعلم
فصدرذي استقامة برأسه
إن بجناية خروج الميت
إن طلب القسمة وارث وقف
ومثلها لحالة الممات
جامعة عليهما أقسم تصب
ثم أعطه لأقل والزائد قف
بأثر ذلك فبالإرث حكم
بدا اعتبر وسرة في عكسه
ورثه لا بنفسه من علة
للحمل أكثر النصيب المؤتلف
وغيره يعط الأقل واليقيين
بذا استقر الحكم عند أحمد
يضر غير الحمل قدر الزائد
لوضح حمل وييان الحال
للحمل ضر غيره فاعتمد
وقيل أربعاً وذا لم يعتمد
لم ندر من بموته قد سبقا
ولا نعد ميراثه من صحبه
لذكرين اثنين أو لأثنين
وساقطاً لا تعط شيئاً أبدا
وأوقف النعمان حظ واحد
ومالك أوقف كل المال
والشافي أوقف حظ عدد
ثم الصحيح لم يجد ذا العدد
وموت جمع غرقاً أو حرقاً
ورث لبعض بعضهم من صلبه

وإن يمت مستورثان بغرق أو نحوه كموت هدم أو حرق
 وجهل السابق موتاً ثم لم يختلف الوارث فالإرث المحتم
 لكل شخص من تلاد صاحبه دون الذي يرث منه انتبه
 وليس في النساء طراً عصبه إلا التي منت بعثق الرقبة
 من بعضه حر فورثه به وهكذا عن إرثه لا ينتهي
 واحجب بما فيه من الحرية بقدرها فالحكم بالسوية
 الرد نقص من سهام المسألة زيادة في الأنصبا مُعَادِلَة

قال به النعمان ذي القول السديد

وأحمد والشافعي في الجديد

فإن يكن ذو الفرض شخص واحداً

حاز التراث فرضه والزائد

وإن يكن أكثر من شخص قسم

على الرؤوس ما لميت علم

وإن تك الفروض قد تعددت

قطعتها من ستة تأصلت

إلا على الزوجين فالرد امتنع

فيستقلان بفرض يقتطع
 من مخرج له وما بقي اقسما
 إذاً على سهام رد على ما
 إن صح قسمه كمخرج علم
 هو الذي على الجميع ينقسم
 وإن تبين السهام ما بقي
 ضربتها في مخرج ثم ارتقي
 بضرب حظ من له من رد
 فيما بقي من مخرج معد
 ومن له من مخرج سهم ضرب
 في الرد ثم ما بدا به أجب
 وإن تشأ فزد على المسألة
 ما فوق كسر منها للزوجية
 ثم ابسط الصحيح مع كسر حصل
 من جنس كسر كان ينتفي الخلل
 وإن عملت بطريق الجبر

فالتركة افرضنها في القدر
شيئا ومنه فرض ذي الزوجية
اطرح ما تبقيه في الحقيقة
عادل به مسألة للرد
واقسم عليه ما بها من عد
يخرج قدر الشيء بالسوية
مسألة الوراث و للزوجية
ثم ابسط الخارج من كسر حصل
وأعط كلاً حظه مما انفصل
وبطريقة النسبة الموصلة
أعني بها الأربع المنفصلة
فألق بسطاً من مقام جعلاً
و ما بقي منه اجعلنه أولاً
وثانياً مقامه و ثالثاً
مسألة الرد لمن توارثا
وسطح الوستين و أقسم ما علا

على أول يخرج مال جهلا
 وبجساب الخطأين فاثبت
 مقام كسرٍ كان للزوجية
 بكفة و ألق منه البسطا
 وقابلن بالباقي ما قد حطا
 فويق قبة و ذاك المسألة
 فينقص أو يساو أو يفضل له
 فإن يساوه فما أثبتته
 بكفةٍ جواب ما أوردته
 وإن بنقص كان أو زيادة
 ضع عدداً في الكفة الثانية
 وفعل به كذا و تم عمله
 يخرج ما يجمعه و المسألة
 وهو إلى مذهب منقسم
 تتزيل أو قرابة أو رحم
 وهجروا مذهب أهل الرحم

تورث كل ذي رحم وعمم

وورث النعمان بالقراية

فقدم الأقراب لا غرا بـ

وأحمد والشافعي أسسا

بمذهب التزليل قولاً أقيسا

ولم يعمل هنا سوى أصل ستة

وعوله بسدس لسبعة

عصبة الأم يعصبوه

وولد اللعان إذا نفوه

فالثلث للأم فما بقي له

فإن يخلف أمه وخاله

والولد المنفي باللعان

ومثله ولد أتى من زان

فأحمد بعد الذكور العصبة

يجعل له عاصب أم عصبة

فالثلث ثم ما بقي للخال

فإن يمت عن أمه وخال

قريب محيط مالك ومدبر

مرب كثير الخير والمولى المنعم
وخالقنا المعبود جابر كسرنا
ومصلحنا والصاحب الثابت القدم
وجامعنا والسيد احفظ فهذه
معان أتت للرب فادع لمن نظم
وقد علم الأقوال أن ليس فوقه
ربٌ غير من يعطي الحظوظ ويرزق
فكأنه والحبر يخضبُ رأسه شيخ لوصل خريدهً يتصنع
لِمَ لا ألاحظه بعين جلاله وبه إلى الله الصحائف ترفع

فهرس الأعلام

١. موسى بن أحمد بن موسى أبو النجا الحجاوي
- المقدسسي..... ٨
٢. عبد الله المأمون بن هارون الرشيد..... ٣٠
٣. يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن التميمي المروزي أبو
محمد القاضي..... ٣٠
٤. علي بن عبد الصمد الحلاوي المالكي..... ٧٣
٥. عامر بن الضرب العدواني..... ١٢٢
٦. جعفر بن محمد النسائي الشقراني..... ١٩٣
٧. ظهير الدين أحمد بن إسماعيل بن محمد أيد غمش
التمرتاشي الخوارزمي الحنفي مفتي خوارزم..... ١٩٩
٨. عبد الله بن أبي بكر بن يحيى بن عبد السلام المغربي
الجزولي الفرضي..... ٢٠١
٩. أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت..... ٢٢٥
١٠. علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني.. ٢٢٩
١١. حسين بن محمد بن أحمد أبو علي المروزي..... ٢٣٦

- ١٢ . أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي ٢٣٨
- ١٣ . يوسف بن أحمد بن كج ٢٣٩
- ١٤ . عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي أبو القفال ٢٤٦
- ١٥ . أبو هريرة الدوسي اليماني سيد الحفاظ الأثبات ٢٥٧
- ١٦ . سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ٢٥٧
- ١٧ . المسور بن مخرمة بن نفيل بن أهيب بن عبد مناف بن
زهرة الزهري ٢٥٧
- ١٨ . عبيد الله بن الحسن بن دلال البغدادي الكرخي ٢٦٢
- ١٩ . إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ... ٢٦٤
- ٢٠ . راشد بن سعد المقرني ٢٦٩
- ٢١ . حكيم بن عمير بن الأحوص حكيم بن عمير بن
الأحوص ٢٦٩
- ٢٢ . محمد بن علي بن وهب المعروف بابن دقيق
العيد ٢٩٣
- ٢٣ . محمد بن عبد الله بن الحسن بن اللبان ٢٩٣
- ٢٤ . سلمى بنت حمزة بن عبد المطلب ٢٩٤

٢٥. محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني أبو
الخطاب البغدادي.....٢٩٦
٢٦. عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمر بن
العاص رضي الله عنه.....٢٩٨
٢٧. جابر بن زيد الأزدي البصري أبو الشعثاء.....٣٠٢
٢٨. الحكم بن عتيبة أبو محمد الكوفي.....٣٠٢
٢٩. حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري.....٣٠٢
٣٠. الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي.....٣٠٢
٣١. طاووس بن كيسان اليماني الحميري.....٣٠٣
٣٢. عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي.....٣٠٣
٣٣. عطاء بن أسلم بن صفوان القرشي.....٣٠٣
٣٤. عبد الله بن المبارك بن أبو عبد الرحمن المروزي.....٣٠٣
٣٥. أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي...٣٠٤
٣٦. أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوري الترمذي.....٣٠٥
٣٧. علي بن محمد بن علي بن عباس البعلي ثم الدمشقي
الحنبلي يعرف بابن اللحام.....٣٣١

٣٨. محمد بن علي بن أبي طالب (ابن الحنفية) ٤٢٢
٣٩. يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي..... ٤٢٢
٤٠. القاسم بن سلام أبو عبيد البغدادي الهروي..... ٤٢٣
٤١. نوح بن دراج النخعي أبو محمد الكوفي القاضي ٤٢٥
٤٢. محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب
- القرشي الزهري..... ٤٢٦
٤٣. مكحول بن يزيد وقال ابن أبي مسلم بن شاذل ٤٢٦
٤٤. القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسيني العلوي أبو
- محمد المعروف بالرسبي..... ٤٢٦
٤٥. المقدام بن معد يكر ب الكندي..... ٤٣٠
٤٦. محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني..... ٤٣٠
٤٧. علي بن عمر بن أحمد البغدادي المقرئ المحدث من
- أهل محلة الدار قطن ببغداد..... ٤٣١
٤٨. عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى..... ٤٥٦
٤٩. حسين بن مسعود بن محمد أبو محمد البغوي. ٤٥٦

٥٠. عبد الرحمن بن مأمون بن علي بن إبراهيم
النيسابوري..... ٤٥٦
٥١. حبيش بن مبشر بن احمد بن محمد الثقفي
الطوسي..... ٤٦١
٥٢. مهنا أبو عبدالله بن يحيى الشامي السلمي..... ٥٠٥
٥٣. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ثم
الدمشقي ابن قيم الجوزية..... ٥١٠
٥٤. محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي
الحميدي..... ٥١٣
٥٥. محمد بن محمد بن أحمد ابن الشيخ بدر الدين
الدمشقي (سبط المارديني)..... ٥١٦
٥٦. محمد بن يحيى بن سراقه أبو الحسن البصري.. ٥١٦

فهرس المحتويات

٥	باب المناسخت.....
٥	تعريف المناسخت لغة واصطلاحاً.....
٦	المناسبة.....
٧	سبب التسمية.....
٨	حالات المناسخت الرئيسة.....
٩	شروط الحالة الأولى.....
١٠	شروط الحالة الثانية.....
١٠	طريقة العمل في الحالة الثانية.....
١٢	شروط الحالة الثالثة.....
١٢	طريقة العمل في الحالة الثالثة.....
١٦	مثال انقسام سهام الميت الثاني على مسأله.....
١٧	مثال موافقة سهام الميت الثاني لمسأله.....
١٩	مثال مباينة سهام الميت الثاني لمسأله.....
٢٠	مثال لو مات ميت ثالث قبل القسمة.....
٢٣	مثال لو مات ميت رابع قبل القسمة.....

- عمل المؤلف رحمه الله تعالى المثال من الحالة الثانية على طريقة
 ٢٥ عمل مناسخات الحالة الثالثة
 ٢٦ حل المثال على طريق مناسخات الحالة الثانية
 ٢٨ الحالة الثالثة من حالات المناسخات الرئيسة
 ٢٩ المسألة المأمونية
 ٢٩ سبب التسمية
 ٣٠ امتحان المأمون ليحيى بن أكثم بالمسألة المأمونية
 ٣٣ قسمة المأمونية إذا كان الميت الأول فيها ذكراً
 ٣٤ قسمتها على مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه
 ٣٥ قسمتها على مذهب علي بن أبي طالب رضي الله عنه
 ٣٥ قسمتها على مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه
 قسمة المأمونية إذا كان الميت الأول فيها أنثى والمذاهب
 ٣٦ فيها
 قسمة المأمونية على ما روي أن فيها زوج والمذاهب في
 ٤٠ ذلك
 ٤٦ الاختصار

- ٤٦تعريف لغة واصطلاحاً
- ٤٧سبب تسميته بالاختصار
- ٤٧أقسام الاختصار
- ٤٧الاختصار في باب المناسخات وأنواعه
- ٤٩أصول أجزاء الموافقة
- ٤٩أصل العدد الزوجي
- ٤٩أصل العدد الفردي
- ٤٩طريقة العمل في الأعداد لمعرفة الموافقة من عدمها
- مثال الاختصار في الحالة الثالثة من حالات المناسخات
- ٥١الرئيسة
- ٥٣مسألة الاختصار في غير باب المناسخات
- مثال الاختصار في مسائل من يجمع بين الفرض والتعصيب إما
- ٥٤بجهة واحدة
- مثال الاختصار في مسائل من يجمع بين الفرض والتعصيب
- ٥٤بجهتين
- ٥٥أمثلة الاختصار في حالة المناسخات الأولى

- ٦٦ مثال انحصار إرث الجميع بالفرض وشروط ذلك
- ٦٩ مثال ميراث الجميع بالفرض والتعصيب معاً
- ٧٤ الطرق العشر لحل مسائل المناسخات
- ٧٧ مثال لحل مسائل المناسخات الثلاث في مسألة واحدة..
- ٨٨ طريقة شيخنا لحل مسائل المناسخات
- ٩٣ مثال على الطريق العام لحل مسائل المناسخات
- ١٠٤ باب قسمة التركات
- ١٠٤ تعريف التركة لغة واصطلاحاً
- ١٠٥ أقسام التركة
- ١٠٥ القسم الأول ما يمكن عده ونحوه
- ١٠٦ كيفية العمل في القسم الأول
- ١٠٧ القسم الثاني ما لا يمكن عده
- ١٠٧ معرفة الأعداد الأربعة المتناسبة
- ١٠٩ طريق النسبة ومثاله
- ١١٣ كيفية العمل في التركة المساوية لمصح المسألة ومثال ذلك

- كيفية العمل في التركة الغير مساوية لمصح المسألة ومثال ذلك..... ١١٣
- الطرق الخمس المشهورة في قسمة التركات ١١٤
- كيفية العمل فيما يمكن عده ونحوه ١١٧
- إجمالي طريق قسمة ما يمكن عده ونحوه..... ١٢٠
- القيراط تعريفه..... ١٢١
- المذاهب في مقار القيراط..... ١٢٢
- المذهب الراجح وتوجيه ذلك..... ١٢٣
- كيفية العمل على طريق القيراط..... ١٢٣
- حالات القيراط..... ١٢٤
- طريقة العمل في الحالة الأولى وهي كون قيراط المسألة عدداً صحيحاً فقط..... ١٢٥
- طريقة العمل إذا كان القيراط عدداً صحيحاً ناطقاً ومثال ذلك على طريق الأضلاع..... ١٢٥
- طريقة العمل إذا كان القيراط عدداً صحيحاً ناطقاً ومثال ذلك على طريق الكسر الاعتيادي..... ١٣٠

- طريقة العمل إذا كان القيراط عدداً صحيحاً صامتاً ومثال ذلك على طريق الأضلاع..... ١٣١
- طريقة العمل إذا كان القيراط عدداً صحيحاً صامتاً ومثال ذلك على طريق الكسر الاعتيادي..... ١٣٢
- طريقة العمل في الحالة الثانية الرئيسة من حالات القيراط ١٣٢
طريقة العمل إذا كان القيراط كسراً فقط ومثال ذلك على طريق الأضلاع..... ١٣٣
- طريقة العمل إذا كان القيراط كسراً فقط ومثال ذلك على طريق الكسر الاعتيادي..... ١٣٤
- طريقة العمل في الحالة الثالثة الرئيسة من حالات القيراط وهي كون القيراط عدداً صحيحاً وكسراً عدد كسري ومثال ذلك..... ١٣٤
- باب الخنثى تعريفه وأقسامه..... ١٣٨
- تعريفه الخنثى الغير مشكل..... ١٣٨
- الخنثى المشكل وأنواعه ١٣٩
- خنثى مشكل يرجى اتضاح حاله..... ١٣٩

- ١٣٩ خنثى مشكل لا يرجى اتضاح حاله.
- ١٣٩..... كلام ابن العربي عن خنثى
- ١٤٠ العلامات المعتبرة في معرفة ذكورة الخنثى من أنوثته....
- ١٤٠ علامة البول.
- ١٤١ استقباح أبي حنيفة في الحكم بقلة البول وكثرت
- ١٤١ علامة المني.
- ١٤١ من العلامات الميول الجنسي.
- ١٤٢ نبات الحلية وعدم اعتبار أكثر الشافعية بها وتعليل ذلك.
- الحيض وتفلك الثديين وعدم اعتبار أكثر الشافعية بها وتعليل ذلك.....
- ١٤٢ ذلك.
- ١٤٢ من العلامات عد الأضلاع ومن قال به
- ١٤٣ نظم بعض الفضلاء لحكم الخنثى.
- ١٤٥ الجهات التي ينحصر وجود الخنثى فيها.
- تعقيب على كلام من قال فلان ذكر وانقلب أنثى أو كان أنثى وانقلب ذكراً.....
- ١٤٧ حكم توريث الخنثى.
- ١٥١

- أول حكومة في الخنثى الخلاف في ذلك ١٥١
- فتيا الأمة خصيلة في الخنثى ١٥٤
- الخلاف في أول من حكم في الخنثى ١٥٥
- المذاهب في مقدار ميراث الخنثى ١٥٦
- مقدار ميراث الخنثى في المذهب الحنبلي ١٥٦
- مقدار ميراث الخنثى في المذهب الحنفي ١٥٧
- مقدار ميراث الخنثى في المذهب الشافعي ١٥٨
- مقدار ميراث الخنثى في المذهب المالكي ١٥٨
- الأقوال الأخرى في ميراث الخنثى ١٥٩
- المذهب الراجح وتوجيه ذلك ١٥٩
- طريقة العمل الحسابية في حل مسائل الخنثى ١٦١
- الحالة الأولى أن يرث بتقدير الذكورة والأنوثة على حد سواء
ومثاله ١٦٣
- الحالة الثانية أن يرث بتقدير الذكورة والأنوثة معاً متفاضلان
وبالذكورة أكثر ومثاله ١٦٦

الحالة الثالثة أن يرث بتقدير الذكورة والأنوثة معاً متفاضلان	
وبالأنوثة أكثر ومثاله.....	١٦٩
الحالة الرابعة أن يرث بتقدير الذكورة دون الأنوثة ومثاله	١٧٣
الحالة الخامسة أن يرث بتقدير الأنوثة دون الذكورة	
ومثاله.....	١٧٥
كيفية العمل إذا تعدد الخنثى.....	١٧٨
باب المفقود وتعريفه.....	١٩١
الخلاف في مدة انتظار المفقود.....	١٩١
المذهب الحنبلي.....	١٩٢
مدة انتظار المفقود الغالب على فقده السلامة.....	١٩٢
مدة انتظار المفقود الغالب على فقده الهلكة.....	١٩٤
مدة انتظار المفقود في المذهب الشافعي.....	١٩٧
مدة انتظار المفقود في المذهب الحنفي.....	١٩٨
مدة انتظار المفقود في المذهب المالكي.....	٢٠٠
خلاصة الخلاف.....	٢٠٢
المذهب الراجح وتوجيه ذلك.....	٢٠٣

- المذهب الراجح في المفقود الغالب على فقده الهلكة ٢٠٤
- حكم مال المفقود ٢٠٦
- حكم إرث المفقود من غيره إذا لم يكن له مشارك ٢٠٧
- حكم إرث المفقود من غيره إذا كان معه مشارك ٢٠٧
- الخلاف في قسمة الميراث إذا كان معه مشارك من الورثة ٢٠٧
- القول الراجح وتوجيه ذلك ٢٠٩
- مسألة حكم المال الموقوف ٢١٠
- حالات تبين المفقود ٢١١
- الخلاف حالة عدم اتضاح أمره فلا يعلم عنه حياة و لا
موت ٢١٢
- مسألة حكم المال الموقوف لغير المفقود ٢١٣
- مسألة حكم توريث الأسير والإرث منه ٢١٤
- طريقة العمل في حل مسائل المفقود ٢١٤
- مثال للتركة التي للمفقود فيها نصيب ٢١٧
- مثال للتركة التي ليس للمفقود فيه نصيب ٢١٨
- تعدد التقديرات إذا كان في المسألة أكثر من مفقود ٢٢١

- ٢٢١ مثال على ما إذا كان في المسألة مفقودان.
- ٢٢٥ باب الحمل وتعريفه.
- ٢٢٥ الخلاف في مدة الحمل.
- ٢٢٥ إيراد إجماع العلماء أن أقل مدة الحمل ستة أشهر.
- ٢٢٧ الرد على من أورد خلافاً لابن تيمية في أقل مدة الحمل.
- ٢٢٧ الأقوال والمذاهب في أقصى مدة الحمل.
- ٢٣١ القول الراجح وتوجيهه.
- ٢٣٢ حالات انفصال الحمل.
- ٢٣٣ انفصال الحمل عن أمه ميتاً.
- ٢٣٣ انفصاله عن أمه بجناية.
- ٢٣٣ أن يخرج أقله حياً ثم يموت قبل خروجه كاملاً.
- ٢٣٣ أن يخرج أكثره حياً ثم يموت قبل خروجه كاملاً.
- ٢٣٤ أن ينفصل من بطن أمه حياً حياً مستقرة.
- ٢٣٥ المذاهب في تقدير عدد الأجنة في البطن واحد.
- ٢٣٥ مذهب الحنابلة.
- ٢٣٥ المعتمد من مذهب الشافعية.

- مذهب المالكية..... ٢٣٧
- مذهب الحنفية..... ٢٣٧
- الترجيح وتوجيهه..... ٢٣٩
- الخلاف في قسمة التركة قبل وضع الحمل..... ٢٤٠
- الترجيح وتوجيهه..... ٢٤١
- الخلاف في المقدار الذي يوقف للحمل عند تعجل
- القسمة..... ٢٤٢
- عدم الالتفات للحمل المحجوب على كل التقديرات ببعض
- الورثة ومثاله..... ٢٤٢
- إيقاف جميع التركة إذا كان الحمل حاجباً لجميع الورثة ولو
- على بعض التقديرات ومثاله..... ٢٤٢
- مشاركة الحمل لجميع الورثة دون حجه لهم جميعاً على إي
- تقدير ولا حجه بأحدهم ولو على بعض التقادير ومثاله ٢٤٣
- مقدار الميراث الموقوف للحمل في المذهب الحنبلي..... ٢٤٤
- مقدار الميراث الموقوف للحمل في المذهب الشافعي..... ٢٤٤
- مقدار الميراث الموقوف للحمل في المذهب الحنفي..... ٢٤٥

- ٢٤٦ مقدار الميراث الموقوف للحمل في المذهب المالكي
- ٢٤٧ المذهب الراجح
- ٢٤٨ طريقة العمل في حل مسائل الحمل
- ٢٤٨ ضابط أكثرية ميراث الذكرين أم الأئتين
- ٢٤٩ التقديرات الستة للحمل
- ٢٤٩ خطوات العمل في حل المسائل
- ٢٥١ المثال
- ٢٥٧ شروط إرث الحمل
- ٢٥٧ تخريج حديث إذا استهل المولود ورث
- ٢٥٩ الشرط الأول استهلال المولود
- الشرط الثاني تأكد وجود الحمل في الرحم حين موت
- ٢٥٩ المورث
- ٢٦٢ الخلاف في معنى الاستهلال
- ٢٦٥ القول الراجح وتعليقه
- ٢٦٦ باب ميراث أهل الموت الجماعي
- ٢٦٦ التعريف

- ٢٦٧ الحالات الخمس للموت الجماعي
- الخلاف في التوريث من عدمه إذا علم المتأخر بعينه ثم نسي
- ٢٦٨ أو علم المتأخر لا بعينه أو جهل الأمر
- ٢٦٨ القائلون بعدم التوريث
- ٢٧٠ أدلتهم
- ٢٧٢ القائلون بالتوريث
- ٢٧٣ أدلتهم
- ٢٧٥ القول الراجح وتوجيهه
- ٢٧٨ العمل على القول المرجوح
- ٢٧٩ فصل طريقة العمل على القول المرجوح
- ٢٨١ المثال
- ٢٩٠ باب الميراث بالولاء والمراد به
- ٢٩١ دليله من الكتاب والسنة والإجماع
- ٢٩٣ إذا مات المعتق ولا وارث له أو له ولا يحيط بالمال
- ٢٩٤ مثال ذلك
- ٢٩٤ تخريج حديث سلمى (حاشية)

- الخلاف في أيهما أولى بالميراث ذوي الأرحام أم المعتق.. ٢٩٦
- الترجيح..... ٢٩٧
- لا يعصب في الولاء ذكر أنثى..... ٢٩٩
- ميراث الولاء للأكبر من الذكور..... ٢٩٩
- فصل ميراث المعتق بعضه..... ٣٠١
- المذاهب في ذلك وتوجيه كل مذهب..... ٣٠١
- المذهب الراجح..... ٣٠٤
- مثال المبعوض..... ٣٠٧
- باب الرد وتعريفه..... ٣٠٨
- الخلاف في الرد..... ٣١٠
- كلام سبط المارديني على انتظام بيت المال..... ٣١٢
- أدلة المانعين من الرد..... ٣١٣
- أدلة القائلين بالرد..... ٣١٦
- الترجيح..... ٣٢١
- إيراد الإجماع على عدم الرد على الزوجين..... ٣٢٣
- الرد على من نسب الرد على الزوجين لعثمان رضي الله عنه..... ٣٢٤

- الجواب على وهم من نسب الرد على الزوجة
لعثمان رضي الله عنه ٣٢٥
- توهيم الشيخ صالح الفوزان لمن نسب الرد على الزوجين
لعثمان رضي الله عنه ٣٢٧
- الجواب على من نسب الرد على الزوجين لشيخ الإسلام ابن
تيمية رحمه الله تعالى ٣٢٨
- استنظار الشيخ العثيمين رحمه الله تعالى لمسألة في فتاوى شيخ
الإسلام ابن تيمية ظاهرها الرد على الزوج وتوضيح
ذلك ٣٢٩
- قول ابن اللحام فيما روي أن ابن تيمية رد على زوج ٣٣١
رأي بعض المتأخرين في الرد على الزوجين ٣٣٢
- اختيار الشيخ السعدي وشيخنا الرد على الزوجين وميول
الشيخ العثيمين إليه ٣٣٤
- ما ترجح عندي من القول بالرد على الزوجين إذا عدم
النسب ٣٣٥
- شروط الرد ٣٣٨

- مثال على كون الزوج أو الزوجة من ذوي أرحام الآخر ٣٣٩
- أصناف أهل الرد وما ورد فيه من خلاف..... ٣٤٠
- القول الراجح في أصناف أهل الرد ٣٤٢
- أقسام مسائل الرد..... ٣٤٢
- طريقة عمل مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين.. ٣٤٣
- طريقة العمل في الحالة الأولى كون من يرد عليه شخصاً
واحداً منفرداً ومثاله..... ٣٤٣
- طريقة العمل في الحالة الثانية كون من يرد عليه صنفاً واحداً
متعدد الرؤوس ومثاله..... ٣٤٤
- طريقة العمل في الحالة الثالثة كون من يرد عليهم أكثر من
صنف ومثاله..... ٣٤٥
- مثال انقسام سهام المردود عليهم..... ٣٤٦
- مثال الانكسار على فريق واحد من المردود عليهم..... ٣٤٧
- نهاية الانكسار في حالة من يرد عليهم أكثر من صنف وليس
معهم أحد الزوجين..... ٣٤٨

- مثال الانكسار على فريقين مع موافقة رؤوسهم
 ٣٤٨ لسهامهم
- مثال الانكسار على فريقين مع مباينة رؤوسهم لسهامهم ٣٤٩
 مثال مباينة فريق لسهامه وموافقة الآخر مع مباينة
 ٣٥٠ الرؤوس
- أقسام أصول مسائل الرد..... ٣٥٠
- حصر أصول مسائل الرد إذا لم يكن مهم أحد الزوجين ٣٥١
- الأمثلة على أصول مسائل الرد..... ٣٥١
- مثال أصل اثنين..... ٣٥١
- مثال أصل ثلاثة..... ٣٥١
- أمثلة أصل أربعة..... ٣٥٢
- أمثلة أصل خمسة..... ٣٥٤
- توجيه استخراج أصول مسائل الرد من أصل ستة دون غيره
 من الأصول التسعة..... ٣٥٦
- القسم الثاني كون من يرد عليهم معهم أحد الزوجين.. ٣٥٧

- طريقة العمل في الحالة الأولى كون من يرد عليه شخصاً
واحدًا فقط ومعه أحد الزوجين ومثاله..... ٣٦٠
- طريقة العمل في الحالة الثانية كون من يرد عليه صنفاً واحدًا
متعدد الرؤوس ومعه أحد الزوجين ومثاله..... ٣٦١
- طريقة العمل في الحالة الثالثة كون من يرد عليه أكثر من
صنف ومعه أحد الزوجين ومثاله..... ٣٦٤
- مثال على صحة المسألة من أصل فرض الزوجية..... ٣٦٤
- مثال انقسام باقي فرض الزوجية على المردود عليهم وتوجيه
ذلك..... ٣٦٤
- مثال مباينة باقي فرض الزوجية لمسألة المردود عليهم... ٣٦٥
- تنبيه في حصول الموافقة والأمثلة على ذلك..... ٣٦٧
- مثال موافقة باقي فرض الزوجية لمسألة المردود عليهم.. ٣٦٨
- مثال الموافقة بين باقي فرض الزوجية وأصل مسألة الرد إذا
كان الانكسار على الزوجات فقط..... ٣٦٨
- مثال الموافقة بين باقي فرض الزوجية وأصل مسألة الرد إذا
كان الانكسار على المردود عليهم فقط..... ٣٧٠

مثال الموافقة بين باقي فرض الزوجية وأصل مسألة الرد إذا	
كان الانكسار على الزوجات والمردود عليهم معاً.....	٣٧٢
الطرق الأخرى في حل مسائل الرد.....	٣٧٧
أصول مسائل الرد إذا كان مهم أحد الزوجين.....	٣٨١
الرد على من زاد أصول أخرى.....	٣٨٣
ملحوظة.....	٣٨٥
حل أمثلة الأصول التي ذكرها المؤلف.....	٣٨٥
مسألة الطريق المختار في تصحيح الانكسار في باب الرد	
مدعماً بالأمثلة والتعليل.....	٣٩٧
باب ميراث ذوي الأرحام.....	٤١٦
تعريف الرحم لغة واصطلاحاً.....	٤١٦
الخلافاً في عدد أصناف ذوي الأرحام وتوجيهه.....	٤١٧
الترجيح.....	٤٢٢
الخلافاً في تورث ذوي الأرحام وتوجيهه.....	٤٢٢
القول الأول.....	٤٢٢
القول الثاني.....	٤٢٦

- أدلة المورثين والرد عليها من قبل المانعين للرد..... ٤٢٨
- تخريج حديث الخال (حاشية)..... ٤٣٤
- كلام نفيس لابن القيم على حديث الخال والاحتجاج به ٤٤٢
- أدلة المانعين من توريث ذوي الأرحام والرد عليها من قبل
المورثين..... ٤٤٣
- الترجيح..... ٤٤٩
- شروط توريث ذوي الأرحام..... ٤٥٠
- اختلاف المورثين لذوي الأرحام في طريقة القسم بينهم. ٤٥١
- طريق التزليل والقائلين به..... ٤٥١
- سبب التسمية بالتزليل..... ٤٥٢
- المثال..... ٤٥٣
- جهات ذوي الأرحام على طريق التزليل..... ٤٥٤
- طريق القرابة والقائلين به..... ٤٥٦
- سبب التسمية بالقرابة..... ٤٥٧
- المثال..... ٤٥٧
- جهات ذوي الأرحام على طريق القرابة..... ٤٥٨

- ٤٦٠ طريق الرحم والقائلين به وسبب التسمية.
- ٤٦٢ المثال
- ٤٦٣ جهات ذوي الأرحام على طريق الرحم ومرجع ذلك
- ٤٦٣ الطريق الراجح وتوجيهه.
- ٤٦٤ تزييل ذوي الأرحام.
- ٤٦٧ الصحيح في تزييل العممة.
- طريقة العمل في حل مسائل ذوي الأرحام إذا لم يكن معهم
- ٤٦٩ أحد الزوجين.
- طريقة العمل إذا كان الموجود من ذوي الأرحام شخصاً
- ٤٧٠ واحداً مثاله.
- طريقة العمل إذا كان الموجود من ذوي الأرحام جماعة اثنين
- ٤٧٠ فأكثر يدلون بشخص واحد فقط وصور هذه الحالة.
- ٤٧١ الأمثلة على ذلك.
- طريقة العمل إذا كان الموجود من ذوي الأرحام جماعة اثنان
- فأكثر يدلون والمدلى بهم كذلك جماعة اثنان فأكثر صور هذه
- ٤٧٣ الحالة الأمثلة عليها.

- طريقة العمل في حل مسائل ذوي الأرحام إذا كان معهم أحد الزوجين..... ٤٨٠
- خطوات العمل..... ٤٨٠
- صفة العمل في حالة كون الموجود من ذوي الأرحام شخصاً واحداً فقط مع أحد الزوجين ومثال ذلك..... ٨٤١
- تصحيح انكسار سهام الزوجات ومثالة..... ٤٨٢
- صفة العمل في حالة كون الموجود من ذوي الأرحام أكثر من شخص مدلين بشخص ومعهم أحد الزوجين..... ٤٨٢
- أمثلة ذلك..... ٤٨٣
- تصحيح انكسار سهام ذوي الأرحام وأمثلة ذلك..... ٤٨٣
- تصحيح انكسار سهام ذوي الأرحام والزوجات معاً.. ٤٨٤
- صفة العمل في حالة كون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين بشخص واحد مع اختلاف إرثهم منه..... ٤٨٤
- خطوات العمل..... ٤٨٥
- مثال انقسام باقي فرض الزوجية على ذوي الأرحام... ٤٨٦

- ٤٨٧ مثال توافق باقي فرض الزوجية على ذوي الأرحام.
- ٤٨٨ مثال مباينة باقي فرض الزوجية على ذوي الأرحام.
- طريقة العمل في حالة كون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين بأكثر من واحد مع استواء إرث كل جماعة من الشخص المدلى به ومثال ذلك..... ٤٨٩
- طريقة العمل في حالة كون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين بأكثر من واحد مع اختلاف إرث بعضهم من الشخص المدلى به واستواء إرث البعض الآخر..... ٤٩٠
- خطوات العمل..... ٤٩٠
- الأمثلة..... ٤٩٢
- مسألة العول في مسائل ذوي الأرحام وتوجيه ذلك ومثاله..... ٤٩٤
- مسألة القول بتقديم الرد على ذوي الأرحام..... ٤٩٦
- مسألة من هو الأحق في التقديم المعتق وعصبته أم ذوي الأرحام..... ٤٩٧

- مسألة توريث ذوي الأرحام بالقرابتين من عدمه ومثاله. ٤٩٨
- باب ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا..... ٥٠٠
- الخلاف في عصبية ابن الملاعنة وابن الزنا والمذاهب في ذلك مع توجيهها والأمثلة..... ٥٠١
- خلاصة الخلاف وأدلته ٥٠٦
- المذهب الراجح وتوجيهه..... ٥١٠
- كلام نفيس لابن القيم في هذا الترجيح..... ٥١٠
- الكلام على الاحتجاج بحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جد..... ٥١١
- من لم يخلف وارثاً ذا فرض ولا تعصيب ولا رحم والخلاف في ذلك..... ٥١٤
- الترجيح..... ٥١٦
- الخاتمة..... ٥١٧
- فهرس الآيات..... ٥٢٦
- فهرس الأحاديث والآثار..... ٥٢٩
- فهرس الشعر..... ٥٣٣

٥٤٥	فهرس الأعلام المترجم لهم
٥٥٠	فهرس محتويات الكتاب